شبكة الألوكة
www.alukah.net

المكتبة الأزهرية

مخطوطة

حاشية على أوضح المسالك

المؤلف

أبو بكر بن إسماعيل بن عمر (الشنواني)

ملاحظات

ناقص آخره، تملكه بفضل رب العالم قس بن زين الدين العلني الحمصي.

فيه والمتنازع فيه هنا وهو قوله مطلقا امتنع فيه احتمال الثاني لمخالفته المفعول الاول اجيب بانه يمكن بالتاويل بكل واحد منهما وفيه نظر لانه لو جاز تاويل المفعول الاول بالمفرد جاز اضمار المفعول الثاني بعد تقدير احتمال الاول لامكان التاويل وجوابه ان التاويل خلاف الظاهر فلا يصار اليه عند امكان الاظهار وفيه نظر لان في الاظهار تكرارا او هو قبيح وجوابه انه لا تكرار لاختلافهما افرادا وتثنية ثم يشكل بان المضمر خلاف الظاهر فلا يصار اليه مع ان امكان الظاهر اجيب بان المصير الى خلاف الظاهر مع امكان الظاهر انما لا يجوز اذا دار الكلام الصادر من المتكلم بين الظاهر وعدمه اما اختيار المتكلم لما هو خلاف الظاهر مع القدرة على التكلم بالظاهر فجايز الا ترى انه يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على التكلم بالحقيقة فينبغي ان يجوز التكلم هنا باضمار المفعول الثاني للفعل الثاني مفردا بتاويل المفعول الاول له بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثاني ايضا واما انه يجب الاظهار لكون الاضمار مفردا على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج الى التاويل فمشكل ويشكل ايضا بان الضمير ليس بمشتق والمطابقة بين المفعولين في غير المشتق غير لازمة وامكن اضمار الثاني مفردا بان يقال حسبتهما اياه الا ان يجاب بان الضمير عبارة عن معاده فلو ذكر اياه كان كذكره مطلقا وانه غير جايز فكذا ما يناوب منابه اذ الضمير نايب في اخذ حكم منوبه انتهى سقنا هذا الكلام بطوله لان فيه ايضا لهذه المسالة

هذا باب المفعول المطلق

قوله اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول مراده هذه المادة التي هي عبارة عن ميم وفاء وعين وواو ولام وليس المراد بالمفعول اسم المفعول الذي يشتق من فعله فان ذاك مقابل لاسم الفاعل وليس المراد به لفظ مفعول واما قولهم في المفعول به ما يطلق عليه

اسم مفعول تام فالمراد ما يشتق له من فعله اسم المفعول المقابل لاسم الفاعل لا لفظ مفعول قوله صدقا غير مقيد بالجار اي الذي صح ان يصدق عليه ويطلق عليه لغة لفظ مفعول صدقا غير مقيد بالجار من حرف او اسم واما اصطلاحا فيصح اطلاقه على كل من الخمسة وصدقا منصوب بيصدق على انه مفعول مطلق وغير صفة له وبالجار متعلق بمصدق والمراد صدق ما ذكر لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله لانه نفس الشيء الذي فعله وفي الحواشي العصورية القايل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا لفاعل الفعل المذكور لكان مفعولا اما بعين ذلك الفعل او بغيره وبتقدير على الاول ان الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول والنسبة لا تكون عين احد المتنسبين وعلى الثاني ان المصدر حينيذ يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مفعولا حقيقة فان ذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا اخر وهكذا فيلزم التسلسل وان فاعل الفعل المذكور قد يكون قابلا محضا بالنسبة الى ذلك الفعل كما في مات موتا وطال الغلام طولا فالظاهر ان يقال انه ليس مفعولا بحسب اللغة بل هو مفعول بحسب الاصطلاح وهو اسم قرن بين الفاعل ولم يسند اليه ذلك المفعول وتعلق به تعلقا مخصوصا واما وصفه بكونه مطلقا فلتعريته عن القيود التي يقيد بها غيره من جنسه ولا يخفى انه حينيذ لا يظهر وجه التسمية ولا التقييد بالقيود فالاولى ان يقال انا نختار الشق الاول ونقول ان للمفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر لا المصدر نفسه وقد صرح السيد الشريف قدس سره في حواشي الوصي بان اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر وبين الفعل والمصدر وصيغة المفعول ماخوذ من

الفعل اللغوي الذي هو المصدر تاثيرا كان او تاثرا ولا نعني بكونه
مفعولا الا انه حاصل بمصدر الفعل المذكور انتهى واما المفاعيل
الاربعة فلا يصدق عليها لفظ مفعول الا مقيدا بجار لانها ليست
مفعولا حقيقيا فان زيدا من قولك ضربت ليس الشئ الذي فعلته
وللنك فعلت به فعلا وهو الضرب فلذلك سمي مفعولا به وكذلك
سائر المفاعيل فتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل
به او وقوعه لاجله او فيه او معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول
عليها الى التقييد بالجار وبهذا استحق ان يقدم عليها كما فعل ابن الحاجب
وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد
والتبعية وفيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرهت كراهتي
وفعل الضرب والتاديب ولمت زيدا وضربه فانه يصح اطلاق
المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على
الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح من هذا وجه
اخر لوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت
صحة اطلاق المفعول مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه
فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا
مفعول مطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل
عليه وجميع افراد المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل
الاربعة واما ان القول بتعلق الفعل بالفاعل يستلزم التسلسل
فدفعه واضح على اهله ان قلت من ضروريات صدق المقيد
صدق المطلق فكيف يصح القول بصدق المقيد وامتناع صدق
المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد معتبر لمعنى لا مقيد فلا
تقييد الا بحسب الصورة لا يستلزم اطلاق المطلق لانه ليس
في هذا المقيد معنى المطلق وتسميته بالمفعول المطلق اما لما
تقدم واما لما قيل انه سمي المفعول المطلق لان المفعول عند اطلاق

ينصرف اليه او انه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل الا وله مفعول مطلق
بخلاف باقي المفاعيل ومما تقرر من ان المراد بصحة صدق لفظ مفعول
عليه لغة اندفع ما عساه ان يقال ان ما في المغني من قوله في الباب
السابع وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول
به لما كان اكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا
يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذاك اسم مفعول
الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى لان ما في المغني بحسب الاصطلاح وما
هنا بحسب اللغة وايضا ما هنا باعتبار ما ينبغي وما هناك لا هذا
الاعتبار واعلم ان المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم في باب
تعدي الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه
ومفعول معه وهذا اول الكلام على هذه الاربع وحصر المفاعيل في
الخمسة ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقد رسوت
وجاورت النيل ورد بان الاصل خلاف الاصل ونقص الكوفيون منها
المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا كذا
قال المصنف ونقل الرضي هذا القول عن الزجاج فقال مذهبه يعني
الزجاج ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لما راي من
كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا
فان معناه ادبته بالضرب والتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك
قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب
فصار مثل ضربت مرارا في كون مضمون العامل هو المحمول ولا يطرد
له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيانا للجبن ولا
يقال قعوده جبنا الا مجازا ولذلك قولك جبنك اصلاحا لك
بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء
والنصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجئ اصلاح
على حذف المضاف وهو تكلف قال المصنف يعني ابن الحاجب ردا

على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس منصوبا مطلقا فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان الضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول منصوب مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتعلق في المعنى المقصود للمختلفان في الاعراب الابري ان معنى جيت راكبا جيت وقت ركوبي والاول حال والثاني منصوب فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب بنصب المصادر التي تكون حالا فيلزم تغييره وتقديره نحو قوله تعالى حذر الموت حاذرين الموت لتكون الاضافة لفظية فلا يطرد له ذلك في نحو قوله وزعل المحبور والهول من هوز الهبور الان نجعلهما مصدرين للحالين المقدرين اي قبلهما زعلا زعل المحبور وهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك على ما يجي في باب الحال ومذهب البصريين اولى من النافيين لسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره ه انتهى وقال السيرافي وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا لان المعنى من قومه وسمي الجوهري المستثنى مفعولا دونه وقال الرضي وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعبرون به المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذا المجيء في جاء زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية انتهى قال المولى عبد الغفور ولا يبعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولا وبالذات وللحال ليست كذلك لان تعلقها بواسطة الحال مبينة لهيئة فاعله او مفعوله وكذا المستثنى لان تعلقه

به بواسطة انه مخرج عن امر يقع معموله على سبيل الاتفاق ومن هنا اعني ان تعلق المفاعيل بالفعل بالذات وتعلق غيرها بالواسطة يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل اصلا وفي غيرها تبعا واعلم ان تسمية هذا النوع مفعولا مطلقا هو المشهور عند النحاة وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كصغت وفعلت وعملت وليس ما تخيله في ذلك بالذي يوجب مخالفة الجماعة قوله وهو اسم يوكد عامله اي المفعول المطلق اسم يوكد عامله اي يقرر المعنى السابق بان لم يحصل منه معنى زايد على معنى العامل اي يوكد عامله باعتبار تمام معناه ان كان مصدرا او بعضه ان كان غيره نحو ضربت ضربا ويلزم مما ذكر ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد واطلقوا على المصدر الموكد انه توكيد لعامله او فعله توسعا قال الرضي المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل انتهى والمراد بالاسم الاسم الصريح فلا يجوز ان تقع ان والفعل في موضع المصدر فلا يجوز ضربته ان اضربه لان ان يخلص الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم بان ان يفعل يعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر وحكي عن الاخفش اجازة ذلك ولا يقع ولا يقع المفعول المطلق جملة واما ما قاله ابن الحاجب من ان الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق فمردود قال المصنف في

المعنى وهل اي الجملة المحكية بالقول او مرادفة مفعول مطلق نوعي
كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان
ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي عزا الاكثرين انهم ظنوا
ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بالعلم في علمت لزيد منطلق وليس
كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب
قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقوله كما يخبر عن زيد
من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح
ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين
الكلام قولا فلتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انها مقول وملفوظ
انتهى وفائدته دفع توهم السهو او دفع توهم المجاز وعليه حمل قوله
تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمه بذاته لا بترجمان بان امر بالتكليم
لموسى عليه نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام وقد استبان لك ان
التاكيد المذكور من قبيل التاكيد اللفظي وبه صرح ابو الفتح بن جني
وقال الابدي ليس من التاكيد اللفظي بل مما يعنى به ايضا بان لانه
يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا الايتاني التاكيد في المجاز واجاب
عن قوله واعجبي الحر من زوج وانكر جله وعجب بصحيحا من جزم المطارزي
بانه نادر ولا يقاس عليه لكنه اجرى المجاز مجرى الحقيقة مبالغة فيه
وذكر غيره ايضا انه من التاكيد المعنوي لازالة الشك عن الحدث
وقسم هو لا التاكيد المعنوي على قسمين ما لازالة الشك عن الحدث وهو
بالمصدر وما لازالته عن المحدث عنه وهو بالنفس والعين كما تقدم
عن الابدي من استدلاله على انه ليس من اللفظي بانه يرفع المجاز بخلافه
ما في المختصر والمطول السيد واقره السيد ان نحو قطع اللص الامير يرفع
توهم التجوز اي التكلم بالمجاز والظاهر ان مراد المصنف بقوله يوكد
عامله انه يجيء لمجرد التوكيد والا فالنوعي والعددي يفيد التوكيد
ايضا ولعله اقتصر فيهما على غير التاكيد لان الغالب عند افادته

النوع او العدد ويكون المقصود بالذات مجرد بيان النوع او العدد فليتامل
ولو قال المصنف اسم يوكد وحذف عامله لسلم من المسامحة والمعنى
يوكد عامله ان كان مصدرا والمصدر الذي تضمنه عامله ان كان غير
مصدر والاصل فيه التاكيد ولذا قدم قوله يوكد عامله على ما بعد
وكذلك الكلام في المفعول المطلق اذا وقع صفة فانه يكون صفة
لعامله ان كان مصدرا والا فلما تضمنه عامله ان كان فعلا قالاول
نحو ضربت ضرب الامير اللص اي ضربا مثل ضربه والثاني نحو ضربته
ضرب الامير اللص قوله او بين نوعه اراد به الدلالة على
نوعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه ليلا يخرج نحو
ضربته جميع انواع الضرب اي بدلا عن بعض انواعه او كلها سواء
كان النوع مفهوما مخصوصا او بعمومه وسواء كان مفهوما من
الصفة مع ذكر موصوفها او بدونه او من لام العهد او من الصيغة
نحو ضربته وضربين او من المادة الدالة على الحدث نحو القهقرى او
غير الدالة مع الصدق عليه نحو ضربته انواعا او كل الضرب او بعضه
ونحو ضربت اي الضرب وقدمت حير مقدم فان ايا واسم التفضيل
بعض ما يضاف اليه ولك ان تقول انهما صفتان لمصدر مقدر
اي وما خير مقدم والضرب اي الضرب الذي ينبغي ان يسال عنه
بانه اي ضرب هو قال السيد في شرح الكتاب المبين للنوع هو
المصدر الموصوف سواء كان ذلك الوصف معلوما من الوضع نحو
رجع القهقرى او من الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا
حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا
مثل ضربه او من كونه اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر لفظة
من نحو ضربته انواعا من الضرب او الاضافة نحو ضربته اي ضرب
واشد ضرب او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع
نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين او من كونه معرفا بلام العهد

نحو ضربته الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود انتهى قوله او عدده
اي او بيين عدد عامله اي وحدته او كثرته بعمومها او بخصوصها
سواء كان العدد مفهوما من الصيغة واللفظ الدال على الحدث حقيقة
نحو ضربتين او مجازا نحو ضربته سوطين او اسواطا اي ضربت ضربتين
او ضربا بسوط وهو مجاز عن الضرب بآلة الآلية ولا يخفى انه
للنوع ايضا او مفهوما من الصيغة نحو ضربا كثيرا او من العدد الصريح
مع ذكر تمييزه نحو ثلاث ضربات ونحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين
جلدة او بدونه نحو رايت الفا اي الف رؤية ولكن ان تقول
انه صفة مصدر محذوف اي رايته رؤية الفا قال السيد في شرح
اللباب في المبين للمرة هو الذي يدل على عدد المرات معينا كان
العدد ام لا سواء كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربته او من الصفة
نحو ضربته ضربا كثيرا او من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو ضربته
ثلاث ضربات او غير المميز به نحو ضربته الفا او من الآلة الموضوعة
موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا فان تثنية
الآلة وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه لقيامها مقامه فيكون
الاصل فيه ضربته ضربة بسوط وضربتين بسوط وضربات
بسوط ويجوز ان يكون الاصل فيه ضربته ضربة سوط بالاضافة
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع هذا
القسم النوع والمرة كما اجتمعا في ضربته ضربتين اذا قصد
اختلاف الانواع انتهى كلامه وقال بعضهم يكون للعدد ان دل
على عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى
للعدد الشخصي والحاصل ان ما هو للتاكيد لا يزيد مفهومه على
مفهوم الفعل وما هو للنوع يدل نوعه مبهمة او معينة لم تفهم
من الفعل وما هو للعدد يدل على عدد كذلك فان قلت قد
جعل ارباب التفسير قوله تعالى فاجلدوه الله نكالا الآخرة مفعولا

مطلقا للتاكيد اي نكله تنكيل الآخرة وهو يدل بالاضافة على
النوع قلت اجيب بانه اذا اضيف المصدر الى معمول
الفعل بعد حذفه يكون ما اضيف اليه من تتمة العامل ولا
يكون قيدا للمصدر فلا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل فنكال
الآخرة اصله نكله للآخرة نكالا فلما حذف العامل اضيف المصدر
الى متعلقه ومنه سبحان الله اذ اصله اسبح الله سبحانا ولبيك
اذ اصله الب لك لبين فاعرفه فانه من دقايق اسرار اللغة لا
يعرفه الا المعنى قاتي في الطلب شديد المحن وفي الرضي ان النوع
والعدد يجتمعان فيما اذا بين عدد النوع قوله وليس خبرا ولا حالا
اي وليس الاسم المذكور خبرا عن مبتدا ولا حالا عن غيره وقد يحتمل
الاسم المفعول المطلق وغيره نحو كرهت كراهتي فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور
واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول
مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو
مفعول به لا مفعولا مطلقا اذ ليس مذكورا للتاكيد عامله ولا لبيان
نوعه او عدده بل لوقوع الفعل عليه وفي المغني عن ذلك يعني
مما يحتمل المصدرية والمفعولية نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون
نقيرا اي ظلما ما او خبرا اي لا تنقصونه مثل ولم تظلم منه شيا
ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيئا اي نقطا او خبرا واما ولا تقهروه
شيا فمصدر لا ستيفاء ضمير مفعوله واما من عفي له من اخيه شي
فشي فعل ارتفاعه مصدرا ايضا لان عفا لا يتعدى انتهى وقوله
واما ولا تقهروه الى اخره قال الدماميني يحتمل ان يكون الضمير
المنصوب من قوله ولا تقهروه عايدا الى المصدر المفهوم من الفعل

وشيا منصوبا به اي ولا تقصروا الخبر شيا من الاشيا وتعبير المصنف بخبر غير مناسب لان المذكور في الاية مضارع لاماض ودخل في التقرير ما كان منصوبا من الاسم المذكور لكونه فضلة او مرفوعا لكونه نايبا عن الفاعل لما علم من باب النايب عن الفاعل ان المفعولية المتقيدة للنصب لاينافيها الرفع بالنيابة عن الفاعل قوله نحو ضربت ضربا اوضرب الامير اوضربتين فيه مع سابقه لف ونشر مرتب فالاول مثال لما يوكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده وقوله ضرب الامير وضربتين معطوف على ضربت ضربا بتقديرا وضربت ضرب الامير اوضربت ضربتين ليكون عطف مثالين على مثال فتدبر قوله بخلاف نحو ضربك ضرب اليوم اي فليس مفعولا مطلقا لانه خبر ومن نحو ضربك ضربتان وان حصل بالاول بيان النوع وبالثاني بيان العدد قوله ونحو ولي مدبرا فليس مفعولا مطلقا وان كان موكد العامله لانه حال وخرج ايضا نحو المصدر الموكد في قولك امرك سير سير والمذكور مع عامله لغير المعاني الثلاثة نحو عرفت قيامك قوله واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا اي واكثر اكوان المفعول المطلق حاصل اذا اوان كان مصدرا قوله والمصدر اسم للحدث الجاري على الفعل كذا عرفه ابن الحاجب اي اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب اوتضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرها والمراد بالحدث معنى قايم بغيره سواصدر عنه كالضرب والمشي اولم يصدر كالطول والقصر والجاري على الفعل المشتمل على حروفه لفظا او تقديرا مما ليس له فعل كالعالمية والويلا وويلا لا يسمى مصدرا بهذا المعنى وان سموه مصدرا بمعنى اخر وقال الفاضل الجامي والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له اوبيانا لنوعه اوعدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل

القادرية والعالمية وويلا له وويجا مما لم يشتق الفعل منه لايكون مصدرا وان كان الاخيران منصوبا مطلقا انتهى وقال الرضي يعني بالحدث معنى قايما بغيره سواصدر منه كالضرب والمشي اولم يصدر كالطول والقصر والجاري في كلامهم يستعمل في اشيا يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي تبتل اليه تبتيلا لا يجري على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شي اذا ذلك الشي صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة للحد عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم للحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون يسمى مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعد احسنا اي قعودا او المصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل انتهى واعترض على تفسير الحدث بالمعنى القايم القايم بغيره العصام بقوله ليس المعنى القايم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن وهو المعنى القايم بغيره من حيث انه قايم بغيره هكذا حقق المقام انتهى ويرد على المصنف ان حده ليس مانعا لانه يدخل فيه نوعان من اسم المصدر وهما اسم الحدث المبدوء بميم زايدة لغير مفاعيل كمضرب ومقتل واسم الحدث اذا كان علما مثل فجار وحماد لانه جعل الاسم المصدر في باب اعمال المصدر ثلاثة انواع هذين النوعين وما كان فعله متجاوزا الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي وفي هذا الموضع لم يحترز الا عن هذا النوع فكان حقه ان يحترز ايضا عن النوعين المذكورين فيقول

وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة لغير مفاعلة والحق كما قال الحفيد
انه يجب ان يدخل في حد المصدر ما كان مبدوا بميم زايدة لغير
المفاعلة لانه مصدر واما تسميته اسم مصدر في بعض الاحيان فهو
بطريق المجاز وحينئذ فلا يكون حد المصدر غير مانع الا من جهة انه
لا يدخل فيه اسم الحدث اذا كان علما فكان للمصنف ان يحترز عنه بقوله
وليس علما وعبارة المصنف في باب اعمال المصدر صريحة في ان اسم
المصدر اسم للمعنى لا للفظ المصدر وظاهر كلام ابن مالك انه
لا فرق بين المصدر واسم المصدر في المعنى وصرح بن يعيش وغيره
بان المصدر اسم للحدث واسم المصدر اسم للمصدر الدال على الحدث
قال في التسهيل المصدر ما دل بالاصالة على معنى قايم بفاعل
او صاد عنه حقيقة او مجازا وقال احترزت بقولي بالاصالة
عن اسما المصادر قال الدماميني في شرحه وانما يتجه كون
دلالته اي اسما المصدر بغير الاصالة اذا قيل انها حصلت
بواسطة دلالته على المصدر الدال على الحدث وقد صرح
بذلك بن يعيش وغيره انتهى وقد يسمى المصدر في الاصطلاح
فعلا نظرا الى اللغة لانه فعل قايم بالفاعل او صاد عنه وقد
يسمى ايضا حدثا وحدثان بفتح الحاء والدال فيهما سما بهما بذلك قوله وخرج بهذا القيد اي الجاري على الفعل نحو اغتسل
غسلا وتوضا وضوا واعطى فان هذه اسما مصادر اي خرج بذلك
اسم المصدر وارد به ما كان فعله مجاوزا الثلاثي وهو بزنة اسم
حدث الثلاثي كغسل ووضوء وعطا في قولك اغتسل غسلا
وتوضا وضوا فانهما بزنة القرب والدخول في قولك قرب
قربا ودخل دخولا مجاوزا الثلاثي اخره لكنه في باب اعمال
المصدر جعل اسم المصدر ثلاثة انواع ولم يحترز الا عن نوع
واحد كما مر ذلك قوله وعامله اي المصدر المنصوب على المفعولية

المطلقه

المطلقه اما مصدر مثله ينبغي ان يحمل المثل على المماثل ولو في المعنى
ليشمل نحو يعجبني ايمانك تصديقا وفي التسهيل بمثله او قايم
مقامه واراد بالثاني ذلك وقول الجرمي لا يعمل المصدر في
المصدر مردود بالاية ونحوها قوله فان جهنم جزاوكم جزاء
موفورا قال شيخنا في التمثيل بالاية لما يعمل في المصدر مثله
نظر اذ قوله جزاوكم وان كان لفظه مصدر امعناه المجزي به
نحمله على جهنم فمعنى الاية ان جهنم هي الشي الذي تحزون به وفي
الكشاف ما نصه وانتصب جزاموفورا اما في فان جهنم جزاوكم
من معنى تجازون او باضمار تجازون او على الحال الان الجزا موصوف
بالموفور انتهى قلت فعلى الاول جعل النصب بمعنى الفعل الذي
تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتامله منصفا انتهى ولا يخفى انه
لا يتعين في الاية ان يكون بمعنى المجزي به وحمله على جهنم لا يعين
ذلك لان المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تاويل لقصد
المبالغة على حذف اما هي اقبال وادبار فقد نقل في المطول في باب
المجاز العقلي عن الشيخ عبد القاهر ان قول الشاعر اما هي اقبال
وادبار من المجاز العقلي فان الشاعر لم يرد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلها
لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس
ايضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان
كانوا يذكرونه منه اذ لو قلت اريد اما هي ذات اقبال وادبار
افسدت الشعر على انفسنا وخرجنا الى شي مغسول وكلام عامي
مرذول انتهى قوله او ما اشتق منه اي من المصدر من فعل نحو وما
بعده بيان لما ينصب مما اشتق من المصدر واورد على الناظم ما يرد
مثله على المصنف وهو انه كان حقه ان يقيده بالمتصرف ليخرج
فعل التعجب وليس وعسى وتبارك وبغير كان واخواتها فان الفارسي

نص على انها لا تنصب المصدر وان الخبر قام لها مقامه قال المصنف
والجواب عن باب كان ان يقال لعل المصنف يعني ابن مالك
يرى القول الاخر انها تنصبه واما البواقي فوارده ولو قال
او فعله بالاضافة لم يرد لان معناه حينئذ او فعل ذلك المصدر
فيعلم ان المراد فعل له مصدر وذلك مفقود في الجامد وقال
الشاطبي جوابا عن ايراد البواقي اما الافعال التي لا تتصرف فبين
خروجها لانها لا مصدر لها فكيف يصح ان يتوهم نصبها للمصادر
انتهى وقد يقال ليس في كلام المصنف ولا في كلام الناظم عموم فلا
ورود وفي شرح التسهيل للدماميني واعلم ان ههنا ثلاثة اقسام
الاول ان يكون المصدر من لفظ الفعل وجاريا عليه نحو قمت
قياما فالمفعول عليه ان المصدر في ذلك ينتصب بالفعل ه
وبعضهم يصرح بنفي الخلاف في ذلك اما ذهولا عن قول ابن
الطراوة ان المصدر في ذلك مفعول به وان ناصبه فعل محذوف
اي فعلت قياما وعن قول تلميذ السهيلي انه مصدر منصوب
بفعل اخر ملتزم للحذف واما عدم الاكتراث بهذين القولين لما
اشتملا عليه من تكلف لا داعي اليه والثاني ان يكون المصدر من لفظ
الفعل لكنه غير جار عليه نحو والله انبتكم من الارض نباتا فمذهب
سيبويه انه منصوب باضمار فعل تقديره فنبتم وقال المازني
منصوب بالفعل الظاهر نحو حفرت التراب احتفارا وقال
ابن عصفور ان تغايرا فبالحضور والا فالوجهان جايزان والثالث
ان يكون من غير لفظه نحو قعدت جلوسا فمذهب سيبويه والجمهور
انه منصوب بمضمر اي جلست وقيل بالظاهر وقيل غير ذلك ه
واستدل الفارسي لسيبويه بقول الشاعر

لقد عجبت وما في الدهر من عجب اني قتلت وانت الحازم النطل
السالك الثغرة اليقظان كالئها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

قوله

فقوله مشي منصوب بتمشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف باليقظان
ولا يوصف الموصول قبل تمامه قلت لا يلزم من امتناع ذلك
لقيام مانع خاص بالمحل اعتبار ذلك فيما لا مانع فيه وظاهر كلام
المصنف يعني ابن مالك في الاصل والشرح ان المصدر في جميع
الاقسام المذكورة ينتصب بلفظ الفعل الظاهر قال والصحيح في
المصدر الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا لموافقه معنى فخلفه
من قوله وآلت حلفة منصوب بآلت لا بحلفت مضمرة لقولهم
حلفت يمينا ولقوله تعالى ولا تميلوا كل الميل وفاجلدوهم ثمانين
جلدة ولا تقرونه شيأ ولا يمكن ان يقدرها عامل من لفظها فتعين
ان يكون ما قبلها ووجب اطراد هذا الحكم فيما له فعل من لفظه
ليجري الباب على سنن واحد الى هنا كلام الدماميني والثغرة
بالضم الناحية من الارض والطريقة السهلة كذا في القاموس وفي
الصحاح والثغرة الثلمة وكالئها حافظها وهو حال من ضمير اليقظان
والهلوك المراة الكثيرة التثني والخيعل قميص لا كم له والفضل
قميص تلبسه المراة في بيتها مسئلة منع الاخفش والمبرد وابن السراج
والاكثرون عمل الفعل في مصدرين مؤكد ومبين وذهب السيرافي
وتبعه ابن طاهر الى انه يجوز ان ينصبهما وان ينصب ثلاثة اذا
اختلفت معناها وفي البديع اذا قلت ضربت ضربا شديدا
ضربتين كان ضربتين بدلا من الاول ولا يكونا ان بمصدرين لان
الفعل الواحد لا ينصب مصدرين فاما قول الشاعر ووطئنا
وطئا على حنق وطي المقيد نابت القدم فلا يكون يكون الثاني فيه
بدلا لانه غيره ولكنه بمعنى مثل وطن المقيد او على اضمار فعل انتهى
قوله نحو وكلم الله موسى تكليما تقدم ان المعول عليه ان المصدر في
ذلك منصوب بالفعل المذكور قوله او وصف كذا عبر ابن
مالك قال الشاطبي اطلق الوصف فلم يقيده بكونه اسم فاعل او

قوله

منعول فاتفق ان الصفة المشبهة وافعل التفضيل ينصبان المفعول
فتقول زيد حسن حسانا او كريما كراما وافضل منك فضلا وما اشبه
ذلك لان كل واحد منهما يسمى وصفا في الاستعمال العربي وينبغي ان ينصب
المفعول من حيث هو مفعول ثم قال لا احد الان جوابا عن وروده الا
ان يقال انه قد تبين في ابواب الصفة المشبهة وافعل التفضيل
قصور عملها عن عمل الافعال وان عمل الصفة مقصور على السببي
وان افعل التفضيل انما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في موضع
واحد انتهى فاعلم ان المراد بالوصف هنا اسم الفاعل واسم المفعول
وامثلة المبالغة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول
نحو لحبر ما كول اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا نحو
زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله

اما الملوك فانت اليوم الامهم لؤما وابيضهم سربال طباخ

فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع وما ذكره من ان
الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب
البصريين وسيأتي ان الكوفيين قايلون ان الفعل اصل للمصدر
فاتفقت الطايفتان على ان احدهما مشتق من الاخر وقال ابن طلحة
كل منهما اصل فلا اشتقاق بينهما وعلى القول بالاشتقاق فقد
علمت ان البصريين قالوا بان المصدر مشتق منه وان الفعل مشتق
والاول اصل والثاني فرع واستندوا في ذلك الى ان كل فرع
يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة الغرض
من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الصفة وهكذا حال
الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض
من صوغ الفعل لانه كان يحصل في قولك لزيد ضرب مقصود
نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه
احضر فوضعوا للفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه

على الزمان وبهذا التعليل ثبتت فرعية الصفات ايضا كاسم الفاعل
واسم المفعول وان كانت بواسطة الفعل اذ في المصدر من الدلالة
على الحدث وزيادة الدلالة على من هي له وفيه نظر واي برهان يتفق
ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل وزيادة
وقد يقال الكلام في الالفاظ اي من شان الفرع فيها ذلك والا
فلا فايدة فيه وفيه نظر لانه ان كان دون الاصل ففايدته
الاخبار بذلك المعنى الاقل اذا تعلق الغرض بالاخبار به وحده
او مساويا ففايدته التوسعة في طرق التعبير والمراد بالفرع هنا
الماخوذ من غيره فلا يرد قولهم في باب جمع المذكر ليلا يفضل
الفرع العاري عن الواو في جواز المساواة لان ذاك ليس فرعا الا بمعنى ادونية
المرتبة والمراد بالمصدر المصدر المجرد كما جزم به السعد التفتازاني
حيث قال عقب الكلام على اشتقاق الفعل من المصدر ما نصه
واعلم ان مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد لان المزيد فيه مشتق
من المجرد لموافقته اياه بحروفه ومعناه انتهى واستدل ايضا بان
المصدر اكثر كونه واحدا والافعال ثلاثة فلو اشتق المصدر من
الفعل فاما من الثلاثة وهو غير جايز واما من بعضها وهو ترجيح
بلا مرجح وبان من المصادر ما لا فعل له لفظا ولا تقديرا وذلك
ويح وويل وويس وويب فلو كان الفعل اصلا لكانت هذه المصادر
فروعا لا اصول لها وذلك محال وانما قلت لا افعال لها تقديرا
لانها لو صيغ من بعضها فعل لاستحق فاوه من الحذف ما استحق
فابعد اعني من المضارع ولا استحق عينه من السكون ما استحق عين
يبيع فيتوالى اعلال الفاء والعين وذلك مرفوض في كلامهم فوجب اهمال
ما يودي اليه وليس في الافعال ما لا مصدر له مستعمل او تقديره ممكن
لتبارك وفعل التعجب اذ لا مانع له من اللفظ وايضا فيقابل تلك الافعال
مصادر كثيرة لا افعال لها كالبهوة والابوة والحوولة والعمومة واللصوصية

وتعدك الله وبلم زيد فبطلت المعارضة بتبارك ونحوه وخلص الاستدلال
بوضح واخواته واستدل للبصريين ايضا بان مدلول المصدر مجرد ومدلول
الفعل والوصف غير مجرد والمجرد اصل لغير المجرد قوله وزعم بعض
البصريين ان الفعل اصل للوصف يعني ان مذهب جمهور البصريين
ان جميع الافعال والصفات مشتقة من المصدر بلا واسطة وزعم بعض
البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف
فيكون فرع الفرع وردبانه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة
على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال
ابوحيان لا يجدي كثير منفعة قوله وزعم الكوفيون ان الفعل اصل
لهما اي للمصدر والوصف وتمسكوا على ذلك بامور منها ان المصدر
يؤكد الفعل نحو ضربت ضربا والمؤكد ينحط الكاف اصل للمؤكد بكسرها
لانه تابع له وهو باطل نحو ضربت زيدا اذ فانه ليس احدهما
مشتقا من الاخر ومنها ان الفعل يعمل فيه كقمت قياما والعامل قبل
المعمول واصل له قال الرضي وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان
الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع
في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احدا القدمين من الاخر
ويبطل ايضا ان الحروف عاملة وليست اصلا لمعمولها ومنها ان من الافعال
ما لا مصدر له نحو نعم وبئس وعسى وليس فلو كان الفعل مشتقا من
المصدر لوجب ان يكون لها اصل يكون لها كالمادة وعورض
بالمصدر التي لا افعال لها ومنها ان المصدر يعل باعلاله نحو
قيام اصله صيوام اعل بالقلب كما اعل فعله بالقلب ايضا
وكان الدليل على ثبوت ذلك في الفعل قبل المصدر ان الغرض
من الاعلال التخفيف والفعل احوج اليه من حيث ثقله
بدلالته على الحدث والزمان وهذا الوجه هو المعتمد في استدلالهم
وهو ممنوع بانه لا يلزم من فرعيته في الاعلال فرعيته في الاشتقاق

لان تقدم المصدر على الفعل في الاشتقاق بحسب الذات وتاخره
عنه في الاعلال بحسب الصفة فالحق ما ذهب اليه البصريون
فان قلت ما الفعل الذي يتعين اشتقاق المصدر منه على قول
الكوفيين قلت قال الدماميني بناه بعض المتاخرين على
الخلاف في الافعال ايها زمانه اسبق فقيل الماضي وقيل المستقبل
وهو الحق لان الماضي قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه
انتهى قلت مذهبين من هو الاخذ من ذلك الاصل هل هو الواضع
وكل من يصلح لذلك احتمالان والظاهر الاول قال المولى التفتازاني
فان قلت المحمول هو الواضع ام غيره قلت الظاهر
انه كل من يصلح لذلك لما يقال في العرف عرفت الكلمة لكنه
في التحقيق هو الواضع لانه الذي حول الاصل الواحد الى الامثلة
واما قلنا انه حول الاصل الواحد الى الامثلة اي اشتق الامثلة
منه ولم يجعل كل واحد من الامثلة صيغة موضوعة برأسها لان
هذا ادخل في المناسبة واقرب الى الضبط انتهى فصل
قوله ينوب عن المصدر في الانتصاب على الفعل المطلق علم من كلامه
في هذا الباب ان المفعول المطلق يكون مصدرا وغيره وان المصدر
يكون مفعولا مطلقا وغيره فبينهما عموم وخصوص مطلق وقد
يقال المصدر اعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا
مطلقا وغيره والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى ان
ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وانه الاصل
قوله ما يدل على المصدر اي على معناه وما يصدق عليه وفيه
ابهام واجمال وتفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه
ومشاركه في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي
قوله من صفة كسرت احسن السير قال شيخنا اي نعت
للمصدر اذ تقدير الامثلة المذكورة سرت سيرا احسن السير

واشتمل الاشتمالة الصماء والثالث بينه المصنف ثم ان قوله من صفة يخالفه ما نص عليه في بعض كتبه من امتناع نيابة صفة المصدر عنه وقال ان رعدا من قوله تعالى فكلا منهما رعدا حال من ضمير المصدر المفهوم من الفعل اي فكله حال كونه رعدا وفي قوله كسرت احسن السير اشكال لان المصدر ان قدر نكرة لزم وصف النكرة بالمعرفة او معرفة بال لزم وصف المعرف بها بالمضاف انتهى والمتبطر ماذا يلزم على هذا اللازم اعني وصف المعرف بال بالمضاف فقد قال ابن الحاجب في الكافية ومن ثم اي من اجل ان الموصوف احق او مساو لم يوصف ذو اللام اي المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله انتهى قوله بمثله اي صورة اي المعرف باللام والموصول وحمل عليه ما لا يماثله كذو الطائية وقوله او بالمضاف الى مثله اي صورة اذ البواقي كلها اعلى من ذي اللام فلا يجوز الوصف بها وقال بن الناظم التقدير سرت سيرا احسن السير وعبارة المصنف في شرح القطر وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منهما رعدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رعدا وانه حذف الموصوف وناب صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فلا حال كون الاكل رعدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجاز اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم الفاعل باتفاق انتهى ومثله واذكر ربك كثيرا قال المرادي في شرح التسهيل ومذهب سيبويه في نحو واذكروا ربكم كثيرا انه حال لا صفة لانها غير خاصة بالموصوف انتهى قال الدماميني يريد انه حال من ضمير اذكروا المحذوف اي واذكر ربك والضمير عايد الى المصدر المفهوم من فعله قوله واشتمل الصماء قيل يشير بذلك الى ما اذا اقترن

بالفعل مصدر غير مصدره وحينئذ فاما ان يكون المصدر ملاقيا للفعل في الاشتقاق كما في نحو قوله انبتكم من الارض نباتا او غير ملاق كما في نحو قعدت جلوسا فان كان الاول فناصبه عند سيبويه فعل مقدر لا ذلك المذكور وعند المبرد والسيرافي ذلك المذكور وان كان الثاني اي غير ملاق فاما ان يكون له فعل او لا ان كان الاول فالخلاف فيه كالذي قبله وان كان الثاني فالناصب هو المذكور وعند الكوفيين الناصب فعل مقدر ولو لم يسمع فيقولون في رجع القهقري رجع وتقهقر القهقري وفي قعد القرفصا قعد وتقرفص القرفصا وفي هذا تعسف مستغنى عنه لان تقرفص لو استعمل كان بمعنى قعد واذا وجدت لفظة قعد كانت اولى بالعمل اذ هي اصل تقرفص واعلم ان الصماء والقرفصا والقهقري ونحو ذلك منصوبات عند المبرد والسيرافي على انها صفات موصوفات محذوفة فتقدير قعد القرفصا قعد القعدة القرفصا وعند سيبويه على انها مصادر غير نائبة عن شيء فعلى مذهبه لا يصح التمثيل بالقرفصا ونحوه لما ناب عن المصدر لانه يرى ان لا نيابة اصلا والتمثيل باشتمل الصماء لما ناب عن المصدر من صفة مبني على مذهب المبرد والسيرافي والتقدير اشتمل الشملة الصماء وقعد القعدة القرفصا ورجع الرجعة القهقري قوله وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب الامير اللص فحذف الموصوف اي ضربا ثم المضاف اي مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب التعريف بالمضاف اليه لتوغله في الابهام وانما كان الاصل ما ذكر لانك لا تفعل فعل غيرك قوله او ضميره اي المصدر نحو عبد الله اظنه جالسا بنصب عبد الله وهو مفعوله اول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في اظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة قال الشارح وهل هي نايبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا

او هو نوعي فيكون التقدير اظن ظني كما قدره الشارح يعني ابن الناظم تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى قد نلته وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدروس وقد نلت النيل وقد صرح بالظاهر لم يفد الا التأكيد فلذلك ضمير واما نحن فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا انتهى وليتأمل احد افيقد رمعرفة لانكرة لان الضمير معرفة رهن لانقام مقام النكرة انتهى فان قلت فيه اضمار قبل الذكر قلت ممنوع لان الفعل يدل على ذكر المصدر فان قلت الضمير يجوز عوده على عبد الله فلا يكون نائبا عن المصدر قلت لا لان اظن قد استوفى مفعولية فلا يضب الضمير على انه مفعول به نجعله عايدا على عبد الله نعم ان جعل عبد الله منصوبا على شرطية التفسير بما يفسره اظنه او مرفوعا بالابتدا فلا يكون من باب المفعول المطلق بل من باب المفعول به ووقع في نسخة من ابن الناظم عبد الله اظنه جالسا بسقط الالف وهو جايز لتوسط العامل لكنه قبيح لتوكيد الفعل بضمير المصدر كما مر في باب ظن اذا علمت ذلك علمت ان قول شيخنا قوله يعني عبد الله اظنه جالسا يعني لان عبد الله منصوب لكونه مفعولا اول لاظن واظن وجالسا مفعوله الثاني فتعين ان الضمير المنصوب به عايد للظن المفهوم من اظن لا لعبد الله وهذا من اعمال الظن المتوسط بين المفعولين انتهى فيه نظر لما علمت من انه تجوز ان يكون عايد العبد الله ويكون من الاشتغال ثم رايت في حاشية مكي ما نصه قوله او ضميره نحو عبد الله اظنه جالسا الى اخره مثل هذا المثال وما بعده لنيابة ضمير المصدر

عن المصدر

عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق لدلالته عليه فاما المثال الاول فيتخرج على ان عبد الله منصوب على انه مفعول اول لاظن وجالسا على انه مفعول ثان له وعمل اظن مع توسطه بين مفعولين لان عمله والحالة هذه ارجح من الغاية او لاستوايهما فالضمير المتصل باظن ليس عايدا الى عبد الله وانما هو عايد الى الظن المفهوم من اظن اذ هو احد مدلوليه قد استوفى اظن مفعولية فتعين عود الضمير للمصدر ولو نصب عبد الله باظن محذوفا على انه من باب الاشتغال لتعين عود الضمير الى عبد الله ويخرج هذا المثال على ما جي به له وكذلك لو رفع عبد الله بالابتدا على انه من باب الاشتغال للزم ذلك اي عود الضمير على عبد الله وخرج المثال على ما جي به له فتعين تخريجه على ما ذكرنا اولا وقد عرب اليه رحمه الله تعالى بهذا المثال ولم اره مذكورا في شي من كتبهم التي جرت عادته بالتعريب بمسايل منها واما المثال الثاني وهو قوله تعالى لا اعذبه احدا من العالمين فظاهر لان لفظ المصدر ثابت قبله في قوله فاني لا اعذبه عذابا ومن ذلك قول الشاعر

هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب

فان يدرس متعد الى مفعول واحد وهو قوله للقرآن واللام فيه للتقوية وكان العامل لما تاخر عن المعمول ضعف عن وصله اليه بنفسه فقوي باللام فهو نظير قوله تعالى والذين هم لربهم يرهبون ان كنتم للرويا تعبرون فتعين عود الضمير الى المصدر الذي هو الدرس لانه احد مدلولي يدرس مثل قوله تعالى وان تشكروا يرضه لكم ولا يصح ان يكون الضمير عايدا على القرآن اذ لا يتعدى عامل الى منعولين ظاهرين ومضمرهما شي واحد وقوله والمرء عند الرشا الى اخره قال سيبويه التقدير والمرء ذيب ان يلق الرشا وقال ابو العباس هو على حذف الفاعل كما الشاعر رجلا من القرا نسب اليه الريا وقبول الرشا والحرص عليها والرشا بضم الراء جمع رشوة بكسرها قوله ونحو لا اعذبه احدا اي لان الضمير

عايد على العذاب من قوله تعالى فاني لا اعذبه عذابا لكن الاظهر ان عذابا
اسم مصدر لا مصدر لا عذب لعدم جريانه عليه وكلامه الان انما هو
في المصدر الاصلي قوله او اشارة اليه او من اشارة يشاربه اي غير مضمون
عامله كاعجبني ضربي وضربت ذاك كذا في الرضي والظاهر ان ما قاله
الرضي غير مرضي بنا على ما سمع فان الاشارة فيه الى مضمون عامله وانما
يظهر ما قاله على كلام ابن مالك قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر
تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدر ولذلك خطئ من حمل قول
المتنبي هذي برزت لنا فهجت رسيسا على انه اراد هذي البرزة
لان مثل ذلك لا يستعمل العرب قال المرادي هذا خلاف مذهب
سيبويه والجمهور ومن كلام العرب ظننت ذاك بشيرون به الى الظن
ولذلك اقتصروا عليه وعلى هذا خرجه سيبويه كضربته ذلك الضرب
بالنصب فذا مفعول مطلق نايب عن المصدر قوله او مرادف له اي
او من مرادف لمصدر عامله بان ان يكونا موضوعين لمعنى واحد نحو قعدت
وقوفا وقعدت جلوسا وهذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم
يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر
في شروح المصابيح النبويه فالقعود للقايم والجلوس للمضطجع قوله
نحو شنيئته بعضا بنصب بغضا على انه مفعول مطلق نايب عن شنا
فان الشنا مصدر شنيء بكسر النون مرادف للبغض قوله واحببته
مقة بنصب مقة على انه مفعول مطلق نايب عن محبة فان المقة
بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة قوله وفرحت جذلا بنصب
جذلا على انه مفعول مطلق نايب عن فرحا فان الجذل مرادف للفرح
قوله وهو اي الجذل بالذال المعجمه اي وبفتحتين مصدر جذل
بالكسر اي للذال وظاهر كلام المصنف تبعا لابن مالك ان المرادف
منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمبرد والسيرافي
قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا مزون متجية

اليه ومذهب سيبويه ان الفعل منصوب بفعله المقدر وهو
منقول عن الجمهور والتقدير عندهم في الامثلة المذكورة قمت وو
وقوفا وقعدت وجلست جلوسا وشنيته وبغضته بغضا و
واحببته وو مقته مقة وفرحت وجذلت جذلا قوله او مشارك
لمصدر العامل المذكور في مادته وحروفه الاصول وهو ثلاثة اي
ثلاثة اقسام اسم مصدر اي غير علم ان كان المصدر المنوب عنه موكدا
لعامله قال في التسهيل ويقوم مقام المؤكد مصدر مرادف
واسم مصدر غير علم قال الدماميني احتراز ا من نحو حمادا علم للحمد
فلا يستعمل موكدا لان معنى العلم زايدة على معنى العامل قال
المصنف يعني ابن مالك ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين
الفعل وقد يورد على ذلك سبحان فانه اسم مصدر علم على التسبيح و
وقد استعمل موكدا لعامله المحذوف وقد يجاب بمنع علميته
وبهو راي المصنف انتهى ولا يخفى انه لا وجه لتقييد اسم المصدر في
كلام المصنف بغير العلم لانه انما يمتنع قيامه مقام المؤكد والمصنف
لم يقيد ما ناب عنه بكونه موكدا قال ابن عقيل في شرح التسهيل
واما اسم المصدر العلم فلا يقوم مقام المؤكد لانه زاد على معنى العامل
بالعلمية فلا ينزل منزلة تكراره ويقوم مقام المبين لفات المانع حينيذ
وقد صرح بذلك بعض المغاربه ومثل بقولك برّة بره وفجره فجار
انتهى قال المرادي وظاهر كلام المصنف يعني ابن مالك في شرح انه
لا يقوم مقام المبين ايضا لانه قال بعد التمثيل السابق ولانه كاسم
الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل قوله كما تقدم اي من قوله اغتسل
غسلا وتوضا وضوا واعطي اعطاء قال شيخ شيخنا لكن قايل ان يقول
ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان
جاريا على فعل اخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغي ان يدخل فيه تبتيلا
وان كان مراده به ما ليس جاريا على فعل اصلا فما تقدم من الامثلة الاول

ليس كذلك لجريان الغسل على غسل والوضوء على وضوء وعطاء على
عطاء اي اخذ الا ان يجاب بان مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله
نقص لبعض الحروف التي في فعله فان قلت هل يصح في نباتا من
قوله تعالى انبتكم من الارض نباتا ان يكون مصدر الفعل اخر وهو
نمت قلت لا اذ نمت النبت فالنبات اسم لعين النابت فتامل
ذلك انتهى وعن سيبويه ان نبات في الاية مصدر جار على غير
الفعل فكان نائب عن انبتا تا قاله الشاطبي وقال ابن القطاع
ان نباتا مصدر نبت وعبارته نبت البقل نباتا قوله والله انبتكم
من الارض نباتا جعل المصنف هذا مثالا للاسم العين وفيه مخالفة
لكلام النحويين فانهم جعلوه مثالا للاسم المصدر وقد يجمع بين كلامه
وكلامهم بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشيء النابت
وقال مكي قوله والله انبتكم من الارض نباتا مثال لما ناب فيه اسم
العين عن مصدر الفعل المذكور فان النبات اسم لكل ما ينبت في الارض
وقد قال السفاقسي في قوله تعالى فاخرجنا به ازواجا من نبات
شتى والنبات مصدر سمي به النابت كما سمي بالنبت انتهى وعلى انه
مصدر وهو مما ناب فيه مصدر فعل اخر عن مصدر الفعل المذكور وهو
كالمثال الذي بعده والاول اظهر وقال الخبيصي قوله والله انبتكم من
الارض نباتا ان جعلناه مثالا للاسم العين لزم منه مخالفة النحويين
فانهم يقولون ان نباتا في قوله تعالى انبتكم من الارض نباتا مصدر
لفعل غير انبت وهو نبت وان جعلناه مع ما بعده مثالين للنائب
الذي هو مصدر لفعل اخر يلزم ان يكون قد مثل للنائب اذا كان
اسم العين الا انه اسهل من الاول لان ترك التمثيل لا يلزمه مخالفة
النحويين قوله وتبتل اليه تبتيلا مثال لما ناب فيه مصدر لفعل
اخر عن مصدر الفعل المذكور وذلك لان تبتيلا مصدر لتبتل لا لبتل
ومصدر تبتل تبتلا فناب تبتيلا عن تبتلا وفي الكشاف تبتل اليه

انقطع

معدود

انقطع اليه فان قلت كيف قيل تبتيلا مكان تبتلا قلت لان
معنى تبتل بتل نفسه فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل وظاهر
كلام المصنف ان النائب في جميع الاقسام المذكور منصوب بلفظ
العامل المذكور وقد تقدم الكلام على ذلك قوله والاصل اي في مصدر
انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات
لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر
تبتل التبتل لا التبتل لانه مصدر تبتل بالتشديد قوله او دال
على نوع منه لو اومن لفظ دال نوع من المصدر فقط او في ضمن الدلالة
على جميع انواعه ليلا تخرج بعض انواعا من الضرب قوله كقعدة القرفصا
ورجع القهقري القرفصا ضرب من القعود يمد ويقصر فاقلت
قعد فلان القرفصا فكانك قلت فقد قعود المخصوصا وهو ان
يجلس على اليتيه ويلصق فخذيه ببطنه وتحتبي بيديه يضعهما
على ساقيه كما يحتبي بالثوب يكون بداه مكان الثوب عن ابي عبيد
وقال ابو المهدي هو ان يجلس على ركبتيه متكيا ويلصق بطنه
بفخذيه وينابط كفيه وهي جلسة الاعراب والقهقري بالقصر فقط
نوع من الرجوع قال الشارح والاصل فقد القعدة القرفصا ورجع
الرجوع القهقري فحذف المصدر وناب عنه لفظ والمعلى نوع منه
فان قلت القرفصا والقهقري مصدران فكيف يقال نابا
عن المصدر قلت اجيب بانهما نابا عن المصدر الاصلي المحمل
للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب
النوعي فرع عن انتصاب الموكد ولا قايل به قاله الموضح في الحواشي
انتهى وقد يقال هلا اجيب بان وجه الحكم بالنيابة كون ذلك
ليس مصدرا للفعل المذكور ولا من لفظه كما في قعدت جلوسا فانه
يدفع النظر هذا وقال شيخنا ان قلت ما الفرق بين اشتمل
الصما وقعد القرفصا حتى كان الاول من نيابة الصفة والثاني من

نيابة الدال على نوع قلت هو ان العماجارية على موصوف محذوف
والتقدير اسم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة
انتهى وهو مخالف لما قاله الشارح من انه في الاصل صفة المصدر
وذكر الرضي بعد ان قال ان القرفصاء والقهقري مما وضع على معنى
الوصف ما نصه ويحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقري في رجع
القهقري مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو
في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء والرجوع القهقري
وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان
لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقري وتقرفص القرفصاء ويحوه
وعدم سماع وقوع هذه الاسماء ومسائلش وعدم سماع افعالها ه
ومسائلش وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين او هو اثبات
حكم بلا دليل قوله او دال عدده اي او من لفظ دال على عدد
المصدر وليس بمصدر موضع له وذلك اما عدد صريح مميز بالمصدر
كضربته عشر ضربات فعشر نايب عن المصدر والاصل ضربته
ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله
قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ه
ثمانين جلده فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين وجلده تمييز
واما عدد صريح مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا قال الرضي ويجوز
ان يكون الحجر صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا قوله او على
آلته اي او من لفظ دال على آلة المصدر كضربته سوطا او عصا
ومنه رشقته سهما والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ورشقته
رشقة بسهم ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت الآلة مقامه
واعطيت حكمه من اعراب وافراد او تثنية او جمع تقول ضربته
سوطا وسوطين واسواطا قال الرضي بسوط فحذف المراد به العدد
واقيمت الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين

بسوط وضعت الآلة موضع المثنى والمجموع مثناة او مجموعة فقيل ضربت
سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية
الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع انك
لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك تثنيت الآلة وجمعتها
لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته
سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الآلة مقام
المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في قولك ضربته ضربتين وضربا
قاصدا لاختلاف الانواع انتهى ولا يطرد في جميع اسماء الآلات
الفعل فلو قلت ضربته خشبة او عمود او رميته اجرة
لان الاجرة لم تعهد آلة للرمي والخشبة والعمود لم يعهد واحد منهما
آلة للضرب وقضية التعليل انه يجوز رميته حجرا الان الحجر
عهد الرمي به فليراجع وليحرر قوله او كل اي او من كل مضاف
الى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل كل مفعول مطلق نايب
عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا الا ميلا كل الميل قوله
يظنان كل الظن ان لا تلاقيا قاله قيس بن الملوح المجنون وصدره وقد
يجمع الله الشتيين بعدما والضمير في يظنان راجع الى الشتيتين ه
والشاهد في كل الظن راجع الى الشتيتين والشاهد في كل الظن حيث
نصب بنيابته عن المصدر وان المخففة من الثقيلة وهي مع اسمها وخبرها
سدت مسد مفعولي يظنان والتقدير يظنان انه لا تلاقي وضمير الشان
هو اسم ان وتلاقيا اسم لا وخبرها محذوف قوله او بعض اي او من بعض
مضاف الى المصدر لضربته بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض
الاقاويل وليس المراد كلمتي كل وبعض بل ما دل على كلية وجزئية فيدخل
ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو لا يظلمون نقيرا ولا قطميرا ولا شيئا
شيئا فمن عفي له من اخيه شيء وضربته بسير الضرب وعلى هذا فكان ذلك

مضيا عما زاده بعضهم من كلمتي ما الشرطية والاستفهامية كما
سياتي وحاصل ما ذكره المصنف ان النائب عن المصدر نوعان نائب
عن موكد ونائب عن مبين فالنائب عن الموكد المرادف والمشارك
له في المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو
الوصف والضمير والاشارة والنوع والعدد والالة وكل وبعض
بقي عليه انواع اخر تنوب عن المصدر احدها الوقت كقوله
الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اضب ليلة نيابة عن المصدر
والتقدير اغتماضا مثل اغتماض ليلة الارمد فحذف المصدر
واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جيئتك صلاة
العصر وصلوع الشمس الثاني ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا
اي اي ضرب تضرب زيدا ومنه ما اغنى غنى ماليه وقوله
ماذا يغير ابنتي ربع عويلها لا نرقدان ولا بوسي لي لمرقدا
يغير مضارع غار بالغين المعجمة اي نفع يقال غار يغيره ويغوره
اذا نفعه والمعنى اي نفع ينفعهما عويلها والعويل رفع الصوت
بالبكا الثالث ما الشرطية نحو ما شيت فقم اي اي قيام شيت
فقم ومنه فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم وقول جرير
نعب الغراب فقلت بين عاجل ما شيت اذ طعنوا ببين فانعب
يقال نعب الغراب ينعب ونعب نعبا ونعيبا ونعابا صاح وربما
قالوا نعب الديك على الاستعارة السابع اسما اعيان على خلاف
في ذلك فيقال تربا وجندلا في معنى تربت يداه اي لا اصاب
خيرا والترب التراب والجندل الحجارة قال سيبويه جعلوه بدلا
من قولك تربت يداك فانتصاب تربا وجندلا عند الشلوبين وغيره
على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربا لك كما تقول سقيا لك
والاصح وهو ظاهر كلام سيبويه ان تربا وجندلا منصوبان بفعل
المنعول به والتقدير اطعمك الله او الزمك تربا وجندلا الخامس

الهيئة

الهيئة كموت ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية مسئلة
قوله المصدر الموكد اي لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال
ضربين اي بالتثنية ولا ضروبا اي بالجمع قيل انما امتنع تثنيته و
جمعه لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كماء وعسل ودقيق
وقيل لان الفعل لم يتضمن الا الماهية من حيث هي مع قطع النظر
عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها
فيتنافيان ولقائل ان يقول انه ان اعتبر فيه قطع النظر المذكور
فهو ممنوع او انه لم يعتبر فيه النظر المذكور فعدم اعتباره فيه لا
يمنع صحة ارادته فليتامل وفيه بحث سياتي وقيل لانه بمنزلة
تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما هو بمنزلته وفيه
اشكال لما تقدم من انه انما هو بمنزلة تكرير المصدر لانه انما هو تاكيد
للمصدر الذي تضمنه الفعل والمصدر يثنى ويجمع وقيل لان الفعل
لا يثنى ولا يجمع فكذا مفهومه فان قلت فيجب ان لا يصح
الاسناد الى الفعل وايضا مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل
هو الحدث مع الزمان فاني يكون مفهومه مفهوم الفعل اجيب
بان المصدر يغاير مفهوم الفعل حقيقة ويتحد مع مفهومه اعتبارا
من حيث ان الحدث هو الاصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد
في اعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد اليه وباعتبار الاتحاد
الحكمي لا يثنى ولا يجمع عملا بالاعتبارين وقيل انما لا يثنى ولا
يجمع لدلالته على الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة والتثنية
والجمع يستلزم ان الكثرة وفيه بحث لانا لا نسلم ان المصدر يدل
على الماهية المعراه بل هو كسائر اسماء الاجناس من نحو رجل وفرس
في الدلالة على الماهية والفرد جميعا الا يرى انه لو قال لا اكل
الكلا كان عاما حتى لو نوى التخصيص بان نوى الكلا دون الكل صحت
نيته ولو كان المصدر الموكد الا على نفس الماهية المعراه عن الوحدة

والكثرة لما كان عاما فلا يقبل التخصيص كما لا يقبله المصدر المفهوم
من الفعل وانه لو قال ان اكلت ونوى اكلا دون اكل لا يعمل بنيته
وهذا يشكل ما مر من التعليل ان مفهوم المصدر مفهوم الفعل فلا
يثنى ولا يجمع كالفعل لانا لا نسلم ان مفهومه مفهوم الفعل لان
الفعل يدل على الماهية المعراة والمصدر يدل على الماهية مع الفرد
لما ذكرناه من انه يصير عاما اذا وقع في سياق النفي حتى يقبل التخصيص
والفعل لا يقبله وايضا يشكل ما ذكر في الحاشية عند قوله وقد
يكون للتاكيد من قوله حيث لا يريد مفهومه على الفعل لان مفهومه
على هذا التحقيق زايد على مفهوم الفعل والجواب انه قد يكون
في اللفظ دليل على امرين لم يقع القصد الى احدهما دون الاخر
فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كانه لم يدخل في دلالة
اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من جنس فيقع القصد بها تارة
الى الجنس فقط فيقال رجل جاءني لا امراة وتارة الى الوحدة فقط فيقال
جاءني رجل لا رجلان والنكرة المذكورة في نحو ان اكلت اكلا دالة
على الجنس والوحدة جميعا لكونه اسما نكرة كساير اسما الاجناس لكنه
لما قصدت دلالته على الجنس يقع تاكيدا للمصدر المدلول عليه
بالفعل لدلالته على مجرد الماهية ولم يصح تثنيته وجمعه لانه حينئذ
كانه لا يدل الا على الماهية ومن حيث انه يدل على الفرد بوضعه
لان دلالته على الفرد من لوازمه وان لم يدخل في القصد فيعم لوقوعه
في سياق النفي بالضرورة فيحتمل التخصيص فاذكر من ان المصدر
المؤكد لا يدل الا على نفس الماهية فمعناه انه لم يدل في القصد الا
دلالته على الماهية لا الذي يدل على ان المفرد اصلا بحيث لا يحتمل
العموم بخلاف المدلول عليه بالفعل لانه ليس الا الماهية المعراة
عن الوحدة والكثرة وانه لا يحتمل العموم في الافراد بوجه فلا يصح
فيه التخصيص فيه بارادة بعض الافراد كذا في الحواشي الهندية

قيل والاظهر في العبارة ان يقال بدل لدلالته على الماهية المعراة
عن الوحدة والكثرة لانه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد
في نفسها بخلاف فردها شخصيا كان او نوعيا فانه قابل لذلك ولهذا
جاز تثنية اخويه وجمعهما لارادة الفرد منهما وقول المصنف فلا
يقال ضربين ولا ضربا محله اذا لم يقصد به النوع والعدد وهل
يشمل المصدر المؤكد هنا ما ياتي من المؤكد لنفسه او لغيره فيمتنع تثنيته
وجمعه قوله والمختوم بتا الوحدة كضربة بعكسه باتفاق اي ملتبس
بعكسه ومخالفته باتفاق فيقال ضربتين وضربات لانه كتمرة وكلمة
في انه فرد لجنسه والعدد فد يكون اثنين فصاعدا قوله واختلف
في النوعي اي في المصدر الدال على النوع فالمشهور الجواز اي جواز تثنيته
وجمعه قياسا على ما سمع وهو راي ابن مالك وظاهر مذهب سيبويه
المنع اي منع تثنيته وجمعه في غير المسموع واختاره الشلوبين ونبه
ابو حيان على ان التثنية اصلح قليلا من الجمع وان الاحسن ان يقال
مثلا قمت نوعين من القيام وقال المصنف في تعليقه الذي اقوله انه
لا يثنى المصدر ولا يجمع الا ان كان محدودا وان المبين للنوع فضربت
ضربا شديدا لا يثنى ولا يجمع لانه يفيد التوكيد مع افادته للنوع
وكذا كل مصدر نوعي فانه يفيد التوكيد وزيادة وهو صالح للواحد فما
فوقه كما ان المصدر المؤكد كذلك وذكر السهيلي ان فوظهر اختلاف الانواع
مجازا فانها لا تختلف على الحقيقة لان الافعال حركات الفاعلين والحركات
مماثلة لذواتها لكن الاختلاف راجع الى ما تعلقت به الافعال المتعدية
لا الى نفس المصدر فقولك العلوم والاشغال والعلوم انما هي المعلومات
والامور المشتغل بها والمرئيات في النوم فصل قوله اتفقوا
على انه يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد اي اتفق
النحاة على انه يجوز حذف ناصب المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او
العدد وقت حصول قرينة لفظية او معنوية والقرينة اللفظية

ما مرجعها الى اللفظ كان يقال ما جلست فيقال بل جلوسا طويلا او بل جلستين
فجلوسا مصدر نوعي لوصفه حذف عامله الناصب له جوازا لدليل مقالي
وهو قول القايل ما جلست والتقدير بل جلست جلوسا طويلا وجلستين
والقرينة المعنوية ما مرجعها الى المعنى من مشاهدة او غيرها وذلك كقولك
لمن قدم من سفر قد وما مسارا كا ولمن حج حجا مبرورا او خير يا قادم ولمن
ذاهب للسفر ذاهبا مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصبت عين فما ذكر من
مصدر نوعي او عددي حذف عامله جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة
لان مشاهدة الحال تدل عليه لان هذا الكلام لا يقال الا لمن ظهر عليه
علامات القدوم او غيره ومصدرية اسم التفضيل الذي هو خبر هنا
اما باعتبار الموصوف واقامة الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار
المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه قوله واما المؤكد
فزعم ابن مالك اي في شرح الكافية انه لا يحذف عامله اي لا يجوز
حذفه لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه ولحذف مناف
لهما فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا او عددا فانه يدل
على معنى زايد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف
عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية
وصرح به في النظم والتقوية المثبتة في المحض والتقرير رفع المجاز
وقول الناظم وحذف عامل المؤكد امتنع هذا مع قوله الاتي والحذف
حتم مع ات بدلا يقتضي احد امرين اما ان اللاتي بدلا من فعله
ليس من قبيل المصدر المؤكد بل هو قسم برأسه كما سياتي عن المجيبين
عن المصنف واما انه يستثنى من امتناع الحذف في المصدر المؤكد
كما نقل عن بعض حواشي المصنف على الخلاصة وعلى التقديرين يندفع
ابن الناظم بذلك في رده علي والد وعلى الاول فمفهوم قوله الاتي اذا
مكررا وذا وحصر ورد وهو ان ما لم يكرر ولم يحصر يجوز حذف فعله
ولا يجب ينبغي ان يصور بالمبين نحو زيد سيرا البريد وان يستثني

منه المؤكد نحو زيد سيرا فيمتنع حذف عامله بدليل قوله هنا
وحذف عامل المؤكد امتنع فذاك المفهوم مخصوص بما هنا وقد
تعرض لذلك الشاطبي في شرح قوله كذا مكررا وذا وحصر ورد
الى اخره فانه لما ذكر ما حاصله ان مفهومه انه اذا لم يتكرر ولم
يحصر لم يلزم اضمار عامله نحو انت سيرا البريد وزيد شرب الابل
وزيد سيرا فتقول ان شئت زيد يسير سيرا البريد وزيد يسير
سيرا قال وهذا الذي نص عليه في شرح التسهيل فيما
يظهر اذ قال ولو عدم الحصر والتكرار لم يلزم الاضمار بل يكون جايزا
هو والاظهار وهذا قد يسلم مع المصدر المبين واما مع المؤكد
فقد قال قبل وحذف عامل المؤكد امتنع واذا قلت انت سيرا
واجزت اظهار الفعل وعدم اظهاره فهو اقرار بجواز حذف
عامل المؤكد فكان كلامه متناقضا ثم قال والجواب انه لا تناقض
في كلامه بل ان ثبت اشتراط التكرار فعدمه مجوز لاظهار العامل
لكن في المصدر المبين واما المؤكد فلا يدخل هنا لانه مستثنى
بنصف قبل انتهى وعلى الثاني فيجوز العمل بما طلاق المفهوم ان ثبت
عن العرب نحو زيد سيرا فليسا مل ثم ظهر صحة اطلاق المفهوم
ايضا على الاول بنا على ان غير المكرر والمحصور بدل من فعله كما
سياتي عن المعني وان البدل من فعله ليس للتاكيد كذا قال شيخنا
رحمه الله تعالى قوله ورده ابنه اي في شرحه بانه ان اريد
ان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وانها
فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل
عليه وان اراد ان المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير
وقد يقصد به مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف
مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور
بتوكيده بالمصدر فلان يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف

خ لا يسلم

لدلالة قرينة عليه احق واولي وبانه حذف جوازا اذا كان
خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر في نحو انت سيرا ووجوبا
مع التكرير او الحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا
وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا منع مثل
هذا اما السهو عن وروده واما للبنا على ان المسوغ لحذف العامل
فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها
محوي الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه قال الشارح واجاب
الشاطبي بانما قال ابن الناظم غير لازم اذا اريد تقرير معنى
العامل فقد قصد الاتيان بلفظ اخر يقرر معنى اللفظ الاخر
ويوكد فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما ما استدل
به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد اصلا وانما
هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها فافادتها
النيابة عن افعالها واعطاء معانيها لا تاكيدها فلو كانت موكدة
لها لكانت موكدة لنفسها والشي لا يوكد نفسه انتهى ملخصا مع
اعترافه بان انت سيرا للتوكيد حيث قال في شرح قول
الناظم كذا مكررا وتقول في الموكد انت تسير سيرا فيظهر ايضا
يعني العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره
عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل بل قال ابن عقيل
ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتي به من الامثلة
ليست من المصدر الموكد في شي وانما هي من المصادر النائبة
عن افعالها انتهى والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم
المصدر الموكد وهو في معنى الاستثنا من قوله وحذف عامل الموكد
امتنع قاله الموضح في بعض حواشيه عن الخلاصة الى هنا كلام
الشارح واعلم ان قول الشاطبي فقد قصد الاتيان الى اخره
هذا ممنوع ومجرد دعوى لا دليل عليه وقوله لان تلك المصا

در تات للتاكيد اصلا الى اخره ممنوع كما نبه عليه الشارح وفيه انه
لا منافاة بين التاكيد والدلالة وتلزم زيادة الاقسام وقوله فلو
كانت موكدة لها لكانت موكدة لنفسها ممنوع وقول الشارح والحق
الى اخره لقايل ان يقول لكن بقي النقض بنحو انت سيرا فان كونه
موكدا ظاهر مع انه يجوز الحذف فيه فان استثنى بخصوصه
فهو تحكم وان استثنى كل موكد بطل ما قاله قال شيخنا رحمه
الله تعالى واعلم انه يمكن التخلص من اعتراض الشارح يعني
ابن الناظم باحد امرين اما حمل كلام المصنف يعني والد علي
انه جرى على الغالب من ان الموكد للتقوية والتقرير فان تجرد
للتقرير جاز الحذف بلا خلاف بين الناظم وولده واما بتوجيه
منافاة الحذف لمجرد التقرير بان قصد التقرير يقتضي الاعتنا
والاهتمام والحذف ينافيه اذ لا اهتمام ولا اعتنا مع الحذف
اذ هو يقتضي عدم الاهتمام وعدم الاعتنا انتهى ويشكل عليه
ما تقدم من ان نحو سبحان الله من المصدر الموكد لعامله مع ان
عامله محذوف وقول المصنف ورده ابنه ظاهر موافقة
ابن المصنف لكن ابن عقيل في شرح الالفية رد كلام ابن المصنف
واستدل به على دعواه من حذف عامل الموكد ليس منه وذلك
ان ضربا زيدا ليس من التاكيد في شي بل هو امر خال عن التاكيد
لانه بمثابة اضرب زيدا لانه واقع موقعه وكما ان اضرب
زيدا لا تاكيد فيه كذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الامثلة التي
ذكرها ليست من باب التاكيد في شي لان المصدر فيها نايب منا
العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك
جواز الجمع بينهما ولا شي من الموكدات يمتنع الجمع بينه وبين
الموكد ويدل ايضا على ان ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر الموكد
لعامله لان المصدر الموكد لا خلاف في انه لا يعمل واختلفوا

في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل اولا والصحيح انه يعمل
فزيد اي في قولك ضربا زيدا منصوب بضربا على الاصح انتهى كلامه
وفي كل واحد مما رد به نظر يعمل بادني التفات والمام وما رد به
ابن الناظم على ابيه ظاهر كلام المصنف كما تقدم موافقته عليه
في التوضيح لكنه اشار الى رده في معنيه بانه اراد بمنع حذفه
في غير ما استثنى مما ناب مناب الفعل نحو انت سيرا وانت
سيرا سيرا وسقيا وجدعا وبالجملة ما قاله ابن الناظم ممنوع
لانه اذا اقتضى القياس منع حذف عامل المؤكد وامكن حمل
الوارد من ذلك على غير التاكيد فحمله عليه اولى للجمع بين الامرين
ولا ريب ان الحذف مناف للمقصود التاكيد فقوله وهو دعوى
على خلاف الاصل فلا يقتضيها نحوي الكلام ممنوع كسابر مقدماته
وبذلك علم ان المصدر مؤكد ومبين للنوع او العدد وبدل
من اللفظ بفعله وتقدم عن حواشي المصنف ان المصدر النائب
عن فعله من المؤكد هذا ولقايل ان يقول لابن المصنف ان يستدل
لما ادعاه من التاكيد بان ضربا زيدا انقديس زيد بضرب ضربا
ومما تقدم من ان نحو سبحان الله من المؤكد قوله وقد يقام المصدر
مقام فعله فيمتنع ذكر معه يعني يقام المصدر اي المؤكد كما
قاله الشارح مقام فعله المشتمل في لسان العرب ولا منافاة
بين كون الفعل مستعملا وبين كون المصدر بدلا من التلفظ به
لان المراد كونهما لا يجتمعان وليس المراد كون الفعل لا يذكر وحتى
او المهمل وهو الذي لم يوضع في لسان العرب ولا يخفى ان المصدر
حينئذ يحتاج الى عامل محذوف فقد يقال ان المحذوف هو الفعل
المرادف فيقدر في ويل زيد وويلا له احزن الله زيدا او عذب الله
زيدا مثل قعدت جلوسا وهو ما جرى عليه المصنف وقد يقال
المحذوف الذي يقتضيه القياس لا يلزم من كونه محذوفا

صحة النطق به ثم المصدر المهمل الفعل قسمه ابن مالك الى ثلاثة
انواع احدها المفرد نحو آفة ونفة اي قذرا والأف وسخ الاذن
والتف وسخ الاظفار وقد قرا اي تعسا وهمرا له اي تعسا اما بصرا
بمعنى غلبة فله فعل مستعمل الثاني المضاف نحو بله زيد بالاضافة الى
المفعول كترك زيد ويستعمل اسم فعل فتقول بلة زيدا بالنصب اي دع
زيدا وسياتي في ذلك كلام في باب اسما الافعال ان شا الله تعالى الثالث
ما استعمل مفردا تارة ومضافا اخرى نحو ويحا لزيد وويح زيدا اي رحمة
له ومنه ويل وويب فان قيل المقسم هو المصدر الذي يقام مقام
فعله فكيف يصح قوله بعد ذلك وهو نوعان ما لا فعل له وما له فعل
قيل معنى قوله مقام فعله اي المصدر الذي من شانه ان يكون له فعل
اعم من ان يكون ملفوظا به اولا ومعنى قوله لا فعل له اي لم يسمع من
كلامهم له فعل فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر القايم مقامه وانما
امتنع ذكره معه لانه جعل بدلا من فعله اي من التلفظ بفعله ولا
يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه قوله وهو نوعان ما لا فعل له
اي من لفظه نحو ويل زيد وويحه الاكف اي بالاضافة الى المفعول
فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا اي على طريقته في ان
الناصب للمصدر فيه فعل من معناه بنا على قول المازني ان جلوسا
منصوب بقعدت وويل كلمة تقال لمن يستحق الهلكة كقوله تعالى
ويل للمطففين ووبب كذلك ووح كلمة تقال لمن وقع في هلكة لا
يستحقها ويترحم عليه ويرثي له كقوله صلى الله عليه وسلم ويح عمار
تقتله الفيئة الباغية وعن علي رضي الله تعالى عنه الويح باب رحمة
والويل باب عذاب وكذا قال الجوهري وقال اليزيدي هما ويل
لزيد ووح له يرفعهما على الابتدا ولك ان تقول ويحا لزيد وويلا
له بالنصب باضمار فعل كانك قلت الزمه الله ويحا وويلا ونحو
ذلك ولك ان تقول ويح زيد وويل عمرو بالاضافة والنصب باضمار

فعل واما فنعشا لهم وبعدا لثمود وما اشبههما وهو منصوب
ابدا لانه لا تصح اضافته لغير اللام والنحس ان لا يلتحس من عثرته
وقال الشارح فيقدر في نحو ويل زيد ووبحه احزن الله زيدا
وبله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن
قاله ابو البقا وقيل يقدر اهلك لانهما الهلاك وقيل يقدر
قبل ويح رحم لانها كلمة عذاب وذهب بعض النحاة الى
ان ويحه وويله وويشه منصوبة بافعال من لفظها واشد
فاوال ولاواح ولاواس بوهندي قال المرادي في شرح
التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله
الشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف انتهى وظاهر كلام المصنف
موافقة بعض الكوفيين فانهم يقولون اذا اقرن بالفعل مصدر
لغير ذلك الفعل ولم يسمع لذلك المصدر فعل فانه يقدر له فعل
ولا يتوقف على السماع فيقولون في رجع الهقري مثلا رجع
وتقهقر الهقري وفي قعدت جلوسا قعدت وجلست جلوسا
كذا قال الحفيد قوله وماله فعل مستعمل اي في لسان العرب
وهو نوعان واقع في الطلب اي الدعا والامر والنهي وهو الوارد
دعا بخير او شر كسقيا ورعيا هما دعا للمخاطب اي سقاه الله
سقيا ورعاك الله رعيا قال في المتوسط فان قيل لم قلت
ان فعل هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدا
حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب ان يقال ان المراد بانه
واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا
له وانتم ما سلم التخلف فيه او يقول انه واجب الحذف عند
البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض انتهى وفي
شرح التسهيل للمرادي مبني بعد التمثيل بنحو حمدا وشكرا ما نصه
صرح به الشلوبين وأورد عليه سولا وهو انه يجوز ان يقول

حمدت

حمدت الله حمدا واحمده حمدا فكيف يقال ان هذا لا يظهر فعله واجاب
بانه مع اللفظ يكون خبرا لانشا واذا كان انشا يكون المصدر والفعل
متعاقبين يريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت
الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم تجز ان تذكر المصدر انتهى وينظر
مع ذلك كيف مثل به فيما ياتي للواقع في الخبر واجيب بانه
اراد للخبر لفظا وان كان انشاء بحسب المعنى اي اعم من ان يكون
انشا بحسب المعنى وعبارة التسهيل في طلب او خبر انشاء او غير
انشاء انتهى وقضية قوله او خبرا انشا او غير انشاء وجوب
الحذف في نحو ضربا زيدا اذا قصد كونه بدلا من فعله الا ان يقال
قول التسهيل او غير انشا سقيد بما قاله المصنف من التقييد بدلالة
القرينة على العامل وكثرة الاستعمال وسياتي لابن عصفور كلام
اخر قوله وجدعا وعا عليه بالذل وسوء الحال والجدع بالدال
المهملة قطع طرف الاذن او الانف او الشفة او اليد اي جدعه
الله جدعا قوله اوامرا او نهيا اي او الوارد امرا او نهيا نحو
قياما لا قعودا وظاهر كلام المصنف ان الفعل محذوف وان لا
ناهية قال ابن مالك في شرح الكافية ومثال الامر والنهي قولهم
قياما لا قعودا اي قوموا لا تقعدوا انتهى قال الدماميني فجعل لا الناهية
ومجزومها محذوفا وبعضهم صرح بمنع حذف ومجزومها وانشد ابن
مالك شاهدا على النهي * قد زاد حزنك ما قيل لا حزنا * حتى
كان الذي يهواك يعزيكا * وكانه مبني على ما افهمه كلامه في شرح
الكافية من صحة حذف المجزوم بلا الناهية والاعتذار عن ذلك
بدا على ان مجزومها لا يحذف بانه قصد تفسير المعنى لا الاعراب
غير ظاهر قال الشارح يعني المرادي حاكيا عن بعضهم واظنه
ابا حيان والذي يختاره ان لا للنفي والاسم مبني معها على الفتح
وتنوين صرورة قلت ويحتاج مع ذلك الى ان يقال ان هذا

خبر في معنى النهي وكلا الامرين خروج عن الظاهر لاسيما مع قول
الشاعر حتى كان الذي يهاك قوله نحو فضرب الرقاب وجعل
الشارح هذا المثال من المصدر النوعي حيث قال في تقدير المتن
وكذلك النوعي نحو فضرب الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب
انتهى وفيه نظر لوجهين احدهما ما نقله عن المصنف عقب كلام
الشاطبي السابق ان الحق ان المصدر الناصب من قسم المؤكد انتهى
والمؤكد مقابل النوعي والثاني ان ما قاله يتوقف على ان المراد في الاية
الامر بالضرب مثل ضرب الرقاب لا تضرب الرقاب والكلام فيه
ومثل ابن مالك ايضا بغفرانك وتبع في ذلك الزجاجي فالتقدير
عندهما اغفر غفرانك ولا يجوز اظهار ناصبه وقال الزمخشري يقال
غفرانك لا كفرانك اي نستغفرك ولا نكفرك فجعل خبرا وقيل هي
مفعول به اي بطلب او نسال غفرانك قوله وقوله فندلا زريق
المال ندل الثعالب عجز بيت صدره على حين الهى الناس جل امورهم
ندلا مفعول مطلق بدل من اللفظ بالفعل والندل خطف الشيء
بسرعة وزريق اسم قبيله وقيل اسم رجل وهو منادى حذف منه
حرف الندل والتقدير اندلي يا زريق ندلا اي اختطفي والمال
منصوب بندلا واضاف ندل الى الثعالب لسرعة خطفها وسرعة
اكتسابها ولهذا قالت العرب هو اكسب من ثعلب وقال بعضهم
الندل هنا الاخذ باليدين ومنه اشتقاق المنديل والمندل ايضا
السرعة في السير وقال ابن مالك يجوز رفعه بندلا وفيه نظر لانك
ان جعلت ندلا نايبا مناب فعل امر المخاطب ويكون تقديره اندل
لم يصح ان يكون مرفوعا به لان فعل الامر اذا كان للمخاطب لا يرفع
الظاهر وكذا ما ناب عنه به وان جعلته نايبا مناب فعل الامر
للغايب ويكون التقدير ليندل صح ان يكون مرفوعا به لكن المنقول
ان المصدر لا ينوب مناب فعل الامر للغايب وانما ينوب مناب

فعل

فعل الامر للمخاطب نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا والمال منصوب
بندلا على الاصح قال الشاطبي ومثله يعني ندلا ضربا زيدا وقتلا
عمرا واكراما اخاك وصبرا عليه على معنى اضرب واقتل واصبر فهذا
نظير مثاله المذكور وهو لا يظهر فيه الفعل كما قال ويدخل تحته ما كان
في معنى الامر وذلك الدعا نحو سقيا ورعيا وجدعا وعقرا وخيبة ونوما
وجوعا وتعسا وبعدا وسحقا وتعسا تقول سقيا لزيد اي سقاه الله
سقيا ورعيا بمعنى رعاه الله وكان هذا المختص مما كان منتديا من الافعال
فاذا قلت سيرا بمعنى سر سيرا او بمعنى سرت سيرا اذا اريد
به الدعا فلا يلزم اضمار الفعل بل يجوز ان تظهره بخلاف ضربا زيدا
وسقيا لزيد واشباههما فانك لا تقول اضرب زيدا ولا اسقى الله
زيد سقيا له ولما اشبه ذلك ولهذا مثل ابن مالك بندلا
المتعدي اللهم الا ان يكون ثم تكرير فان الاضمار يلزم حسبما يذكر
وقد زعم في الشرح ان مثل هذا عند سيبويه غير مقيس على كثرته
وانه عند الاخفش والفراء مقيس بشرط ان يكون المصدر مفردا
منكرا نحو سقيا له ورعيا ووجه القياس ظاهر بكثرته ما جا
في ذلك من الامر والدعا فلا مانع من ان تقول اكلا لخبز
وشربا الماء ولبسا الثوب وان تقول اطعاما له وكساية له وحلا
له واكبارا واعلم ان قوله بدلا من فعله مما يدل على ان ما ذكر مما له
فعل معهود يستعمل اذ لو لم يكن كذلك لم يصدق عليه بدل من فعله
اذ لا فعل له وايضا فانه مثل بما له فعل مستعمل وكان الاظهر انه
اراده فثبت ان اجرا القياس فيما قال منوط بما كان له فعل
مستعمل فخرج من ذلك ما كان مرتجلا لا فعل له مثل ويحه وويله
وويبه وويسه وبله فيمن قال بله الاكف بالخفض انتهى وقوله
وكان هذا النوع يختص بما كان منتديا من الافعال يقتضي ان
تمثيله ببعدا من ابعده لكن قد يشكل تمثيله بقوله وصبرا عليه

مع اخراج سير الان كلامهما لازم يتعدي بالحرف قوله كذا اطلق ابن
مالك اطلق القول بان المصدر القايم مقام فعله في الطلب يجب
معه الحذف ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب بحذف
عامل المصدر ووجهه انه جعل تكرار المصدر قايما مقام العامل
وبذلك قال ابن الضايع وبعضه واعلم انه يجري مجري هذا في
التزام الاضمار المصادر في الامر المشاه كقولهم لحذر الحذر والنجا
النجا وضربا عرباتهي قال المصنف في حاشية التسهيل واشار
بقوله هذا الي التحذير بعيرا يا ومثل قوله قال ابن عصفور
وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم
مقام عامله في الطلب يلتزم معه الحذف انتهي كلام المصنف
كقوله اي وذلك كقول القطري بن الفجاه صبرا في مجال الموت
صبرا فما قبل الخلود مستطاع اي اصبر صبرا قوله اومقرونا باستفهام
توبيخي اي او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي فيقتضي ان ما بعده
واقع وان فاعله ملوم وهو ثلاثة اقسام توبيخ متكلم لنفسه
كقول عامر بن الطفيل مخاطب نفسه اعندة كعدة البعير وموتا
في بيت سلولية وتوبيخ لمخاطب نحو انوانيا وقد حدقر ناوك اي
اتنواني توانيا وقوله اي جرير مخاطبا لخالد بن يزيد الكندي
اعبدا حل في شعبي غريبا الوما لا ابالك واغترابا اي الوم
لوما وتغترب وقيل نصبه على الحال اغترابا وعبدا منادي بالهمزة
اي يا عبد وقيل نصبه على الحال والتقدير اتفخر عبدا حل اي نزل
في شعبي بضم الشين المعجمة وفتح العين والباء الموحدة اسم موضع
والفه للتانيث فلا ينصرف وغريبا حال من الضمير الذي في حل
وقال شيخ الاسلام والشعبي بفتح الشين وفتح العين موضع والشاهد
في الوما واغترابا حيث جاءا بدلين من فعليهما وقوله لا ابالك معترض
بين المعطوف والمعطوف عليه تارة يذكر في المدح وتارة في الذم

في لا ام لك وتارة في معرض التعجب ومعنى حد في امرك وقد تحذف
اللام ومثله قول العجاج اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان
دواري قال الدماميني في شرح المغني فطربا اما مصدر
موكد لفعل محذوف اي اتطرب طربا او مفعول به لمحذوف
اي اتاتي والجملة بعده حالية وقنسري بقاف مكسورة ونون
مشددة اما مفتوحة او مكسورة والسين ساكنة معهما
ويجمل بقاف مفتوحة ومثناة تحتية ساكنة والسين مفتوحة
والمراد بذلك الشيخ الكبير ودوار صيغة مبالغة في اسم الفاعل
من دار يدور زيدت يا النسب للمبالغة ايضا كقولهم في
الخارج خارجي والاحمر احمري وتوبيخ لغايب في حكم حاضري
كذا في التسهيل كقولك وقد بلغك عن الشيخ يهوا لهوا وقد
علاك المشيب نزلته منزلة الحاضرين خاطبته ومفهوم كلامه
انك لو قلت الهوا وقد علاه المشيب بالغيبة لم يكن الحذف
واجبا اذا لم تنزله منزلة الحاضر وفيه ايضا او في توبيخ مع
استفهام ودونه مثاله مع الاستفهام ما سبق ومثاله بدونه
قول الشاعر

خمولا واها لا وغيرك مولع بتثبيت اسباب السيادة والمجد

كذا مثل المرادي وغيره قال الدماميني قلت وقد يقال
ان هذا على اضمار همزة التوبيخ كما يضمر الاستفهام الحقيقي
وهنا تنبيه على شيء وهو ان بعض شعر الحماسة قال اسجنا وقلا
واشتياقا وغربة وتنايي حبيب انى ذا العظيم وان امرا امت
مواثيق وده على مثل هذا انه لكريم والذي يظهر ان الهمزة
في ذلك للتعجب لا للتوبيخ فاما ان يكون الحذف في هذا النوع
غير واجب ويكون في كلام المصنف نقص اذ ليس واحدا في الواقع
في الطلب ولا في الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وتقدم الخلاف

في ان الحذف في ذلك سماعي او قياسي وقال الرضي واقول
الذي اري ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ونعين
ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر
اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا
وفي نهج البلاغة في الخطبة الكالية تحمده على عظيم احسانه وبيّن
برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمد يكون لحقه أداءً واما ما
يبين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله وصيغة الله ووعد
الله وحمايتك ودوالبك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب
الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بيّن
فاعله بحرف جر نحو بوسالك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا
بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اي جرحا وجدعا
لك ولجدع قطع الانف او الاذان او الشفة او اليد وشكرا لك
وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل
ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول
بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لابيان النوع احترازا عن نحو قوله
تعالى مكر وا مكرهم وسعي لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع
هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل
ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع لامانة لقصد
الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد في نحو حمدا
لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل
عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصيغة الله ووعد الله او لكون
الكلام مما يستحسن الفراغ منه نحو لبيك وسعديك ودوالبك وهذا ذلك
وهجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول

فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر المختص به فلما
بينتهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم
يجز فلا يقال كتبت كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب
واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعفرا الله عفرا لك وذلك
لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين
له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما
بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول
الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فورانه
وزان قوله تعالى ان امرءٌ هلك واما قولهم جَرْدٌ جَرْدَهُ وحمدٌ
حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب
الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى
المفعول كقوله دار لسعدى اذ هي هواكا والمعنى قصدت جهته
التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جَرَدْتُه
جَرْدَهُ الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي فيكون مضافا
لبيان النوع كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك
وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر محل
الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه ليلي الفاعل والمفعول
المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما
كان ولي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل ما
فيه التبيينية المبينة للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة
لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة ويبين ايضا بعض انواع المفعول
به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان
اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب
اي اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اي رحبَ موضعك

مرحبا اي رحبا وهو من هذا الباب والجملة المفسرة للمحذوفة المبتدا لا محل
لها لانها مستانفة اعلم ان هذا المصادر مع لحاق المذكورة من استحسان حذف
فعلها الداعي للمذكور اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها
تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقايما مقامه كالمصادر
الصابرة اسما افعال كما تجي في بابها نحو هيهات وروَيْد وشتان
فتبني لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب
كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر
اذن لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية
فيرجع اذن في الاستعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه
الذي كانا يستعملان عليه لصيرورة المصدر كالفعل فيقال
هيهات زيد ويجوز ان يراعي اصلها في المصدرية مع كونها اسما
افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر
قال تعالى هيهات لما توعدون وهي بمنزلة بُعْدًا لما توعدون
اسعى لاواما في المعنى فهيهات اسم فعل والام يبين واما ان
لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها ينصبها
كالمصادر المذكورة هيهنا فحذف المصادر كانها قايمة مقام
الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل الافعال قبلها لكونها
ليست قايمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها
فلم تكن تنتصب فبانتصابها عرفنا ان الفعل مقدر قبلها وبقيا
الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان
يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رُوَيد
زيد ورويدَ زيدا وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون من
هذا الباب فيكون حاش زيد مصدرا مضافا كرويد زيد
بدليل القراءة الشاذة وحاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد
اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن

جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضوابط المذكورة مصادر
لم توضع افعالها نحو دَفْرًا له اي تَتْنًا وبهرا له اي تعسا اما بهرًا
بمعنى غلبةً فله فعل مستعمل فيهما مثل الفهقري والفرفصا
اعني ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا
ان الفرق بينهما ان دَفْرًا ونتنا لم يستعمل ناصبهما ويُقْتَصَر
جر بخلاف نحو القرفصا فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب
المقدر لدَفْرًا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير أنتنت
دفرًا ونعِستَ بهرا ومنها اسما اعيان هي الة مقامه مُقام
المصادر نحو تُرِبا لك وجندلا اي رميت رميا بترب وجندل
فهذا مثل صربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرًا
والفهقري ومنها صفات قايمة مقام المصدر نحو هنيا لك
اي هنأك هنأةً وعايذ بك اي عياذا وهي مثل قم قايما اي قياما
وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين
وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم
قايما وسياتي في اسما الاعيان واسما الصفات من يبحث في الخاتمة
ان شا الله تعالى ومنها اسما اصوات قامت مقام المصادر كانها
منك اي توجعا وواها لك اي طيبا وأُفًّا وأُفَّةً لك اي كراهة
فيقدر جميعها افعال بمعناها ويلزم اضمارنا صب ما كان في الاصل
صوتا وان لم يبين بالجار نحو إيهًا اي كفًّا وَوَيْهًا اي زيادة وذلك
لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل
في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع الانواع الافعال والاسما
المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق
منه قايما مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب له نصب
المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق
والاصوات القايمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون

على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وَيْ لزيد وذلك نحو آهَا وَوَاهًا ووَيْهًا
وتجوز إقاوهما على اللغا الاصل نحو أُفٍّ لكما وأوّاهُ على احوالي وواه
من ذوي والظاهر ان ويلك ووَيْحَكَ وَوَيْسَكَ وويبك من
هذا الباب واصل كلها وَيْ على ما قال الزجاجي بلام الجر بعدها
مفتوحة مع المضمر نحو ويلك ووَيْ له ثم خلط اللام بوَيْ حتى
صارت لام الكلمة كما خلط اللام بيا في قوله فحيرٌ نحن عند الناس
اذا الداعي المثوب قال يا لا فصار معربا بإتمامه تلاتيا فجاز
ان تدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا لك لصيرورة الاولى لام
الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك
ثم جعل وَيْح ووَيب ووَيس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله
الله بمعنى قتله ثم استشعوها فكنوا عنها بقاتَهُ وكاتَهُ
ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر نيابة مقام الفعل
فصار اسم فعل نحو صَهْ ومَهْ وايهٍ وغير ذلك مما سنذكره
في اسما الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم
فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى به صيرورته اسم فعل
ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين
كان صوتا لانكونه اسم فعل فصه انت وزيدا نحو ضربا انت وزيدا
وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسما افعال بكونها مبنية كما
ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسما غير كونها اسما افعال
وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسما افعال ومن
المصادر المضبوطة بالظابط المذكور قولهم عَمْرَكَ الله وقعدك
الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق به وهما
عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف
قعدك قال عَمْرَتَك الله الاما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام
ذي سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السوال

فيكون

فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال قعيدك الا تسمعيني
ملامة ولا تتكاري قرح الفؤاد فيجمعا وان زايده وقال ابو المثلم
الثرباء سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت
وسهيل اذا استقل بيمان وقد ذكر الجوهري استعمال عمرك وقعدك
في القسم الذي لا سوال فيه قال يقال قعدك لا اتيك وكذا قعيدك
وقَعْدَكَ الله لا اتيك وقعيدك الله لا اتيك وعَمْرَ الله ما فعلت
وعمرك الله ما فعلت كذا قال يعيش لا يستعملان الا في القسم قال
الجوهري قد جا عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله
كيف يلتقيان وقال المعنى سالت الله ان يطيل عمرك ولم يرد
القسم وقد ذكرنا في البيت ان المراد قسم السوال والاصل عند
سيبويه عَمَّرَتَك الله تعميرا فحذف الزوايد من المصدر واقيم
مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقديرا
ومعنى عمرتك اعطيتك عُمُرًا بان سالت الله ان يُعَمِّرَكَ فلما ضمن
عمر معنى السوال تعدي الى المفعول الثاني بعن الله وكذا قَعَّدْتُكَ
الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا امكنا بالسوال من الله واجاد
الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا
ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسال الله
عمرك الله اي اسال الله تعميرك او اسال الله عمرك واسال الله
قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوايد واسال الله متعلقه
الى مفعولين او يكون المعنى اسال بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه
وابديته وتقعيد الله اي نسبتك اياه الى القعود اي الدوام
والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما
مصدران محذوفا الزوايد مضافان الى الفاعل والله مفعول
به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قَعَدَكَ الله بكسر القاف نحو
قعدك اي قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله

عطف بيان لتقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد
والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نفيهما
على المصدر وعلى تاويلهما باسال تغييرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا
فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا
للدعا للمخاطب جريا مجرى قسم السوال لانه قد يبتدا السوال
بالدعا للمسول كانه قيل طوّل الله عمرك افعل كذا الى هنا كلام
سقناه مع طوله لنفاسته وكثرة فوايده قوله وواقع في الخبر اي
ونوع واقع في الخبر اي ولو بحسب الصيغة وعبارة التسهيل او
خبر انشاي او غير انشاي انتهى اي او في خبر بحسب الصيغة انشاي بحسب
المعنى كحمدا وشكرا او في خبر غير انشاي اي خبر بحسب الصيغة
والمعنى جميعا كافعل ذلك وكرامة ومسرة ثم رايت شيخنا
قال كانه اراد بالخبر ما ليس بطلب والا فلا شك ان قوله حمدا وشكرا
لاكفرا وصبرا لاجزعا وعجبا من الانشا الذي لا يحتمل الصدق والكذب
فتامله انتهى قوله وذلك في مسايل اي والنوع الذي له فعل مستعمل
وهو واقع في الخبر جار في خمس مسايل قوله احدها مصادر مسموعة
كثرا استعمالها ودلت القراين على عاملها اي الذي حذف وهي مخبرة
في مواضع حذف العرب فيها بعينها فلا يحذف فيما يشبهها قياسا
عليها وقد اشار رحمه الله تعالى بهذا ومايات الى ان حذف عامل الواقع
في الخبر على قسمين احدهما ما ليس داخلا تحت ضابط كلي يرجع حذف
العامل وجوبا اليه والثاني عكسه فالاول يحفظ ولا يقاس عليه
والثاني يقاس عليه قوله كقولهم اي العرب عند تذكر نعمة وشدة
حمدا وشكرا وهو من امثلة سيبويه وهذا تقديره وقال بعض
النحويين وقد ذكر مثال سيبويه هذا ان العرب هكذا تتكلم بالثلاثة
مجتمعة وقد تفرد وقال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمد
او شكر الا ان يظهر النقل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا

بان يضم اليها لا كفرا فان سيبويه انما ذكر الثلاثة مجتمعة حمدا
وشكرا لا كفرا ووجهه انها جرت مجرى المثل فالتزم فيها ما التزمته
العرب انتهى وقال السلويين ان قلت كيف قال سيبويه ان حمدا
وشكرا لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز ان يقال حمدت الله حمدا
واحمده حمدا فالجواب ان سيبويه انما تكلم في حمدا الذي هو نفس
الحمد اعني الذي هو صيغة الانشا للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل
والذي اورده المعترض انما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد انتهى
وقال الدماميني واجاب يعني السلويين بانه مع التلفظ
بالفعل يكون خبرا لا انشا واذا كان انشا يكون المصدر والفعل
متعاقبين بريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت
الفعل وجوبا وان اتيت بالفعل لم تجز ان تذكر المصدر انتهى
والذي ذكره ابن عصفور ان هذه الالفاظ خبر فانه قال عجبا
وحمدا وشكرا ثلاثتها مصادر قايمة مقام افعالها الناصبة لها
اي اعجب عجبا واحمد حمدا واشكر شكرا وتفارق ويله واخواتها
في ان معنى هذه للخبر ومعنى تلك الدعا وتفارق سبحان الله
واخواته وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتستعمل
مرفوعة قال عجبت لتلك وقضية والتقدير امري عجب لتلك
ولما ابهم ميز بقوله قضية ويجوز ان يكون عجب مبتدا والخبر
في قوله لتلك واجاز الابتدا به لانه في معنى المنصوب الذي
فيه معنى الفعل واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وتلك
لا تتصرف وقد سردها سيبويه مع ما هو خبر فقال هذا باب
ما ينتصب على اضمار الفعل المترك اظهاره من ذلك قولك حمدا
وشكرا لا كفرا وعجبا وافعل ذلك وكرامة ومسرة ونعمة عين
عين وحبا ونعام عين ولا افعل ذلك ولا كيدا ولاها ولا
فعلن ذلك ورغما وهما انا فانما ينتصب هذا على اضمار الفعل

كانك قلت احمد الله حمدا واشكر الله شكرا واعجب عجبا واكرمك
كرامة واسرك مسرة ولا اكاد كيدا ولا اهم هما وارغمك رغما ثم قال
سيبويه وقد جا بعض هذا رفعا بالابتدا ثم سمى عليه كقولك عجب
لتلك قضية البيت قال سمعنا بعض العرب يقال له كيف اصبحت
فيقول حمد الله وثنا عليه كانه يقول امري وشاني حمد الله وثنا
عليه انتهى قال ابو عمر وابن بقي قول سيبويه حمدا وشكرا لا كفرا
كذا تكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وعجبا مفردة عنها وقال ابن عصفور
لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال ابدا احمدا واحده وشكرا
الا ان يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع كفرا قوله وصبرا
لاجزعا اي وكقولهم عند تذكر شدة صبرا لاجزعا والتقدير اصبر صبرا
لا اجزع جزعا قوله وعند ظهور عجب عجبا اي وكقولهم عند ظهور
امر معجب عجبا اي اعجب عجبا قوله وعند خطاب من نهي عنه او
مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة ولا افعله ولا كيدا ولا هما
اي افعل انا ما تريد واكرمك كرامة واسرك مسرة اولا افعل ما تريد
ولا اكاد كيدا ولا اهم هما وهما من امثلة سيبويه وهذا تقدير قال
ابو حيان فسر سيبويه العامل في ولا كيدا بقوله ولا اكاد وفي تفسيره
خلاف ذهب الاعلم الى ان اكاد هذه التي عملت في كيدا هي الناقصة وذهب
الاستاذ ابو بكر بن طاهر الى انها هي التامة والمعنى ولا مقاربه وقال ابن
خروف يريد ولا اكاد كيدا وهي من افعال المقاربة ويحتمل ان تكون
ناقصة اي ولا اكاد اقارب الفعل وحذف الخبر للعلم به ويحتمل
ان تكون تامة وهما من هممت بالشي قال ابو حيان لا يستعمل افعل
ذلك وكرامه الا جوابا ابدا وكان قائلا قال افعل ذلك اذا تفعله
فقلت افعله اكرمه بفعله وكرامة واسرك مسرة ولا يستعمل
مسرة الا بعد كرامة وكذلك نعمى عين بعد حبا لا يقال مسرة وكرامة
ولا نعمى عين وحبا وكرامة هنا اسم موضع المصدر الذي هو الاكرام

وكذلك نعمة عين ونعام عين اسمان في معنى انعام ونعام عين بضم النون
وكسرها وفتحها وانكر الشلوبين الفتح ومن ذلك لافعلن ذلك ورغما
وهو انا جوابا لمن قال افعله وان رغم انفه سيبويه وقد جا بعض هذا
مرفوعا فيه دليل على انه لا يطرد وبه صرح صاحب البسيط وهو مخالف
لكلام ابن عصفور انها تستعمل مرفوعة انتهى ومن ذلك قولك في التعجب
كرما وصلفا لانه صار يدلا من اكرم به واصلف قاله بعضهم ويقدر ناصبه
لكرم كرما وصلف صلفا لان اضمة التعجب ليس منها ما له مصدر الا فعل
ومن ذلك غفرانك عمرو ابن مالك نصبا للرجاجي فيما يوجد لفظ
بالفعل وقبل هو من قبيل ما يجوز اظهار ناصبه واضطرب كلام ابن
عصفور في ذلك مرة قال بالاول ومرة قال بالثاني واختلف في الفعل
الناصب له المعنى الطلب ام معنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وان
التقدير اغفر غفرانك وعزاه السخاوندي الى سيبويه وذهب الزمخشري
الى الثاني وان التقدير نستغفرك المفعول به اي نطلب او نسال غفرانك
وجوز بعضهم الرفع على الابتدا اما للخبر اي غفرانك مطلوبنا ومن
الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله قولهم في اجابة الداعي لبيك
وسعديك اي اجابة بعد اجابة واسعادا بعد اسعاد اي كلما دعوتني
وامرتني اجبتك وحدث ومنه قولهم حنانيك اي تحننا بعد تحنن وقد نطق
بفعله قال تحنن علي هداك المليك فان لكل مقام مقالا ودواليك
من المداولة قال

اذا شق فرد شق بالمرد مثله ... دواليك حتى كلنا غير لابس

اي تداولنا دواليك كان الرجل في الجاهلية اذا اراد ان يفعل
مع امراته شق كل واحد ثوب الاخر ليوكدا المودة وهذا ذيك قال
ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا اي هذا هذاك وحجاريك اي تحجر
حجازيك اي تمنع وحذاريك اي تحذر اي لتكن منك حذر بعد حذر
زاد صاحب البسيط ودواليك اي اطافة بعد اطافة وهذه المصادر

كلها لا تتصرف وهي ملتزم فيها الاضافة والتثنية فان افرد منها شيء كان متصرفا
كقوله فقالت حنان ما اتى بك ههنا واختلف في تثنيتها اي هي تثنية
يشفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة باخرى ومساعدة موصولة
باخرى وحنان موصول باخرام تثنية يراد بها التكثير على قولين اصحهما
الثاني وقال السهيلي الاول في حنانيك خاصة قال المراد رحمة في الدنيا
ورحمة في الاخرة وردبان من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الاخرة قال
طرفة فقابلتك بعض الشراهون من بعض وذهب يونس الى ان لبيك اسم
مفرد واصله قبل الاضافة لبا مقصورا قلبت الفه ياء لاضافته الى
الضمير كما قلبوا في لديك وعليك والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه
والجمهور انه تثنية لب كما ان حنانيك تثنية حنان لانه سمع لب ولم يسمع
لبا وذكر ابن مالك ان اضافة لبيك الى الظاهر شاذة كاضافتها الى ضمير
الغايب قال فلبي يدي مسور وقال لبيه ان يدعوني وردده ابو حيان
بان سيبويه قال في كتابه يقال لبي زيد وسعدي زيد فساق ذلك مساق
المتقاس المطرد والكاف في لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع الفعل
الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوما وانقيادا لاجابتك
ومساعدة لمابتيه ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه اسبحه
واسترحمه والكاف في هذا ديك ودواليك وحنانيك اذا وقعت
موقع الطلب في موضع الفاعل كانه قال هذا يعودا ولتك وتحننك
وزعم الاعلم ان الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب
كهي في ابصرك والجاك وذلك حذفت النون لشبه الاضافة
ولان الكاف تطلب الانفصال بالاسم كما نفصلها باسم الاشارة
والنون تمنعها من ذلك فحذفت وردبان وقوع الاسم الظاهر
وضمير الغايب موضع الكاف يبطل كونها حرفا وسمع مفرد لبيك
لب بالكسر وهو مصدر بمعنى اجابة منصوب مبني كمسرواق
لقلة تمكنه كذا نص عليه سيبويه وردبه ابو حيان على ابن مالك

حيث قال انه اسم فعل بمعنى اجبت ومنه سبحان الله اي براءة له
من السوء وليس مصدر اسبح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت
من حاشا ولوليت من لولا وصهصت وافقت وسوفت وبابات
ولبيت من صه واف وسوف وبابي ولبيك ولا يقال سبح مخففا
فيكون سبحان مصدرا له ويلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يجوز في
الشعر ممنونا ان لم ينو الاضافة سبحانا عوده وغير ممنون ان نويت
كقولك سبحان من علقمة الفاجر اراد سبحان الله فحذف المضاف اليه
وابقى المضاف بحاله وعرف بال في الشعر قال سبحانك اللهم والسبحان
ومن ذلك معاذ الله اي عياذا بالله ويلزم الاضافة ولا يتصرف ومنه
ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم ايضا الاضافة ولا يتصرف
ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه اي استرزقه ولا يستعمل
مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه
لم يذكره مقترنا مع سبحان ولا نبه على ذلك ومذهب سيبويه ان
سبحان علم التسبيح ممنوع الصرف وقيل هو مبني لانه لا يتصرف
ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف قوله الثانية ان يكون
تفصيلا لعاقبة ما قبله نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما
فداء اي المسالة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله
اي في طلب او خبر كما في التمهيل مثال الطلب نحو قوله تعالى حتى اذا
اثخنتموهم فشدوا الوثاق اي السلاسل والاغلال فاما منا بعد اي
بعد شد الوثاق واما فداء واما الوثاق بالفتح ويكسر ما يشد به والفداء
بالكسر ويفتح وقد يقصر يقال فداه يفديه اي اعطى عوضا وانقذه
ومثال الخبر ما مر بي وكانه اراد بعاقبتها اي الطلب والخبر الفوايد
التي تترتب عليها واثني على اثرهما فطلب شد الوثاق يترتب عليه
فوايد فصلت بما ذكر من المصادر ومثال الخبر قولك زيد يكتب فقراة
بعدا وبيعا وعمر ويشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك

ومنه قول الشاعر

لأجتهدن فإما درء واقعة ... تحتي وإما بلوغ السول والامل

فان قلت لم لم تجعل قدا مفعولا له للشد مستغنى عن حذف العامل وينطوي هذا القسم من وجوب حذف ناصب المفعول المطلق قلت لانزاع في احتمال المثال لما ذكرت لكن لاينطوي به هذا القسم لانه لايحتمله قولنا وهنك الفا فاما اعانة او اكراما فاما تعيين اعانة واما تكرمني اكراما فانه لايحتمل كونه مفعولا له لانه لايصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد افعاله وفاعل الفعل المعلل وشمل قوله ما قبله الجملة والمفرد ولكن ابن الحاجب قال ما وقع تفصيلا في اللغة التبيين فيندرج في الضابط فشدوا الوثاق منا مع انه لايجب فيه الحذف ولو قال بدل قوله لاثر لامر لم يندرج فينبغي ان تحمل التفصيل على تبيين متعدد وهو يكون على نوعين تبيينها على سبيل التردد نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فدا وتبيينها على سبيل الجمع كان يقال اضرب غلامك ياديا وتحويتا كذا في شرح العصام على الكافية وفسر الرضي تفصيل الاثر ببيان انواعه وهو يقتضي ان لايجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق منا بعد وفدا فقد اوتم فدا ولوم يذكر المحتملة لتناوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول اي المصدر المفهوم منها المضاف الى الفاعل فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول او مصدرها المضاف الى الحال فيما اذا كان مناط الفائدة للحال نحو اصبحت مع زيد مسرورا فاما ان ينفعه او ينفعك فان مضمون الجملة صحة زيد في وقت السرور والاثر اثره فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة الجليلة كذا في الحواشي العصامية والمراد باثره غرضه اي غايته وانما سمي غاية الشيء اثرا لانها تحصل بعده كالاثر الذي

يكون بعد المؤثر وقال العصام في شرحه على الكافية الظاهر منه اي مضمون جملة ما تتضمنه الجملة ويستفاد منها كما قصدته في ما بعد غير مرة لكنهم فسروه هنا خاصة بمصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول ويستفاد منه وجوب اشتمال الجملة على فعل اختياري قيل اطلق الاثر على الغرض لان تحققه بعد مضمون الجملة كتحقق الاثر بعد المؤثر ونحو تقول اضافة الاثر الى مضمون الجملة كاسناد الفعل الى السبب وفي قيد الاثر احتراز عما يقع تفصيلا لمضمون جملة دون اثر مضمونها نحو زيد يسافر سفره القريب او البعيد لان القرب او البعد من انواع السفر لامن اثاره انما اثره الصحة والاغتنام كما في الحديث سافروا تصحوا تغنموا وفي قيد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لاثر مضمون مفرد فلايجب الحذف نحو زيد يسافر اما سفرا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر في هذا المثال تفصيل لاثر مضمون قوله يسافر وهو مع الضمير جملة لامفرد ومثل بعضهم ايضا بقولك زيد يسافر اما صحة او اغتناما وفيه ان الغرض من سفر زيد صحته وصحته فايدة سفره لاحالة بل الاولى ان يقال في المثال لزيد سفر فاما يصح صحة او يغتنم اغتناما او لزيد ضرب فاما يتادب تاديبا او يهلك هلاكا او لزيد سفر سفرا قريبا او سفرا بعيدا لان السفر القريب والبعيد ليسا من اثار السفر بل من انواعه وفي قيد المتقدمة احتراز عن المتاخرة نحو اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه واما تمنون بالشد منا او تفدون فدا فشدوا الوثاق كما عرض قوله متقدمة بما يعرض بمثله على قول المصنف ما قبله بان التفصيل انما يكون للجملة المتقدمة فلا فايدة في ذكره واجيب بانه غير مسلم بل التفصيل يكون للمتاخرة ايضا ولا مانع من صحته سوى تقديم البيان على المبين ولكنه جايز كما في فغشيهم من اليم

ماغشيهم وله غير نظير وقوله متقدمة احتراز عنه قال بعض الشراح
قال بعض شارحي كلامه التفصيل انما يكون لجملة المتقدمة لان
المفصل لايكون متاخرا عن التفصيل فذكر قوله متقدمة توضيح وفيه
نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متاخرة ايضا وحينئذ
لايجب الحذف كما قال بعضهم واقتضاه كلام المصنف كابن الحاجب
فلا بد من قيد متقدمة ليحترز عنه وذلك مامر من نحو قولك اما
يتاديب زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فاضربه على ان التفصيل
قد يكون بتقدمه على المفصل اما للاهتمام بشانه او له غاية السجع
كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان مالم نعلم فان قوله من البيان
بيان لقوله مالم نعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب بان الكلام
في مثل هذه المواضع محمول على التقديم فيكون ذلك التقديم في حكم
التاخير وفي الحواشي الغفورية قوله متقدمة بيان للواقع او احتراز
اذ اجوز تقديم التفصيل نحو اما تمنون منا او تفدون فداشد و ا
الوثاق وفي شرح العصام اسقط هذا القيد يعني متقدمة بن مالك
فلم الاختلاف بينه وبين المصنف يعني ابن الحاجب في اما تاديبا او هلاكا
اضرب زيدا في جواب الحذف ولك ان تجمع بين قوليهما بان تقديم هذا النوع
من المفعول المطلق لايصح على الجملة المذكورة لان مرتبة التفصيل بعد الاجمال
الا ان المصنف نبه على وجوب التقديم وابن مالك اقتصر على ذكر الضابطة
انتهى وفي حواشي العصام وكذا ما قيل ان متقدمة بيان الواقع لان التفصيل
لايتقدم الاجمال ممنوع وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقديم
التفصيل لانه لو توى له فلعدم تخصيص فايدة المتقدمة لم يتعرض له انتهى
وفي شرحه ايضا واعلم ان المفعول المطلق انما يكون بعض المفصل لان
المفصل هو وما عطف عليه فجعله تفصيلا مسامحة بمعنى ماله
دخل في التفصيل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى الفاعل فيما اذا
المناط لهذا الغرض نسبته للفاعل وكونه تفصيلا لاثر مصدر مضاف الى المفعول

فيما اذا كان المناط لهذا الغرض نسبته للفاعل وكونه تفصيلا لاثر
مصدر مضاف الى المفعول فيما اذا كان المناط له التعلق كما في المثال
المذكور هنا فان المن والفداء عرض من شد الوثاق كما بينا من كان الشاد
وحينئذ لايقتصر في التفسير على الاضافة الى الفاعل او المفعول بل يريد
عليه المصدر المقيد بالحال نحو جيتك متكلما معي او سماعا مني فان تكلما
هو العرض من المجيئة في حال التكلم لا من مجرد مجيئته انتهى سقنا ذلك
مع طوله لان فيه ايضاحا لكلام المصنف وبيانا لمفهومات العبور
ومحترزاتها وقد جعل المصنف كابن الناظم هذه الانواع من الاتي
بدلا من اللفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيها وهل يتوقف
عليه وجوب حذف العامل فيه نظر ولم يصرح ابن الحاجب
ولا الشيخ الرضي ولا غيره من شراح كلامه باعتبار بدلية في هذه الانواع
ووجوب وجوب حذف العامل فيها بما يقتضي عدم توقف وجوب
الحذف على اعتبار البدلية قوله الثالثة اي من المسايل الخمس ان
يكون اي المصدر مكررا الى ذكر مرتين فاكثر ومحصورا او مستفهما
عنه وعامله محذوف اسم عين اي في الانواع الثلاثة وهي المكرر
والمحصور والمستفهم عنه وشرطها اربعة امور احدها
التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون
المصدر مستقبلا للحال لامنقطعا ولا مستقبلا فض على ذلك سيبويه
والثالث كون عامل المصدر خبرا قال الرضي وكذا ان دخل على المبتدا
نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيدا الا
سيرا من هذا انتهى والرابع كون المخبر عنه اسم عين وظهر
مستفادة من كلام المصنف ما عدا الثاني والمعطوف عليه مار
والشرط الثاني لم يتعرض له ابن مالك ولا المصنف وظاهر كلامهم
خلافه نعم له الرضي والشاطبي كما سياتي قال الشارح والمعطوف
عليه نحو انت الاكل وشربا والتقدير انت تاكل الاكل وتشرب شربا

لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي انتهى وفي شرح التسهيل للمرادي وكذلك اي مثل المصدر في التكرار ما عطف عليه مصدر اخر بحرف العطف نحو زيد ضربا وقتلا وكذا غير الواو نحو اما قياما واما قعودا واحترز المصنف بقوله مكررا او محصورا او مستفهما عنه عن غيره فلا يجب حذف عامله نحو زيد سيرا وما زيد سيرا وبقوله وعامله خبر عن نحو كلا اذا دكت الارض دكا دكا وما يسير زيد الا سيرا وبقوله عن اسم عين عما وقع عامله خبرا عن اسم معنى نحو امرك سير سير فان المصدر حينئذ يرفع على انه خبر عنه لعدم الاحتياج الى اضمار فعل هنا بخلافه بعد اسم العين لانه لا يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار وقضية هذا التوجيه الذي صرح به ابن مالك في شرح الكافية ان لا يقيد باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وتبعه شراح كلامه كالرضي وغيره فشمل اسم المعنى الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة نحو املك نقصا نقصا معنيا انه في حال نقص متصل وشغلك زيادة زيادة وحرصك ذهابا ذهابا وما اشبه ذلك ومعنى الجميع اتصال العمل وكثرته من الحال فينبغي ان يحمل كلام المصنف كالناظم على ذلك فيفعل في مفهوم قوله عن اسم عين فليتامل وما ذكره المصنف من لزوم اضمار العامل مع الاستفهام هو ما قاله ابن العلج كما سياتي قوله نحو انت سيرا سيرا امثال المكرر فخبر هذا المبتدا هو الناصب لهذا المصدر اي تسير لكنه حذف

وجوبا وصار المصدر المكرر نائبا عنه وليس المراد انه ناب عنه في الخبرية انما هو نائب عنه في الذكر اي هو كالعرض فلا يجتمع معه ويجوز تعريفه نحو زيد السير السير قال المرادي في شرح التسهيل ومثله في التكرار ما كان بغير لفظه نحو انت قياما قعودا اذا كان لا يريد احدهما انتهى ومن المكرر قوله انا احد جدا او لهوك بزداد اما الى اتلاف سبيل اي انا احد جدا ولا يخفى ان التكرار والحصر قد يجتمعان نحو ما زيد الا سيرا سيرا فينبغي ان يقال ان الحذف حينئذ اوجب قوله وما انت الا سيرا وانما انت سيرا البريد هذا ان مثالان للمصدر المحصور بما والا او بانما اي ما انت الا تسير سيرا ويقال هذا للمسافر الذي لا يزال يسافر وانما انت تسير سيرا البريد اي تسير سيرا مثل سير البريد والبريد البغلة المرتبطة في الرباط علامة لها ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثني عشر ميلا وكان عادة الملوك انهم يبنون الربط ويقفون الخيل فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد ههنا المسرع من بلد الى اخر لاداء الرسالة وكرر ابن الحاجب مثال المحصور بما والا فقال نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد تنبيها على ان المفعول المطلق في هذا الباب يكون للتاكيد وللنوع الا انه يجب تقدير عامل ما هو للتاكيد بعد الا ليلا يلزم استثنا الشيء عن نفسه وفيما هو للنوع يصح ان يقدر قبل الا وبعد وانما وجب حذف عامل المحصور لقيام الحصر مقام التكرار لانه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو الابعد النفي وانما من المحصور الا انما المستوجبون تفضلا بدارا الى نيل المتقدم في التفضل اي الا انما المستوجبون تفضلا يبادرون بدارا وقال الرضي وانما وجب حذف العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع

للدوام ايضا نحو قولك زيدا يؤوي الطريد ويؤمن الخايف والله يقبض
ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا
على الزمان فلما كان التخصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا
لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجديد او اسم فاعل وهو مع العمل
كالفعل لمشابهته فصار العامل لازما للحذف فان اراد وا زيادة
المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما زيد
الا سيرا كما ذكرنا في المبتدا اي قولنا فانما هي اقبال وادبار
فيتحي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل
وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى عين
زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة
التي قدمنا ان فاعلها ومفعولها يبينان بالاضافة او حرف الجر
بعض حذف الفعل تبيينا لمعنى الدوام قال عجبت لتلك
قضية واقامتي فيكم على تلك القضية العجب قال سيبويه
سمعنا بعض من يوثق به وقيد قيل له كيف اصبحت قال
حمد لله وثنا عليه ومنه سلام عليك وويل له اي هنا كلام الرضي
قال الدماميني قلت وقد وقع له في باب المبتدا ما بيناني
هذا وذلك انه قال الاصل في سلام عليك سلمك الله سلاما
ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان
النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث فلما قصدوا
دوام نزول سلام الله عليه واستمراره الوا النصب الدال
على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره
الوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلاما والذي قاله
هنا هو الحق والاول غير مرضي انتهى وتظر الهندي في تعليل الرضي
للحذف بما سبق واجاب عنه بما يوخذ منه الجواب من كلام
الدماميني فقال عقب سوقه ولكن في هذا التعليل نوع نظر اذ لو

كان المقصود هو الوصف بالدوام لرفعوا المصدر كما في سلام عليك
اذ النصب ايضا يدل على التجدد لدلالته على الفعل الدال عليه
الاترى انهم لما قصدوا الدوام في سلام عليك رفعوا المصدر
ولم يكتفوا بحذف الفعل وجوابه انه لا طريق للوصف بالدوام
في نحو سلام عليك سوى جعله اسمية فوجب المصير الى رفع
المصدر بالضرورة فاما ههنا فالحصر والتكرار يدلان على الدوام
غير ان صورة الفعل لما كانت لها نوع منافاة معه وجب حذفه
ولم يلتفتوا الى النصب لضعف دلالته على التجدد فلم يكترثوا
به عند حصول المقصود وهو الوصف بالدوام انتهى قوله
وما انت سيرا امثال للمستفهم عنه قال ابن عقيل في شرح التسهيل
وذكر ابن العلج لزوم اضمار العامل مع الاستفهام وقال في توجيهه
قيل لان ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل كانه ناب
عن التكرير وقال فيما ليس فيه استفهام نحو زيد سيرا وما
زيد سيرا قيل لا يجب اضمار العامل وسيبويه قد نص على
ان انت سيرا انه مما لا يجوز اظهاره لانه ادخل في الباب
وكذلك ما انت سيرا لانه يدل على الفعل قال وقد اطلق بعضهم
جواز ذلك ولم يفرق بين الاستفهام وغيره انتهى قال الشارح
وجوز المصنف في المعنى ان يكون العامل المحذوف وصفا
وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر فعله فليتامل
انتهى قوله الرابعة اي من المسالك الخمس ان يكون اي المصدر
موكدا لنفسه اي لمثله لان الشيء لا يوكد نفسه او لغيره اي او
موكدا لغيره وسياتي وجه التسمية المذكورة قوله فالاول
اي الموكد لنفسه الواقع بعد جملة هي نص في معناه بعني بحيث
لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر نحو له علي الف درهم
عرفا فان الجملة المذكورة وهي له على الف درهم نص في الاعتراف

ولا يتطرق اليها احتمال غيره البتة فالمصدر الظاهر بعدها وهو
عرفا بمعنى اعترافا يوكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة
هذا وقد يقال ان اريد بقوله هي نص في معناه انه لا يحتمل غير
معناه مطلقا وهو ممنوع اذ يحتمل المجاز او انه لا يحتمل غير معناه
حقيقة فالموكد لغيره كذلك اذ احتمال نحو انت ابني لغير معناه
احتمال عقلي ليس مدلولا للفظ ولذا ذكر الرضي انه ايضا موكد
لنفسه كما سيأتي وفي الحواشي للهندية قوله لا يحتمل الخ غيره اي
ما يضاده ويقابله نحو له علي الف درهم عرفا اي اعترافا فان
الجملة لا تحتمل ما يضاد الاعتراف بخلاف قوله زيد قائم حقا
فانه يحتمل عقلا ما يضاد مفهومه وهو الباطل والكذب انتهى
وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التاكيد كالنوع نحو ان يقال
له علي الف درهم اعتراف زيد فيجوز تثنيته وجمعه حينئذ نظر
ولا يبعد كما قال شيخنا صحة وقوعه كذلك فليراجع النقل ك
وليحرر وسمي موكدا لنفسه اي مقررا لذاته لاتحاد مدلولي
المصدر والجملة لانه بمنزلة اعادة ما قبله فكان الذي قبله
نفسه كما ان المصدر موكد لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان الموكد
هذا مضمون المفرد اي الفعل مدلول الفاعل لان الفعل وحده
دال بطريق النص على الضرب واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون
الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها قوله نحو له علي
الف عرفا اي اعترافا له خبر وعلي متعلق به او على العكس ولكل
وجه لفظي او معنوي اي اعترفت او اعترف عرفا فعرفا واقع
بعد جملة وهي له علي الف هي نص في معناه الذي هو الاعتراف
لا تحتمل لها سواه وعرفا وقع مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف
وهو ينصب نصب المصادر والاعتراف الاقرار بالشيء عن معرفة
ومن هذا قيل الله اكبر دعوة الحق اي دعا الى الحق لانه دعاء

الى الصلاة

الى الصلاة ومنه ايضا ان زيدا القايم قما الان قما بمعنى التاكيد
وهو الحاصل في الكلام لسياق بسبب ان واللام واختلف في ناصب
المفعول المطلق الواقع بعد جملة فقيل فعل مقدر وقيل الجملة المتقدمة
قبله لكون المصدر بمعنى الفعل والفاعل لان عرفا في قولك له علي
الف عرفا بمعنى اعترف وكذلك الحكم لو كان الفعل علاجيا كقوله
له صوت صوت حمار فان الجمهور على ان الجملة المذكورة غير عاملة
وسيبويه على انها عاملة وقيل ناصبه الاسم الذي بمعناه وسيأتي
كل ذلك فان قلت ما ذكره المصنف هنا كابن مالك من وجوب
حذف العامل يشكل على قول ابن مالك وحذف عامل الموكد فهذا
موكد وجب حذف عامله فضلا عن جوازه قلت اجيب
بانه لا اشكال لان الامتناع عنده في غير موكد للجملة وسره ان الجملة
هنا قايمة مقام العامل ودالة عليه حتى جوز الرضي ان تكون
هي العامل فالعامل في حكم المذكور بذكر ما تضمنه وقام مقامه
فليتامل قوله والثاني اي الموكد لغيره الواقع بعد جملة تحتمل
مضمونه وغيره واحترز به عن الواقع بعد مفرد سواء كان له احتمال
غيره نحو الفهقري في رجع الفهقري فان الرجوع يحتمل القهقري
وغيره او لم يكن نحو ضربت ضربا اي وتضمير بالمصدر المذكور نصا
في المقصود نحو زيد ابي حقا فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر
كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا بحسب الواقع فيكون حقا
ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء
المصدر المذكور صارت به نصا في الحقيقة وهو موكد غيره في مثل
هذه الصورة لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى وقال الرضي
الموكد لغيره في الحقيقة موكد لنفسه والا فليس بموكد لان معنى
التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف
يقوي واذا كان ثابتا فمكرره انما يوكد نفسه ثم قال ان معنى هذا

المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث
مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث مدلول اللفظ لا يدل الا على الصدق واما
الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما ظهور الخبر بحتمل
الصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع ان لا يكون
مدلول اللفظ ثابتا ثم قال وبقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول
زيد قام غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه
ثم قال وانما قيل لمثل هذا المصدر موكد لغيره مع ان اللفظ السابق
دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب
ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب
مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظ محتملا لذلك المعنى
ولنقيضه فلذلك قيل موكد لغيره واما الموكد لنفسه فلا يذكر لمثل
هذا الغرض فيسمى توكيد النفسه وهذه عبارة المتاخرين وسيبويه
يسمي التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والموكد لغيره التاكيد العام وانما
وجب حذف الفعل الناصب في الموكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين
كالنايبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقايمتين مقامه
فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال
الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا الخوك وانا الاداري باسا
بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما
معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل
فلا يكونا ان اذن من هذا الباب الى هنا كلام الرضي وما قاله الرضي حق
لاشبهة فيه ولعل فيما قاله تسمحا فكان الجملة احتملت عقلا نقيض
معناها فكان تاكيدا بذلك المصدر لغيره وما ذكره من منع التقديم
هو الاصح قال في التسهيل والاصح منع تقديمهما اي المصدرين الموكد
لنفسه والموكد لغيره عن مكانهما الذي وقعا فيه وهو تمام الكلام الموكد
بهما فتشمل هذا التفسير المقدم والتوسط وان اوهمت عبارته بجواز

التوسط

التوسط ولكن كلامه في الشرح يزيل هذا الايهام فانه قال لان مضمون
الجملة يدل على العامل فيهما ولا ينافي الابعد تمام الجملة هذا نصه فمن
ثم حمل كلامه على الوجه الذي تقدم تفسيره به واجاز قوم تقديمه واستدلوا
بقولهم احقا زيد منطلق واوله المانعون على ان حقا هنا نصب على الظرف
لا على المصدر اي ايفي حق زيد منطلق نص عليه سيبويه وقال ابن الناظم
وسمي موكد غيره لانه يحصل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا وهو موشر
والموكد به مناثر والموثر والمتاثر غير ان انتهى قوله زيدا بني حقا
اي احق حقا او حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر
واقع بعد جملة تحتمل معناها وغيره لانها تحتمل الصدق والكذب
والحق والباطل ويجوز ايضا ان يكون من حق الامر يحق تحققه وكان
على يقين فالمقصود حينيذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على
شك فانه من محتملات الجملة كما ان الباطل والكذب من محتملاتها
لانها تحتمل النبوة والتبين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف
اي قولا حقا لما قاله الرضي من ان جميع الامثلة الموردة للموكد
لغيره اما صريح القول او ما في معنى القول قال الله تعالى
ذلك عيسى بن مريم قول الحق ثم قال فقول التقدير الاصلي
في مثل هذا المصدر منصوب لا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول
الناصب مدلول الجملة المقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة
وهي مقوله ونبه المصنف بهذه الامثلة على ان الموكد لغيره
يكون منكرا ومعرفا وان المعرف يكون جايز التعريف وواجب
التعريف ثم رايت شيخنا قال من حق اذا ثبت والمعنى المجازي
يتصف بالاثبات لكن التاكيد انما ينا سب المعاني الحقيقية لانها
التي يعتني بدفع التجوز عنها فالتاكيد يصير اللفظ نصا في المعنى
الحقيقي فليتامل قوله وهذا زيد الحق لا الباطل اي احق
ذلك الحق وجملة هذا زيد يحتمل الصدق والكذب فاذا قلت

الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت
الحق ذلك الحق اوحقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت
واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق
هذا وقال شيخنا واما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ
الحق فيه الاظهر فيه انه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل
فنصبه حينئذ على انه مفعول به وعامله محذوف اي اعني الحق
او على الحال لتاويله بنكرة انتهى قوله ولا افعل كذا البتة قال
الشارح رح فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه
فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه
والبت القطع يقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قاله
في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي
وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال
لا افعله بتة ولا افعله البتة اي بتته بتة والبتة وفي الباب
لم يسمع الا قطع الهمزة والقياس وصلها الى هنا كلام الشارح
وفي شرح الخاجبية للرضي وكذا قولك لا افعلنه البتة اي
قطعت الجبل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس
فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون
قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يبتغي فيها النظر وكذا
قولهم لا افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة
فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد
اي القطيعة المعلومية مني التي لا تردد فيها انتهى قوله الخامسة
من المسايل الخمس ان يكون اي المصدر فعلا علاجيا فسر بعضهم العلاجي
بالمشعر بالحدوث وفسر بعض بكونه محتاجا الى العضو الظاهر
وبعضا خر بما يكون محتاجا حصوله الى البدن وفسره الشارح بما
يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضا كالضرب والشتم

انتهى

انتهى وابن مالك اشترط الاشعار بالحدوث الدلالة على امر حادث متجدد
لا على امر راسخ ثابت في موضعه فتفسيره بالاحتياج الى العضو الظاهر
ايضا للاشعار بالحدوث لان الغالب فيما يفعل به الحدوث وفيما
يصدر عن الباطن الثبوت لكن هذا التفسير انما يصفو لو ثبت
كون العلاج بهذا المعنى في اللغة ولم يخرج وفي القاموس عالجه
علاجا زاوله وداواه ففسر قوله علاجيا بما يكون محتاجا الى
المزاولة وما يحتاج فيه الى المداومة الامور الحادثة دون الثابتة
قوله تشبيها اي اتى به لغرض ان يشبه به شيء بان يكون حرف التشبيه
مقدرا عليه وهو المصرح به في عبارة ابن مالك حيث قال ومن الملتزم
اضمارا ناصبه المشبه به مشعر بالحدوث بعد جملة حاوية فعله
وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه لكن هذا التفسير
مبني على ان يراد بالمصدر ما يطلق عليه المفعول المطلق تجوزا لان
المشبه به هو نايب المفعول المطلق ولو كان مراد المصنف ذلك
لكان الظاهر ان يقول للتشبيه به وايضا يخرج عنه نحو فاذا له صوت
مثل صوت حمار فان المفعول المطلق بحسب الظاهر هنا لفظ مثل
وهو ليس بمشبه به بل اداة تشبيه فينبغي ان يفسر قوله تشبيها بقولنا
ان يقع مشبها فيكون الكلام في المفعول المطلق الحقيقي ويكون ظاهر
قوله تشبيها منطبقا عليه ولا يخرج عنه صوت قوله بعد جملة
مشتملة عليه وعلى صاحبه اي واقعا بعد جملة مشتملة على اسم معناه
اي منطبق على معنى المصدر الذي هو المفعول المطلق ومشتملة
تلك الجملة على صاحب معناه او صاحب الاسم ومن كان معنى الاسم
حاصلا له فخرج المقدر على تلك الجملة فلا يجب حذف الفعل مع تقدمه
على الجملة كما هو قضية اعتبار تقدم الجملة وخرج الواقع بعد جملة
مشتملة على فعل او شبه فعل لان العامل في ذلك فيه ذلك
الفعل او شبهه دون محذوف نحو مررت بزيد فاذا هو يصوت

او مصوت حمار ولك ان تقول ما هو بمعنى المفعول المطلق يكون ٥
لانه للحدوث فيغني عن قيد العلاج وخرج الواقع بعد جملة لم تشتمل
على الصاحب المذكور نحو في البلد صوت صوت حمار لان تلك الجملة
لاتنوب عن الفعل المحذوف لعدم الاشتمال على ما له به للفعل
منه من الفاعل ففي هذه الصورة يجب رفع صوت حمار اما على كونه
بدلا او صفة وجوزا الرضي كونه تاكيدا في الحكم يكون المفعول ٥
المطلق لمحذوف الفعل في هذا القسم رد على سيبويه حيث جعل
العامل الجملة المتقدمة وعلى من جعل العامل الاسم الذي بمعنى المفعو
المطلق والاهتمام بالقيود لتعيين محل الخلاف فلا يرد ان الكلام في
المفعول المطلق فلا حاجة الى قيد لخرج ما ليس مفعولا مطلقا فان
قلت كيف يتجه القول بحذف العامل مع وجود اسم بمعنى
المفعول المطلق والمصدر يصح ان يعمل فيه قلت وجهه الرضي
بان عمل المصدر لكونه بتقدير ان مع الفعل وجعل المصدر في الجملة
المتقدمة بمعنى ان مع الفعل سمج لان الفعل المصدر بات غير مقطوع
به وهذا الفعل مقطوع به وفيه نظر لان المصدر الماضوي بتقدير
ان مع الماضي والحال بتقدير ما مع الفعل وانما اطلق القول بان المصدر
بتقدير ان مع الفعل لاشتهارا ان تجعله الفعل في تاويل المصدر
صرح به في بحث المصدر فليعمل المصدر الماضوي في المفعول المطلق
فالوجه ان يقال كان الظاهر ان يقال لزيد صوت حمار فاذا اصل
لزيد صوت صوت حمار قصد الى الابهام ثم التفسير ليتمكن في النفس
فناسب ان يكون المفعول المطلق من تتمة جملة اخرى ذكر جوابا
لسوال نشا من الاولى فكانه قيل كيف صات فاجيب بانه صات
صوت حمار كذا ذكره العصام ونقل الرضي عن ظاهر كلام سيبويه
ان المصدر منصوب في هذا المثال بقوله له صوت لا بفعل مقدر
فانه قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة

يعني

يعني ان هذه الجملة الاسمية يعني الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت
لانها تدل على المصدر الحادث وعلى من قام به ذلك المصدر انتهى وقد
تنبه ابو حيان لما قاله الرضي ورده فقال فان قلت ما الداعي
الى ان يضمر ناصب لقوله صوت حمار فالجواب انه لم يرد بالصوت
ان يعالجه ويخرجه حتى يكون بمعنى ان يصوت وانما اريد به ما يسمع
فليس مخالا لان والفعل ولابد لامن لفظ الفعل في الامر والاستفهام
حتى يعمل وانما يراد به ما هو ناشئ عن التصويت انتهى وقد ينقل الدماميني
ما قاله ابو حيان عن شارح التسهيل المرادي ورده بقوله واما دعوى
الشارح ان المصدر لا يعمل الا اذا كان بمعنى ان والفعل او بدلا من
اللفظ بفعله فممنوعة وسياتي في ذلك كلام ان شا الله تعالى ولا
يشكل هذا بما تقدم من اشتراط كون المصدر المنصوب والكلام هنا
في صوت المذكور قبله وفي تذكرة الفارسي ما هو ابلغ من ذلك قال
لابد من اضمار عامل لان صوت حمار غير صوت زيد فلا يصح كونه
عاملا فيه بل لو قيل مررت به فاذا هو يصوت صوت الحمار لم يكن صوت
الحمار منصوبا بيصوت هذا الان يصوت فعل الرجل فلا يكون فعل
الحمار مصدرا لفعل غيره ولكن يضمر فعلا سوى الفعل الظاهر كما فعل
ذلك في قولهم يضحكه لمع البريق قال والتقدير في مثالنا له صوت
يصوته صوت الحمار ويصوته على معنى يظهر اظهار صوت
الحمار ثم حذف اظهار استغنا عنه بعلم المخاطب ان صوت الرجل
ليس صوت حمار وهذا جواب لقولك على اي هيئة يخرج صوته
فقال المجيب على هذه الهيئة ولا يخفى ما في تذكرة الفارسي بعد
ملاحظة التشبيه قوله كمررت فاذا له صوت صوت حمار ظاهر
كلام الصحاح ان الصوت مصدر حيث قال الصوت اسم اقيم
مقام المصدر كالعطا والكلام والقاموس ايضا جعله اسما ولم
يبين كونه مصدرا وصوت حمار منصوب على انه مفعول مطلق

وعامله محذوف وجوبا لانه فعل علاجي وتشبيهي لانه على تقدير
كصوت حمار وواقع بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه ولا
دخل لجملة مررت في حذف الفعل واما ابن الحاجب فمثل بقوله
مررت بزيد فاذا له صوته صوت حمار فهو وان لم يكن له دخل
فهو لتعيين مرجع ضمير في الجملة التي بعدها ويستفاد من كلام
الرضي ان له دخلا لدلالته على تعيين زمان الفعل وفيه انه
لم يشترط في حذف الفعل الا تعيين حدثه وفاعله الا ان يقال
لا يتوقف عليه وجوب الحذف لكنه مقو للحذف قوله وبكا
بكا ذات داهية عطف على المثال السابق لا على المسند اليه في المثال
السابق كانه قيل واذا له بكا بكا ذات داهية قال شيخنا
قوله كمررت فاذا له صوت صوت حمار قالوا في تقديره وتقدير
ما اشبهه فاذا هو بصوت صوت حمار واذا هو يبكي بكا ذات
داهية صرح بهذا التقدير في المتوسط وفيه ايما الى ان الدال
على الفعل المقدر الناصب انما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر
ماهنا ويدل على ذلك ايضا قول الموضح في التنبيه في طي المثل الان
ما قبله بمنزلة له طي اي ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تاويل
جملة يدل على الفعل المقدر انتهى وعن الخليل ان البكا بالمد ما كان
معه صوت وبالقصر ما لم يكن معه صوت وقال الجوهري البكاء
بمد وبقصر فاذا مددت اردت الصوت الذي يكون مع البكا
واذا قصرت اردت الدموع وخروجها وحينئذ يشكل قول الناظم
لان الذي في الجملة مقصور والمنصوب بعدها ممدود مع اختلاف
معنييهما كما تقرر فلم تشتمل الجملة على اسم بمعناه والجواب من وجوه
منها ان ما في الجملة ممدود ايضا لكن قصره للضرورة فمعناهما واحد
ومنها ان يقال لعله اتى بهما بناء على انهما بمعنى واحد لنقل وجده
عن احد من اهل اللغة وانما اتى بمثالين تنبيها على ان وضع غير

المصدر

المصدر مقامه في هذا القسم كثير ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط
على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون
خبر المحذوف اي هو صوت حمار او صوت لحمار وتمتنع الصفة ان
كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز
الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافيان اولا
فذهب ابن جروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول
والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكافيان
لان في النصب التقدير والاصل عدمه وفي الرفع المجاز وفي الرضي
واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت
حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او اما على الوصف وذلك على
احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار
فيجيز اذن لتعريفه مع كون الموصوف نكرة لان مثل لا يتعرف
بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي
مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا
قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد موول
بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جرئ
ومثله قليل كما جي في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هو لا بدل
لا غير واذا انتصب المصدر اعني نحو صوتا حسنا جاز ان يكون حالا
على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير
المستكن في له وان وقعت صفة موقع المصدر الواقع بعد جملة
مشتملة على معناه وصاحبه فاتباعها اولى من نصبها تقول فاذا
له صوت اي صوت وايما صوت بالرفع وقد سمع النصب قال رؤبة
ابن العجاج فيها ارد هاف ايما اردهاف روي بنصب ايما مع انه
لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وجعله الجوهري منصوبا
على الحال فان قلت جعلوا من امثلة المسالة فاذا له صوت

صوتٌ حسنٌ مع ان الواقع هنا مصدر وصفته قلت اجبت
بانه لما كان المصدر هنا موطيا لم يلتفت اليه الا باعتبار الوصفية
اذ المقصود صفته فكانها وحدها هي الواقعة موافقة موقع ذلك
المصدر وفي شرح الحاجبية للوصي واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه
وجاء موصوفا نحو فاذا له صوتٌ صوتٌ حسنٌ فقال سيبويه
يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له
واما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان التابع
مع وصفه صار كالاسم واحد مفيد ما لم يفد الاول ولو لم تكن معه
الصفة لكان تاكيد الاضمر ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف
ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال
الموطيه حالا الان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا
انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو لاماء ماءٌ باردًا
فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان
شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بقي
كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في تابعه في
الظاهر لا فيه ولا مانع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن
توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر
الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال واما اختار
سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب لكونه بلفظ الاول
ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز
النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسنٌ ويجوز
حسنا اي صوتا حسنا انتهى قوله ويجب الرفع في نحو له ذكاءٌ فكاءٌ
للحكماء لانه معنوي لا علاجي اي لان الذكاء فعل معنوي لا علاجي
ومن نحو ذلك قولهم له علمٌ علم الفقهاء وهدي هدي الصلحاء

وانما وجب

صوتٌ حسنٌ مع ان الواقع هنا مصدر وصفته قلت اجبت
بانه لما كان المصدر هنا موطيا لم يلتفت اليه الا باعتبار الوصفية
اذ المقصود صفته فكانها وحدها هي الواقعة موافقة موقع ذلك
المصدر وفي شرح الحاجبية للوصي واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه
وجاء موصوفا نحو فاذا له صوتٌ صوتٌ حسنٌ فقال سيبويه
يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له
واما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان التابع
مع وصفه صار كالاسم واحد مفيد ما لم يفد الاول ولو لم تكن معه
الصفة لكان تاكيد الاضمر ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف
ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال
الموطيه حالا الان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى انا
انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو لاماء ماءٌ باردًا
فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان
شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكريرا للاول موصوفا بقي
كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في تابعه في
الظاهر لا فيه ولا مانع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن
توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر
الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على الحال واما اختار
سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب لكونه بلفظ الاول
ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز
النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسنٌ ويجوز
حسنا اي صوتا حسنا انتهى قوله ويجب الرفع في نحو له ذكاءٌ فكاءٌ
للحكماء لانه معنوي لا علاجي اي لان الذكاء فعل معنوي لا علاجي
ومن نحو ذلك قولهم له علمٌ علم الفقهاء وهدي هدي الصلحاء

وانما وجب الرفع مع غير العلاجي لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن
على معنى الفعل اعني الحدث وقال ابن مالك ولا يجوز النصب
لان نصب صوت وشبهه لم يثبت الا لكون ما قبله بمنزلة قولك
مررت به وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده استقامة تقرير
الفعل في موضعه واذا قلت مررت بزيد وله ذكاءٌ فليست
تزيد انك مررت به وهو يفعل بل اخبرت عنه بانه ذو ذكاء فقول
ذلك منزلة مررت به وله يد يد اسد فكما لا ينتصب يد اسد
لا ينتصب ما هو بمنزلته فان عبرت بالذكاء عن عمل دال على الذكاء
جاز النصب انتهى وتقدم انه يجب الرفع ايضا في نحو له صوتٌ صوتٌ
حسن لانه غير تشبيهي قوله وفي نحو صوته صوت حمار اي ويجب
الرفع في نحو ذلك لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا وصوت
حمار خبره فقد فيه شرط تقدم الجملة المشتملة على ما ذكر قال ابو
حيان لو كان المصدر يتضمن اسنادا معنويا فهل يجري مجرى الجملة
او المفرد فيه نظر نحو زيد له صوت صوت حمار اذا جعلت صوتا
مرفوعا بالمجرور اي ما كان له صوت صوت حمار وليتظر ما فايدة
هذا التزيد مع تحقق الجملة حقيقة لكل حال بواسطة المبتدا
بكل حال وهو زيد وقال الشاطبي فان قلت مررت به فاذا
صوته صوت حمار فلك فيه وجهان فان شئت جعلت ما بعد
اذا مفرد على ظاهره فلا بد من رفع صوت لحمار كما تقدم وان شئت
عاملته معاملة الجملة فقدرت له خبرا حتى كانه قال فاذا صوته
حاضر او موجود فيكون صوت حمار واقع بعد جملة لينتصب
على اضمار الفعل اللازم الاضمار فتقول مررت به فاذا صوته
صوت حمار او صوت لحمار انتهى قوله وفي نحو فاذا في الدار
صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه ثوب ثوب لحمار لعدم تقدم
صاحبه اي ويجب الرفع في نحو ذلك لعدم تقدم صاحب المصدر

اما في المثال الاول فلان الضمير المستتر الى الجار والمجرور للمصدر
لصاحبه واما في المثال الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس
عايدا على صاحب النوع وانما هو للممنوح عليه لا للنايح وعدم
ذكر الفاعل اخرج الكلام عن ان يكون على معنى يفعل كذا والفرق
بين هذا وما تقدم ان ذاك فقد فيه تقدم الجملة المشتملة على
المصدر وصاحبه وهذا فقد فيه الدلالة على صاحب المصدر
دون الجملة قوله وربما نصب نحو هذين اي المثالين وهما
فاذا في الدار صوت حمار وفاذا عليه نوح نوح الحمار لكن على
الحال اي من الضمير لا على المفعول وقال بعضهم ووجه النصب
على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت فقد علم ان هناك مصوتا
لاستحالة وجود الصوت بدونه فكان الفاعل مذكورا انتهى
ومقتضاه ان النصب على المصدرية تشبيه قوله مثل
له صوت صوت حمار اي في النصب على المفعول المطلق قوله
ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل
لان ما قبله بمنزلة له طي قال سيبويه على ما نقله ابن مالك
رحمه الله تعالى صار ما ان ان يمس الارض بمنزلة له طي اي فهي
جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه وطي مفعول مطلق ناصبه
محذوف تقديره يطوي وهذا البيت قاله ابو بدير بالباء الموحدة
المكسورة في صفة فرس معتمة خميص البطن مدمج الخلق يعني انه
اذا اضطجع لم يبد لحق انما يمس الارض منه منكب وحرف الساق
لكونه خميص البطن مدمج الخلق واراد بطن المحمل انه مدمج الخلق
كطي المحمل وان لم تجافيا لتجافي المحمل وما نافيه وان زايدة وحرف
الساق مرفوع بالعطف على منكب والمحمل بكسر الميم الاولى وفتح
الثانية وهو علاقة السيف خاتمه ونسال الله حسن الخاتمة
قد ينوب عن المصدر اللازم اضمار ناصبه كما تقدم صفات

كعايذا بك وهنيا لك وكلوه هنيا مريئا فعايذا اسم فاعل من عاذ يعوذ
وهو ظاهر وهنيا مريئا صفتان اما من هناك الشئ وامراك
فهو هاني وممري او من هنؤ ومرؤ مثل شرف وهذا الثاني اولى
او متعين لان الصفة المشبهة تاتي من القاصر وايضا ففعيل
من الثلاثي قياس ولاسيما من فعل بالضم واما من افعل فالقياس
مفعل وجوز ابو البقا وجها ثالثا وهو ان يكونا كالشهيق وانما
يابه الاصوات والسير وكلام سيبويه يقتضي انهما ليسا مفعولا
مطلقا بل حال موكدة او مبينة فانه قال التقدير هناك الخير
هنيا مريا او ثبت لك الخير وجوز الزمخشري في كلوه هنيا مريئا
كون هنيا حال من ضمير كلوه او نعت لمصدر محذوف اي اكلا هنيا
او مفعولا مطلقا اي هناكم ذلك هنيا ولم يذكر سيبويه في ما صبها
الا الحذف والزمخشري جوز كونه مذكورا كما رايت وجوز ان
لا يكون حالا ولا مصدرا بل نعت المصدر وتلخص فيهما من الخلاف
هل هما صفتان او مصدران وهل فعلهما قاصرا ومتعد وهل
هما مفعول مطلق او حال وهل يكون عاملهما مذكورا اولا واذا
قيل بان انتصابهما على المفعول المطلق فهل هو بالاضافة بنا على
مصدريتهما كما قال ابو البقا او على سبيل النيابة كما في عايذا بك
على احد القولين واقايما وقد قعدا الناس واقاعدا وقد سار الركب
وقايما قد علم الله وقد قعد الناس والصفات في هذه الامثلة
الثلاثة قايمة المصدر في التوبيخ لكن التوبيخ في الاولين بحرفه
وهو الهمزة وفي الثالث مجرد عن حرف التوبيخ مثل قوله حمولا
واهما لا اليبت واسما اعيان كثربا وجندلا وفاها لفيك اثى
قايمة مقام المصادر ونصبهما كنصبهما وان كانت جواهر
ولهذا يقال تربا لك كما يقال سقيا لك هذا مذهب الشلوبين
وعليه مشى بن مالك في التسهيل هنا وقدره الرضي رميت رميا

بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والترب التراب والجندل
الحجارة وضمر فاها للداهية عند سيبويه وللجبنية عند بعضهم
وأأعور وذاناب والمقصوب به الانكار قاله رجل من بني اسد
لما لقيهم بنو عامر لقتالهم وقد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جلا
اعور مشوه الخلق ذاناب وهو المسن وقيل بل كانت له ناب
طويلة والعرب تكره البعير الاعور اذا راته في عسكر عدوها فقطعوا
ففعلوا ذلك ليتطير به الاعزون فيكون سببا لانهزامهم وقد
كان ذلك والاصح كما في التسهيل كون الاسما مفعولات احوالا
فالاسما تربا وجندلا وما بعده وظاهر كلام سيبويه انها كلها ٥
منصوبة بنصب المفعول به كما ذكر في التسهيل انه الاصح وهو
تاويل الاكثرين والتقدير الزمه الله او اطعمه تربا وجندلا
والزم الله او جعل فاها لفيك وأتستقبلون اعور وذاناب
وذهب الشلوبين وغيره الى ان تربا وجندلا انتصابا انتصاب
المصدر وابن خروف وابن عصفور الى ان اعور وذاناب تفسير
معنى قال ابن خروف والتقدير اتستقبلونه اعور قال ابن
عصفور لانهم اذا استقبلوا اعور فقد استقبلوا الاعور والصفات
عايذا بك وما بعده فاما عايذا وقايما وقاعدا فاحوال موكدة
لعاملها الملتزم اضماره والتقدير اعوذ واتقوم واتقعد وذهب
المبرد الى انها مصادر جاءت على فاعل كالفالج والعافية وزعم
بعض النحويين ان هذه المسئلة مقصورة على السماع فلا يقال
اخارجا وقد دخل الناس الا ان سمع وقال غيره زعم سيبويه
ان هذا مقيس يقال لكل من كان لازما صفة دائما عليها والاول
هو مقتضى قول ابن مالك وقد ينوب واما هنيا فهو عند سيبويه
ومعظم النحويين حال وهي قايمة مقام الفعل الناصب لها وقد
سيبويه مرة بثبت فتكون حالا مبينة ومرة همنا فتكون حالا

موكدة ويويد ان الصفات احوال ان التنكير ملازم لها وان بعضهم
حكى عن سيبويه انها مقيسة ولا يطرد مجي المصدر هكذا قال
الدماميني ولم يتجل عندي الان وجه التقدير عند من يرى
اسما الاعيان منصوبة بنصب المصادر فتامله فلم اجد فيه ما
يشفي النفس والله المستعان هذا باب المفعول
قوله وسمي المفعول لاجله ومن اجله يعني ان له ثلاثة اسما وقدمه
على المفعول فيه لانه ادخل منه في المفعولية واقرب الى المفعول
المطلق بكون مصدرا وذكر ابن الحاجب بعد المفعول فيه ووجه
الرضي صنيعه بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان اشد من
احتياجه الى العلة ولم يتعرض المصنف لحده مع ان غيره عرفه
بقوله ما جعل علة الاقدام على مضمون الفعل اي هو المقصود من
المعلل وثمرته وهو الحدث مثلا قولك ضربت زيدا تاديبا ٥
المقصود من المعلل وهو الضرب التاديب سوا تقدم على المقصود
على وجود مضمون الفعل كما في قعدت عن الحرب جبنا او تاخر
كما في جيتك اصلاحا لك فان وجود الاصلاح مسبب عن وجود
المجي وتصوره في الذهن سبب غير الوجه الذي كان به مسببا ٥
فان قلت من امثلة المفعول له ضربته تاديبا مع ان التاديب
سبب الضرب وعلته الضرب فكيف يكون التاديب سببا وعلة
للضرب قلت الضرب علة في ايجاد التاديب وتصور التاديب
وتعقله علة في الاقدام على الفعل الذي هو الضرب فالوجه الذي
كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا فالجهتان مختلفتان
قوله مثاله جيت رغبة فيك اي مثاله رغبة من جيت رغبة
فيك والرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة
وجميع ما اشترطوا له خمسة امور فان قلت بقي من شروطه
ان يكون غير لفظ الفعل العامل فلا يقال اجلالك اجلالا لك

نص عليه سيبويه وغيره قلت قال المصنف واشتراط كونه علة يغني عنه اذ من المعلوم ان الشيء لا يعلل بنفسه انتهى وقضية ذلك ان يقال ان يكون على غير لفظه وغير معناه فلا يقال قعدت جلوسا وقضيته ايضا انه لو اتحد اللفظ واختلف المعنى جاز كونه منصوبا من اجله وهذا الشرط باعتبار الغالب من اتحاد المعنى عند اتحاد اللفظ فان قلت شرط ابن مالك في العدة كونه ظاهرا قال في شرحها فان كان ضميرا فلا بد من اللام نحو رجاؤك جيت له قلت هذا لا يرد لان الضمير لا يسمى مصدرا حقيقة بل ضمير مصدر وزاد بعض النحويين في الشروط ان يكون غير نوع الفعل ليخرج نحو جاء بدر ركضا فانه اذا قصد كونه باعثا على الفعل فلا بد من اللام واما اشتراط بعضهم وجوب تنكيره فقد رده الرضي بقوله ويعزى الى الرياشي وجوب تنكير الفعل له ◻ لمشابهة الحال والتمييز وبيت الحجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عورا الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جيتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ادري منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا يرى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية عهنا كاللام انتهى والشرط المذكور شروط لجواز نصبه لما سيأتي في قوله كونه مصدرا اي احدها كونه مصدرا لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا قال ابو حيان تطاولت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك ان الباعث انما هو لحدث لا الذوات قوله فلا تجوز جيتك السمن والعسل اي بنصب السمن والعسل لفقد المصدرية قوله واجاز يونس اما العبيد فذو عبيد اي بنصب العبيد زاعما ان قوما من العرب

يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاوله على انه نصب لكونه مفعولا له مع انه غير مصدر بمعنى مهما تذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر واجيب بانا لا نسلم انه مفعول له ونصبه لا بعين ذلك حتى يرد وقد صرح على ان يكون الاصل مهما تذكر العبيد فهو مفعول به وناصبه فعل الشرط المقدر ولم يلتزم هذا القايل تقدير اما بمهما يكن من شيء بل قدرت في كل مكان بما يليق به واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر قوله وانكر سيبويه اي انكر تخريج قول بعض العرب اما العبيد فذو عبيد بالنصب على ما قاله يونس لا روايته لان هذا الكلام مروي عن بعض العرب بنصب العبيد قال سيبويه هذه اللغة خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا تجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الحال النكرة واما اذا اردت بالعبيد عبيد امعينة فلا تجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك قال الرضي الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفا لان معنى ذو عبيد يملك قال الدماميني قلت اما كونه لا معنى له فغير صحيح او تبعيد الشيء العام الذي يوجد فيه الحال منصوب وله معنى ظاهر ◻ والتقدير مهما يكن من شيء في حالة كون ذلك الشيء عبيد او هو ذو عبيد واما جعله مفعولا لما بعد الفا لكونه بتاويل الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به انتهى قوله وكونه قلبيا مما لا رغبة فلا يجوز جيتك قراءة للعلم ولا قتل الكافر قاله ابن الحباز وغيره اي وثانيها كونه قلبيا قال الرضي وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه للحامل على

ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب
والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال
الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد
وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض ما
قال بجواز كونه حينئذ اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان
قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب
قلنا فيجوز ايضا جيئتك اكرامك لي وجيئك اليوم اكراما لك غدا
بتقدير المضاف المذكور بل جواز جيئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول
له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما
ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال
القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا
يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجيئته اصلاحا انتهى
قوله واجاز الفارسي جيئتك ضرب زيدا اي لتضرب زيدا ظاهره
ان الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل
الضرب لان الضرب فعل اليد واليه ذهب ابن خروف كما سيأتي بل
بل وظاهره ايضا انه لا يشترط الاتحاد في الوقت قوله وكونه
علة اي وثانيها كونه علة لانه فلا تجوز احسنت اليك اعسانا اليك
لان الشيء لا يعلل بنفسه ونظر في جعل هذا من الشروط لان حقيقة المفعول
له كونه علة فكيف تجعل حقيقة الشيء شرطا في ذلك الشيء ويرد بانه ليس
شرطا انه لم يقل بوجود ذلك فقد قال الثالث واجيب عن النظر بان مراده
بالشرط ما لا بد منه قال شيخنا والاولى عندي ان يجاب بمنع ان العلة محل
الشروط فليتامل انتهى ولا يخفى ان هذا لا يرد على من جعل كونه علة شرطا
للنصب لا لكونه مفعولا له قوله عرضا كان قال الشارح بفتح العين
والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم
في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل ان العرض بالعين المعجمة ما كان

باعثا على الفعل

باعثا على

باعثا على الفعل ووجوده متاخرعنه فلا يصح تمثيله بقوله كرغبة بفتح
الراء وسكون الغين المعجمة لقول رغبت عن الشيء اذا لم ارده ورغبت
الشيء اي اردته وسبقه الى ما قاله مكي في حشيته واشار بما قيل
الى قول الشهيد المراد بالعرض ما كان علة للاقدام على الفعل سواء كان
وجوده متقدما على وجود الفعل ام لا وحينئذ فيصح كون رغبة
مثلا لما هو عرض والمراد بقولنا ما كان علة للاقدام على الفعل ما كان
اختياريا للفاعل حتى لا يدخل فيه نحو قعدت عن الحرب جبنا لانه وان
كان علة للاقدام على الفعل ليس اختياريا للفاعل ثم قال قوله كرغبة
في جعل رغبة مثلا لما كان عرضا نظر لان العرض ما كان باعثا على
الفعل ووجوده متاخرعنه انتهى وفي ورود النظر على التمثيل برغبة
للعرض مع تفسير العرض بما قدمه ومع قوله فيصح الى اخره نظر
لا يخفى على من له نظر قوله او غير عرض هو ما كان جبليا من
الاوصاف اللازمة وهذا بنا على ان العرض بالعين والراء المهملتين
وذلك كقعدت عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم قوله
واتحاده بالمعلل به وقتا ورابعها اتحاده بالحدث المعلل به
بفتح اللام وقتا قال الرضي وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث
في زمان المصدر كجيئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون
اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جيئتك خوفا من فراقك
او بالعكس نحو جيئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة
بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر
المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافأة فليس ههنا حدثان
في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد
لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب
والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر
المنصوب لان الشيء لا يكون علة نفسه بل هي اخره اي ضربته لتاديبه

لكن لو صرح بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة
في الفاعل وفي الزمان اذ زمان لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومنه من زيغه لم يتم التنقيح
منه ما النوي وانما انتصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية
ومشاركته للحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى وفيما
ذكر من ان الضرب هو التاديب نظر لانا نمنع ان التاديب عين
الضرب لان التاديب تحصيل الادب وما يليق بالشخص او احداث
التاديب والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم والفضيحة وغير
ذلك وقد يقال من العكس تاهبت السفر فلم يمنع فان قلت
لانسلم ان اخر زمان الفعل في بعض الامثلة هو اول زمان المصدر
نعم اول زمان المصدر يعقب اخر زمان الفعل قلت قال
شيخنا يكفي ذلك في الظاهر انه المراد من ذلك فان تمثيل الرضي
بقوله جيئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة يويد
ذلك فان اول زمن الاصلاح وايقاع الهدنة لا يلزم ان يكون هو
اخر زمن المجي والمشهود الغالب انه انما يعقبه ان لم يلزم ذلك فليتامل
ولا يبعد اخذا من النظائر الاكتفاء بكون اول زمان الحدث اخر
زمان المصدر او بالعكس بالتنزيل مبالغة فليتامل انتهى فان قلت
يشكل ما صرحوا به في نحو قوله وقد نفضت لهوم ثيابها من انه وجب جره
لاختلاف زمن اللوم وزمن نفض الشباب اي نزعها مع اتصال اللوم
بنزع الشباب قلت لانسلم الاتصال المذكور بل نفس اللوم منفصل
قطعا عن نزع الشباب كما هو معلوم قوله فلا يجوز تاهبت السفر غدا
لان زمن التاهب غير زمن السفر وفيه مانع اخر وهو كون السفر
ليس قلبيا قوله قاله الاعلم والمتاخرون اي قال هذا الشرط
الاعلم والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه بن الصايغ بالجام
الصناد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من المتقدمين

نعم

فعلى هذا يجوز جيئتك امس طمعا في معروفك الان او طمعا غدا في معروفك
وفي الرضي وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال
في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا وقد يكون عاملا عامل
المفعول له مقدرا مثل اللهم ايمانا اي افعل هذا الايمان بك ويجوز
ان يكون منه حفظا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة
الكواكب وحفظا من كل شيطان مارد قال الزمخشري وحفظا
مما حمل على المعنى لان المعنى انا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا
لها من الشياطين كما قال تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح الاية
ويجوز ان يضمر الفعل المعلل اي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب
والجمهور على جواز تقديم المفعول له على عامله ان لم يكن في العامل
مانع ومنع ثعلب منه في اخرين ورده عليهم قول الكميت
طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب
وقول جحدر فما جزعا ورب الناس ابكى وغير ذلك مما ورد به
السماع قوله واتحاده بالمعلل به فاعلا اي وخامسها اتحاده
بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا وذلك
كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت
فالحذر مصدر وقد علة لجعل الاصابع في الاذان وزمنه وزمن
الجعل واحد وفاعلهما ايضا واحد وهم الكفار وحاصله ان يكون
ذلك الفعل والمفعول له كلاهما صادرين عن شخص واحد حقيقة
او عرفا كما في ضربته تاديبا فعلان صادران عن المتكلم حقيقة والعقوبة
والجبانة ايضا صادران من المخاطب او المتكلم لا ان صدور الجبانة
بحسب العرف لا الحقيقة فانها ليست بفعل للنفس حقيقة لكن
اهل العرف يعدونها من الافعال ولا فرق في مشاركة له في الفاعل
بين المشاركة اللفظية كضربته تاديبا والتقديرية كقوله تعالى

يريكم البرق خوفا وطمعا الان معنى يريكم يجعلكم ترون كذا قاله المرادي
وجعل الزمخشري نصب ذلك بالحالية واستثنى ابو حيان تبعا
لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل ان وان اذا انابا عن
المصدر تقول جيتك ان زيدا يكرمني وجيتك ان يكرمني زيد وتحذف
معهما الحرف ايضا قال المرادي في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت
ناصبة بنفسها ان تقع مفعولا له لانها اذ ذاك ينسبك منها مصدر
فتكون مثل ان وان وهل يجري ما المصدرية مجرى ان وان في جواز
حذف الحرف نحو ازورك لما تحسن الي اي لاحسانك قال الشيخ
اثير الدين لا اعرف في ذلك نصا عن احد والله تعالى اعلم انتهى
قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف قال ابن مالك في شرح
التسهيل واجاز ابن خروف حذف الجار مع عدم اتحاد الفاعل من وجه
وزعم انه لم ينص على منعه احد من المتقدمين قال ومن حجة من اجاز
شبهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم من زبته ضرب الامير اللص فكما
نصب الفعل في هذا المصدر وفاعلاهما غيران كذا نصب حيث حذف
من زبته اذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره وظاهر قول سيبويه
يشعر بالجواز انتهى واستدل لهذا المذهب بقوله تعالى ومن اياته
يريكم البرق خوفا وطمعا فالارادة من الله تعالى والخوف والطمع
من المخلوقين وبقول النابغة

وحلت بيوتي في بقاع ممنع ... يحال به راعي الحمولة طائرا
حذارا على ان لا تنال مقاديتي ... ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا

وبابيات اخر وتاول من اشتراط اتحاد الفاعل الاية والابيات اما
الاية فعلى ان خوفا وطمعا مصدران في موضع الحال من المفعول اي
خائفين وطامعين او في موضع الحال من الفاعل وهما بمعنى الاخافة
والاطماع فهما مصدران على حذف الزيادة وتاولهما ابن مالك على ان
معنى يريكم تجعلون ترون ففاعل الرؤية فاعل الخوف والطمع

في التقدير فيتحد الفاعل وتاول بيت النابغة على ان معنى وحلت بيوتي
احللت بيوتي فالفاعل محذوف في التقدير وقيل المراد بالبيوت هو
واهله وكانه قال وحللنا في بقاع ممنع حذارا على ان لا تنال مقاديتي
وقيل المراد بالبيوت القبايل وقيل هو على حذف مضاف اي وحل
اهل بيوتي وقيل العامل فيه الفعل الذي في البيت قبلهما ومال الرضي
الى اختيار قول ابن خروف فقال ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما
بشيء واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا للمتكلم وبعض
النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوي في ظني وان
كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير
المومنين رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة
استحقاقا للسخطة ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز
ان يكون استحقاقا من المفعول لان استحقاقا ما اذن يكون حالا من الفاعل
وكذا انجاز اللعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا
قول العجاج بركب كل عاقر جمهور ... مخافة وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا التفزع
والثور ليس بمفزع بل هو مفزع وهذه الشروط التي ذكرها المصنف
وبقي عليه شروط ماهية للمفعول له وقد ذكرها ابو البقا في شرح اللمع
لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم
الثاني ان يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك
طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك اياك الثالث ان يصح
تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز
ان يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو
الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى واختلف
في ناصبه والصحيح وعليه سيبويه والفارسي ان ناصبه منهم الحرف
نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر لانه جواب لم فعلت

فكان القياس ان تقول لكذا الان الجواب ابدا على حسب السوال فقوله
في جواب لم ضربت زيدا ضربته تاديبا اصله للتاديب الا انك
اسقطت اللام ونصبت ولهذا يعاد اليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت
له لان الضمير يرد الاشيا الى اصولها قال الدماميني وعلى هذا فحق
عده بابا مستقلا نظر لانه نوع من انواع المفعول به نحو واختار
موسى قومه ومما يؤيد صحة كونه منصوبا على الوجه المذكور صحة
التصريح بالجار معه وذهب بعض المتاخرين الى انه مفعول مطلق
لبيان النوع على حذف مضاف اي قعدت عن الحرب جبنا قعدت
عنها قعود جبن ومعنى ضربته تاديبا ضربته ضرب تاديب وهذا
المذهب نسب الى الزجاج قال ابن مالك في شرح التسهيل وليس
ذلك بصحيح بل مذهب سيبويه وكان في نسخة التسهيل القديمة
وشرحه القديم نسبة ذلك الى الزجاج كما نقله بن الحاجب وغيره
ثم رجع عنه الى ما تقدم ورد هذا المذهب بانه لو كان مصدرا
نوعيا لامتنع دخول اللام عليه كما امتنع دخولها في رجع القهقري
وقعد القرفصا لكن دخول اللام جايز باجماع فثبت بطلان هذا
المذهب ونقل بن عصفور عن الزجاج انه انتصب بفعل من لفظه
واجب الاضمار والتقدير في جيت اكراما لك اكرمتك اكراما قال
نص على ذلك الزجاج في كتاب المعاني له قال المرادي في شرح التسهيل
ولم يترجم الكوفيون لهذا الباب لانه عندهم ينتصب انتصاب
المصدر وليس عندهم من قبيل المصدر المعنوي
قوله ومعنى فقد المعلل اي بكسر اللام الاولى شرطا من شروط
جواز النصب وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان تجر بحرف التعليل
تقدم انه يستثنى من ذلك ان وان وصلتهما فانه لا يجب حرف التعليل
معهما نحو جيتك ان رغبت او انك رغبت في وجيتك الساعة ان
وعدتك امس لان ان وان قد اظهر فيهما جواز الاستغنا عن حروف

الجر في هذا الباب وغيره وتقدم انه يلحق بهما في ذلك كي اذا كانت
ناصبه بنفسها وتقدم الكلام ايضا على ما المصدرية وحرف التعليل
هو اللام ونائبها قال ابن مالك في شرح الكافية وهو من وفي زاد
في شرح العمدة والبا والكاف ومن المجرور بعني قوله عليه الصلاة
والسلام دخلت امراة النار في هرة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها
تاكل من حشاش الارض ثم رايت في شرح اللمحة ما نصه حروف
السبب سبعة اللام نحو هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا والبا
نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفي نحو المسلم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم اي بسببه وفي الحديث ان امراة دخلت
النار في هرة اي بسبب هرة ومن نحو الذي احلنا دار المقامة
من فضله اي بسبب فضله لا باعمالنا وهذه الاربعة يجوز دخولها
عليه وحتى نحو اسلم حتى تدخل الجنة والكاف نحو اذكروه كما هداكم
اي لهدايته اياكم وكي نحو جيتك كي تكرمني وهذه الثلاثة لا تدخل
عليه لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري
انتهى وهذا قد ينافي ما سبق في ان وان وصلتهما ولا يخفى ان مما
يرد للتعليل ايضا نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك فلم يتعرض لها هنا قوله فقد
الاول اي الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض وضعها للانام
فان الانام وان كان علة للوضع ليس مصدرا وكذلك قوله ولكن
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
فادنى افعل تفضيل وليس مصدرا فلهذا اتى مخفوضا باللام ومن
غير المصدر اسم اشارة الى مصدر او ضمير مصدر فلا يجوز نصبه
بل لابد من جره بحرف التعليل ومن نحو ذلك قوله تعالى هو الذي
خلق لكم ما في الارض جميعا فان المخاطبين هم العلة في الخلق وحقق
ضميرهم باللام لانه ليس مصدرا قال الرضي ومعنى لكم لاجلكم وانتفاعكم

في دنياكم باستنفاعكم بها في مصالح ابدانكم بوسط اوبغير وسط او
دينكم بالاستدلال والاعتبار والتعرف لما يلائمها من الذات الاخرة
والامها لاعلى وجه الغرض فان الفاعل لغرض مستكمل به بل على انه
كالغرض من حيث انه عاقبة الفعل ومؤداه انتهى واعلم ان الله
تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر واودع فيها المنافع ولكن لا تعني
منها باعث له على الفعل وان كانت معلومة له تعالى كما ان من يغرس
غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الاخر على ذلك الغرس كالاستظلال
به والانتفاع باغصانه وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة
لاغير فجميع تلك الفوايد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما
سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والايات والاحاديث الموهمة
بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح اذا تيقنت ذلك
علمت ان ما قاله شارح المقاصد من ان الحق تعليل بعض الافعال
سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب الحدود ٥
والكفارة وتحريم المسكرات وما اشبه ذلك واما تعميمه بان لا يخلو
فعل من افعاله من غرض فمحل بحث وكلام غير محرك فانه ان اراد
بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شئ من افعاله واحكامه
تعالى معللة بهذا المعنى وان اراد ترتبها على الافعال والاحكام فكل
افعاله واحكامه تعالى كذلك غاية الامر ان بعضها مما يظهر علينا و
بعضها مما يخفى الا على الراسخين في العلم الموبدين بنور من الله تعالى
وروح منه كذا قاله الجلال الدواني قوله والثاني اي وفاقد الشرط
الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق اي فقر فان
الاملاق وان كان علة للقتل ليس قلبيا فلذلك جاء مخفوضا بمن
التعليلية بخلاف قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق
حيث جاء منصوبا لان الخشية مصدر قلبي قيل لم يذكر الشيخ الثالث
نحو ضربت ضربا لانه ليس من هذا الباب والحق انه لم يذكره لاخراجه

بقوله ومتى فقد المعلل فخرج بالمعلل ما ليس بعلة فلا يجوز جره بلامها
او نايبها لان الجر بحرف التعليل تفيد العلة والغرض عدمها فنصبه
بوجه اخر قوله والرابع اي وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد
في الوقت نحو فجيت وقد نصت لنوم ثيابها صدر بيت قاله امرؤ
القيس الكندي وعجزه لدى الستر الا لبسة المتفضل فضت ماض
والنوم لم يقع جوابا للام لما اختلف الزمان اذ خلع الثياب وقع والنوم
متوقع لم يجئ بعد قال الجوهري نضا ثوبه اي خلعه وانشد البيت
ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير ويقال تفضلت المراة في بيتها
اذا كانت في ثوب واحد كالجيعل ونحوه والجيعل قميص لا كمي له وتقول
جعلته فتجيعلت اي البسته الجيعل فلبسه ويقال لذلك الثوب
مفضل بكسر الميم والمراة فضل كجنب وكذلك الرجل وانه لحسن الفضلة
كالجلسة عن ابي زيد والمعنى جيت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم
ولم يبق عليها الا ثوب واحد قوله والخامس اي فاقد
الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل نحو واني لتعروني لذكراك هزة
صدر بيت قاله ابو صخر الهذلي وعجزه كما انتفض العصفور بلله القطر
لان فاعل تعروني هزة وفاعل الذكرى الشاعر اي واني لتعروني هزة
لذكرى اياك مجربا للام لاختلاف الفاعل تقول عراني هذا الامر
واعتراني اذا غشيك وهززت الشيء هزا فاهتز اي حركته فتحرك والهزة
بالكسر النشاط والارتياح قوله وقد انتفى الاتحاد ان اي الاتحاد في
الوقت والاتحاد في الفاعل في اقم الصلاة لدلوك الشمس اما عدم ٥
الاتحاد في الوقت فلان زمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك ولذا
صرح بان اللام بمعنى بعد واما عدمه في الفاعل فظاهر لان فاعل
الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك الشمس يقال دلكت الشمس ما ئلت
عن وسط السماء ولا تناقض بين ما قاله المصنف هنا من ان اللام ٥
للتعليل وما قاله في المغني من ان اللام في الدلوك بمعنى بعد لان ما قاله

في دنياكم باستفاعكم بها في مصالح ابدانكم بوسط اوبغير وسط او
دينكم بالاستدلال والاعتبار والتعرف لما يلائمها من الذات الاخرة
والامها لاعلى وجه الغرض فان الفاعل لغرض مستكمل به بل على انه
كالغرض من حيث انه عاقبة الفعل ومؤداه انتهى واعلم ان الله
تعالى راعى الحكمة فيما خلق وامر واودع فيها المنافع ولكن لا تعني
منها باعث له على الفعل وان كانت معلومة له تعالى كما ان من يغرس
غرسا لاجل الثمرة بعلم ترتب المنافع الاخر على ذلك الغرس كالاستظلال
به والانتفاع باغصانه وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة
لاغير فجميع تلك الفوايد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما
سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والايات والاحاديث الموهمة
بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح اذا تيقنت ذلك
علمت ان ما قاله شارح المقاصد من ان الحق تعليل بعض الافعال
سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب الحدود
والكفارة وتحريم المسكرات وما اشبه ذلك واما تعميمه بان لا يخلو
فعل من افعاله من غرض فمحل بحث وكلام غير محرر فانه ان اراد
بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شئ من افعاله واحكامه
تعالى معللة بهذا المعنى وان اراد ترتبها على الافعال والاحكام فكل
افعاله واحكامه تعالى كذلك غاية الامر ان بعضها مما يظهر علينا و
بعضها مما يخفى الا على الراسخين في العلم الموبدين بنور من الله تعالى
وروح منه كذا قاله الجلال الدواني قوله والثاني اي وفاقد الشرط
الثاني وهو القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق اي فقرا فان
الاملاق وان كان علة للقتل ليس قلبيا فلذلك جاء مخفوضا بمن
التعليلية بخلاف قوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق
حيث جاء منصوبا لان الخشية مصدر قلبي قيل لم يذكر الشيخ الثالث
نحو ضربت ضربا لانه ليس من هذا الباب والحق انه لم يذكره لاخروجه

بقوله ومتى فقد المعلل فتخريج بالمعلل ما ليس بعلة فلا يجوز جره بلامها
او نايبها لان الجر بحرف التعليل تفيد العلة والغرض عدمها فنصبه
بوجه اخر قوله والرابع اي وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد
في الوقت نحو فجيت وقد نضت لنوم ثيابها صدر بيت قاله امرؤ
القيس الكندي وعجزه لدى الستر الا لبسة المتفضل فضت ماض
والنوم لم يقع فجايا باللام لما اختلف الزمان اذ خلع الثياب وقع والنوم
متوقع لم يجي بعد قال الجوهري نضا ثوبه اي خلعه وانشد البيت
ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير ويقال تفضلت المراة في بيتها
اذا كانت في ثوب واحد كالحيعل وكحوقل والحيعل قميص لا كمي له وتقول
خبعلته فتخبعلت اي البسته الحيعل فلبسه ويقال لذلك الثوب
مفضل بكسر الميم والمراة مفضل كجنب وكذلك الرجل وانه لحسن الفضلة
كالجلسة عن ابي زيد والمعنى جيت اليها في حال خلع ثيابها لاجل النوم
ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به قوله والخامس اي فاقد
الشرط الخامس وهو الاتحاد في الفاعل نحو واني لتعروني لذكراك هزة
صدر بيت قاله ابو صخر الهذلي وعجزه كما انتفض العصفور بلله القطر
لان فاعل تعروني هزة وفاعل الذكر الشاعر اي واني لتعروني هزة
لذكر اياك مجرا باللام لاختلاف الفاعل تقول عراني هذا الامر
واعتراني اذا غشيك وهززت الشيء هزا فاهتز اي حركته فتحرك والهزة
بالكسر النشاط والارتياح قوله وقد انتفى الاتحاد اي الاتحاد في
الوقت والاتحاد في الفاعل في اقم الصلاة لدلوك الشمس اما عدم
الاتحاد في الوقت فلان زمن الاقامة متاخر عن زمن الدلوك وانما
صرح بان اللام بمعنى بعد واما عدمه في الفاعل فظاهر لان فاعل
الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك الشمس يقال دلكت الشمس مالت
عن وسط السماء ولا تناقض بين ما قاله المصنف هنا من ان اللام
للتعليل وما قاله في المغني من ان اللام في الدلوك بمعنى بعد لان ما قاله

واحد الكلامين مبني على قول غيره وما قاله في الكتاب الاخر مبني على مختار
فقد وقع في المطلوب مثل ذلك، واعتذر عنه في بعض الحواشي بمثل ذلك
قوله ويجوز جر المستوفي للشروط قال المرادي في شرح التسهيل لا
يجوز ان يكون للعامل الواحد من المفعول له اثنان الا على جهة البدل
او العطف سواء جر احرف الجر او احدهما او نصبا فاما قوله تعالى إلا
تذكرة لمن يخشى فمنصوب بفعل مضمر قاله الفارسي انتهى ولعدم جواز
تعدد المفعول له منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا التعتدوا
تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على
جعل ضرارا حالا ومن تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيل
والبغال والحمير لتركبوها وزينة وان فقد الشرط في الاول لان
قوله لتركبوها بتقدير ان تركبوها وهو علة لخلق الخيل والبغال
والحمير وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق
هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنو ادم واما الثاني فلم
يفقد فيه الشرط لان فاعل الخلق والتزيين هو الله سبحانه وتعالى
واما ذكر من فقد الشرط في الاول انما يأتي على غير ما تقدم عن ابن يعيش
تبعا لابن مالك فلا تكن من الغافلين قوله بكثرة ان كان بال وبقلة
ان كان مجردا منها اي من ال يعني ومن الاضافة بقرينة ما ذكره بعد
ذلك وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه
الحال والتمييز لما فيه من البيان ولكونه نكرة وقال الرضي قال
المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه
والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى
ان يحال ذلك على السماع ولا يحلل انتهى قوله وشاهد القليل
فيهما قوله لا اقعد الجبن عن الهيجا صدر بيت عجز ولو توالت
زمر الاعداء والجبن مفعول له اي لاجل الجبن ولو اتى على الاكثر
لقال للجبن ومثله قوله فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شدوا

الاغارة فرسانا وركبانا قال ابن مالك ويمكن ان القسط من قوله
تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة مفعولا له لانه
مستوف للشروط قال ابو حيان والظاهر ان القسط صفة
للموازين اذ هو مصدر وصف به اي الموازين العادلة المقسطة
بالمصدر اكثر من مجيء المفعول له منصوبا قوله من اتكم لرغبة
فيكم جبر صدر بيت عجز ومن تكونوا ناصريه ينتصر ورغبة
مفعول له وهو مجرور من ال والاضافة ولو اتى على الاكثر لكان رغبة
باسقاط اللام وفيه رد على الجزولي في منعه الجر كما سبق وشاهد
الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا قوله وليستو بان اي
النصب والجر في المضاف اذا دخلت ال على المفعول له او اضيف
الى معرفة تعرف بال او بالاضافة خلافا للرياشي والجرمي والمبرد
في قولهم انه لا يكون الا نكرة وان ال فيه زائدة واضافته غير
محضة والله تعالى اعلم قوله يتقون اموالهم ابتغاء مرضات
الله فيه الشاهد لان ابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب
قوله وان مرها لما يهبط من خشية الله ان قلت الضمير في مرها
للحجارة وخشيتها غير قلبية فليست من جر المستوفي للشروط
قلت قال شيخنا المراد بالقلبي ما شأنه ان يكون قائما
بالقلب والخشية مطلقا كذلك قوله قيل ومثله ليلاف قريش
اي فليعبدوا رب هذا البيت لايلاف الرحلتين يعني ان اللام
الجارة التعليلية متعلقة بالفعل من قوله فليعبدوا ولا تمنع
الفاء من ذلك لانها صلة كالتي في قولك زيدا فاضرب قال
الزمخشري امرهم بعبادته شكرا على ايلافهم الرحلتين
قال ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما
فليعبدوا لايلافهم على معنى ان نعم الله لا تحصى فان لم يعبدوه
لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة قال

الدماميني يلزم عليه تقديم ما بعد حرف الجزا عليه وهو ممتنع ولو قيل
ان التقدير اما لايلاف قريش فليعبدوا على ما عرف ان مثل هذا
الموضع من مواضع حذف، اما قياسا مطردا فلم من ذلك وقيل
اللام متعلقة بما قبله اي فجعلهم كعصف ماكول لايلاف قريش
وان كان من سورة اخرى لان القران كله كشي واحد رجح بانهما
في مصحف ابي رضي الله تعالى عنه سورة واحدة وبفعل من قراهما
في الثانية من صلاة المغرب وفي الاولى والتين وهو عمر رضي الله
تعالى عنه قال المصنف في المعنى وضعف بان جعلهم كعصف
ماكول انما كان لكفرهم وجراتهم على البيت قال الدماميني ورد
هذا بان جزا الكفر يوم القيامة بدليل اليوم نجزي كل نفس بما
كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكون لهما وطوي ذكر الكفر لانه
لم يتعلق به غرض بعود اليهم وذكرت العلة الثانية لانها المهمة
بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة انتهى اي تكون اللام على
هذا كما قاله منتخب الدين لام الصيرورة والعاقبة وليست
بلام العلة لان القوم انما هلكوا بسبب كفرهم وقصدهم هدم
الكعبة لا لتالف قريش ولكن لما صار هلاكهم صلاحا لقريش
جاز ان يجعل علة لاهلاكهم في تمكنهم في الرحلة وصيرورتهم في البلاد
للتجارات وطلب المعاش والاصل ما ذكر ونظيره قوله عز
وجل فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وهم لم يلتقطوه
لذلك ولكن لما كان مآل الامر اليه جاز ان يسمى علة فاعرفه
وهذا القول وهو تعلق لايلاف باخر سورة الفيل قال
الدماميني كانه مذهب الزجاج ونقله الحوفي عن الاخفش
ثم قال وقد رد هذا القول جماعة وقالوا لو كان كذا لكان
لايلاف بعض صورة الم تري وكان اخر السورة غير تمام وهذا
خلاف السور كلها وفي اجماع الجميع على الفصل ما يدل على غير ما قال

وقال الفرا

وقال الفرا اللام متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا لايلاف
الرحلتين وتركهم عبادة رب هذا البيت والايلاف نقيض
الايحاش ونظيره الايناس قرا ابن عامر لالاف بغير يا والباقون
بيا بعد الهمزة فالاثبات على انه مصدر الف يولف ايلافا مثل
امن يومن ايمانا والحذف على انه مصدر الف يالف الافا مثل
لقي يلقى لقاءً واختلف فيه على الاثبات فقال قوم الفت الشي
اولفه ايلافا بمعنى الفته فانا مولف وقال اخرون الفت الشي
اذا جعلته ذا الفة فالمعنى على الوجه الاول مضاف الى الفاعل
والمعنى لايلاف قريش رحلتيها والالف والايلاف والالاف
بمعنى على هذا وعلى الثاني مضاف الى المفعول اي ليولف الله
قريشا رحلتيها وقريش مضاف اليه وهم بنو النضر بن كنانة واختلف
في سبب تسميتهم قريشا فقيل لانهم كانوا كسابين يجلبون بضائعهم
في البلاد ولم يكونوا اهل زرع ولا ضرع والقرش الكسب فهو قارش
فقريش تصغير قارش والقياس قويرش غير انه رخم اي حذف
منه الزوائد وصغر كقولهم حريث في حارث وقيل سموا بتصغير
القرش وهو دابة عظيمة في البحر روي ان معاوية سال ابن عباس
رضي الله تعالى عنهم لم سميت قريش قريشا فقال باسم دابة في البحر
تاكل ولا تؤكل وتعلوا ولا تعلا والتصغير للتعظيم وقيل سموا قريشا
لتقرشهم اي لتجمعهم يقال قرشت الشي اي جمعته وتقرشوا اي
تجمعوا وايلافهم بدل من الاول ومضاف اليه قيل اطلق الايلاف
ثم ابدل عنه المقيد بالرحلتين تفخيما لامر الايلاف وتذكيرا لعظيم
النعمة فيه كما تقول عجبت من احسانك احسانك الى زيد ورحلة
منصوب لانه مفعول به لايلافهم او مفعول ثان له على ما ذكر
قيل من القولين في الايلاف واراد برحلتي الشتا والصيف فاقرد
لامن الالباس والرحلة بالكسر الارتحال يقال دنت رحلتنا

وبالفم للجهة التي يرحل اليها ويعيد والمجزوم بلام الامر واللام ساكنة تخفيفا واصلها الكسر وانما تسكن اذا تقدمها حرف عطف ثم رايت شيخنا قال يحتمل انه اشار بقبل الى ان الايلاف مصدر الى باعي المتعدي الى اثنين اي الفت زيدا عمرا اي صيرته يالفه فهو مضاف في الاية الى مفعوله الاول وفاعله محذوف اي لايلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل اذ فاعل العبادة قريش على ان الايلاف حينئذ ليس قلبيا وانما القلبي الالف فتامل ذلك فانه جيد ان شاء الله تعالى انتهى ويحتمل انه اشار به الى ما ذكره بعد قوله والجر في هذه الاية واجب الى اخره لانه لايكون من جر المستوفي للشروط على قول والكلام فيه قوله والجر في هذه الاية واجب عند من يشترط اتحاد الفاعل وذلك لان المامورين بالعبادة اعم ممن يالف الرحلتين وكذلك من يشترط الاتحاد في الوقت فان الله تعالى امرهم بالعبادة وزمن وجودها مستقبل والايلاف ثابت في الحال ووقع ما في هذه النسخة في بعض النسخ من هذا الكتاب وفي بعض النسخ منه عند من يشترط الاتحاد في الفاعل ظاهر في الاخية قوله والله علم اي من كل عالم وزعم بعض المحققين انه لاينبغي ان يقال ذلك قيل مطلقا وقيل للاعلام بختم الدرس ورد بانه لاايهام فيه بل فيه غاية التفويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة سيدنا موسى مع الخضر صلى الله على نبينا وعليهما وسلم يدل له وهو قوله فيه فعتب الله على موسى اي حيث سيل عن اعلم الناس فقال انا اذ لم يرد العلم اليه اذ ردّه اليه صادق بان يقول الله اعلم بل القران دال له وهو والله اعلم حيث تجعل رسالاته وقد قال علي كرم الله وجهه وابرد ها على كبدي اذا سئلت عما لا اعلم ان اقول الله

اعلم ولا ينافي ما في البخاري ان عمر سال الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين عن سورة المضر فقالوا الله اعلم فغضب وقال قولوا نعلم اولا نعلم وفي رواية انه قال لمن قال له مرة قد تيقنا ان كلا لا نعلم ان الله يعلم لتعين حمله على انه ممن جعل الجواب به ذريعة الى عدم اتيان عما سيل عنه وهو يعلم وقد ذكر الائمة في الله اكبر واعلم ونحوهما ما يصرح بحسن ما فعله المصنف على ما في بعض النسخ فعليك به ومما يوين ايضا قولهم ليس لمن سيل عما لا يعلم ان يقول الله ورسوله اعلم خاتمة وسال الله حسن الخاتمة قال في المغني من ذلك اي مما يحتمل المصدر والحاليه والمفعول لاجله يريكم البرق خوفا وطمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد لافيما استثنى او خايفين وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لايشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة او الاصل اضافة واطماعا وحذفت الزوايد وتقول جاء زيد رغبة اي يرغب رغبة او يحي رغبة او راغبا او للرغبة وابن مالك يمنع الاول وابن الحاجب يمنع الثاني لانه يودي الى اخراج الابواب عن حقايقها اذ يصح في ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم ندع اليه ضرورة وقال المتنبي أتى الهوى أسفا يوم التوى بدني والتقدير أسف أسفا ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به او إيلاء أسف لمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال واما من اشترطه وهو علي اسفاد لام العلة توسعا كما في قوله تعالى يبغونها عوجا او الاتحاد موجود تقديرا اما علي ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوفا اي فلبيت أسفا ولا يقدر قبلي بدني لان الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا اليدين اولان الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال أتلفت الهوى بدني انتهى

هذا باب المفعول فيه قوله المفعول فيه لجار

والجرور في الاصل مفعول مالم يسم فاعله والضمير عايد الى اللام

الموصوله باعتبار الاصل وليس له الان مرجع لان جملة المفعول

فيه لقب قوله وهو المسمى ظرفا اي المسمى عند البصريين ظرفا دون

الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء وهو منتاهي الاقطار كالجرات

والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفرا

محلا والكسايي واصحابه يسمونه الظروف صفات ولامشاحة

في الاصلاح كذا قاله الشارح وقال الدماميني وتسميته بالظرف

من اصلاح البصريين ومن الكوفيين من يسميه بالظرف ولامشاحة

في الاصطلاح وجمع قوله وهو المسمي ظرفا مع قوله المفعول فيه

لان المفاعيل خمسة منها المفعول فيه لان المفاعل فيه وبعضهم

يعبر عنه بالظرف فربما لايدري الواقف على كلام ذلك البعض

ان الظرف بعض المفاعيل اي المفعول فيه فجمع المصنف افادة لان

الظرف هو المفعول فيه من جملة المفاعيل اولان المفعول فيه من جملة

المفاعيل هو الظرف وايضا فالجمع لاجل قوله الظرف ما ضمن معنى

في واعلم ان الرضي نازع في جعل هذا والمفعول له قسمين مستقلين

بل يري انهما من قسم المفعول به وتقول ان حد صادق عليهما لانه

ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع المتعلق المعنوي اعم من

ان يكون مباشرة اوغيرها ولاشك في صدق هذا الحد عليهما ويقول

المفعول به اما ان يكون صريحا اوغير صريح والصريح ما تعدي اليه

الفعل بنفسه وغيره ما تعدي اليه بحرف جر فان نصبا كانا من

النوع الاول وان جرا كانا من النوع الثاني وتقديمه على المفعول

معه لان العامل يصل اليه بنفسه لابواسطة حرف ملفوظ

ولان المفعول معه مختلف في كونه قياسا قوله الظرف ما ضمن

معنى في باطراد المراد بمعنى في الظرفية وتضمينه معنى في لكونه

مذكورا

مذكورا الواقع فيه من فعل اوشبهه ولايرد نحو ما صمت يوم الخميس

لما بأتي في فصل وحكمه النصب وبالاطراد المراد بمعنى ان يتعدي

اليه كل فعل على معنى في وقال الدماميني والمراد بالاطراد ان لايختص

ظرفيته بعامل كما اختص سير في الظرفية المشتق من اسم الواقع فيه

انتهى ويستثني من اعتبار الاطراد ما صيغ من الفعل بدليل ماسيأتي

من ان شرط كونه مقيسا ان يقع ظرفا لما اجتمع معه في اصله ويرد

على ذلك ان نحو الرمح من المقادير لايتعدي اليه كل فعل اذ لا

يقال صليت اواعتكفت اوقعدت فرسخا وسيأتي فيه مزيد

بحث وظاهر قوله ضمن معنى في اعتبار التضمين بالفعل فيخرج

عن ذلك نحو قولك اعجبني يوم الجمعة واعجبني مكان زيد وكذلك كل

كل ظرف استعمل استعمال الاسماء وسلط عليه من العوامل ما يتسلط

على سايرالاسماء من الرفع والنصب والجر على غير معنى في حيث لا

يكون بينه وبين الاسماء فارق فاخر اقلت جيت في شهر كذا الى

موضع كذا واجبت عام كذا وكرهت موضع كذا وقعد عن يمينك

وعن شمالك فليس شئ من هذا ظرف اذ لم يتضمن معنى في لكونه لم يذكر

لواقع فيه فعلم ان شرط ما يسمى ظرفا اصطلاحا نصبه وهو لازم

لتضمين معنى في فلذا استغنى المصنف به عن التصريح بالنصب

واشار بقوله ضمن في اي قدرها الى انه لايعتبر فيه صحة التصريح

بها اذ لايصح التصريح بها في الظروف التي لاتتصرف كعند على انه عند

التصريح بها يخرج مجرورها عن الظرفية على الاصح لانه لايصدق

عليه ظاهرا انه اسم زمان اومكان ضمن معنى في واعتبر من ان تضمين

معنى في يوجب البنا لتضمنه معنى [illegible] واجب

شرط التضمين الموجب للبنا ان يكون لازما وهو ههنا غير لازم لجواز

الخروج عن الظروف وينتقض هذا بالظروف الملازمة للظرفية

الا ان يقال الحقنا بغيرها الكثير طرد الباب ولم يعكس لان الاغراب

اصل في الاسما وبان المقتضي للبنا تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند
التركيب والاستعمال وعبارة الشاطبي في الجواب عن ذلك والجواب
عن الثاني ان تضمين معاني الحروف على ضربين احدهما تضمين في
اصل الوضع فيكون الاسم في اصله موضوعا للدلالة على معنى الحرف
وهذا هو التضمين الموجب للبنا والثاني تضمين طاري على الاسم
بعد وضعه غير مضمن معنى الحرف فاسما الزمان والمكان موضوعة
للدلالة على ما وضعت له من معاني الاسما كسائر اسما الاجناس
الى ان قال ثم انهم ارادوا الدلالة على تعيين وقوع الفعل في
الزمان او في المكان فضمنوا الظرف ذلك بحالة التركيب فالتضمين
هنا بعد استقرار الدلالة الافرادية وذلك ليس موجب للبنا
انتهى وتقدم في مبحث اسباب البنا ما يرد على هذا الجواب
قال شيخنا رحمه الله تعالى واقول لا ينبغي ان يكون التضمين
حالة البنا بمجرد اختيار المستعمل بلا مدخل من الواضع والا لزم
كون اللفظ حقيقة مع استعماله في معنى لم يوضع له بل ينبغي
ان يكون المراد ان الواضع اذن في التضمين حالة التركيب على
طريقة الوضع النوعي فتامل والله تعالى اعلم وقال الاشموني
تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الاول يقتضي البنا وهو ان يحل
الاسم محله [illegible] غير منظور اليه كما سيق في تضمين متى معنى
ان الشرطية والثاني لا يقتضي البنا وهو ان يكون الحرف
منظورا لكون الاصل في الموضع ظهوره وهذا الباب من هذا
الثاني انتهى وعبارة الحفيد ليس المراد بالمتضمن ان يكون ذلك
ضمن معنى الحرف وصار جزء مدلوله كما في الاسما التي تضمنت
معنى الحرف والا لزم بناؤها بل المراد ان ذلك الاسم دال على
معنى في من غير ان يكون جزء مدلوله انتهى قوله من اسم وقت
او اسم مكان او اسم عرضت دلالته على احدهما اي الوقت او المكان

او جار مجراه اي او اسم جار مجرى احدهما اي اسم الوقت او اسم المكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى اقسام المفعول فيه
وتمهيد البيان حكم كل منها وفي قوله اسم اشارة الى ان في كلام ابن مالك
مضافا محذوفا ويجوز ان يراد بالوقت والمكان نفس اللفظ لانه
هو الظرف اصطلاحا تسميه للدال باسم المدلول فهو على هذا مجاز
والمتجه ان الوقت حقيقة عرفية في اللفظ وكذا المكان قوله
فالمكان والزمان كاملت هنا ازمنا اي فاسم المكان واسم الزمان
كهنا واز منا من املت هنا ازمنا بقرينة كقول فيما تقدم من اسم
وقت او اسم مكان ويجوز ان يراد بالوقت والمكان نفس اللفظ
الى اخر ما سبق والمكان ما يصلح جواب اين وهنا وازمنا ظرفان
لان هنا اسم مكان وازمنا اسم زمان ظرفان لازهنا اسم وهما
متضمنان معنى في لانهما مذكوران لواقع فيهما وهو الملك والمعنى
املت في هذا الموضع في ازمن قوله والذي رضيت دلالته
على احدهما اي الزمان والمكان اربعة اي [illegible]
اسما العدد المميزة بها بين احدها اي اسما العدد المميزة باسم
الزمان واسم المكان قوله كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا
مثال لاسما العدد المميزة بهما فان عشرين مفعول فيه منصوب
نصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسما الزمان عرضت
له الدلالة على الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب
ظرف المكان لانه لما ميز بفرسخا وهو من اسما المكان عرضت
له الدلالة على المكان قال الجوهري والميل من الارض منتهى مد
البصر والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة فراسخ والفلوة مائة
باع قوله وما افيد به كلية احدهما او جزئيته اي وثانيهما ما دل
على كلية زمان او مكان او جزئيته قوله كسرت جميع اليوم جميع
الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ مثال لما افيد به كلية احدهما الجميع

وكل مفعول فيها منصوبان بنصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما
الدلالة على الزمان والمكان وصاراد اين على كليتهما لانهما من الالفاظ
الدالة على العموم والاحاطة قوله او بعض اليوم بعض الفرسخ او
نصب اليوم بنصب الفرسخ مثال لما افيد به جزئية احدهما فبعض
ونصف مفعول فيهما منصوبان بنصب ظرف الزمان وظرف
المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت دلالته على الزمان
والمكان وصاراد اين على جزئي الزمان والمكان لانهما من الالفاظ
الدالة على الجزئية لكن بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء
معين من جهة المقدار قوله وما كان [illegible] احدهما اي وانما
ما كان صفة لاسم [illegible] اسم مكان قوله كجلست طويلا من
[illegible] الدار مثال لما كان صفة لاحدهما واصل هذا التركيب
جلست زمانا طويلا ومكانا شرقي الدار فحذف الزمان واقام صفته
اي طويلا مقامه فصار طويلا مبهما لا يدري طوله من اي شيء فوصفه
بقوله من الدهر ليرفع ابهامه وحذف المكان واقام صفته اعني
شرقي الدار مقامه وشرقي الدار منسوب الى شرقها ومعناه المكان
الذي يلي الشرق اي منقطع العالم فشرق الدار معرفة لان الشرق
جزء منها وكذلك غربها واما شرقها وغربها فليس كذلك بل هو
غير معين ومثل شرقي الدار قريبا منك وحكي المراد في شرح التسهيل
عن ثعلب انك ان جعلت قريبا من القرابة شيء وجمع او من القرب
او خلفا من موصوف فلا يثنى ولا يجمع انتهى وفي المعنى من ذلك
اي من ما يحمل المصدرية والظرفية والحالية سرت طويلا اي سيرا
او زمنا طويلا او سرته طويلا ومنه وازلفت الجنة للمتقين غير
بعيد اي ازلافا غير بعيد او زمنا غير بعيد او ازلفته الجنة اي
الازلاف في حالة كونه غير بعيد الا ان هذه الحال موكدة وقد يجعل
حالا من الجنة فالاصل غير بعيد وهي ايضا حال موكدة ويكون التذكير

على هذا لتنزيله في محل الساعة فريب انتهى قوله وما كان محذوفا باضافة
احدهما اي وانما ما كان محذوفا بسبب اضافة اسم الزمان او المكان
اليه قوله ثم انيب عنه بعد حذفه اي ثم حذف المضاف وانيب
عنه المضاف اليه في اعرابه بعد حذف المضاف قوله والغالب في
هذا اي المضاف اليه ان يكون مصدرا او في [illegible] ان يكون
زمانا اي والغالب في المضاف [illegible] الذي ناب عنه المضاف اليه
[illegible] ولا بد من كونه معينا وحاصل ما ذكر ثلاثة اقسام
قسم غالب وقسمان غير غالبين واما كون النائب غير مصدر والمنوب عنه
ليس بزمان ولا مكان فلم يذكره احد من النحويين قوله ولا بد من كونه
معينا لوقت او لمقدار احترز بذلك عن نحو قولك انتظرتك ضرب زيد
فانه لا يصح لان ضرب زيد لا يعين وقتا ولا مقدارا قال بعضهم وهذا
الشرط لم نره في كلام غير الموضح من النحويين قوله كجئتك صلاة العصر
او قدوم الحاج مثال للمعين للوقت فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان
بنصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت دلالتهما على الزمان
فانتصبا انتصابه والاصل وقت الصلاة العصر ووقت قدوم
الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين المجيء وانيب عنه المضاف
اليه وهو صلاة وقدوم وصلاة اسم وضع موضع المصدر يقال
صليت صلاة ولا يقال فصلية وعلى هذا فمن تمثيل المصنف
به مصدرا مسامحة قوله وانتظرتك حلب ناقة مثال للمعين
للمقدار فحلب مفعول فيه والاصل مقدار حلب ناقة فعمل فيه
ما تقدم ومثله انتظرتك كحز وزر والحلب اللبن المحلوب
ويستعمل ايضا مصدر حلبت الناقة قوله وقد يكون النائب
اي عن اسم الزمان اسم عين نحو لا اكلمه القارظين والاصل مدة
غيبة القارظين اي فحذفت مدة وانيب عنها غيبة ثم غيبة
وانيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة

وهو الذي يجني القرط بسخ القاف والراء بالظاء المشالة وهو ورق
السلم يدبغ به قال الجوهري رحمه الله تعالى وفي المثل لاتيك
او يوفي القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا
في طلب القرظ فلم يرجعا قال ابو ذويب وحتى يوفي
القارظان كلاهما ويشرف في القتالي كليب نوابل وزعم
ابن الاعرابي ان احد القارظين يذكر بن عنزة والاخر عامر
ابن رهم وسعد القرظ موذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان بقباء فلما ولي عمر انزله بالمدينة وقريظة كجهينة
والنضير قبيلتان من يهود خيبر وقد دخلوا في العرب على نسبهم
الى هارون اخي موسى عليهما الصلاة والسلام منهم محمد بن كعب
القرظي والتقريظ مدح الانسان وهو حي والتابين مدحه
ميتا قوله وقد يكون المنوب عنه مكانا اي اسم مكان فهو على
حذف مضاف ويحتمل انه من باب التعبير باسم المحل عن الحال
مجازا وقرينة كل منهما ان المنوب عنه مفعول فيه والمفعول
فيه انما يدل على اللفظ دون المعنى وانما كان ذلك كثيرا في ظروف
الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب الظروف الزمان من
المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان والمصدر
مشتركان في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر
بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة
الفعل عليه بالالتزام اذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم
يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة
المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة قال الرضي
واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرني جزر
جزور ين وسير عليه نوحتين اي مثل جزر جزورين ومثل
زمان نوحتين قال تعالى وادبار النجوم اي وقت احبارها

وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر قد
من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلو
الفعل ولذلك ينتصب الفعل مبهمهما وموقتهما بخلاف المكان
واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا
يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى
وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه
مقام المضاف الذي هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورمية
نشابة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه
وسلم زبيرا حضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم
عين مقام المضاف الذي هو مصدر فقام مقام مضافه الذي هو
عين نحو لا يمك الا شمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله
باكرت حاجاتها الدجاج بكرة اي وقت صياحه هذا اذا
كان باكرت بمعنى بكرت لاغاليب بالبكور الاتي ولا نقاض على
ذلك وقد يقال هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه والمضاف اليه لا يستقبل بنصبه هذا الحكم اليه
اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدري وحذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فيما كان كذلك مقيس
عند ابن مالك فلم قالوا هنا انه غير مقيس قوله نحو جلست قرب
زيد اي وكان قربه يعني انه حذف المضاف وهو مكان وانيب
عنه المصدر وهو قرب فانتصب انتصابه على الظرفية قوله والجار
مجرى احدهما اي اسم الزمان واسم المكان قوله الفاظ مسوغه
اي مفصورة على السماع توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى
في قوله كقوله احقا انك ذاهب والاصل اي في حق حقا منصوب
على الظرف لانه عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف متعلق باستقرار
على انه خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر بالابتداء عند سيبويه

والجمهور على حد ومن امثلته انك تري الارض واصل احقا انى حق حذفت
في فانتصب حقا على الظرفية قال ابو حيان مذهب سيبويه ان حقا
في المثال نصب على الظرف وحق ان اسم زمان ولا عدله ولا هو قايم
مقامه وانما شبه به من حيث انه اسم معنى كما ان اسم الزمان اسم
معنى وانه مشتمل على الحق كاشتمال ظرف الزمان على ما وقع فيه
انتهى وقال المبرد حقا مصدر يحق يحق وفاوان وصلتها فاعل قوله
وقد تطلق ابدا لك اي الاصل والحرف الجار قوله اى في الحق اى مغرم
بك هايم وانك لاخل هواك ولاحم قاله فايدا لفا ابن المنذر
الحضرمي والشاهد فيه ظاهر فانه ادخل على حق في وشبه هوي
معرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب
[illegible] الطعرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا
هو خمر صرف [illegible] خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كيف
يكون غرام من اغرم بها [illegible] قال لحفيد يريد به ان هواه لا يعرف
حاله انتهى والمغرم اسم مف[illegible] من اغرم فلان بكذا اذا اولع به ولزمه
والغرام السوا الدايم والع[illegible] كذا في الصحاح والهايم اسم فاعل
من هام على وجهه هيما[illegible] من العشق وغيره وذهب المبرد
وتبعه ابن مالك الى ان ح[illegible] مصدر بدل من اللفظ بفعله وازما
بعدها من ان ومعمولها في[illegible] مصدر مرفوع على الفاعلية على حد
اولم يكفهم انا انزلنا وقال[illegible] ومعنى تقول احقا انك قايم فان فاعل
اي احق ذلك حقا او حقا و[illegible] الظرف اي افي حق تكون ان
اما فاعلا اي لانه اعتمد او مبـ[illegible] وهي جارية مجري ظرف
الزمان دون ظرف المكان لما[illegible] له والجاري مجري احدهما
شاملا لاسم الزمان واسم المكان [illegible] تخصيصه باسم الزمان
ليلا يتوهم جريانه مجري ظ[illegible] المكان [illegible] وهذا اتقع خبرا عن
عن الجماد دون الاعـ[illegible] اي ولاجل جر[illegible] مجري ظرف الزمان

دون ظرف المكان يصح ان تقع خبرا عن المصادر نحو ما تقدم في احقا انك
ذاهب اي ذهابك دون الجثت فلا يقال احقا زيد ولو كانت جارية
مجري ظرف المكان لصح ان تقع خبرا عن الجثت قوله ومثله غير شك
او جهد راي أوظنا مني انك قايم اي ومثل احقا انك ذاهب في الانتصاب
على الظرفية المجازية قولهم غير شك انك قايم وجهد راي وظنا مني منصوبان
على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد
رائي وفي ظن مني على وزان احقا وتقدم انه يجوز في ما بعد حقا ان يكون فاعلا
به لاعتماده على الاستفهام ولا يخفى انه لا يتجه هنا لعدم الاعتماد قوله
وخرج عن الحدي الذي ذكره المصنف فيما تقدم ثلاثة امور احدها وغير عون
ان تنكحوهن اذا قدر بفي فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا اي من اسم وقت
او اسم مكان او اسم عرضت دلالته على احدهما او جار مجراه وعلم من كلامه
ان مثله في الخروج كل ما ضمن معنى في وليس بواحد مما ذكر واما اذا قدر
بفي فليس هما نحن فيه وليس في كلام المصنف ما يقتضي حصر الخارج عن
الحد في الثلاثة فلا ينافي انه خرج عنه ايضا نحو ارجعوا وراكم فانه
ليس بمعنى في وراكم بل وراكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما
تاكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد العامل وهو منتف
هنا اذ لو قلت ارجع وراك وارد ت الظرفية كان بمنزلة في الورا
والرجوع لا يكون الا في الورا فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف
لا يكون كذلك كذا قاله جماعة منهم ابو البقا وابي هشام ورده الشهاب
السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى الموقف الذي اعطينا
فيه نورا فالتمسوا فيه نورا مع من يقتبس او الى الدنيا فالتمسوا نوراه
بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى
باقي من ان الظرف قد يكون للتاكيد قوله والثاني نحو تخافون يوما
ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته فانهما ليسا على معنى في اي والثاني
نحو يوما من اسما الزمان وحيث من اسما المكان وانما خرجا لانهما ليسا

على معنى في لانه ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع
في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم
نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لاشيا في المكان قوله
فانتصابهما على المفعول به وذلك لما تقدم من ان الفعل واقع عليهما
لا فيهما وفي جعل حيث مفعولا به نظر لان هذا ضرب من التصرف
وفي التسهيل ان تصرف حيث ظرفا وشرحه المرادي بقوله لم يجئ
حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى وقال الدماميني في شرح
التسهيل فالغالب عليها عدم التصرف وقد يتصرف نادرا كقوله لدى
حيث ألقت رحلها أم قشعم . وزعم المصنف انها وقعت اسما لان
في قوله ان حيث استقر من انت راعيه حمى فيه عزة وامان ولا دليل فيه
لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما ولا يقال ان هذا بودي الى جعل
المكان حالا في المكان لان ذلك نظير قولك ان في مكة دار زيد ونظيره
في الزمان ان في يوم الجمعة ساعة الاجابة وقال الفارسي وتبعه المصنف
انها تقع مفعولا به وحملا عليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته
اذ المعنى انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لاشيا
في المكان وهذا مبني على تصرف حيث وقد عرفت انه نادر فكيف يخرج
التنزيل عليه الى هنا كلام الدماميني في شرح التسهيل وقال في حواشي
المغني ولو قيل ان المراد بعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد
وفيه ابقاء حيث على ما عهدناها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتكم
مثل ما اوتي رسله من الايات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل
والصلاحية للارسال وليس كذلك انتهى قال الشمني واقول بل هو بعيد
لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذي هو صفته وبعض صلة ذلك
الموصول ولان المعنى كما صرح به المصنف وغيره انه تعالى يعلم نفس المكان
المستحق للرسالة لاشيا فيه وفي البحر قالوا حيث لا يمكن اقرارها على الظرفية
هنا قال الحوفي لانه تعالى لا يكون في مكان اعلم منه في مكان فاذا لم تكن

لا يعمل في المفعولات فيكون العامل فيه فعلا دل عليه اعلم وقال ابو البقا
التقدير يعلم موضع رسالاته وليست ظرفا لانه يصير التقدير يعلم
وهذا المكان كذا وليس المعنى عليه وكذا قدره ابن عطية وقال التبريزي
حيث هنا اسم لا ظرف انتصب المفعول قال صاحب البحر وما اجازوه
من انه مفعول به على السعة او مفعول به على غير السعة تاباه قواعد
النحو لان النحاة نصوا على ان حيث من الظروف التي لا يتصرف ونصوا على ان
الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب
حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لي اقرار
حيث على الظرفية المجازية على ان تضمين اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف
فيكون التقدير الله انفذ علما حيث يجعل رسالاته اي هو نافذ العلم
في الموضع الذي يجعل فيه رسالاته فالظرفية مجاز قال السفاقسي تعقبه
حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تتصرف
واما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدرا تقدم لانه
في هذا المكان دون غيره واقول في كلامه ما يدفع هذا النظر وهو
قوله اي هو نافذ العلم فانه ظاهر في ان مراده مجرد الوصف دون
التفضيل قال السفاقسي ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل اعلم
في الظرف والذي يظهر لي انه باق على معناه من الظرفية والاشكال
انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام
الدليل عليه وقد قام في هذا الموضع الدليل القاطع انتهى هنا كلام
الشمني قوله وناصب حيث يعلم محذوفا ناصب مبتدا وحيث
مضاف اليه ويعلم خبر المبتدا ومحذوفا حال والتقدير الله اعلم
يعلم حيث يجعل رسالاته وسكت عن ناصب يوما لظهور انه
يخافون قوله لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا
في دعواه الاجماع نظر فقد ذكره في حواشي التسهيل ما نصه

قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم
التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو
اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا كما هو في زيد احسن وجها
وقول العباس بن مرداس وأضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى
وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود العربي افعل
التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل
عن سبيله انتهى وقد يظهر في قوله في الحواشي لانه ليس فاعلا فان التمييز
لا يجب ان يكون فاعلا في المعنى بل قد يكون كما في طاب زيد نفسا
وقد يكون مفعولا فيها لمعنى كما في فجرت الارض عيونا وقد لا يكون
فاعلا ولا مفعولا كما في امتلا الاناء الا ان يقال ان التمييز بعد
اسم التفضيل لا يكون الا فاعلا معنى وقوله والثالث كزيد دخلت
الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على
التوسع باسقاط الخافض اقتصر المصنف رحمه الله تعالى في انتصاب
الدار بعد دخلت والبيت بعد سكنت على ان ذلك على التوسع باسقاط
الخافض والتشبيه بالمفعول به لا على الظرفية وفي نصبهما وما
اشبههما من المكان المختص ثلاثة مذاهب هذا احدها وهو مذهب
الفارسي وابن مالك ونسبه الى سيبويه ونصبه على المفعول
به توسعا يوجب انه غير مضمن معنى في فلا حاجة للاحتراز
عنه بقيد الاطراد ثم رأيت ابن الناظم قال في شرح الخلاصة
وما احسن ما قال ما نصه وقوله باطراد احترز به من نحو
البيت والدار في قولهم دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب
بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه ينتصب نصب المفعول
به على السعة في الكلام لا نصب الظرف غير المشتق من اسم الحدث
يتعدى اليه كل فعل والبيت والدار لا يتعدى اليهما كل فعل
فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار كما يقال نمت امامك

وقرأت عند زيد فعلم ان النصب في دخلت البيت وسكنت الدار على
التوسع واجرا الفعل اللازم مجرى المتعدي فلا حاجة الى الاحتراز
عنه بقيد الاطراد لانه يخرج بقوله مضمن معنى في لان المنصوب
على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه
مضمنا معنى في فيحتاج الى اخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد
انتهى وما قاله ابن الناظم من ان قيد الاطراد لا حاجة اليه لان الذي
خرج به خرج بقولنا ما ضمن معنى في حق لا محيص عنه ويرد على
التقييد بقيد الاطراد انه ان اريد به انه يشترط في الظرفية
صحة نصبه بكل فعل ورد ان من الظروف ما لا يصح نصبه بكل
فعل ورد ان من الظروف ما لا يصح نصبه بكل فعل كميل
فانه لا يقال قعدت ميلا وان اريد به صحة نصبه بكل فعل
مناسب له لا مطلقا لم يصح الاحتراز عن دخلت الدار وسكنت
البيت وقد ذكر الجلال السيوطي بعد ان ميل لما ينصب على
الظرف من المقدار نميل وفرسخ وبريد وغلوة ما نصبه وما ذكر
من ان هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول
النحويين الا السهيلي فانه زعم ان انتصاب هذا النوع انتصاب
المصادر لا انتصاب الظروف لانه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه
الا ما في معنى المشي والحركة لا يقال قعدت ميلا ولا رقدت
ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكما
ان سرت خطوة مصدر فكذا سرت ميلا ونحوه انتهى ثم رأيت
الشاطبي قال اعتراضا على قول ابن مالك باطراد انه يخرج
من الظروف المجمع على انها ظروف اشياء كثيرة كقولهم هو مني
بمنزلة الشغاف ومقعد القابلة ومزجر الكلب فهذه ظروف
باتفاق ولا تتضمن معنى في باطراد اذ لا تقول اجلست منزلة
الشغاف ولا قعد زيد منزلة الصغاف ولا قعد زيد مزجر الكلب

واجاب بما حاصله انه ان كان هذا التعريف حدا لم يكن قوله باطراد خلوا وان لم يحتج اليه في الاحتراز لان المقصود في الحد بيان الماهية بذكر ذاتياتها وان كان رسما كان احترازا عن المفعول به على التوسع بناء على شمول التضمين للنصب على التوسع مجازا لانه على تقدير في الجملة وعلى توهم شموله انتهى ولا يخفى ما فيه والمذهب الثاني ان ذلك على الظرفية تشبيها للمختص بالمبهم قال ابن الحاجب وهو الاصح ونسبه الشلوبين الى الجمهور ونسبه الرضي الى سيبويه فقال اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى قال الفاضل الجامي الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه انما يطلب المفعول كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربته في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به انتهى قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه قال العصام

فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية در آمدم در خانه انتهى وقوله ولا شك ان معنى الدخول لا يتم الى آخره اي فيكون في صلة له كما ان عن صلة لتعد الذي هو الخروج والمذهب الثالث انه مفعول به صريحا لا على اسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى وكثرة الامرين فيه تقتضي انهما اصلان وهذا مذهب الاخفش ومن وافقه ونسبه الرضي الى الجرمي فقال وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه ولا يصح انه لازم الا بجر الا يمكنه بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا او قولك نزلت في الخان وكون مصدره دخلت على الدخول والفعول في مصاده اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله فلا بغينكم قنا وعوارضا ولا قبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن هز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب انتهى ولا يخفى ان ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة وذهب السهيلي الى انه ان اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق فيصح ان تقول دخلت في العراق وان ضاق بعد النصب جدا الا الدخول فدصار ولوجا وتحوهما لدخلت في البيت واخلت اصبعي في الحلقة وسكت عن المتوسط وقياس تفصيله انه يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه وبواسطة في ولحق الفراء دخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب عدت الى اسم المكان دخلت وذهبت وانطلقت وحكى انهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام قال ابو حيان وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء فيما ينقله

وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما اسقط منه حرف الجر وهو الباء في ومما مع نصبه الطريق قال كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وهو مروي كقوله قالا خيمتي ام معبد اي في خيمتي وذهب بعضهم الى ان انتصاب الطريق ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقيس واختاره ابن الطراوة قوله لا على الظرفية فانه لا يطرد تعدي الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت اي ليس انتصابهما على الظرفية لما ذكر وسياتي ان ما يقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان الابهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله والدار والبيت من اسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة قال شيخنا رحمه الله تعالى ان كان التعدي المنفي بحسب الاستعمال بان لم يستعمل مع سائر الافعال فالامر مسلم الا ان الكلام في ان ما هو ظرف قد استعمل مع سائر الافعال الا ان يقال لا يشترط استعماله مع سائرها بالفعل بل يكفي اذن الواضع في ذلك ولو بقاعدة وان كان المراد التعدي بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لان المعنى صليت في الدار ولا شك في صحته فتامله وراجع وحرر انتهى قوله وحكمه اي ما حكم العرب على الظرف زمانيا كان او مكانيا لاجل كونه ظرفا النصب قوله وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ان قيل هذا يخرج بعض افراد المحدود نحو ما صمت يوم الخميس فانه لم ينصب بما ذكر بل باللفظ الدال على المعنى الذي نفي وقوعه فيه قلت معنى قوله ما ذكر باللفظ الذي تعلق به تعلق اللفظ الذي دل على المعنى الواقع فيه بان يطلق عليه اسم المفعول المشتق من ذلك الفعل مع لفظة في كالمصوم فيه وذلك التعلق اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفي نحو المثال المذكور فان الفعل فيه وان لم يكن دالا على المعنى الواقع فيه لكن تعلق به وعمل فيه مثل تعلقه بما وقع فيه فليتامل قال في المغني لا بد من تعلقهما اي الظرف والجار والمجرور بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى

معناه

معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر كما سياتي انتهى مثال التعلق بالفعل قوله تعالى وجاؤا اباهم عشاء يبكون فعشاء ظرف زمان متعلق بجاؤا او يبكون جملة حالية من فاعله وقوله تعالى اوطرحوه ارضا فارضا ظرف مكان متعلق باطرحوه والضمير المنصوب المتصل عائد الى يوسف على نبينا وعليه افضل الصلاة والسلام فان قيل ارضا ليس من المبهم وكان حق الفعل ان لا يتعدى الا بلفظة في قلت اجيب بانها لما دلت بتنكيرها على ارض مجهولة بعيدة من العمران حصل لها ابهام فالحقت بالجهات الست كما الحق بها عند لا بهامه فنصبت نصب الظروف المبهمة وقيل لما كثر استعمالها حذف حرف الجر منها وجعلت من قبيل قولهم كما عسل الطريق الثعلب ومثال التعلق بشبه الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل وغيرها زيد مبكر يوم الجمعة وجالس امام الخطيب فزيد مبتدا خبره مبكر اي مسرع ويوم الجمعة ظرف زمان متعلق به وامام ظرف مكان مبهم متعلق بجالس والمجموع معطوف على مبكر يوم الجمعة فالمرفوع على المرفوع والمنصوب على المنصوب ومثال التعلق بما اول بما يشبه الفعل قولك الله إلهٌ عند الموحدين فعند متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتاوله بمعبود ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل قوله انا ابو المهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية إذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد واختلف النحاة في الافعال الناقصة هل تتعلق حروف الجر والظروف بها ام لا فقال البعض لا يتعلق بها لعدم دلالتها على الحدث ومنهم المبرد وابو علي الفارسي وقال الاخر يتعلق بها متمسكا بقوله تعالى اكان للناس عجبا الا اوحينا فان اللام في قوله للناس متعلق بكان اذ لا يتعلق عجبا لكونه

مصدرا موجزا وفيه بحث ولا يتعلق ايضا باوحينا لفساد المعنى ثم التحقيق
ان تعلق حروف الجر بالافعال مطلقا انما يكون بحسب دلالتها على الحدث
ولا شك ان دلالة الافعال الناقصة عليه محققة وان لم تكن مقصودة
فالتعلق بحسب الدلالة لا بحسب الارادة فالحق ان الافعال الناقصة
تتعلق بها حروف الجر نعم اذا كان حروف الجر من اجزاء الكلام قبل دخول
الافعال الناقصة عليه لا يتعلق بها ليلا يلزم اختلال النظم وفساد
المعنى واذا اعتبرت بعد دخولها عليه فلا مانع من التعلق بها بل الواجب
ان تتعلق بها فلعل عدم التمييز بين الاعتبارين هو منشأ الاختلاف
ههنا واختلفوا ايضا في حروف المعاني هل يتعلق بها ام لا فالجمهور
يمنعون ذلك مطلقا وقال البعض يجوز مطلقا وقال الاخفش ان كان
حرف المعنى نائبا عن فعل محذوف جاز ذلك على سبيل النيابة لا
الاصالة والا فلا قيل والحق هذا التفصيل لان حروف المعاني معانيها
اضافات مخصوصة بين امرين على السواء فلا يتصور تعلق حروف
الجر بها على سبيل اقتضاء معانيها الى احدهما نعم اذا خرجت عن الاضافات
المخصوصة وتصور معانيها قصدا واريد تعلقها بشيء يتعلق بها حروف
الجر والظروف تعلقها بما فيه معنى الفعل قال ابن الحاجب ان اليوم
في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم ظرف للنفع المنفي اولما في لن من معنى
النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالسلب على التوجيه الاول سلب
نفع مقيد كما انه سلب نفع مطلق على التقدير الثاني والواقع فيه
اعم من ان يجعله اولا وله تفصيل في المطولات قال الجلال السيوطي
ما يصلح ان يقع جوابا لكم ولا يصلح ان يكون جوابا لمتى هو ما كان موقتا
غير معرف ولا مخصص بصفة نحو ثلاثة ايام وبومين فانه يصلح
ان يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه اما تتميما
واما تقسيطا فاذا قلت سرت يومين او ثلاثة ايام فالسير واقع في
اليومين او في الثلاثة من الاول الى الاخر وقد يكون في كل واحد من

اليومين

اليومين او الثلاثة وان لم يعم من اول اليوم الى اخره ومن التتميم صمت
ثلاثة ايام ومن التقسيط اذنت ثلاثة ايام ومن الصالح لهما تجددت
ثلاث ليال ولا يجوز ان يكون الفعل في احد الايام او الليالي ويكون
جواب كم تكرع كما ذكر ومعرفة كاليومين المعهودين وانكر ابن السراج
ان يرد جواب كم معرفة لانه من جواب متى اذ يراد بها الوقت وبكم
العدد وما يصلح ان يقع جوابا بالمتى فان كان اسم شهر غير مضاف اليه
لفظ شهر فكذلك يكون الفعل واقعا في جميعه تتميما او تقسيطا نحو
سرت المحرم وسرت صفر بحتمل الامرين واعتكفت اليوم للتتميم واذنت
صفر للتقسيط وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى اذنت
وان كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم
الجمعة فيكون القدوم في بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضافا اليه
لفظ شهر رمضان وصمت شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم
الزجاج انه لا فرق بين المضاف اليه شهر وغيره وانه يجوز ان يكون
العمل في بعضه وان يكون في جميعه قال ابو حيان وهو خلاف
نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسماع وليس
للقياس فيه مجال وزعم بعض ان الفرق بين رمضان وشهر
رمضان من جهة ان رمضان علم وشهر رمضان ليس كذلك انما هو
معرفة باضافته الى رمضان وكذلك سائر اسماء الشهور والعلم واقع
على الشخص بجميع صفاته فكذلك اسماء الشهور فلا تقع على بعض الشهور
قال وليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر منفردا او مجتمعا
من جهة انه ليس علما فاجاز ان يقال سرت الشهر وانت تريد
ان السير في بعضه واجاز ان يعمل في الشهر ما لا يتطاول نحو لقيتك
الشهر وكذا زعم في اعلام الايام انها كاعلام الشهور فاذا قلت
فاذا سرت السبت او سرت الخميس لم يكن العمل الا في جميعها لانها
علمان فاذا اضفت اليه يوم او ليلة فقلت سرت يوم السبت

اوليلة السبت جاز ان يكون السير في بعضه وفي جميعه لان تعريفه
بالاضافة واجاز لذلك ان يعمل في المضاف اليها ما لا يتناول نحو لقيتك
يوم الخميس ولم يجز في الخميس وساير الايام الاسبوع فلا يقال لقيتك
الخميس ولا لقيتك السبت قال ابو حيان ومازعمه باطل لان
الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان او معرفة علما او غيره وانما
التفرقة بين اسماء الشهور اذا اضيف اليها شهر وبينها اذا لم يضف
اليها شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه
لانه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز ان يكون في بعضه وكذلك اسماء
الايام يجوز ان يكون في كلها وفي بعضها لانها من قبيل المختص غير
المعدود ويعمل فيه المتناول وغيره فسواء اضيف اليه يوم ام لا
انتهى وكذا اذا كان جواب متى الابد والدهر والليل والنهار مقرونة
بالالف واللام فانها مثل رمضان اذا لم يضف اليه شهر يكون
للتعميم نحو سير عليه الليل والنهار والدهر والابد ولا يقال لقيته
الليل والنهار وانت تريد لقاه في ساعة من الساعات ولا لقيته
الدهر والابد وانت تريد يوما منه فان قصدت المبالغة جاز اطلاقه
على غير العام نحو سير عليه الابد مريدا المبالغة فجاز التعميم السير
في جميع الابد وما سوى ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير
المضاف اليها شهر والابد ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة ويوم
كذا وليلة كذا واسماء الايام واشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض
ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثاني نحو لقيت زيدا اليوم
وتحتملهما نحو سار زيد اليوم وكون ما يكون العمل في جميعه يسوغ
ظرف وانتصب انتصاب الظروف هو مذهب البصريين وزعم
الكوفيون انه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول
لان الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في واذا عم الفعل الظرف
لم يتقدر عندهم فيه في لان في تقتضي عندهم التبعيض وانما جعلوه

مشبها

مشبها بالمفعول لا مفعولا به لانهم راوه ينتصب بعد الافعال
اللازمة قال ابو حيان وما ذهبوا اليه باطل لانهم بنوه على ان
في تقتضي التبعيض وانما هي للوعاء قال تعالى فارسلنا عليهم ريحا
صرصرا في ايام نحسات فادخل في على الايام والفعل واقع في
جميعها نحوها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما وقال فترى
القوم فيها صرعى فادخل في على ضمير الايام والليالي مع ان الرؤية
متصلة في جميعها وذهب بعض النحويين الى ان ما كان من الظروف
معطيا غير ما اعطى الفعل كالظروف المعدودة والموقتة
فنصبها بنصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر ففي سرت
يومين كانه قال سرت سيرا مقدرا بيومين لانه دلالة للفعل
عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا اي سير يومين فحذف
والصحيح انه تعدي اليه بعد حذف الجار فنصبه قال ابو حيان
ظاهر كلام المهيلي جواز اضافة شهر الى كل اسماء الشهور وليس
كذلك فلم تستعمل العرب من اسماء الشهور مضافا اليه شهرا
الا رمضان وربيع الاول وربيع الاخر واما غير هذه الثلاثة
فلا يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى
قال الا ان في كلام سيبويه فانه اضاف الشهر الى ذي القعدة
قال وبهذا اخذ اكثر النحويين فاجازوا اضافة شهر الى ساير
اعلام الشهور ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التي ذكرناها انتهى

وقال

قوله وهذا هو الاصل اي الاولى والاكثر والارجح قوله محذوفا
جوازا اي حذفا جايزا او ذا جواز قوله وذلك كقولك فرسخين
ليوم الجمعة جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت الاول مثال
الظرف المكان والثاني مثال لظرف الزمان وكل منهما منصوب
بعامل محذوف على سبيل الجواز اي سرت فرسخين وصمت يوم
الجمعة وان شيت ذكرت العامل فقلت سرت فرسخين وصمت

يوم الجمعة والفرق بين كم متى في الاستفهام ان كم يطلب بها
تعيين المعدود مطلقا زمانا كان اومكانا اوغيرهما ومتى يطلب
بها تعيين الزمان خاصة قوله محذوفا وجوبا اي حذفا واجبا
اوذا وجوب قوله وذلك في ست مسايل ذاد في المغني سابعه
وهو ما اذا رفع الاسم الظاهر نحو اعندك زيد وانما يجب الحذف
في المسايل الاربع الاول ان قدر العامل المحذوف كونا عاما كما يعلم
مما سياتي قوله وهو ان يقع صفة فاعل يقع ضمير عايد على الظرف
لا العامل بدليل قوله اومشتغلا عنه وهذا من قبيل الظرف
المستقر واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان
مستقر ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف
نحو وعنده علم الساعة وخرج بقولنا عاما نحو زيد جالس عندك
واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز اذ المتعلق العام
واجب الحذف وانما علي المختار وانما ذكر لبيان الواقع وزيادة
الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو اليوم
الجمعة صمت فيه اوجاز نحو زيد رايت فوق الجبل فان قلت
وقع للزمخشري في اول تفسير سورة الانبيا ان قال ونحوه ما
اورده سيبويه في باب ما يبنى من المستقر توكيدا عليك زيد
حريص عليك وفيك زيد راغب فيك فسمى الظرف مستقرا مع
ان متعلقه خاص قلت اعتذر عنه بانه يجوز في الاطلاق
والا فالظرف المذكور انما عند اهل عرف النحو لغو فان قلت
ما وجه تسميته الاول مستقرا بفتح القاف والثاني لغوا اوملغى
قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف انتقل الضمير الذي كان
مستترا فيه الى الظرف سمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير
فيه وهو في الاصل مستقر فيه ثم حذفت الصلة اختصارا لكثرة
دوران بينهم كقولهم في المشترك ولما كان الاخر ينقل اليه شي

متعلقه سمي لغوا اوملغى كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول وقال الفاضل
التميمي مستقر لانه يتعلق بالاستقرار وهو مستقر فيه والظاهر انه
اخذه من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي
قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمي ذلك الظرف
مستقرا قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد
فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه هذا
كلامه قيل ولا يخفى ان اعتبار المناسبة التي ذكرت اولا في التسمية اولى
من اعتبار ما ذكره الرضي واليمني اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير
عامله باستقر بل يجوز ان يقدر بحصل وثبت ونحو ذلك مما
يدل على كون عام فلم استق له الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان
الظرف اللغو ايضا من قولنا صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد يصدق
عليه انه مستقر اذا قدر استقر في اليوم المذكور الصوم وفي المسجد الصلاة
وان لم يكن متعلقه لفظ استقر والمناسبة الاولى سالمة من ذلك فان
قلت اذا قلت زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسمية مستقرا
اولغوا قلت ان قدر راكب ابتداء بخصوصه وهو لغو والحذف جايز
وان قدر مستقر اولا واريد منه بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر
والحذف واجب وفي حاشية الكشاف لمولانا سعد الدين التفتازاني
اشارة الى ذلك قوله كمورت بطاير فوق غصن اي كفوق غصن من
قولك مورت بطاير فوق غصن فقوق ظرف مكان مبهم متعلق بمحذوف
ان كان متعلقه الفعل تكون الجملة الفعلية مجرورة المحل على انها صفة
طاير وان كان شبه الفعل يكون مجرورا وصفة له من حيث اللفظ وان
كان المجموع هو الصفة من حيث المعنى ومثال ظرف الزمان الواقع صفة
نحو رايت قمر الليلة البدر قوله اوصلة كرايت الذي عندك سياتي
انه يتعين في الصلة تقدير المتعلق فعلا فعند ظرف متعلق بفعل محذوف
وجوبا ان كان عاما اي الذي استقر عندك قوله اوحالا كرايت الهلال

بين السحاب بين مع متعلقه المحذوف حال من الهلال لانه معرفة محضه
لكون حرف التعريف فيه للعهد لا غير وقد يجعل بين اسما معربا على حسب
العوامل بدون اعتبار الظرفية فيه وقد قرئ لقد تقطع بينكم بضم النون
قال في المغني واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فزعم ابن
عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب
ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا
مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص قوله او خبرا لكزيد عندك زيد
مبتدا عند ظرف متعلق بعامل محذوف وجوبا ان قدر المتعلق كونا
عاما قال في المغني وربما ظهر في الضرورة كقوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن ... فانت لدى بحبوحة الهون كاين

وفي شرح ابن يعيش متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز
اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره
لانه قد صار اصلا مرفوعا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر
عندك فلا يمنع منه مانع انتهى وهو غريب انتهى والهون بالضم
الهوان والذل هان يهون ضد عز يعز ونحبوحة الشيء بالفتح وسطه
قال الدماميني ولقايل ان يقول لا نسلم تعلق لدى بكاين بل بالمحذوف
وهو خبر كاين الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق
بكاين لكن المراد به كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم
فاعل من كان بمعنى ثبت المراد به ما قلنا وحينئذ فلا شاهد في البيت
ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا يقع
صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذي
امام ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام ليلا يجتمع عليها ثلاثة
اشيا القطع والبنا ووقوعها موقع شي خر لا يقال كان على المصنف
ان يستثني ذلك لانا نقول المصنف لم يدع ان كل ظرف يقع في هذه
المواضع حتى يكون عليه ما ذكروا نما قال ان الواقع فيها عامله محذوف

وجوبا والمستثنى المذكور لا يقع فيها قوله او مستغلا عنه كيوم الخميس
صمت فيه اي او يقع الظرف مستغنا عنه كيوم الخميس صمت فيه فيوم
الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره المفعل المذكور والتقدير
صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لما بايتي من ان الضمير الظرفية بل
يجب جر بفي كما مثل والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به قال
الرضي والثاني اي انتصاب الظرف بعامل يمتنع الاظهار كما في المنصوب
على شرطية التفسير حسبما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه
نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو اليوم الجمعة
سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة
سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة
سرت فيه اولا تسر فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت
فيه في الصيف وما يستوي الامران زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا
يوم الجمعة سرت فيه انتهى قوله او ممنوعا بالحذف لا غير
اي كان ذلك حينئذ واسمع الان عبر عنه في المغني بقوله ان
يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه كقولهم لمن ذكر امرا
قد تقادم عهده حينئذ الان كلام يقال لمن يقول كان كذا وكذا
وما اشبه ذلك فيقول المتكلم حينئذ اي كان ما تقوله واقعا
وقت كذا واسمع الان ما اقول لك فعلى هذا يكون حينئذ
جملة مقتطعة من جملة والان مقتطعة من جملة اخرى ويكون
الكلام مشتملا على النهي للمخاطب عما هو متكلم والامر باستماع
ما يقول قايل هذا الكلام وبني الان لتضمنه معنى الاشارة
اذ معناه هذا الوقت وهذا قول الزجاج وقيل لشبه الحرف
في ملازمه لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف
حين ووقت وزمان ومدة وقرر الرضي شبه الحرف بانه

شيخنا قوله او شتمته اشار به الى المنع سواء عمل الثاني كما في ايهم ضربت واكرمت ام عمل الاول كما في ايهم ضربت وشتمته على ما سيجيء انتهى وهذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف تركيبان احدهما ايهم ضربت والاخر ايهم ضربت وشتمته وانما يتاتى ذلك لو كان لفظ المصنف او وشتمته مع انه ليس كذلك فينبغي ان يوجه بانه اشار الى انه لا فرق بين ان يكون احد العاملين مشغولا بالضمير اولا وعبر باو اشارة الى انه لا فرق بين ان يتحد العاطف او يختلف فليتامل ثم رايت لحميد قال ما نصه وقوله ايهم ضربت وشتمته اذا قلنا بصحة التنازع فيه يكون احد المتنازعين شتمت المضمر المخبر بقوله شتمته لانه من باب الاشتغال فافهم انتهى

قوله خلافا لبعضهم اي في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة وعلى هذا ربما وجب نحو ايّ رجل ضربت او شتمت قال المرادي والقول الذي يظهر ان تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط وجاز عمل كل من العاملين فيه مع تقدمه او توسطه جاز فيه التنازع وحيث امتنع عملهما او عمل احدهما فيه فليس من باب التنازع فاذا قلت زيدا ضارب مكرم عمرا فضارب ومكرم صلحان للعمل في عمرا واذا تقدم او توسط نحو زيدا عمرا ضارب مكروم وزيدا ضارب عمرا مكروم وضارب ومكروم حيران فان امتنع عملهما او عمل احدهما لمانع لم يكن من باب التنازع كقولك زيد قام وقعد لان الفاعل لا يتقدم على رافعه وكذلك قام زيد وقعد فزيد فاعل قام ولا يجوز ان يرتفع بقعد لما ذكر وكذلك لو قلت زيدا ضربت واكرمت لم تجز التنازع وان كان المعمول يجوز تقديمه على عامله بل يتعين نصب زيد بضربت لان اكرمت لا يعمل فيه لكونه تابعا ومعمول التابع لا يتقدم على المتبوع على الصحيح اذا علم هذا فما اجازه الفارسي في هذا البيت السابق يعني متى نصب افقا من بارق نشم فيه نظر من جهة ان جواب الشرط لا يتقدم عليه معموله عند الجمهور وما اجازه بعض العرب والمغاربة من نحو ايهم ضربت او شتمت

فيه نظر من جهة ان شتمت في المثال لا يصلح للعمل في ايهم لكونه تابعا ولا يعمل التابع فيما قبل المتبوع انتهى وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي حيث قال قد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان معمولا بنحو زيد اضربت وقتلت ويكن قمت وتحدث وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع اعترض على نفسه بان الجمهور قدروا تكبوم في افلم يسيروا فحذفوا الهمزة وافعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس ممتنعا الى عبر الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى وجعل بعضهم من امثلته قوله تعالى بالمومنين رءوف رحيم وعلى هذا فيرجح اعمال الاول عند الجمهور لاجتماع صفتي القرب والسبق وعبارة الرضي قوله يعني ابن الحاجب ظاهر ابعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزيه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون واوضح وجه ذلك ثم قال وان كان المتنازع فيه منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الامن الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف

شيخنا قوله او شتمته اشار به الى المنع سوا اعمل الثاني كما في ايهم ضربت واكرمت ام اعمل الاول كما في ايهم ضربت وشتمته على ما سيجيء انتهى وهذا يقتضي ان الواقع في كلام المصنف تركيبان احدهما ايهم ضربت والاخر ايهم ضربت وشتمته وانما يتاتى ذلك لو كان لفظ المصنف او وشتمته مع انه ليس كذلك فينبغي ان يوجه بانه اشار الى انه لا فرق بين ان يكون احد العاملين مشغولا بالضمير اولا وعبر باو اشارة الى انه لا فرق بين ان يتحد العاطف او يختلف فليتامل ثم رايت الهندي قال ما نصه وقوله ايهم ضربت وشتمته اذا قلنا بصحة التنازع فيه يكون احد المتنازعين شتمت المضمر المخبر بقوله شتمته لانه من باب الاشتغال فافهمه انتهى

خلافا لبعضهم اي في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة وعلى هذا انما وجب نحو ايّ رجل ضربت او شتمت قال المرادي والقول الذي يظهر ان تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط وجاز عمل كل من العاملين فيه مع تقدمه او توسطه جاز فيه التنازع وحيث امتنع عملهما او عمل احدهما فيه فليس من باب التنازع فاذا قلت زيد ضارب مكرم عمرا فضارب ومكرم صالحان للعمل في عمرا واذا تقدم او توسط نحو زيدا عمرا ضارب مكروم وزيد ضارب عمرا مكروم وضارب ومكروم خبران فان امتنع عملهما او عمل احدهما لمانع لم يكن من باب التنازع كقولك زيد قام وقعد لان الفاعل لا يتقدم على رافعه وكذلك قام زيد وقعد فزيد فاعل قام ولا يجوز ان يرتفع بقعد لما ذكر وكذلك لو قلت زيدا ضربت واكرمت لم يجز التنازع وان كان المعمول يجوز تقديمه على عامله بل يتعين نصب زيد بضربت لان اكرمت لا يعمل فيه لكونه تابعا ومعمول التابع لا يتقدم على المتبوع على الصحيح اذا علم هذا فما اجازه الفارسي في هذا البيت السابق يعني متى تصب افقا من بارق تضم فيه نظر من جهة ان جواب الشرط لا يتقدم عليه معموله عند الجمهور وما اجازه بعض العرب والمغاربة من نحو ايهم ضربت او شتمت فيه نظر من جهة ان شتمت في المثال لا يصلح للعمل في ايهم لكونه تابعا ولا يعمل التابع فيما قبل المتبوع انتهى وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي حيث قال قد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبكر قمت وضحكت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع لم اعثر من على نفسه بان الجمهور قدروا تكبوم في افلم يسيروا فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس ممتنعا الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى وجعل بعضهم من امثلته قوله تعالى بالمومنين رؤف رحيم وعلى هذا فيترجح اعمال الاول عند الجمهور لاجتماع صفتي القرب والسبق وعبارة الرضي قوله يعني ابن الحاجب ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون واوضح وجه ذلك ثم قال وان كان المتنازع فيه منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الامن الاول مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف

يعني بن الحاجب بعدهما الاجاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبكر مت وقعدت واياك
ضربت واكرمت انتهى قوله ولا في معمول متوسط نحو ضربت زيدا
واكرمت اي وعلم من تقييد المعمول بالتاخر ان التنازع لا يقع في
في معمول متوسط بين العاملين او العامل لما تقدم في تعليل
امتناعه في متقدم ويأتي هنا نظير ما تقدم قوله خلافا للفارسي
قال المرادي في شرح التسهيل وقد اجاز الفارسي الاعمال
مع التوسط فاجاز في قوله متى تغضب اقفا من بارق تشم
ان تكون من زايده وبارق في موضع نصب بتشم ومفعول
تغضب محذوف وهو ضمير عايد على بارق وهذا غريب ويدل
على ان التاخر ليس بشرط انتهى وتقدم انه اختار جواز التنازع
في المتوسط والمتقدم قال لفقيد ولحق جوازه اي التنازع
في المتوسط لان غاية ما فيه ان الاول يكون اولى بالعمل واما
انه ممتنع فلا لان معمول العامل يجوز تقديمه عليه وكذلك المعمول
المتقدم كما ذكر ذلك الرضي واختاره فيهما انتهى وظاهر كلام المصنف
ان البعض القايل بجواز التنازع في المتقدم لا يقول بجوازه في المتوسط
وان الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر ذلك وليتظر الفرق ان
كان الامر عندهما كذلك وليتظر ايضا على قول الفارسي اذا تنازع ثلاث
عوامل معمولا تاخر عن اثنين منها نحو ضربت واهنت زيدا واكرمت
واعملت الثاني هل يحذف الضمير من الاخير او لا لانه لا يلزم اضمار
قبل الذكر والظاهر المتعين انه يضمر في الاخير لعدم لزوم الحذف واما
الاضمار قبل الذكر ويصدق ان الثاني اول بالنسبة الى الاخير والظاهر
المتعين ايضا على قول بعضهم انه يجوز التنازع في المتقدم جواز الاضمار
في الملغى ولو كان او غيره لانه لا يلزم فيه اضمار قبل الذكر قوله
ولا في نحو قهيرات هيهات العقيق اي وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا

لكل من العاملين ان التنازع لا يقع بين عاملين احدهما تاكيد للاخر
نحو قول جرير قهيرات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل
بالعقيق نواصله خلافا له اي للفارسي وللجرجاني والمراد العاملان
وضعا اي الموضوعات للعمل والا فهما في الترتيب غير عاملين بل احد
وانما لم يقع التنازع في ذلك لان الطالب للمعمول انما هو الاول من العاملين
واما الثاني منهما فلم يوت به للاسناد الى معمول بل اتي به لمجرد التقوية
والتاكيد للعامل المؤكد بفتح الكاف فلا فاعل له ولهذا قال الشاعر
فابن اذا ابن النجاة بعقلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل
له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اي على اعمال اتوك
الاول او اتوك اتاك اي على اعمال الثاني وقد يقال بل هو منه وعدم قول
ما ذكر لا يمنع انه منه بناء على مذهب الفراء فينبغي ان يوجه بان الثاني لما
لم يكن له فايدة الا التاكيد لموافقته الاول لفظا ومعنى ولاتحاد المعمول
لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للمعمول فلم يكن من التنازع فليتامل وفي
شرح التسهيل للدماميني ما نصه واحترز بذلك اي بقوله لغير توكيد
من نحو قام قام زيد فالثاني تاكيد للاول واجاز المصنف يعني ابن مالك
فيه وجهين احدهما ان يعمل الاول ويلغى الثاني لتنزيله منزلة حرف
زيد للتوكيد وثانيهما ان تنسب العمل لهما لكونهما شيا واحدا في اللفظ
والمعنى وعلى التقديرين فليس هذا من باب التنازع وذلك مثل قوله
اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ولو كان من التنازع لقال اتوك
اتاك او اتاك اتوك وقال الشارح يعني المرادي وقل من ذكر هذا
القيد ولعلا فهم يدل على جواز كونه من باب الاعمال واجاز ابن ابي
الربيع في نحو قام قام زيد ان يكون فاعلا بالثاني واضمر في الاول واجاز
ايضا ان يكون فاعلا بالاول ولا يحتاج الثاني الى مسند اليه لانه انما
جيء به لتاكيد الاول كما سبق قال وهذا الوجه الثاني احسن واجاز

ابو علي المتنازع في قوله . فيهيات هيهات العقيق واهله قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية واضمرت في الاولى او بالاولى واضمرت في الثانية ويحتمل قوله اتاك اتاك ان يكون من التنازع ويكون قد اضمر معمول الحكي سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب اي ضربني من ثمة الى هنا كلام الشارح انتهى وقوله فاين الى اين الخ يحتمل ان المقدر النحاه بعطني اين لا يكون وقوله الى اين اي الى اين تذهب وعلم ايضا من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من العاملين انه لا تنازع في قول امرئ القيس ولو ان ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال لفساد المعنى على تقدير توجه كل ما كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفا كفاية قليل من المال وثبوت الطلب المنافي لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزا او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول اطلب محذوفا اي لم اطلب المجد والعز كما يدل عليه البيت المتاخر عن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له والمعيشة تطلق على الحياة وعلى ما يعاش به وهي هنا محمولة على الثاني لان التفاوت فيما بينهم ليس في نفس الحياة بل فيما يعاش به ومنافاة الطلب لعدم السعي ظاهرة واما منافاته لعدم الكفاية فلانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينها مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدر السعي البليغ عني لادنى معيشة كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتيسر لي المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال المعيشي لانه كان ينبغي من الناس من غير طلب لمصالحة الكل معي حيث قنعت

بادني ما اعيش ولكن سعيي لمجد المؤثل وكل شريف ينازعني فيه ويضمن لي في المعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون ويلزم على قولهم اي اطلب العز والمجد الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وضربني بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال يجوز ان للضرورة كذا قيل فان قلت ما وجه الاستدراك في قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل قيل لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فربما توهم متوهم ان سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد ومن الناس من ذكر في التوجيه هذا الكلام طويلا اراك لا يرضى بسماعه اذ ناك والحاصل ان قول امرئ القيس المذكور ليس من التنازع في قليل بالمعنى المراد في المقام كما توهمه بعضهم لفساد المعنى لو جعل منه وذلك لان لو تقتضي غالبا ان يكون الشرط والجزا غير متحقق فلو كان قول امرئ القيس المذكور من التنازع لصح معنى اعمال لم اطلب في قليلا ويلزم ان يكون الشرط وهو السعي لادنى معيشة غير متحقق وكذا عدم طلب قليل المال واذا لم يتحقق عدم الطلب تحقق الطلب فيكون السعي لادنى غير متحقق وطلب القليل متحقق وهو فاسد لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل فلا يكون فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعي لادنى واذا لم يصلح اعمال لم اطلب في قليلا لا يكون من التنازع لما عرفت من ان المراد ما يكون المعمول صالحا لهما بان يكون مطلوبا لكل منهما بل معمول لم اطلب محذوف وهو المجد المؤثل يدل عليه البيت الثاني وقليل فاعل كفاني فقط اي لو سعيت لادنى معيشة لكفاني قليل ولم اطلب المجد ولا تغفل عما تقدم عن المغني مما يتعلق بقول امرئ القيس المذكور وفي بعض هوامش المجد واني

ما نصه قلت يجوز ان يكون قد نفى السعي للمعينة الذي ثبت نفيا غير معتد به فلذلك ساغ له اسبانته بقوله ولم اطلب فكان بمنزلة قول سيبويه تكلمت فلم تتكلم يريد انه اثبت كلاما الا انه لم يعتد به فنفاه ومثله قول الاعشى

صرمت ولم اصرمكم او كصارم الخ. قد طوى كشحا واب ليذهبا

ومثله قوله تعالى انهم لا ايمان لهم ثم قال الا تقاتلون قوما نكثوا فاوجب وهو عين ما نفاه لان ايمانهم لما لم يفوا بها او لكونهم غير صادقين فيها كانت كلا ايمان فلم يعتد بها من هذا الوجه ساغ نفيها ثم اثباتها انتهى قول ولا في نحو وعزة ممطول معنى عزتها اي وعلم من تقييده المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة فقضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى عزتها لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الى السببي والاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره يعني لو كان من باب التنازع لزم من اعمال ايهما كان فيه خلو خبر المبتدا المشتق من ضمير المبتدا حال كونه غير رافع لظاهر وقد سبق ان ذلك ممنوع وذلك لان المهمل من العمل فيه يقدر فيه ضمير مرفوع به عائد على ذلك السببي فيخلوا عن ضمير المبتدا واعترض بان هذا ياتي في السببي المنصوب وقد قال ان التنازع فيه جائز وذلك كقوله زيد ضربت واكرمت اخاه واجيب بان هذا المثال وما اشبهه لا يجوز ان يكون من التنازع بل يجب ان يقدر الاصل زيد ضربت اخاه واكرمت اخاه حذف المفعول الظاهر من احدهما لدلالة الاخر عليه والمصنف انما قال ولا يمتنع في نحو زيد ضرب واكرم اخاه ولا اشكال فيه فليتامل كذا قاله شيخ شيخنا وفيه انه علل بقوله لان السببي منصوب فدل على ان المدار على نصبه مطلقا والا لم يصح هذا التعليل بمجرده فالاشكال محاله

قال بعضهم لعل الوجه ما ذكره محمد بن السيد البطليوسي من ان عزتها ان رفع بمعنى يكون ممطول فتجري على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطا لانه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهى قال الشارح واقول ما ذكره ابو محمد يقال بمثله فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جرى على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطا لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل كما تقدم في باب المبتدا انتهى ويرد قول ابي محمد فيلزم ظهور الضمير انه لا ياتي على قول الكوفيين لعدم اللبس وعلى قوله فهو خطا الى اخره انه لا يتعين ان يكون معنى وصفا له لجواز ان يكون خبرا ثانيا لا سيما ووصف المشتق فيه ما فيه وهذا الثاني يرد على الشارح وذكر الدماميني عقب قول التسهيل غير سببي مرفوع ما نصه قال المصنف يعني ابن مالك في شرحه نبهت بذلك على ان نحو زيد ممطول مسوغ اخوه لا يجوز فيه التنازع لانك لو قصدت فيه التنازع لاسندت احد العاملين الى السببي وهو الاخ واسندت الاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل الى اجازة ذلك فان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا المخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما خبر عن الاول ومنه قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى عزتها اراد وعزة عزتها ممطول معنى وفي تقييد السببي بمرفوع تنبيه على ان السببي غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه كقولك زيد اكرم وافضل اخاه هذا كلامه قلت وهو مشكل من وجوه

الاول انا لانسلم انه اذا اسند الاخ الى ضمير الاخ يلزم عدم ارتباطه
بالمبتدا قوله لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قلنا لانسلم انه
لم يرفع ما التبس بضميره وذلك لانه رفع الضمير العايد الى الاخ الذي
هو مضاف الى ضميره زيد فيكون رافعا لما التبس بضميره فيرتبط
بالمبتدا ولو كان الضمير راجعا الى الاخ المجرد عن الاضافة لزم عدم
الارتباط لكن ليس كذلك الثاني ان هذا معارض لما قاله في باب
المبتدا ان الجملة اذا قام بعضها مقام مضاف الى العايد استغنت
عن العايد ومثله بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن جاعلا الذين مبتدا ويتربصن خبرا والاصل يتربص ازواجهم ثم جيء
بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا
تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف
الى الضمير العايد فهلا قال بذلك هنا لاسيما وقد قالت العرب زيد قايم
ابواه لاقاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا الثالث ان الذي يمتنع
على تسليم ما قاله هو نحو زيد قايم وقاعد ابوه واما زيد يقوم فيقعد
ابوه فلا اذ العطف بالواو يربط فكيف اطلق القول الرابع ان قوله
فان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا اخبر عنه بالعاملين المتقدمين
فيه نظر لانه ان اراد بالعاملين المتقدمين العاملين فيه لم يصح قوله
ان المتاخر مبتدا لان المبتدا مجرد عن العامل اللفظي فكيف يكون مبتدا
مع كونه معمولا لعامل لفظي غير زايد وان اراد العاملين في ضميره لم يكن
المتاخر مخبرا عنه بالعاملين بل المجموع الحاصل من العاملين والضمير
الذي هو معموله الخامس ان قوله ان تقييد السببي بالمرفوع تنبيه
على ان السببي غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه يشكل بان السببي
المنصوب كذلك في نحو زيدا ضربت واكرمت اخاه لانك اذا اعملت
الاول تقدر الاضمار في الثاني ولا رابط له لان الفعلين مسندان للمتكلم
لا لزيد ثم يجوز اعمال الثاني فيحتاج الاول المنصوب فضلة فتحذفه

ولا تضمر والمحذوف يجوز كونه كلمة وكونه كلمتين بخلاف المضمر وعلى هذا
فهلا بنيه على ان التنازع هنا يمتنع ان اعملت الاول للزوم المحذور الذي
ذكره وفيه نظر الى هنا كلام الدماميني وسياتي على ان المراد في ذلك
كلام وعن يعقوب بن اسحق قال سمعت ابراهيم بن الجنيد قال
سمعت ابراهيم بن رباح الكاتب يحكي عن الهيثم بن عدي عن مروان
ابن محمد قال دخلت عزة صاحبة كثير على ام البنين بنت عبد العزيز
ابن مروان اخت عمر فقالت ياعزة ما معنى قول كثير فقضى كل ذي دين
الى اخره ماهذا الدين يذكر قالت اعفيني قالت لابد من اعلامك
اياي فقالت كنت وعدته قبلة فاتاني ليبتجزها فخرجت ولم اوفه
فقالت ام البنين ابجزها منه وعلى اثمها ثم راجعت نفسها فاستغفرت
الله تعالى واعتقت لكلمتها هذه اربعين رقبة وكانت اذا ذكرت ذلك بكت
حتى تبل خمارها وتقول يا ليتني حرس لساني عنه ما تكلمت بها قوله خلافا
لجماعة اجاز بعض النحويين في البيت اعمال كل من معنى ومعطول في غرتها
قال ابو حيان وهذا القيد يعني غير سببي مرفوع لم يذكره معظم النحويين
ولا اشترطوه وانما ذكره ابن خروف وبعض المتاخرين انتهى وقد يقال الوجه
ان البيت المذكور من التنازع باعمال الثاني واضمار ضمير غرتها في الاول
لا يقال فيلزم ان يكون ضمير الخبر لغير المبتدا اذ ضمير معطول حينيذ لغرتها
لا لغرة فيفوت الربط لان الضمير لغير المضاف لضمير المبتدا وهذا كاف
في الربط كما تقدم عن ابن مالك لكن يمنع من هذا ما قاله ابن خروف في
توجيه المنقول عن الشاطبي وسياتي ذلك قريبا وفي شرح التسهيل
للمرادي ما نصه واجاز بعضهم في البيت ان يكون من التنازع وان يرتفع
غرتها بمعطول ويضمر في معنى ضميرا ويرتفع بمعنى ويضمر في معطول
ضميره وسوغ ذلك من ان اللبس واجاز بعضهم ان يرتفع غرتها بمعطول
او بمعنى وذلك لان الاسم اذا وصف بصفة سببية او اخبر عنه بخبر
سببي ظهر ذلك السبب بعد الصفة والخبر في مثل قولهم مررت برجل

قايم ابوه وزيد قايم ابوه فاذا اتوا بصفة ثانية او خبر ثان لم يظهروا
السبب واضمروه وخلت الصفة والخبر من عايد الي الموصوف ص
والمبتدا وكان العايد الي الموصوف والمبتدا من المعنى لانه ضمير
يظهر فيه عايدا الي الاول وذلك قولك مررت برجل قايم لاقاعد
ابوه وزيد قايم لاقاعد ابوه علي ان يضمر واني قايم ويكون العايد
في الصفة الثانية هكذا كلام العرب ووجه ذلك انهم انوا
بالصفة الاولي علي ما يجب لها في اللفظ والمعني ثم استمروا بعد
ذلك في الصفة الثانية لحمل علي المعني وقد نص سيبويه علي
ذلك بقوله في قول العرب مررت برجل عاقلة امه لبيبة انه
لايصلح ان يقدم لبيبة مضمرا فيها الام يقول عاقلة امه ولا
وجه لقوله هذا الا ما عقدنا عليه كلامنا من ان الاضمار والحمل
علي المعني في الصفة الثانية دون الاولي وقد ورد هذا الاستعمال
في ابيات كثيرة منها قوله ويرحبن غنما قليلا ماؤه شيما
اي شيما هو يعني ماءه وقيل عزمها مرتفع بمطول ومعني حال
منه انتهي قوله علي جزمها مبتدا ثان موآخر عن خبره ومطول
معين خبر ان اي لعزمها مطول خبر اول ومعني خبر ثان او مطول
خبر اي وحده والا فهو خبر علي الاول لكن لا وحده ومعني صفة
له اي مطول لان الوصف يجوز وصفه علي الاصح وحجة المانع
ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره اي ضمير
مطول المستتر فيه المرفوع علي النيابة عن الفاعل العايد الي عزمها
وعزمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه
عزم قوله ولا يمتنع التنازع في نحو زيد ضرب واكرم اخاه ص
لان السببي منصوب اي وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا
يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيدا ضرب واكرم اخاه
لان السببي وهو في المثال المذكور اخاه منصوب باحد العاملين

والربط

والربط موجود بالضمير المستتر او بالمضاف اليه السببي وممن اجاز
التنازع في السببي المنصوب ابن مالك رحمه الله تعالي قال ابو حيان
واما اجازة ذلك لانه لايضمر بل يحذف بخلاف المرفوع انتهي ومنع الشاطبي
المنصوب وعلله بانك لو اعملت الاول او الثاني فلابد من ضمير يعود
علي السببي وضمير السببي لايتقدم عندهم عليه قال ابن حروف
لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا
لاسبيل اليه انتهي فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا وفي
قولهم وهذا مما لاسبيل اليه انهم جوزوا في باب الاضمار بالذي فانظر
كلامهم علي سرا ابا زيد قرب من عمرو والكرم راجع رب ايضا لاشك ايضا في
جواز زيد ضرب اخاه واكرمه فما الفرق بين التقديم والتاخير وفي بعض
الهوامش ما نصه لك ان تقول ان الفساد المذكور حاصل في قولك زيد
ضربت واهنت اخاه مع ان المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد
في قولك زيدا اكرمه واحسن اليه اخوه مع ان المتنازع فيه سببي مرفوع
انتهي ويمكن ان يدفع ذلك بتخصيص الشفتين قال المرادي في شرح ص
التسهيل وينبغي ان يفصل بين ان يكون في العاملين اي في مسئلة السببي
المنصوب ضمير عايد علي الاول غير الضمير الذي مع السببي اولا فان كان
فالتنازع جايز وان لم يكن فهو كالمرفوع انتهي ونقل قبله عن ابي حيان تعليل
الجواز في المنصوب بانه لايضمر بل يحذف بخلاف المرفوع واعلم انه لايقع
التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد الا علي الصحيح قال في التسهيل ونحو
ما قام وقعد الا زيد محمول علي الحذف لا علي التنازع خلافا لبعضهم ص
انتهي قال ابن عقيل لانه لو كان من التنازع للزم اخلا الفعل الملغي
من الاسناد ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غايب علي
حاضر وهو من باب الحذف للعلم لدلالة القرائن اللفظية عليه ص
والتقدير ما قام احد وقعد الا زيد فحذف احد كما حذف في قوله تعالي
وان منكم الا واردها ونحوه واسند فعل الي ضمير احد والا زيد بدل لكن

يلزم على هذا حذف الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف بل زعم بن عصفور
في شرح الايضاح ان حذف الفاعل لا يجوز عند احد من البصريين ولا عند
الكوفيين وهذا التركيب مسموع من العرب قال ما صاب قلبي واصباه
وتيمه الاكواعب من ذهل بن شيبان وقال

ما جاد رأيا ولا احدى محاولة الا امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا

وهو مقيس وتخريج المسالة على مذهب الفراء في قام وقعد زيد ضعيف
لضعف المذكور وتخريجها على حذف الا زيد مثلا من الاول لدلالة
الثاني عليه والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فيه ايضا
حذف الفاعل فلا تنفك المسالة عن اشكال انتهى وقال الدماميني
والمصنف يعني ابن مالك اشار بهذا الكلام الى ان هذا التركيب
صحيح وان تخريجه مختلف فيه اما صحة التركيب فيدل عليها سماع
مثله عن فصحاء العرب قال الشاعر

ما صاب قلبي واصباه وتيمه الاكواعب من ذهل بن شيبانا

واما الاختلاف في تخريجه فادعى بعض النحويين ان هذا الكلام
محمول على الحذف فتقديره ما قام الا زيد واختاره المصنف وافقى
ظاهر كلامه ان ذلك جار مع الظاهر كما مثلنا ومع المضمر نحو ما قام
وقعد الا انت وان ثم من خالف في تخريجه على الحذف وخرجه
على انه من باب التنازع ومنع ابن الحاجب التنازع في ما قام وقعد
الا انت لعلة ابداها مختصة بالمضمر وذلك انه قال لو
كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجبان
الى الفاعل فيقال ما ضربت واكرم الا انا وما ضرب واكرمت
الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن
المذكور بعدهما والمقصود من حصرهما فيه وعلى ذلك فينتظم
في صحة التنازع في الاسم المقرون بالا في نحو التركيب المذكور ثلاثة
اقوال ثالثها ان كان ظاهرا جاز وان كان مضمرا امتنع كذا قال

ابن هشام رحمه الله تعالى قلت وليست العلة التي ابداها ابن
الحاجب مختصة بالضمير كما توهمه بل هي جارية في التركيب المذكور
سواء كان الاسم ظاهرا او مضمرا الا ترى انك اذا قلت ما قام وما قعد
الا زيد واضمرت في الاول ضميرا يعود الى زيد انتفى الفعل الاول
وانحصر الفعل الثاني فقط والمقصود انحصارهما معا وكذا اذا
اضمرت في الثاني وانما حمله على ذلك ان ابن الحاجب لم يمثل المسالة
الا بالضمير فتوهم اختصاص المنع وليس كذلك واقد اختار ابن
الحاجب ايضا ان الكلام المذكور محمول على الحذف كما اختاره
المصنف واعترض بانه يلزم حذف الفاعل واجيب بان
الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى
فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا زيد فاعلهما معنى وان كان
من حيث اللفظ لاحدهما وضعف الجواب غير خفي وما تخريج
المسالة على انها من باب التنازع كما حكاه المصنف عن بعضهم فان
اراد هذا المخرج اجراء ذلك على مذهب البصريين فباطل لما قد علمت
وان اراه على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين في نحو قام وقعد
زيد فممكن غير ان القصد تخريجها على وجه يقول به البصريون
فانهم موافقون على ان هذا التركيب مسموع من كلام العرب ومقيس
قال ابن هشام والذي اختار انه اذا قيل ما قام وقعد الا زيد
قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد يعني اذا اريد الاتيان بالمقصود
من هذا التركيب قيل هذا مسلم قال دال طالبا فيكون التنازع
وقع في الحرف والاسم فقلت لا بل وقع في الاسم الموجب بالحرف
فاذا اتي بضميره اوتي به موحدا فوجب اجتلاب الحرف كما وقع
التنازع في الاسم المقرون بحرف الجر نحو يستفتونك قل الله يفتيكم
في الكلالة ولو اعمل الاول لاتي في الثاني بالحرف والمضمر معا كما قال

اذا هي لم تستك بعود اراكة تنحل فاستاكت به عود اسحل

قلت ادعاه انه اذا اريد معنى هذا التركيب قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد غير المسموع من كلام العرب في ذلك والمقصود تخريج المسموع على وجه لا اشكال فيه من جهة القواعد ولم يلح لي في ذلك وجه جميل الى الان والله الموفق لي هنا كلام الدماميني وقال الرضي واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضربت وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع ثم قال وانما لم تجز ان يكون منه اذ لو كان الملغى هنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرمت الا انا وما قام اي هو اعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد الا ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت ومن ما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي ثانيه اعني الضمير كضربت واكرمني زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكان يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب

التنازع

التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الالة على الالة الثاني عليه لانه هو ومحل ما ذكرنا على اعمال الاول في المنفصل المرفوع يجيء مثله في اعمال الثاني فيه انتهى **فصل** قوله اذا تنازع العاملان اي قصد تنازعهما اي توجههما الى شيء واحد باختلاف الجهتين او باتحادها وهذا في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي معموله من مضمر او محذوف او مذكور وفيه بحث تقدم قوله جاز اعمال ايهما شئت باتفاق اي من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما سمع من العرب وفي قوله باتفاق نظر فان الكوفي يمنع اعمال الثاني اذا كان الاول مقتضيا للفاعل والثاني مقتضيا للمفعول كضربني وضربت زيدا لانه يودي الى الاضمار قبل الذكر وقد صرح بذلك ابن مالك في شرح الكافية وقال ابن الحاجب ان الفراء يمنع اعمال الثاني اذا كان الاول مقتضيا للفاعل والثاني للمفعول لافضائه الى حذف الفاعل والاضمار قبل الذكر ويمكن الجواب باتفاق في الجملة اعني في بعض الصور وبذلك يجاب عما ذكره المنصف بعد من ان الفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما ثم رأيت ما سيأتي عن المرادي ومحل جواز اعمال ايهما شئت اذا لم يكن في اللفظ ما يرجح احد العاملين قال في البسيط اذا كان في اللفظ ما يرجح احد العاملين وجب العاملين وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضراب نحو ضربت بل اكرمت زيدا اوجب اعمال الثاني وعكسه في لا نحو ضربت لا اكرمت زيدا والعامل نحو كان اري زيدا ذاهبا وان لم يكن في اللفظ ما يرجح احدهما فالبصري يرجح الثاني والكوفي الاول وبعض النحويين يتساويان عنده لتعارض الترجيحان انتهى وهذا التقييد حسن قوله واختار

الكوفيون الاول لسبقه يعني ان الاختلاف بين الفريقين انما هو في الراجح
فاختار النحاة الكوفيون اعمال العامل الاول لانه اسبق الطالبين واحتاجه
الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني قوله والبصريون الاخر لقربه
اي واختار النحاة البصريون اعمال العامل الاخر وانما اختاروا اعمال
الاخر لقربه الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون البعيد وايضا لو اهمل
الاول في صورة العطف نحو قام وقعد وزيد لفصلت بين العامل ومعموله
باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف
الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاني لاكرامه زيد وكاد
يخرج زيد ولا شك ان الاستقراء شاهد بان اعمال الثاني اكثر وان اعمال
الاول قليل قال ابن مالك ومع قلته لا يكاد يوجد الا في الشعر وسياتي
ما يتعلق بالتعليل بالفصل فان قلت اوكان الاعتبار للاقرب لكان
اعتبار الشرط فيما اذا اجتمع مع القسم مقدم عليه نحو والله ان اتيتني لا
تيتك اولى من اعتبار القسم والامر بخلافه فعلم ان الاعتبار للاسبق
قلت اجيب بان الاقرب انما يكون واجب الاعتبار اذا
استويا قوة وضعفا اما اذا كان احدهما اقوى من الاخر فلا شك ان
الاعتبار للاقوي تقدم او تاخر والقسم في نحو والله ان اتيتني لاتيتك اقوى
من الشرط لبقائه على التصدر وذلك لان لكل من الشرط والقسم صدر الكلام
فاذا استعملا مع رعاية التصدر كانا قويين ولا يتسارع الضعف الى ما لم
يستعمل على التصدر بخلاف المتنازعين لان لكل منهما ما للاخر من القوة
وفيه نظر لان التنازع كما يقع بين المتنازعين المتساويين يقع بين القوي
والضعيف كما اذا وقع بين اسم الفاعل والمصدر والفعل ويحكى ذلك وبما
اجيب به يجاب به عن قول ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق
موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق من
المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى قال الشارح واذا تنازع ثلاثة
فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال المرادي وسكتوا عن المتوسط

وهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول
او يستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا انتهى ولعل الوجه ان يقال ان الاخير
اولى مطلقا ثم كل اولى مما قبله عند البصريين والاول اولى مطلقا ثم كل مما يليه
مما بعده عند الكوفيين وهو قياس ما تقدم ثم رايت العصام قال في شرح
الكافية واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون اي البصريون الاقرب فالاقرب
رعاية للقرب انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل وما احسن تعبير
المصنف يعني ابن مالك بالاقرب والاسبق لكونه افاد به الحكم مشعرا
بشهرة كل من اهل البلدين ولشموله لما اذا كان التنازع بين اكثر من عاملين
وان كان هنا بصدد ذكر العاملين على الخصوص انتهى وسياتي في كلام ابن عقيل في ذلك
ايضا وتقدم ايضا الكلام في ذلك يتعين الوقوف عليه وملحكاه المصنف
من ان الكوفيين يختارون اعمال الاول حكاه بعض النحويين ونصوص النحويين
متظافرة على نقل هذا المذهب عن الكوفيين وقال النحاس لم اجد ذلك
على ما حكاه وفي الحواشي اللهدية وقد استدل على اولوية اعمال الثاني بلزوم
الفصل بالاجنبي على تقدير اعمال الاول بين العامل والمعمول وذلك
غير مطرد في نحو جاني لاكرامه زيد وكاد يخرج زيد وايضا الفصل الامتناع
يقتضي وجوب اعمال الثاني الا ان يقال انه على قول من جواز الفصل
بالاجنبي فان الشيخ الرضي قد نص على جوازه عند قوة العامل في بحث
اسم التفضيل وقد استدل في الحاشية على اختيار اعمال الثاني باستقباحه
الاستعمال وذكر فيها نظائر منها قول الشاعر وعز ممطول معي عزمها
ووجه الاستدلال انه لو اعمل الاول لقيل ممطول معي عزمها هو عزمها
لوجوب ابراز الضمير في صفة جرت على غير من هي له اذا لم يضمر على شريطة
التفسير وفيه فكر لان الكوفيين لا يرون ابراز الضمير في غير صورة اللبس
ولا لبس ههنا فتعين معنى صفة للعزيم اذ لو كان صفة لعزم لقيل معتاة
فلا يكون الاستشهاد بهذا البيت دليلا عليهم في اعمال الثاني الا ان يقال
هذا الزام لهم بناء على انا آلزمناهم اياهم في وجود ابراز الاضمار في الصفة

مطلقا وهذا الرام بناءي الابتدائي ومثله يقع كثيرا الى هنا كلام اللبيدي ولا يخفى ان الاستدلال المذكور مبني على غير ما صححه المصنف تبعا لابن مالك من انه لا تنازع في سببي مرفوع كما تقدم واستدل الكوفيون على كون اعمال الاول مختارا بقول امرء القيس

ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال

حيث اعمل امرئ القيس كفاني مع ان في اعماله حذف مفعول الثاني وهو غير المختار ولم يعمل الثاني مع خلوه عن وصمة من غير الاضطرار والعاقل لا يختار احد المتساويين فضلا عن المرجوح فلولا ان اعمال الاول راجح لما اختاره وبهذا التقرير اندفع ان اختياره لا يفيد رجحانه بل يحتمل المساواة لكن هذا انما يتم على تقدير بطلان ترجيح احد المتساويين بالارادة وعند من يجعل الارادة مرجحة يحتاج الى ان يقال لا حاجة الى بطلان التساوي لانه ابطله الاجماع على احد الرجحانين وتقدم الجواب عنه بفساد المعنى ووجه فساد المعنى لو كان من باب التنازع اوا عمال الاول انه يلزم التناقض لان لو لانتفاء الجزاء وما عطف عليه لانتفاء الشرط فهو يدل على عدم السعي لادنى معيشة والسعي لادنى معيشة ليس لاطلب قليل من المال وعلى طلب قليل من المال لان انتفاء عدم طلب قليل من المال ليس الا بطلبه وما اجاب عنه الكوفيون بانا لا نسلم ان الواو للعطف فلتكن واو الحال او واو الاعتراض سلمنا انه للعطف فلتكن للعطف على مجموع الشرط والجزا ليس بشيء لانا قيل ان الاحتمال الراجح في الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزا والمرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لا فايدة في التقييد بهذا الحال والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع ان مفعول لم اطلب للملك والمجد بقرينة قوله ولكنما اسعى لمجد موثل وقد يدرك المجد الموثل امثالي ولا يخفى انه وان خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه

اشتمل

اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي بين معمول كفاني ونفسه الا ان يجوز ذلك في الشعر او يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغا دون فاسد المعنى الا ترى الى قول الفرزدق

وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه

ونحن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض لان المعنى انه لو كان سعيي المشاهد لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلبه لان القليل من المال يحصل بحصول المثلي على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لمصالحة جميع الاشراف معي وانعامهم في حقي ولكنما اسعى لمجد موثل فصار الناس خصماي واحتجت الى طلب قليل من المال فهذا استدلالهم بان اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل اهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول يلبي عن الشرف والثاني عن الزيادة كذا في شرح الكافية للعصام قوله فان اعملنا الاول في المتنازع فيه اعملنا الاخر في ضميره اي ضمير المتنازع فيه فاعلا كان او نائبه او مفعولا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك ومثله قام وضربا اخواك اوقام وضربتهما اخواك اوقام ومررت بهما اخواك والضمير في كل ذلك راجع الى اخواك لانه مقدم رتبة لان متعلق المعطوف عليه قبل المعطوف ويمكن ان يراد بالاول ما هو اول بالنسبة لما بعده وبالثاني ما هو ثان بالنسبة لما قبله فيشمل الاول الثاني بالنسبة للثالث ويشمل الثاني الثالث لانه ثان بالنسبة له فان اعمل الثاني حذف غير المرفوع مما قبله لا مما بعده فليحرر ثم رايت بن عقيل ذكر في شرح التسهيل ما نصه ويحكم في تنازع اكثر من عاملين بما تقدم من ترجيح بالقرب كما هو مذهب البصريين في العاملين وبالسبق كما هو مذهب الكوفيين فيهما وباعمال الملغى في الضمير فتقول على اعمال الثالث

ضربابي وضربت اوضربتهما ومرري لزيدان وعلى اعمال الثاني ضربابي
وضربت ومرّابي الزيدين وعلى اعمال الاول ضربني وضربتهما ومرني
الزيدان هما ومقتضى كلام المصنف فيما سبق الك تقول على راي
الكسائي في الاولى والثانية ضربني بحذف الالف وتقول على راي الفرا
في الاولى ضربني ومرّبي الزيدان هما وفي الثانية ضربني وضربت ومرّا
بي الزيدين هما بتاخير فاعل ضرب وحده في الصورتين وغيرذلك اي مما
سبق ذكره فيحذف الضمير مثلاحيث سبق انه يجوز حذفه ويذكر حيث
سبق انه يذكر انتهى قوله وبعضهم يجيز حذف المرفوع يعني ان مذهب
الجمهور منع حذف غير المرفوع وبعضهم كالسيرافي يجيز حذف غير المرفوع
من منصوب ومجرور قال الحفيد الصحيح تبعا لابن الحاجب والرضي
ماقاله البعض لانه فضلة يحذف للدليل عليها فلامانع منه انتهى وهو
وهو الذي يفهم من ظاهر كلام التسهيل وخصه المغاربة بالضرورة
وحملوا منه قول الشاعر الآتي قوله وكقوله اي الشخص المسمى بعاتكة
بنت عبد المطلب بعكاظ يعشي الناظرين اذاهم لمحوا شعاعه
فاعملت الاول وهو يعشي فرفعت شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته
والمقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء
المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع
اعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوؤه
والضمير للمضاف اليه للسلاح فيما قبله قوله ولنا اي في حذفه
تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه قال الحفيد هذا ايضا جار فيما اذا
اعملنا الثاني وحذفنا من الاول فلا وجه لجعله مرجحا للثاني بخلاف
الاول انتهى وقال مكي كان ينبغي له ان يزيد لغير معارض والا فمتى
حذفه من الاول عند اعمال الثاني تهيئة العامل وقطعه عنه
ولكن لما عرض ذلك الاضمار قبل الذكر وهو محذور وتهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه احق منه التزموه انتهى وسياتي معنى التهيئة

والقطع قوله والبيت ضرورة اي عند الجمهور قوله وان اعملنا الثاني
فان احتاج الاول المرفوع اي من فاعل اونايبه فالبصريون يضمرونه
اي يوجبون ايراده ضميرا سواكان مستترا كما في ضمير الواحد او بارزا
كما في ضميري التثنية والجمع الاضمار قبل الذكر في العمدة سايغ بشرط التفسير
كما سياتي واستبعد مذهب البصريين لان مسوغ تاخير المفسر لفظا
ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا
زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضميري الشان والقصة
في ضمير المتنازع معدومة اي قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد التفسير
واتصاله بالضمير فان قلت ما بال المبالغة عدلوا عن الحجة
البيضا في ضربني واكرمني زيد عن ضربني زيد واكرمني حتى لزمهم الاضمار
الذي يقبح او الحذف او التكرار قلت لهم دواع لفظية من وزن
او سجع ومعنوية من تقرير وبيان اتصال بين الفعلين وتنزلهما منزلة
منزلة الواحد لايجل لك ان تطلبها قبل اوانها اذ دأب المحصل ان ينال
كل شيء عن مكانها وليس حذف الفاعل والمفعول في هذا الباب حذف
نسيان كما يستفاد من بعض الحواشي اذ احذف الفاعل لنسيان منزل
ضرب منزلة وقع الضرب وتنزيل ضربت منزلة اوقعت الضرب
وحينئذ لايطلب الفعل فاعله اومفعوله فلا يتحقق التنازع بين
الفعلين حينئذ اذ لامعنى للتنازع من غير طلب احدهما ذلك للمعمول
لامتناع حذف العمدة قال شيخنا هذا الدليل لايفيد وجوب
الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوابه ان المقصود
بهذا الدليل اثبات وجوب الاضمار بالاضافة اي الحذف واما
بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل اخر وهو لزوم التكرار كما هو
مقرر في شروح الكافية وفي الدليل ايضا نظر لانه قد جا حذف
الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم وهو فاعل عند
سيبويه وما قام وما قعد الا انا واضربن واكرموا القوم ونحو

اطعام في يوم ذي مسغبة وفيه ان المصدر قاصر في العمل لايجب فيه
وجود الفاعل فقوله اطعام من باب عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما
في الجوامد لامن باب حذفه نسيا والمحذوف في باب التنازع محذوف
نسيا وقد اشار الى ما ذكر من ان المحذوف في باب التنازع محذوف نسيا
الشيخ الرضي ايضا حيث قال ان الملغى في باب التنازع اما ان يكون
خاليا عن المعمول المتنازع فيه وفي نائبه اعني الضمير كضربت واكرمني
زيد وكذا ضربت واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن
المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى
وكون الاخر معمولا هذا كلامه لكنه يشكل بنحو حسبني زيد منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا حيث يذكر في الملغى وهو الفعل الاول
معمول مثل المذكور فلا يظهر كونه ملغى وكون الاخر معمولا مع انه من
باب التنازع على انه يكفي لاظهار اعمال احدهما واعمال الاخر ان يعمل
احدهما في الملفوظ والاخر في المقدر ثم هنا بحث اما اولا فلانه
لو كان المحذوف في باب التنازع محذوفا نسيا وقد عرف ان المفعول
به لايحذف نسيا الا اذا تنزل الفعل منزلة اللازم فلا يكون نحو ضربت
واكرمت حينئذ من باب التنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدي
واما ثانيا فلانه لاخفاء ان نحو ما قام وما قعدا لا انا من باب التنازع
فالقول بتقدير الفاعل فيه اعتراف بتقدير المحذوف في جميع
الباب ومن قال انه ليس من باب التنازع لامتناع الاضمار فيه
ولابد للمتنازع من صحة الاضمار قلنا ذلك عين التنازع اذ الكلام
يوجب الحذف ولا يشترط صحة الاضمار والبصريون يوجبون
الاضمار ولا يجوزون الحذف الا ان يقال انه ليس من باب التنازع
لامتناع الاضمار بل لانه لم يقصد توجيه الفعلين الى واحد اذ قصد
توجيه كل الى فاعل اخر والتقدير ما قام الا انا وما قعد الا انا
والكلام فيما اذا قصد توجيه الفعلين الى واحد وانه غير مسلم في

نحو ما قام وقعد الا انا واما ثالثا فلانه قد تقدم في الحاشية ان
التنازع في القلب والانكل من الفعلين يستوفي معموله في التركيب
من مضمر او محذوف او مذكور ولا يخفى ان المعمول اذا كان محذوفا
فلا معنى لاستغنائه الا ان يقال معنى استيفائه محذوفا تقاعده
عن المنازعة في المذكور من جهة ان المذكور لما جعل معمولا لاحدهما
فقد قطع عن ان يتعلق بالاخر فانتهى التنازع بينهما نهايته فلم يبق
تنازع في التركيب وقد يجاب عن نحو اسمع بهم وابصر بان الفاعل
وان كان لابجوز حذفه الا انه بملازمة الجار الجرا ياه ويكون الفعل
الذي قبله في صورة الفعل الذي فاعله مضمر والجار والمجرور
مفعول اشبه الفضلة فاختير حذفه اكتفاء بما تقدم كذا في الحواشي
اللهدية قوله ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو
ربه رجلا ونعم رجلا وذلك لان رجلا تمييز للضمير المجرور بربه
والمرفوع على الفاعلية في نعم ورتبة التمييز التاخير عن المميز بفتح
الباء فقد اعاد الضمير فيهما على متاخر لفظا ورتبة قال شيخنا
فيه بحث لان جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشيء مجملا ثم مفصلا
ليكون اوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا انتهى وجواب هذا
البحث ان هذا لا يضرنا لان المقصود الاستدلال على ان الاضمار
قبل الذكر في حد ذاته ليس امرا ممتنعا ولا شبهة ان وروده في
غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان في نفسه ممتنعا
لما جاز مطلقا فحاصل الكلام انه لما ورد الاضمار قبل الذكر في غير
هذا الباب دل على انه ليس ممتنعا في نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه
فيما نحن فيه لوجود الداعي اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح
التكرار بالاظهار فتعين الاضمار فتامله فانه واضح عند من كان له
قلب او القى السمع وهو شهيد قوله وفي هذا الباب اي وجاء الاضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة في باب التنازع قال شيخنا لا يفيد

المراد الجواز لا الامكان ان يكون سماعيا والمطلوب انه مطرد انتهى وجوابه
انه لو صح هذا لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لورود ذلك في كل محل
بل الواجب جعل ما ثبت عن العرب على اطراده ما لم يدل دليل على خلافه
ولم يدل هنا شيء على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائي ومن معه
يدل على خلافه لانا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تاويله باضمار
المزيد فلا يقام النثر والنظم الصريحين في الاضمار قبل الذكر وقال
العصام وانما اغتفر الاضمار قبل الذكر مع انه لم يغتفر فيما لم تفسر
بما هو محض التفسير كما في ربه رجلا ونعم رجلا وهو زيد قايم وقوله
تعالى فقضاهن سبع سموات لان التركيب دار بين حدة الفعل واضماره
قبل الذكر مع التفسير بما ليس محض التفسير بل ناط به غرض اخر في التركيب
والثاني اكثر من الاول لان الثاني واقع دون الاول كما اشتهر لما عرفت
من كثرة مواقعه ويكون الضمير مطابقا في الغالب للاسم المتنازع فيه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب
ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور وقد لا يطابق في بعض الاحيان
فقد اجاز سيبويه نحو ضربني وضربت قومك بنصب القوم اي ضربني
من ثم قومك مزيد اوحقه ان ياتي بضمير الجمع لتاول القوم بواحد منهم
الجمع وقد حكى سيبويه بقجه ولا يلزم التذكير والافراد كما في نظايره
من الضمايو المذكور بلا سبق مرجع المفسر بما بعده كما في ربه رجلا
وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نسا
وعلم من عمل الملغى عن العمل في الاسم المتنازع فيه في ضمير المتنازع
لا يكون به في الحال والتمييز كما تقدم لانهما لا يضمران فاذا قلت
تصببت وامتلات عرقا اوقمت وخرجت مسرعا كان من الحذف
لدليل لا من التنازع وعلمته ايضا انه لا يكون في المفعول لاجله
لان الضمير لا يكون مصدرا قوله نحو ضربوني وضربت قومك حكاه
سيبويه اي عن بعض العرب بالنصب كقومك فقد اعمل الثاني واضمر

في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العايدة على المتنازع فيه وهو قومك
المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخر فعاد الضمير على
متاخر لفظا ورتبة قال المرادي فان قلت قد قيل انه لم
ينقله عن العرب بل هو مثال مخرج عن مذهبه قلت هو خلاف
الظاهر وايضا فقد سمع نظيره في الكلام الفصيح كقوله جفوني
ولم اجف الاخلا وليس هذا ضرورة لتمكنه من ان يقول جفوني
ولم اجف الاخلا فيعمل الاول ويحذف مفعول الثاني لانه فضلة
والله سبحانه اعلم وقال الشاعر

جفوني ولم اجف الاخلا انني لغير جميل من خليلي هامل

عزاه ابن الناظم لبعض الطائيين والشاهد في جفوني ولم اجف حيث
تنازعا في الاخلا جمع خليل واعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول
فقد عاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة والجميل بالجيم الشيء الحسن
وهامل جار من الاهمال وهو الترك وقال الشاعر

خالفاني ولم اخالف خليلي فلاخير في خلاف الخليل

قوله والكسائي وهشام والسهيلي يوجبون الحذف اي حذف الضمير
المرفوع فاعلا كان او نائبه فرارا من الاضمار قبل الذكر لفقد المسوغ
لتاخير المفسر لفظا ومعنى فلا يجوز التركيب المشتمل على ذلك والكسائي
وهشام من الكوفيين والسهيلي من المغاربة واختار ابو جعفر
ابن مضاء من المغاربة قيل وما فر اليه الكسائي اشنع مما فر منه فان
حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد فسر على الجملة
بما ذكر بعده وخطي حتى قيل انه كالهارب من المطر الى المبعث وهذه
تخطيئة في القياس والتخطئة التي لا مدفع لها هي ان العرب تضمر
ولا تحذف فتقول ضربوني وضربت قومك وضربا بني وضربك اخويك
قوله تمسكا بظاهر قوله تعلق بالارطى لها واراد بها رجال فبذت
نبلهم وكليب اذا لم ينقل تعلقوا اي على تقدير اعمال الثاني ولا اراد

اي على تقدير اعمال الاول قال العيني احتج به الكسائي على وجوب حذف
الفاعل لانه اعمل الثاني ولو اعمل الاول لقيل وارادوها لانه عايد على
الجمع فيجب كونه على وفق الظاهر ولو اعمل الثاني لابرز الضمير في
تعفق على وفق الظاهر لانه ضمير جمع فعدم الابراز دليل على حذف
الفاعل واجيب بانه يجوز ان لا يبرز الضمير المرفوع وان لم يكن
مفردا على مذهب البصرية بل ينوي مفردا في الاحوال كلها فتقول
ضربني وضربت الزيدين كانك قلت ضربني من ثم فعلى هذا كانه قال
تعفق من ثم ولهذا قال سيبويه افرد وهو يريد الجمع انتهى وصرح
غيره عن سيبويه بان في هذا التاويل فتحا وتعفق بفتح العين المهملة
وتشديد الفاء وبالقاف اي استتر والارطى شجر وبذت بالباء الموحدة
والذال المعجمة المشددة اي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم
فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع
عبد ثم رايت ما نصه قوله تعفق فعل ماض ويروى بضم
القاف فعل مضارع بمعنى لاذ واستتر والارطى فعلى والفه للالحاق
واحدتها ارطاة شجر يدبغ به والضمير في لها وارادها للبقرة وبذت
بالموحدة والذال المعجمة اي غلبت وسبقت والفاعل ضمير يعود الى
البقرة الوحشية ونبلهم منصوبه وكليب جمع كلب وقيل للصياد
الذي معهم كلاب مرفوع بالعطف على رجال اي اراد هذه البقرة
رجال رماة ورجال معهم كلاب او رجال وكلاب واول القصيدة

طحابك قلب في الحسان طروب ... بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلى وقد شط وليها ... وعادت عواد بيننا وخطوب
ممنعة لا يستطاع كلامها ... على بابها من ان تزار رقيب

ومما تمسكوا به قول الاخر

لو كان قلبن طعائنا ... حجي لحطيم وجوههن وزمزم

وقول الاخر

وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ... ثلاث الاثافي والديار البلاقع

اذ لم يقل حبيا بالتثنية في احد الفعلين ولا يرجعن او ترجع ولا يتفق
او تكشف فدل على ان الفاعل محذوف واول البيت الاول على انه اضمر
في حيا مفردا كما اضمر من قال ولو خلت بداي لها وضنت لكان على
التقدير الخيار والحاصل ان البيت المذكور وامثاله عندهم موول على
انه اضمر الفاعل مفردا مبهما للاثنين والجماعة اي ما ذكر او من ذكر
وما اشبهه كما سبق والمشهور عن الكسائي في هذه المسالة ما ذكره
المصنف كابن مالك من الحذف وكذا نقل عنه ابن عصفور في شرح
الجمل ونقل عنه في شرح الايضاح انه لا يقول بالحذف بل يضمر مفردا
في الاحوال كلها وكلام المصنف يفهم انه ان اعمل الاول والغى الثاني
رافعا لم يحذف المرفوع عند الكسائي وهشام والشهيلي فتقول
على هذا ضربت وضربوني قومك كما يقول البصريون وفيه بحث
قوله والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع اي وكان
العطف بالواو كما في المعنى فالعمل لهما نحو قام وقعدا اخواك يعني
انه اذا امتنع ذلك التركيب عند الكوفيين على الوجه الذي لحاق
البصريون فكيف السبيل الى تصحيحه فالكسائي يصحح بحذف الفاعل
والفراء من الاضمار قبل الذكر ونقل المصنف عن الفراء من
الكوفيين ما رايته ونقل عنه ابن الحاجب منع المسالة اي اعمال
الثاني اذا كان الاول طالبا بطريق الفاعلية وقال انه يوجب اعمال
الاول في مثل هذا قال الرضي والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا
ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية نحو ضرب واكرم زيدا جاز ان تعمل
العاملين في المتنازعين فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن
اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد ممتنع لفساده في الاصول
وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال واجاز ان ياتي
بفاعل ضمير ابعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت

بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني
للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا
هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا احذرا
مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
الى هذا الكلام وفيه مخالفة لما نقله المصنف عن الفرا الاخير
بحسب الظاهر فتامله واستحسن ابن مالك في شرح التسهيل
قول الفرا ان العامل كلاهما قال فانه نظير قولك زيد وعمرو
منطلقان على مذهب سيبويه فان خبر المبتدا عنده مرفوع بالمبتدا
والمعطوف عليه معا ورده ابوحيان بانه في المقيس عليه لم يصح
اسناد منطلقان الى كل واحد من زيد وعمرو فلتثنية فعين
الاسناد اليهما للمطابقة بخلاف نحو قام وقعد زيد لصحة اسناد
كل من الفعلين الى زيد وفي هذا الرد نظر ولا اثر للفرق المذكور
فان صحة رفع الخبر بالمبتدا والمعطوف عليه تدل على جواز اجتماع
العاملين على المعمول الواحد على ان هذا الفرق ينتقض بنحو زيد
وعمرو في الدار والصحيح خلاف قول الكسائي والفرا بشهادة
السماع فان قلت قد شهد السماع ايضا لقول الكسائي
قلت تقدم انه مؤول عندهم قال المرادي فان قلت
قد تقدم ان كلا من الفريقين اجاز اعمال الاول واعمال الثاني
وانما اختلفوا في الترجيح وقد ذكرت ان الكوفيين منعوا اعمال
الثاني اذا طلب الاول مرفوعا فلا يكون الاختلاف في الترجيح
الا مع طلب الاول منصوبا قلت انما منعوه اذا اضمر
المرفوع في الاول وقد اجاز الكسائي اعمال الثاني بشرط حذف
فاعل الاول واجاز الفرا اعماله بشرط تاخير فاعل الاول فقول
على مذهب الكسائي يحسن ويسيء ابناك وضربني وضربت
الزيدين وعلى مذهب الفرا يحسن ويسيء ابناهما وضربني وضربت

الزيدين هما وقد اجاز الفرا ايضا ان يرتفع الاسم بهما في نحو يحسن
ويسيء ابناك كما تقدم ذكر مذهبه اول الباب انتهى قوله وان اختلفا
اي العاملان في طلب المعمول اضمرته موخرا اي وجب ان تاتي به
ضميرا موخرا ان طلب الاول مرفوعا فرارا من الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة ومن حذف العمدة قوله وان احتاج الاول لمنصوب
لفظا او محلا اي فيما اذا اعملنا الثاني والمراد بالمنصوب لفظا ما
يصل اليه العامل بواسطة حرف جر قوله فان اوقع حذفه اي
المنصوب لفظا او محلا في لبس وجوب الاضمار موخرا في صورة
حوف اللبس ظاهر والذي يحرر من كلام المصنف كابن مالك انه
يوجب الاحتراز عن اللبس وهو ان يتبادر خلاف المراد دون الامتناع
وهو ان لا يتبادر المراد ولا غيره كما تقدم التنبيه عليه في ابواب
وحينئذ فوجب اللبس في المثال الذي ذكره المصنف اعني
استعنت واستعان زيد علي به ان المتبادر من استعنت
انما هو استعنت على زيد بقرينة معمول الفعل الثاني مع ان
المراد استعنت بزيد اما لو اريد استعنت على زيد فينبغي جواز
الحذف اذ لا لبس لان الذي يتبادر حينئذ هو المراد فقول الاشموني
كالمفيد تعليلا للبس في المثال المذكور لانه مع الحذف لا يعلم
هل المحذوف مستعان به او عليه فيه نظر لان هذا انما يتاتى
الاجماع والمصنف كابن مالك لا يحتاج عنه على ما تقرر مع
منعه في نفسه بل المتبادر انه يستعان عليه لما تقدم وبما ذكرنا
يسقط ما يقال لا لبس في المثال بل فيه اجمال لانه يحتمل تقدير
عليه وبه وقد فرقتم بين اللبس والاجمال والترميم امتناع اللبس
دون الاجمال لما ذكرنا من ان هنا لبسا لان التصريح بعلي في الثاني
الاخر يرجح ان صلة الاخر كذلك ولم يمثلوا لما يوقع حذفه في
لبس مما يحتاج الى منصوب لفظا ومثلوا لما يوقع حذفه في لبس

وجب الاضمار موخرا

مما يحتاج الى منصوب محلا نحو استعنت واستعان علي زيد به
فيه معمول للاول الذي هو استعنت ولو حذف لما جاز لان المتبادر
الى الذهن استعنت عليه فحذف لدلالة قوله علي فيكون خلاف
المراد فاضمر واخر ومثل ذلك ملت ومال عني زيد اليه ومال
عني وملت اليه زيد فلا يجوز حذف اليه اذ يصير الظاهر
ان الاصل ملت عني ومال عني زيد ومال عني وملت عنه
زيد وهو خلاف المراد في مثله رغبت فيه ورغب عني زيد ورغب
في ورغبت عنه زيد قوله اوكان العامل من باب كان او من
باب ظن وجب اضمار المعمول موخرا كان وجهة ان المعمول في
الباب بين عمدة في الاصل ثم رايت بعضهم علل ذلك بقوله وذلك
ليتخلص من تقديم ضميره هو فضله اوكالفضلة على مفسره لفظا ورتبة
وبعضهم علل ذلك بقوله ليومن من الاضمار قبل الذكر وحذف
ما هو عمدة والمجوز للحذف راي انه صار فضلة او في صورتها وما
ذكر من وجوب الاضمار هو المشهور لكن الصحيح ما قاله بعد ذلك
من جواز الحذف لان منصوب كان اصله الخبر وهو جايز الحذف
للدليل فلان يجذف في صورة الفضلة للدليل اولي ولان احد
منصوبي باب ظن يحذف للدليل قوله وكنت وكان زيد صديقا
اياه وظننتي وظننت زيدا قايما اياه كنت وكان تنازعا صديقا
لان كلا منهما يطلبه خبرا له فاعملنا الثاني فيه واعملنا الاول
في ضميره موخرا وظنني يطلب زيدا قايما فاعلا ومفعولا ثانيا
وظننت يطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قايما
وبقي الاول محتاجا الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما
مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا وقلنا اياه ولم يحذف
المنصوب في المثال الاول والثاني لانه عمدة في الاصل لانه خبر
مبتدا قوله وقيل في باب ظن يضمر مقدما لا شك فيه عند

من اجاز ذلك في غيره فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قايما اكذا
مثل ابو حيان في التكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل
يجوز اتصاله نحو ظنتنيه وتقدم ما فيه من خلاف الترجيح وقول
ابن الناظم كابيه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع
خلافا لظاهر التسهيل من جوازه ولتصريح ابن عصفور وابن
خروف بذلك ولكن في عبارة التسهيل شبه اضطراب قوله
وقيل يظهر اي وقيل بل يظهر ولا يضمر ولا يحذف لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب ظن لان مفعوله بالحقيقة مضمون
المفعولين لانه متعلق الظن والعلم فلو حذف احد مفعوليه
لزم حذف بعض الاجزا المفعول واحد واعترض عليه بانه يجوز
في السبعة وغيرها وان كان قليلا لان كلا منهما في الظاهر مفعول
برأسه ولا يجوز اضماره موخرا لئلا يلزم الفصل الكثير بين الفعل
ومفعوله الشديد الاقتضاء له وهو قبيح ولا مقدما لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة واعترض عليه بان العلة المجوزة
للاضمار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه وهو متحقق ههنا
ويقاس بذلك خبر كان قوله وقيل يحذف وهو الصحيح لانه حذف
الدليل وذلك لان المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب
اشد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول
لم تدع اليه ضرورة وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل
على جوازه انتهى قال شيخنا ان قلت هذا الدليل اي الذي
ذكره المصنف يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه
ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف
من الاول فيمتنع وقد بين انه جايز قلت التهيئة عبارة
عن ايلا العامل ما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم
عمله في لفظه وفيه يراد فه ولا يخفى انه انما يجري في الثاني دون

الاول لفضله من المعمول بالعامل الثاني وحينئذ لا يتوجه الاعتراض
على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع ان عاملها منتهي للعمل فيها
لان التعين بالمعنى الذي ذكرناه منتف من عامل الفضلة انتهى قال
الشارح وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا
وغيرهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت والزيدين
قائمين فلا بد ان يقول اياه متقدما او متاخرا ولا يجوز حذفه قاله ابو
حيان في النكت للسان انتهى وقوله فلا بد ان تقول اياه متقدما
او متاخرا يخالف ما سياتي من انه اذا كان الضمير خبرا لا يطابق المفسر
يجب الاظهار ولا يخفى ان هذا الضمير لا يطابق المفسر فليراجع ذلك وليحرر
وعبر السيوطي عن قول الحذف الذي صححه المصنف بقوله والمختار ان
وجدت قرينة حذف والا جيء به اسما ظاهرا وظاهر كلام المصنف ان
القايل بالاظهار يعينه وقول ابن مالك في شرح التسهيل حذف الضمير
غير المرفوع اولى من بقايه مالم يكن من باب ظن فيظهر او يؤخر وكذا ان
كان من غير باب ظن وكان الحذف موقعا في لبس انتهى وقد يقال ان الاظهار
يخرجه عن التنازع كما ياتي فيما لم يطابق المفسر قوله وان كان العامل
من غير باب ظن وكان وجب حذف المنصوب اي لفظا او محلا ان لم يوقع
حذفه في لبس لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضمار قبل الذكر
واجاز ابن مالك اضمار مقدما في هذا وفي باب ظن نحو ضربته وضربني
زيد وظننته وظننت زيدا قائما واختار ان الحذف في غير المرفوع
ان لم يمنع مانع اولى من اضماره مقدما واحترز بقوله ان لم يمنع مانع
من الالباس نحو استعنت به واستعان علي زيد فلا يجوز حذف به
حذرا من الالباس وقدما على الوجه المرجوح قول الشاعر الآتي
وقال السيوطي وجوز قوم اظهاره اي اظهار الضمير غير المرفوع
اختيارا وعليه ابن مالك كما في الفا الثاني ودفع بالفرق بين الاضمار
قبل الذكر وبعده ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله اذا كنت ترضيه

وبرضيك

وبرضيك صاحب انتهى وقضية تجويز ابن مالك اضماره مقدما تجويز
اضماره موخرا بالاولى وقد يقال قياس جواز الاظهار في باب ظن
جواز الاظهار في غيره ايضا مما نقله السيوطي عن قوم هو قياس غيره
فليتامل واما باب ظن وكان فيظهر او يوخر على ما تقدم

اذا كنت ترضيه وبرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود

الشاهد في ترضيه حيث اضمر فيه ضمير المفعول وكان القياس حذفه
وجهارا اي عيانا منصوب بتقدير في وهذا اي البيت ضرورة
عند الجمهور اي ضرورة لا يعتد بمثلها مسئلة قوله اذا
احتاج العامل المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك
مخالفا في الافراد والتذكير وغيرهما وجب العدول الى الاظهار يعني
اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العمل الذي لم يعمل
في المتنازع فيه الى ضمير وكان الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك
الاسم المخبر عنه مخالفا في شئ مما ذكر وجب العدول الى الاظهار في المفعول
لانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الاظهار لانه لو اضمر
موافقا للمخبر عنه خالف المرجع ولو اضمر موافقا للمرجع خالف المخبر
عنه وكل منهما غير جايز عند البصريين وسياتي ان الرضي جوز مخالفة
الضمير للمرجع اذا لم يلبس لمخالفة بينهما وتبع المصنف الناظم في ما
ذكره وهو تطويل بلا طايل واحسن منه ان يقال وكان ذلك الضمير
مخالفا للمفسر له الا انه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير
لان المخالفة انما تحصل بافراده وهو بعد لم يحصل وقوله المفسر له
اي للضمير بدليل التصريح به فيما ذكر بعده وقوله وهو المتنازع فيه
لحصار التنازع في اثنين معا والجواب ان الحصر بالاضافة الى الاسم
المخبر عنه وينبغي ان يخص بقوله وجب العدول اي عن الاضمار الى الاظهار
قوله السابق وقيل يحذف وهو الصحيح قوله نحو اظن ويظنني
انخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل قال الحفيد اي الاصل بعد اعمال

فتنازعهما فيه صحيح لكن مع قطع النظر عن الاعراب فاذا رفعته بطل
طلب الناصب له واذا نصبته بطل طلب الرافع له ولا نسلم انه لزم
التنازع في مهم لان مطلق الاخوة الصادق بالمفرد والمثنى لا ابهام فيه بل
هو امر معلوم وايضاحه ان المتكلم لما قصد ان يأتي بمفعول ثاني من مادة
الاخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما ان يعطاه مكيفا بالصفة
المناسبة له وتقدم في الكلام على بيت امري القيس ما يعلم منه انه لا
تأييد فيه لما قاله المصنف ثم رأيت شيخنا قال ما نصه لحق ان
لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمفعول انما هو توجهه الى معنى المفعول
ومادة لفظه واما صورة لفظه فرجعها الى الواقع في نفس الامر على ان
صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط اظن واعماله انتهى وبكلا قال
ما نصه لا فساد في ذلك بل التنازع فيه صحيح لكن باعتبار كونه
مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مثنى او مفردا وانت لا تنطق
به مثنى الا بعد الحكم به للاول ولا مفردا الا بعد الحكم به للثاني
واذا نطقت به مثنى بطل كون كون الثاني يطلبه فمن هنا ظهر للمؤلف
فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا مع
قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين اذا كان الاول
منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح
لكن مع قطع النظر عن الاعراب فانك ان اعربته بالرفع بطل كون
الثاني يطلبه لانه لا يطلب الا منصوبا وان اعربته بالنصب بطل
كون الاول يطلبه لانه لا يطلب الا مرفوعا واعتبر ذلك بالمفعول
الاول في مثاله وهو الزيدين فانه بعد النطق به على هذه الصورة
لا يطلبه يظنني لان الزيدين منصوب ويظنني يطلبه مرفوعا
والمؤلف رحمه الله تعالى يسلم التنازع فيه انتهى وقال الفاضل
الجامي ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الا اذا لاحظت
المفعول الثاني اسنادا الى الفاعل اتصف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة

تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول
الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا او الثاني مفعولا مثنى فلا
يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع انتهى والاشارة بهذا الى نحو
حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا وقوله ولا
يخفى انه لا يتصور التنازع الى آخره مبني على ان تاويل المفعول
الاول بكل واحد مما لا يعبأ به وفيه بحث لانه انما يتم
امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التانيث والتذكير
لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح ان يثنى
فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في
منطلقا حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله
فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله
فيبقى على افراده وفي شرح الكافية للعصام وهنا اشكال
استصعب واستحل التحمل في دفعه وهو انه لا يمكن تنازع
حسبتهما في منطلقا لافراده وكون حسبتهما طالبا للمثنى والتحمل
ان النزاع ليس في منطلقا بل في اسم الفاعل من الانطلاق والافراد
انما جا بعد قطع النزاع وله دفع اسهل وهو ان التنازع في
منطلقا ليصير بافراده مفعول الاول او نجعله مثنى مفعول
الثاني وانما يمنع افراده النزاع لو كان ملزوما للافراد قال
الرضي يلزم اعمال الاول فصح فصل الاجنبي بين العامل والمحو
او بين المسند اليه والمسند ونحن نقول مع زيادة قبح العطف
على الشيء قبل ذكره بتمامه وكانه لم يستقبح لتنزيل الفعلين منزلة
فعل واحد لكمال الاتصال بينهما حتى كانهما بمنزلة فعلهما ذلك
ذلك الفاعل او اوقعا عليه ذلك المفعول او وقع هذا ان الامر ان
فاستغن بحسن التامل عن مزيد البيان وفي الحواشي الهندية
فان قلت الشرط في التنازع جواز اعمال الفعلين فيما تنازعا

تحف
١٢٠١

الجزء الثالث من حاشيه
توضيح العالم العلامه نحوى عصره ابى عبدالله
ابن هشام لخاتمه النحويين وبولغه
المتاخرين مولانا وسيدنا
الشيخ ابى بكر الشنوانى
رحمه الله وغفر
له امين

امين

فى هذا الجزء من الابواب

باب الاشتغال	باب نقدى الفعل ولزومه	باب التنازع فى العمل
باب المفعول المطلق	باب المفعول به	باب المفعول فيه
باب المفعول معه	باب الاستثنا	باب الحال هو اخر ما كتبه المولف

تملكه بفضل ربه الغنى
من زين الدين
العلمى الحمصى سابقا
امام بطنطا

٤٠٠
١٩٢١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

هذا باب الاشتغال قوله هذا اباب الاشتغال اشارة الى قول ابن مالك الاشتغال ترجمة وانه خبر عن مبتدا محذوف بعد حذف مضاف وتقدم ان هذا الاعراب لا يتعين بل يجوز ان يكون مبتدا لحذف خبره اي الاشتغال هذا بابه وان يكون مفعولا به لفعل محذوف تقديره اقرا او خذ او افهم وبعضهم ترجم بما اضمر عامله على شريطة التفسير اي بمعمول قدر عامله الناصب له على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده اي بشرط ان يوتى بعده بشئ يفسر المحذوف ويليه والشريطة والشرط بمعنى واحد واضافتها للتفسير بيانية قوله اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم كزيدا ضربته ولمحله كهذا ضربته اي اخر من العمل في ذلك الاسم المتقدم بسبب عمله في ضميره اي لم يعمل في ذلك الاسم لا في لفظه ولا في محله بسبب نصبه لمحل ضمير الاسم المتقدم قال شيخنا قوله اذا اشتغل الخ هذا قصد به المصنف الحد والضبط لاقسام الاشتغال ولذا تراه يصرح تارة بانه ضابط وتارة بانه حد وكلا الامرين لا يصح فيه لان شرط كل منهما شمول الافراد وهو منتف منه لخروج بعض افراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل به وهو متعلق الضمير فتامله انتهى ويمكن الجواب بانه حد وضبط لنوع منه بقرينة ما يذكر بعده من قوله ان المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما ومن قوله لابد في صحة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم السابق وكما تحصل العلقة بضميره اي الاسم السابق المتصل بالعامل كزيدا ضربته كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف جر نحو زيدا مررت به او باسم مضاف نحو زيدا ضربت اخاه او باسم اجنبي اتبع بتابع الى اخره او بان ذكر الفعل والضمير ليس للتقييد بل لان ذلك هو الاصل والمراد فعل او اسم يشبهه مما ذكر بعد ذلك وضمير اسم متقدم او متعلقه مما بينه بعد ذلك واهل هذه الفنون

يتسامحون

يتسامحون في التعاريف ويكتفون بمثل ذلك وصوب السيد التعريف بالاخص فقال والصواب ان المعتبر في المعرف كونه موصلا الى تصور الشئ اما بالكنه او بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه مميزا عن جميع ما عداه او عن بعض ما عداه انتهى ودخل في الفعل المتاخر ما اتصل بالاسم السابق وما انفصل عنه نحو زيدا عمرو ضربه وخرج ما اذا كان الضمير لاسم متاخر نحو ضربته زيدا فانه لا يكون من هذا الباب لان الفعل لم يتاخر والاسم الذي عاد عليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد وهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدا خبره ما قبله ولو قال اشتغل عن فعل ومناسبه لكان اولى ليتناول نحو زيد مررت به ايضا ويتبادر من الشغل عن الشئ احتياجه اليه فيخرج المستغنى عما بعده نحو زيد في الدار فاكرمه وكقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما على تقدير سببوه فان تقديره عنده وفيما يتلى عليكم السارق والسارقة انتهى ولذا قيد ابن مالك في التسهيل بقوله مفتقرا لما بعده انتهى وقد يتبادر منه ايضا جواز عمل ذلك الفعل فيما قبله والا لم يكن الضمير شاغلا له عنه اذ هو لا يصح ان يطلبه فيخرج نحو زيدا ما احسنه والمراد جواز العمل في ذاته لا مطلقا والا لخرج مسايل وجوب الرفع فلا يرد على المصنف انه ترك من الضابط ما يخرج ذلك لما تبين انه خارج بما ذكروا ورد الشاطبي على ابن مالك ما يرد مثله على المصنف واجاب عنه بما يمكن ان يجاب به عنه بقوله انه ترك اشتراط اتحاد جهة النصب في المشغول به والمشغول عنه فلو قلنا زيدا جلست مكانه لم يجز لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية وكذا الانقول زيدا ضربت ضربه او مكثت عنده بخلاف ما يوم الجمعة قعدته او قعدت فيه فانه جايز لاتحاد جهة النصب وانه ترك اشتراط ان يكون المشغول عنه اسما واحدا فلا يجوز ان تقول زيدا وهما اعطيته اياه ولا ازيدا عمرا اكرمه ووجه امتناع هذا والذي قبله ان هذا

الباب جاء على غير القياس فلا يتعدى ما سمع ولا يقاس عليه الا ما
كان مثله من كل وجه ثم اجاب عن الاول بما حاصله ان اشتراط
اتحاد وجهة النصب مختلف فيه فلا يرد عليه مع احتمال انه لا يقول
به كما هو ظاهر كلامه هنا وفي التسهيل حيث لم يتعرض له وعن الثاني
بما حاصله ان المتبادر من قوله اسم الواحد وعلى هذا الاشكال و
يحتمل ارادة الجنس فيشمل الاكثر من الاسم الواحد ويكون ما يلا
لمذهب الاخفش فاجاز ان يعمل الفعل المقدر في اكثر من واحد
ولا بعد ان يكون ذهب الى هذا وقياسه على الواحد ظاهر وقد قال
الشلوبين ان سيبويه موافق لابي الحسن في المسالة واذا كان كذلك
فليس لاتحاد المفعول بشرط عند سيبويه والذي ينبغي ان يراد بالاسم
الجنس فيشمل الواحد والاكثر قال الرضي وقد يتوالى اسمان منصوبان
لمقدرين او اكثر كزيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت
اخاه ضربته وزيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت
اخاه ضربت غلامه ضربته انتهى وهذا غير ما تعرض له الشاطبي لان
ذلك فيما اذا كان الناصب للاكثر فعلا واحدا مقدرا والذي قاله
الرضي اذا كان الناصب المقدر متعددا بعدد المشغول عنه ولو ان
اردت ادراج ذلك في كلام المصنف فاحمل الاسم المتقدم في قوله
فالاصل ان ذلك الاسم على اعم من الاسم المتقدم المشار اليه بقوله
اسم متقدم ثم تحمل ضمير اسم على ضمير له في الجملة فتامله فان قلت
لم اعتبر في الاشتغال ان يكون العامل المشغول جايزا للعمل فيما قبله
قلت قال الرضي قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور
الا قبل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من
الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى هذا
العمل بحيث لو لم نشغله بنايب الاسم المنصوب المتقدم اعني بضميره
او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير

او متعلقه

او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة كلامهم فان قيل اشتراط هذا
القول يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويودي الى
صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه لو
وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لو لا شغله بضمير المعمول لكان هو
العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرء هلك اذ الافارق
فكان يجب ان يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله
قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح
وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل اخر اضطر الى جعله
مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيدا هل ضربته وهلا ضربته للفعل
محل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا الذي حملناه عليه لما لم يصلح العمل
في زيد فاما في نحو ان امرء هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل
اخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز
فعلي ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه ولذا في
ازيد قام بل نقول زيد مبتدا الا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل
اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا
وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو زيد قام ان يرفع
زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه
في نحو انت زيدا ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت مبتدا الا فاعل على ما قدمنا
فبقي خبر المبتدا وهو زيدا ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه
واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو ايوما
زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل
والاولى بهمزة الاستفهام اذ ان تقدر داخلة على الفعل انتهى
وذكر زيادة تتعلق بذلك ستاتي قريبا وقوله اضطر الى جعله مفسرا
قد يقال يمكن ان يستغنى عن هذا الجواب بان يقال لمجرد الدلالة من
غير تعويض لا تتوقف على صحة عمل المفسر فيما قبله وسياتي ما يوخذ

منه ذلك فليتامل وقوله لايجعل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه سيأتي جواز ذلك فيما اذا كان المرفوع ملابسا لضمير عائد للمنصوب وفي قول المصنف عن نصبه للفظ ذلك الاسم كزيد ضربته او لمحله فيه اشعار بان الباء في قول الالفية بنصب لفظه او المحل معنى عن والضمير في لفظه للاسم فتكون مع مجرورها بدلا من عنه بدل مفصل من مجمل وظاهر كلام ابن الناظم ان الباء على حالها والضمير في لفظه للمضمر ويكون المراد بنصب لفظه ان يصل العامل اليه بنفسه وبنصب محله ان يصل اليه بواسطة الحرف وان كان على كل تقدير النصب على المحل فليتامل ثم رايت الشارح قال والى هذا اشار الناظم بقوله ان مضمرا اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى المضمر بنفسه لفظه واذا وصل اليه بحرف جر ينصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ اتى وقد يقال لا اشكال لان المراد لفظ الضمير تعدي العامل اليه بلا واسطة وهو مجاز علاقته اللزوم وقرينته استحالة نصب لفظ الضمير

فالاصل اي الراجح ان ذلك الاسم اي المتقدم يجوز فيه وجهان فيه اشارة الى ان الامر في قول الناظم فالسابق انصبه للاباحة بالمعنى الشامل للوجوب وغيره ولهذا فصله بقوله بعد والنصب حتم الى اخره وظاهر قوله تجوز فيه وجهان جواز ذلك سواء صلح ذلك الاسم لان يكون مبتدا نحو زيدا اكرمته او لا كما في رجلا اكرمته وهو موافق لولد ابن مالك حيث جعل فارسا في قوله فارسا ما غادروه منصوبا على شريطة التفسير وهو ايضا لابي علي فانه اجاز في قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها ان يكون منصوبا على شريطة التفسير لكن ابن الشجري قيد جواز الوجهين بكون الاسم صالحا للابتداء والا لم يصح الرفع بل تعين النصب ووافقه

المصنف

المصنف على ذلك في المعنى قال بعضهم والحق ما قاله ابن مالك تبعا لابي علي لان من المسايل التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب في ذلك الاسم فيها النصب وهو لا يصح ان يكون مرفوعا على الابتداء وقد جوز جماعة ك الاشتغال في قوله تعالى سورة انزلناها وسورة لا يصح ان يكون مبتدا وانزلناها الخبر وهذا اذا جعل سورة مبتدا اجعل انزلناها صفة والخبر محذوف ... لسلامته من التقدير اي تقدير العامل الذي هو خلاف الاصل اعترض عليه بان الرفع في نحو زيد ضربته كما يوجب السلامة عن الحذف يستلزم خلاف اصل اخر يخلو عنه النصب وهو كون الخبر جملة اذ الاصل فيه الافراد وجوابه منع كون الاصل فيه الافراد ولو سلم فالنصب يستلزم حذف الجملة ولا شك ان وقوع الجملة خبرا هو ان من حذفها لما فيه من تكثير خلاف الاصل فكون الجملة خبرا وان كان يساوي نفس الحذف في مخالفة الاصل لكن لا خفاء ان كثرة الحذف اشد منه في مخالفة الاصل ... بالابتدا اما اشارة الى بيان عامل الرفع دفعا لتوهم ان عامله فعل كما ان ناصبه فعل او الى المعنى المقتضي فيكون بمعنى كونه مبتدا ويكون فيه بيان الرفع على وجه متفق عليه بين الكل واحترز به عن الرفع بفعل مطاوع للمفسر كما سياتي فانه لا يجوز عند البصري والكوفي لجوزه لا يرجحه فما بعده اي الاسم المتقدم المشغول عنه من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية اي بنا على خبريته للمبتدا او لاجل خبريته للمبتدا والرابط بينهما الها المتصلة بالفعل ... وجملة الكلام حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا اسمية قال في المغني الاسمية التي صدرها اسم كزيد قام وعبهات العقيق وقايم الزيدان عند من يجوز وهم الاخفش والكوفيون انتهى وسياتي ان المراد بصدر الجملة المسند او المسند اليه وخالف الكسائي في ترجيح نصب تالي ما هو فاعل في المعنى نحو انا زيدا ضربته وانت عمرا كلمته وصابط المسالة

ان يقع الاسم بين اسمين لمسمى واحد وتاليهما فاعل الفعل المشغول
وذلك لان تقديمه وهو الفاعل في المعنى منبه على مزيد العناية
بالحديث عنه فكان المسند اليه متقدما قال ابن مالك ولا
اكتراث بذلك عند غير الكسائي لان الاسم المشار اليه لا يدل على
فعل ولا يقتضيه لوجوده وعدمه سيان انتهى ثم رايت الدماميني
قال ولعل وجه ترجيح النصب ان المتاخر فاعل معنى وصناعة والمتقدم
فاعل معنى فقط وهما لمسمى واحد فينبغي ايضا ان يكون فاعلا صناعة
وعلى هذا فيكون المقدر فعلا رافعا له وناصبا لما بعده وتكون المسالة
من الاشتغال عن الاسمين كما قال الاخفش في انت زيدا تضرب به
وعلى ذلك فالتقدير ضربت زيدا اضربته ثم حذف ضرب وحد
فانفصل الضمير لان التقدير انا اضربت زيدا اضربته فحذف الفعل
والفاعل معا وبقي المفعول حينئذ مبتدا [illegible] والثاني اي من
وجهين مرجح لاحتياجه الى التقدير اي للعامل او تقدير العامل
قوله فانه اي النصب بفعل موافق حينئذ اي ذلك الفعل المذكور
اي لفظا ومعنى نحو زيدا اضربته اذ تقديره ضربت زيدا اضربته
او معنى فقط نحو زيد مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت
به فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت ولم يقدر مررت
لانه لازم وبقي ان لا يوافقه لفظا ومعنى نحو زيدا اضربته لاخاه
اي اهنت زيدا اضربت اخاه وذلك لانه لازم عن ضربت المذكور
فان ضرب اخي زيد ملزوم لاهانة زيد وهو مفسر بما يستلزمه
ومثله زيد ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
فان قلت اي لزوم بينهما وانت تقول ضربت زيدا واكرمت
اخاه وانا قد نضرب الاخ ونغفل عن اخيه فلا يزيد بضربه
اهانته ولا غير اهانته قلت لم ندع اللزوم العقلي فيلزمنا
ما ذكرت بل الملزوم العادي العرفي فانك تجد اهل العرف ينسبون

فاعل ذلك الى الجهال فيقولون انظر الى صنع فلان ما اعجبه يضرب
انسانا ويكرم اخاه ويقولون لمن ضرب شخصا له اخ ما ضربه وانما
ضرب اخاه وعلى هذا فلو قدر لزيدا في مثال التحويين ضربت لم
يكن بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور
مراد به الضرب الحقيقي كذا قاله الدماميني ويقدر في زيدا ان
جلست عليه لابست اي لابست زيدا جلست عليه وهو مفسر
بما يستلزمه فان جلس الشيء يلزمه ملابسته للمجلوس عليه
وكذا يقدر لابست في زيدا مررت باخيه اي لابست زيدا مررت
باخيه ولا يقدر جاوزت بخلاف زيدا مررت به فانه يقدر فيه
جاوزت كما سبق قال في المغني واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال
انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا
مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اباه اذ تقدير المذكور يقتضي
في الاول تعدي الناصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني
وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الا تري انه
لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدي بالجر وبنفسه وكذا
سالته الظرف في نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى
ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع
في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانه له بخلاف الضرب انتهى
قوله محذوف وجوبا قيل لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع
بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر
رايتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر
انتهى وقال بعضهم لا يرد النقض بقوله تعالى اني رايت احد عشر
كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لان الجملة الثانية لم يؤت
بها لمجرد التفسير بل اتي بها لتبيين الجملة الاولى قيل تمامها باعتبار

ان يقع الاسم بين اسمين لمسمى واحد وثانيهما فاعل الفعل المشمول
وذلك لان تقديمه وهو الفاعل في المعنى منبه على مزيد العناية
بالحديث عنه فكان المسند اليه متقدما قال ابن مالك ولا
اكتراث بذلك عند غير الكسائي لان الاسم المشار اليه لا يدل على
فعل ولا يقتضيه فوجوده وعدمه سيان انتهى ثم رايت الدماميني
قال ولعل وجه ترجيح الضرب ان المتاخر فاعل معنى وصناعة والمتقدم
فاعل معنى فقط وهما لمسمى واحد فينبغي ايضا ان يكون فاعلا صناعة
وعلى هذا فيكون المقدر فعلا رافعا له وناصبا لما بعده وتكون المسالة
من الاشتغال عن الاسمين كما قال الاخفش في انت زيدا تضربه
وعلى ذلك فالتقدير ضربت زيدا اضربته ثم حذف ضرب وحده
فانفصل الضمير لان التقدير انا اضربت زيدا اضربته فحذف الفعل
والفاعل معا وبقي المفعول حينئذ مبتدا [illegible] والثاني اي من
وجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير اي للعامل او تقدير العامل
[illegible] فانه اي الضرب بفعل موافق حينئذ اي ذلك الفعل المذكور
اي لفظا ومعنى كخو زيدا اضربته اذ تقديره ضربت زيدا اضربته
او معنى فقط كخو زيدا مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت
به فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت ولم يقدر مررت
لانه لازم وبقي ان لا يوافقه لفظا ومعنى كخو زيدا اضربته اخاه
اي اهنت زيدا اضربت اخاه وذلك لانه لازم عن ضربت المذكور
فان ضرب اخي زيد ملزوم لاهانة زيد وهو مفسر بما يستلزمه
ومثله زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده
فان قلت اي لزوم بينهما وانت تقول ضربت زيدا واكرمت
اخاه وانا قد نضرب الاخ وتغفل عن اخيه فلا يزيد بضربه
اهانته ولا غير اهانته قلت لم ندع اللزوم العقلي فيما
ما ذكرت بل اللزوم العادي العرفي فانك تجد اهل العرف ينسبون

في على ذلك

فاعل ذلك الى الجهال فيقولون انظر الى صنع فلان ما اعجبه يضرب
انسانا ويكرم اخاه ويقولون لمن ضرب شخصا له اخ ما ضربه وانما
ضرب اخاه وعلى هذا فلو قدر لزيدا في مثال النحويين ضربت لم
يكن بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور
مراد به الضرب الحقيقي كذا قاله الدماميني ويقدر في زيد ان
جلست عليه لابست اي لابست زيدا جلست عليه وهو مفسر
بما يستلزمه فان جلوس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمجلوس عليه
وكذا يقدر لابست في زيدا مررت باخيه اي لابست زيدا مررت
باخيه ولا يقدر جاوزت بخلاف زيدا مررت به فانه يقدر فيه
جاوزت كما سبق قال في المغني واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال
انه يجب ان لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا
مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اباه اذ تقدير المذكور يقتضي
في الاول تعدي الفاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب
لم يقع بزيد فوجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني
وليس لما نعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الا ترى انه
لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجر وبنفسه وكذا
سألته الظرف في نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى
ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع
في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه اهانته له بخلاف الضرب انتهى
[illegible] محذوف وجوبا قيل لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع
بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر
رايتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر
انتهى وقال بعضهم لا يرد النقض بقوله تعالى اني رايت احد عشر
كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين لان الجملة الثانية لم يؤت
بها لمجرد التفسير بل اتي بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار

ما تعلقت به من كونهم ساجدين كقولك علمت زيدا علمته كائنا
وقيل لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به ولا يجمع بين البدل
والمبدل منه واستشكل بانه ان اريد انه لا يجوز ذلك على جهة
التاسيس فممنوع او على جهة التاكيد فممنوع وبابه كيف يستقيم
ذلك والمحقق في الواقع الجمع بين البدل والمبدل منه لغة وبالغه
قيل ويرد الاول بان الحذف ينافي التاكيد والثاني بان المستشكل
انما عليه البدل التعويضي مما حذف بالبدل التابع المقصود
بالحكم والمراد هنا الاول والثاني وفيما رد به الاول نظر اذ المعتبر
من لم يدع التاكيد على تقدير الحذف ليرد عليه بان التاكيد ينافي
الحذف بل حاصل كلامه انه هلا جوزوا الجمع بينهما على وجه
التاكيد وليس في هذا تاكيد مع الحذف فان قيل وجه الرد
ان مقتضى هذا انه مع الحذف يكون تاكيدا ايضا قلت ممنوع
جواز ان يقول مع الحذف يتمحض للبدل ومع الذكر يصير تاكيدا على
ان منافاة الحذف للتاكيد محل بحث كبير كما سيأتي في المفعول
المطلق والوجه رد الاول بان المذكور كالعوض من المحذوف
والجمع ينافي العوضية لان معناه انه نائب في اللفظ ومع الجمع
يستحيل النيابة في اللفظ فليتامل كذا قاله شيخنا رحمه الله
تعالى والفائدة العامة في حذف الشيء ثم تفسيره زيادة تمكينه
في القلب لان الشيء اذا بين بعد تطلع النفس يكون اوقع فيها
وما ذكره المصنف من ان نصب الاسم السابق بفعل محذوف
وجوبا هو مذهب البصريين وعليه المعول وقال الكسائي
النصب بالفعل الظاهر المؤخر على كونه ملغى غير عامل في الضمير
بان يلغي ورد بان الضمير قد لا يتعدى اليه الا بحرف جر فكيف
يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه ايضا الا بحرف
جر نحو زيدا اعضبت عليه وايضا فلا يمكن الالغاء في السبب

لانه مطلوب الفعل في الحقيقة نحو زيدا ضربت غلام رجل تحبه
وزيدا هدمت داره وقال الفراء الفعل عامل في الاسم والضمير
معا ورد بلزوم تعدي الفعل المتعدي لواحد الى اثنين والمتعدي
الى اثنين لواحد لثلاثة وهو حزم للقواعد وجوز قوم في المشتغل عنه
مجرورا نحو زيد مررت به جر السابق نحو ما جر الضمير فيقال بزيد
مررت به وفزي وللظالمين اعدهم عذابا اليما والجمهور على المنع
لان الجار منزل من الفعل منزلة الجزء منه لانه يصل به الى معموله
كما يصل همزة النقل فكما يجوز اضمار بعض اللفظة وابقاء بعضها
لا يجوز هذا والقراءة مؤولة على تعلق اللام باعدّ الظاهر وظهر
بدل منه ثم رايت الرضي قال انما وجب اضمار الفعل ههنا لان
المفسر كالعوض من الناصب ولم يوت به الا عند تقدم الناصب
ليفسره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا حكم
الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكر في باب
الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب
عندهما للاسم لفظ الفعل المتاخر اما لذاته ان صح المعنى واللفظ
بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيد كما انه
عامل في ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل
ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعمرا ضربت
اخاه فالعامل في زيد اهو فوا كي مررت به لسد مسد جاوزت
وفي عمرا ضربت اخاه ضربت اخاه لسد مسد اهنت وليس قبل الاسم
في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل
الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة
لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير
بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيد ايقاع الفعل عليه وليس
الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا

او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع
المثل وليس كذا الاترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه
ولو قيل في مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان
ضميرا او متعلقه هو بدل كل من المنصوب المتقدم لكان قولا في الضمير
في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به
اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا الحاه في قولك زيدا ضربت لحاه بدل
من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيدا ضربت اخاه وكذا
في قولك زيدا ضربت عمرا في دار فانه ملابس زيدا بكونه مضروبا في
دار زيدا وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيدا بكونه ملقيا لك هو ولخو
زيدا وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين
ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما
بعده قياسا على المرفوع في نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب
شاذ منهما الى ان المرفوع في مثله مبتدا لا فاعل كما تقدم في باب
الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يركب ان ارتفاع امرؤ هلك الموخر كما ارتكب
في هذا الباب ان انتصاب الاسم برهذا المتاخر لان الفعل باتفاق
من جميع النحاة لا يرفع ما قبله انتهى وسياتي ان بن العريف اجاز رفع
الاسم المتقدم على الفاعلية ونقل عن المبرد عن الكوفيين قوله فما بعده
اي الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر اي للفعل المحذوف والجملة المفسرة
لا محل لها من الاعراب على الاصح كذا قال الشارح تبعا للمصنف في شرح
القطر وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر السين الفعل المذكور لا الجملة
باسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون جزئها لا محل له الا ترى
ان نحو ان قام زيد قام عمرو الجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة
باسرها ويدل عليه ان المفسر هو الفعل وحده ظهور الجزم في الفعل وحده
في نحو زيد ان تلقه تكرمه بجزم تلقه وفي نحو فمن يكن نومه كما ياتي
وقال بعضهم الاولى التعليل بالاحتراز عن العيث ليلا ينتقض التعليل

المذكور بمثل جا رجل اي زيد ونظر فيه بان العيث انما يلزمه في نحو زيدا ضربته
وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه
لم يلزمه اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا جلست عليه فلا بد في اتمام وجه
وجوب الحذف من قصد اطراد الباب وتجاب عن النقض بنحو عندي خمجد
اي ذهب بانه محل منع الجمع بين المفسر والمفسر اذ اجعل المفسر بكسر السين
عوضا عن المفسر بفتح السين قال في المغني قولنا ان الجملة المفسرة لا محل
لها خالف فيه السكوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهو في نحو زيدا ضربته
لا محل لها وفي نحو انا كل شيء خلقناه بقدر وفي نحو زيد لحبر يا كله بنصب
لحبر في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وقال في نحو فمن يكن
نومه بيت وهو امن فظهر لجزم وكان الجملة المفسرة عنده عطف
بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل وقد بينت ان جملة
الاشتغال ليست من الجملة التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان
حصل بها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان
واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لابي علي ان الجزم في ولك
باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل
المذكور في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته جزومان في التقدير
وان جزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل
على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان
وان لم تجز اضمار لام الامر الا في الضرورة لاتساعهم فيها بدليل
ايلاءهم اياها الاسم ولان تقدمها منفيا للدلالة عليها ولهذا اجاز
سيبويه نمن تمر را مر ومنع من تضرب اترل حتى يقول عليه
وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض
انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم
يحسن كما في ضربه غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في ضربوني
وضربت قومك واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما

او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع
المثل وليس كذا الاترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه
ولو قيل في مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان
ضميرا او متعلقه هو بدل كل من المنصوب المتقدم لكان قولا في الضمير
في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به
اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا الخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل
من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيدا ضربت اخاه وكذا
في قولك زيدا ضربت عمرا في دار فانه ملابس زيدا بكونه مضروبا في
دار زيدا وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيدا بكونه ملقيا لك هو واخو
زيدا وان كانت الملابسة في الصورتين بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين
ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما
بعده قياسا على المرفوع في نحو قوله تعالى ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب
شاذ منهما الى ان المرفوع في مثله مبتدا لا فاعل كما تقدم في باب
الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ هلك الموخر كما ارتكب
في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق
من جميع النحاة لا يرفع ما قبله انتهى وسياتي ان بن العريف اجاز رفع
الاسم المتقدم على الفاعلية ونقل عن المبرد عن الكوفيين قوله فما بعده
اي الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر اي للفعل المحذوف والجملة المفسرة
لا محل لها من الاعراب على الاصح كذا قال الشارح تبعا للمصنف في شرح
القطر وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر السين الفعل المذكور لا الجملة
باسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون جزئها لا محل له الا ترى
ان نحو ان قام زيد قام عمرو الجزم فيه محكوم به للفعل وحده لا للجملة
باسرها ويدل عليه ان المفسر هو الفعل وحده ظهور الجزم في الفعل وحده
في نحو زيدا ان تلقه تكرمه بجزم تلقه وفي نحو فمن يكن نومه كما ياتي
وقال بعضهم الاولى التعليل بالاحتراز عن العيب ليلا ينتقض التعليل

المذكور بمثل جا رجل اي زيد ونظر فيه بان العيب انما يلزمه في نحو زيدا ضربته
وزيد مررت به واما في زيد ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه
لم يلزمه اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا جلست عليه فلا بد في اتمام وجه
وجوب الحذف من قصد اطراد الباب وتجانب عن التقيد بنحو عندي خمسة
اي ذهب بالمحل منع الجمع بين المفسر والمفسر اذا جعل المفسر بكسر السين
عوضا عن المفسر بفتح السين قال في المغني قولنا ان الجملة المفسرة لا محل
لها خالف فيه السلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهو في نحو زيدا ضربته
لا محل لها وفي نحو انا كل شيء خلقناه بقدر وفي نحو زيدا لحبر يا كله بنصب
الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وقال في نحن
نومنه بيت وهو امن فظهر الجزم وكان الجملة المفسرة عنده عطف
بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل وقد بينت ان جملة
الاشتغال ليست من الجملة التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان
حصل بها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان
واختلف في المبدل منه وفي البغداديات لابي علي ان الجزم في ولك
باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل
المذكور في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته جزمان في التقدير
وان جزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل
على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان
وان لم تجز اضمار لام الامر الا في الضرورة لاتساعهم فيها بدليل
ايلاءهم اياها الاسم ولان تقدمها مفعول للدلالة عليها وهذا اجاز
سيبويه بمن تمر امرر ومنع من تضرب اترل حتى يقول عليه
وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لاصالح فطالح بالخفض
انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم
يحسن كما في ضربه غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في ضربوني
وضربت قومك واستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما

استغني في نحو زيد اظنته قايما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني
مفعولي المقدرة الي هنا كلام المعني قال الدماميني قد اجاز و في قوله
تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
ويجوز ان تكون جملة امدكم الثانية بدلا من الاولي واجاز و في قول
الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان يكون لا تقيمن بدلا
من ارحل ولم ار من انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور فينبغي
تحرير النقل في ذلك وقد ذكر المصنف يعني ابن هشام في النوع السادس
من الجهة السادسة في الباب الخامس اشتراط المزد في بعض المعمولات
والجمل في بعض وساق هناك مسايل ولم يتعرض لهذه المسئلة البتة
هناك مع انها جديرة بالذكر في هذا المحل وقال الدماميني ايضا
في قوله كما يستغني في نحو زيد اظنته قايما بثاني مفعولي ظننت
المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة ما نصه واقول لا يتعين كون
كون قايما ثاني مفعولي ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثاني مفعولي
المقدرة وهو الاولي لان المقدرة هي المقصودة بالذات والثانية
انما اتي بها لضرورة التفسير فينبغي ان يقتصر بها علي قدر الضرورة
ولا يزاد علي قدر ما يحتاج اليه في التفسير وانما تدعو الحاجة الي
ذكر الفاعل ليعلم به صاحب الفعل المحذوف والي ذكر المفعول
الاول المضمر ليحصل الربط ويتحقق الاشتغال واما المفعول الثاني
فلا ضرورة تبعث علي ذكره من حيث التفسير فينبغي حيث ذكر ان
يجعل للمقدر الذي هو المقصود بالذات وبهذا ارد بعضهم علي
من جعل ليس له ولدا حالا من الضمير هلك في قوله تعالى ان امرؤ
هلك ليس له ولد قال لان المسند اليه حقيقة هو الاسم الظاهر
المعمول للفعل المحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد له ٥
فتجعل الجملة صفة له لا حالا من ضمير الفعل الواقع في جملة التفسير
وجملة الكلام انما يفعل وجملتا الكلام فعليتان يعني

بالتثنية لان الجملة المحذوفة والمذكورة في المعنى متحدتان ويحتمل
انه اراد بجملة الكلام المحذوفة دون المفسرة لانها جملة اخري وانما
كانت فعلية لتقديرها بفعل قال في المغني والفعلية التي صدرها
فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قايما وظننته قايما ويقوم
زيد ثم قال تنبيه مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا
عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة في اقايم الزيدان وازيد
اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قايما اسمية ومن نحو اقام
زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر
ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف زيد ومن نحو في
ايات الله ينكرون ومن نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخاشعا
ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير وكذا
الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وان احد من المشركين استجارك والانعام
خلقها لكم والليل اذا يغشي لان صدورها في الاصل افعال والتقدير
ادعو زيدا وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل واعلم
ان الوجه المرجوح الذي هو النصب مراتبه متخالفة فالنصب
في نحو زيدا ضربته اقوي من النصب في زيدا ضربت اخاه والنصب
في زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب
في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله
المرادي في شرح تلخيص ابي حيان ولم اذكر ايا لم احصل وفي نسخة
لم نذكر ايا لم نجعل لان احد الاشتغال لا يصدق عليه اي المشتغل
عنه او قوله لا يصدق عليه اي عليه اشتغاله لان الاشتغال نفسه
لا يصدق علي شيء من الاقسام المذكورة فليتامل وارد احد الاشتغال
حصة المفهوم من ضابطه وهو قوله اذا تاخر فعل الي اخره وكان
وجهه ان المتبادر من قوله بنصبه لمحل ضمير اسم الخ حصر الشاغل
المانع في نصبه محل الضمير فيكون بحيث لو سلط العامل علي الاسم

لنصبه فيخرج ما فيه شاغل وما نع اخر لم في خرجت فاذا زيدا يضربه
عمرو فان الفعل وان يتسلط على الضمير لا يجوز ان يعمل في زيد للمانع
وهو وجوب رفعه بالابتدا لوجوب الجملة الاسمية بعد اذا الفجائية
ولابن مالك ان تجيب بان قولنا بحيث لو سلط معناه ان يكون بحيث
اذا خلا من الموانع لنصبه وهو ههنا كذلك لانه اذا خلا من اذا الفجائية
صح نصبه له ولا نسلم ان المراد التسلط في هذا التركيب بخصوصه
وبحضر الشاغل المانع فيما ذكر لكن يرد حينئذ انه يلزم ان يكون من
الاشتغال والزانية والزاني فاجلدوا على تقدير المبرد مع انهم
اخرجوه عنه حتى على ذلك التقدير فليتامل ثم رايت مليا قال لم يذكر
جماعة من كبرا النحويين في اقسام المشتغل عنه ما يجب رفعه قالوا
لان حد الاشتغال لا يصدق عليه والصواب ما اعتمده الناظم هنا
وفي التسهيل من عده في اقسام المشتغل عنه لان العامل في خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو وزيد هل رايته وعمرو هل رايته ونحو ذلك
صالح للعمل بذاته في الاسم السابق لو فرغ لكن منع من عمله مانع وهو
تقدم ما لا يعمل ما بعده فيما قبله عليه فلا يمتنع عمله فيما قبله لذاته
وما لا يمتنع عمله فيما قبله لذاته صادق عليه حد الاشتغال فهو
معدود من اقسامه وما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب
وافعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل والمصدر والحرف
نحو زيد ما احسنه وعمرو اكرم منه بكر ووجه الاب زيد حسنة
وزيد ضربا اياه وزيد دراكه وزيد انه قايم لا يعد من اقسام
الاشتغال لعدم صدق الحد عليه انتهى ويرد عليه قول ابن مالك
في الوصف ان لم يك مانع حصل احترازا عن الوصف الواقع صلة
لال مع انه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله لكن منع من عمله مانع
وهو وقوعه صلة ولو صح ما قاله لم يصح الاحتراز بكونه غير صلة
ولا شهرها وهو الصفة الى غير ذلك مما عداه مما يمتنع عمله فيما قبله مع

ارتشف عملها بذاتها فيما قبلها وانما امتنع العمل لمانع عارض الا ان يجاب
بان التقييد في قوله ان لم يك مانع حصل وفي كلام التسهيل ليس لاصل الاشتغال
بل لصحة النصب فيه وعلى هذا فينبغي ان يعد من الاشتغال نحو زيدا ان تقرب
وان امتنع النصب فيه لان الفعل وان وقع خبرا لكنه بذاته صالح للعمل فيما
قبله وانما امتنع عمله لمانع طاري وهو وقوعه خبر المبتدا وهو لا يتقدم
عليه فلا يعمل في المتقدم قوله فيجب النصب بعد ما يختص بالفعل انما
وجب النصب بعد ما يختص بالفعل ولم يجز الرفع بالابتدا لئلا يخرج
ما وضع على الاختصاص بالفعل عن اختصاصه به لوجوز دخوله على الفعل
لفظا او تقديرا كادوات التخصيص نحو ما مهملة وضاد بين
معجمتين وهو الطلب بحث وازعاج اي الطلب المتاكد وادواته
والاته اربعة وهي هلا والا ولولا ولوما نحو هلا زيدا اكلمته فيجب
نصب زيد بفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور اي هلا كلمت زيدا
كلمته ولا يجوز رفعه بالابتدا ونحو الا زيدا اكرمته اي الا اكرمت
زيدا اكرمته وادوات الاستفهام غير الهمزة فان قلت
هذا مقيد بان يجي بعدها اسم وفعل كما مثل واما اذا كان بعدها جملة
اسمية ذات وجه واحد مثل هلا زيد اناضاربه فلا يتغير نصب
الاسم الذي يليها ولا اشعار لكلام المصنف صريحا بهذا القيد
على ان كلامه ايضا بحسب الظاهر يرد عليه انه لا قبح في مثل هل
زيدا ضربته وكلام الرضي صريح في خلاف ذلك فانه قال يقبح
دخول هل عليه فعليه مع الفصل بينهما وبين الفعل باسم نحو هل زيدا
ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر الفعل ظاهر نحو هل زيدا
ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين قلت لا حاجة الى
التقييد بذلك لان كلامه مفروض فيما اذا كان الشاغل فعلا واما
الهمزة فيدخل على اسم بعده فعل اختيارا نحو البشر امنا واحد اتبعه
وتقول ازيدا قام على الابتدا والخبر لانها ام ادوات الاستفهام

فاتسع فيها فلا تجب النصب معها بل يكون مختارا كما سياتي وجعل
المصنف هنا هل مما يختص بالفعل وفي علامات الفعل مما لا يختص
واجيب بان لها حالتين احداهما ان لا يكون في حيزها الا اسم
فظاهر دخولها عليه والثانية ان يكون في حيزها الاسم والفعل
وحينئذ فلا تدخل الا على الفعل فهي مختصة به حينئذ ولا يجوز
ان يفعل بينهما وبينه بشئ فلا يقال هل زيدا ضربته الا في الشعر
وهذا مذهب سيبويه وتقدم في اول الكتاب بيان سر ذلك ه
وذهب الكسائي الى جواز تقديم الاسم على الفعل في الاختيار فاجاز
هل زيد قام جوازا حسنا لانهم اجازوا هل زيد قايم وابتدوا
بعدها الاسما فكذلك مع وجود الفعل ورد بانهم ضعفوا ابتداه
على الفعل مع حصوله فالابتدا احرى وعلى قول الكسائي يجوز ان
الاشتغال في النثر ولا تجب النصب بل يترجح وعلى قول سيبويه
لا يجوز هل زيدا رايت الا في الشعر كما سبق نحو هل زيدا رايته
ومتى عمر التقيته بنصب زيدا وعمرا وجوبا بفعل محذوف وجوبا
يفسره الفعل المذكور وهو رايت ولقيت ولا يجوز زيد وعمرو
لما تقدم من ان هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على
الفعل ومن ذلك اين زيدا وجدته وادوات الشرط فان
قلت عبر ابن الحاجب بحرف الشرط فقال ويجب النصب بعد حرف
الشرط قلت قال الرضي وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة
اي ان ولو واما الا اذا عند سيبويه لكنه لا يفصل بينهما وبين
معمولها باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واما ما زيدا
ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما انتهى وقوله كما ذكرنا في متى وحيثما
اشار الى قوله قبل ذلك ما نصه حيث دالة على المجاورة في المكان
كاذا في الزمان نحو حيث زيد تجده فاكرمه ولكن استعمالها ه
استعمال كلمات الشرط اقل منه استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية

التي جزاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كنت مما
نحو حيثما فهو وسائر الاسما الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى
وايما لا يفصل بينهما وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل
يزرهم تحبوه وقال ايما الريح ميلها تميل فلو اضطر الشاعر
الى الفصل نحو متى زيد تزره يزورك فالنصب واجب لوجوب
تقدير الفعل بعدها انتهى وحاصله ان الفصل بين اسما الشرط وبين
الفعل ولو على طريق الاشتغال خاص بالضرورة فلا يقع الاشتغال
بعدها الا ضرورة وبذلك يتضح تعبير ابن الحاجب بحرف الشرط
الخارج لاسمه لكن كان يمكن التعميم كما فعل المصنف ليبان حكم
الاشتغال في الضرورة بالنسبة لاسما الشرط فليتامل واما انما
وان كانت من حروف الشرط واداته فحكمها ما سياتي من اختيار
الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب فما سياتي ه
مخصص لما هنا بغير اما وهذا على تسليم انها حرف شرط واما اذا
قلنا انها ليست حرف شرط وان كانت متضمنة لمعنى الشرط فالجواب
ان المراد بادوات الشرط ما وضع للشرط فلا تدخل في اداته فلا
حاجة لاستثنائها قوله نحو حيثما زيد القيته فاكرمه بنصب
زيدا وجوبا بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور وهو لقيت
ولا يجوز رفع الاسم السابق الواقع بعد ما يختص بالفعل على انه
مبتدا لانه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الادوات عما وضعت
له من الاختصاص بالفعل ويجوز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع
للظاهر ثم المطاوع المقدر على قسمين اما لفظي كما في قوله

لا يجزعي ان منفسا اهلكته ٭ واذا اهلكت فعند ذلك فاجزعي

في رواية برفع منفس اي ان هلك منفس وهو مطاوع لاهلكته يقال
اهلكته فهلك فهذا مطاوع لفظي وكقول لبيد ٭

فان انت لم ينفعك علمك فانتسب ٭ لعلك تهديك القرون الاوايل

فانت فاعل لم تنتفع مضمرا وجازا ضماره لانه مطاوع ينفع والمطاوع
يستلزم المطاوع ويدل عليه ولو اضمر الموافق لنصب وجاز اياك ه
واما معنوي كما في قوله اتجزع ان النفس اتاها حمامها اي ان هلكت
او ماتت نفس فهذا مطاوع بحسب المعنى فقط اذ اتاها حمامها في
معنى هلكت وماتت فرفع نفسا بمات او هلك مقدرا لانه لازم
لاتاها حمامها ويمكن ان لا يرد هذا على المصنف بناء على ان مراده بوجوب
النصب امتناع الرفع على الابتداء كما يشعر به اشعارا قويا قوله
ما يختص بالفعل انه يفهم منه ان وجوب النصب ليس الا لتحصيل
الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود فتامله قوله الا ان
هذين النوعين اي ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط قوله
لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر يعني عند سيبويه كما تسبق قوله
فلا يليهما الا مرفوع الفعل قال شيخنا اي الا الفعل الصريح المصرح
به لا المقدر فانه لا يليهما اي لا يقع بعدهما متصلا بهما او منفصلا
بمعموله كقولك ان زيدا لقيته فاكرمه ولولا هذا التعميم لما صح قوله
لا يقع الاشتغال بعدهما واذا تقرر لك هذا ظهر لك اشكاله بقوله
تعالى واما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال
بمقدر بعده واما من ادوات الشرط كما لا يخفى انتهى قال شيخنا وبجاب
باستثناء ذلك بدليل ان الفعل الذي يشترط ان يليها صريحه هو
الشرط وشرط اما محذوف وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفا التي في جواب
اما فيما قبلها اذا كان من بعض اجزاء الجواب لا مر بينوه في مبحث اما
فانظر قوله الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا اي سواء كان الفعل
ماضيا او غيره او ان يعني بكسر الهمزة وسكون النون وافعل ماض اي
لفظا او معنى فان قيل كان عليه ان يستثني اما ايضا قلت
لعله جرى هنا على القول بانها ليست اداة شرط قال الشيخ بهاء الدين
السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات التي يحصل بها التعليق وليست

شرطا وبذلك صرح شيخنا ابو حيان ونقل عن بعض اصحابه انها حرف
اخبار متضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط لاقتضت فعلا بعدها
لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي ما اغرب الحروف
لقيامها مقام اداة شرط وجملة شرطية ويكونها تدل على الشرط حكم
ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان
زيد ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه ه
وصرح غير واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل فيها معنى الشرط
وتصريح جمع منهم المصنف بانها حرف شرط قد يقال انه لا ينافي ذلك لان
جعلهم لها حرف شرط يجوز ان يكون باعتبار تضمنها لمعنى الشرط لا باعتبار
انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى ملابسة وايضا تقدم ان كلامه
مخصوص بغير اما قوله وان زيدا لقيته فاكرمه مثله ان زيدا لم تلقه ه
فانتظر قوله وتمتنع في الكلام ان زيدا تلقه فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل
قوي طلبها له فلا يليها غير مخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما المضيه واما
لجزمه بغيرها تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره فان قلت
ما وجه الجزم في تلقه فانه لا يصح ان يكون بيانا ولا بدلا ولا فعل شرط
قلت لما كان مفسر المجزوم اعطي حكمه فجزم وتقدم عن المغني ان الفعل
خالف في الجملة المفسرة فزعم انها بحسب ما تفسره وقال فيه تقدم وكان
الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان
والبدل جملة وقد ثبت ان جملة الاشتغال ليست من الجملة التي تسمى
تسمي في الاصطلاح جملة مفسرة انتهى وقد يقال المفسر الفعل لا الجملة وهذا
ظهر لجزم في لفظه فلا مانع من ان يقال ان جزمه لكونه عطف بيان او بدلا
فتامل قوله وتسوية الناظمين ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد
حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل المشتغل ماضيا
لفظا او معنى يقع الاشتغال بعده في الكلام والشعر وان كان مضارعا
مجزوما بها فالاشتغال بعده مختص بالشعر لما تقدم من ان حيثما لا يليها ه

في المفرّ الاصريح الفعل اي الفعل المذكور وان يليها فيه مرجحه ومقدم وفي
كونه سوى بينهما في هذا المعنى نظر اذ ليس هذا غرضه ولا سياق كلامه
وانما غرضه انه حيث وجد تلو السابق يكون الحكم ما ذكروهما في ذلك
سواء فالمصنف تعرض لهذا المرتب على التلو ولم يتعرض لحكم التلو واين احدهما
من الاخر ثم رايت الشارح قال وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هي
في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما واما التسوية بينهما
في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب
حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما قوله ان يكون الفعل
طلبا اي ذا طلب اي دالا على الطلب فخرج نحو زيدا اسمع به في التعجب
لانه ليس دالا على الطلب وانما اختير النصب اذا كان الفعل المشتغل
طلبا لان الطلب بالفعل اولى منه بالاسم الاتري الى اقتضاء حرف
الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتخضيض ولانعراضه
السلامة من الحذف للكثرة وقوعه في كلامهم ومع النصب تكون الجملة
فعلية وايضا لا يلزم على تقدير النصب محذور بخلاف الرفع فانه
يلزمه منه جعل الجملة الانشائية خبرا وبعضهم يمنعه واذا تردد
امر بين متفق عليه ومختلف فيه فالحاقه بالمتفق عليه اولى قال
الرضي في باب المبتدا والخبر وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم
المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض
الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب
وهو وهم وانما انوا من قبل ارادهم لفظ خبر المبتدا وليس خبر المبتدا
عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من
فعل شيء في قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل
الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف يعني ابن الحاجب
وهو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكور انتهى وعلل ابن الحاجب
اختيار النصب فيما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث

وما قبل الامر والنهي بان هذه المواضع مواضع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا قوله وهو الامر والدعا ان قلت ظاهر كلامه الحصر يقتضي
ان يقول فيما بعد وهو الامر والدعا لا كالامر والدعا قلت القضية ك
الممثل لها فيما بعد مفهومها كلي مقول على افراده ذهنية منتشرة والتمثيل
يصح بكل منها وان لم يوجد في الخارج منها شيء او وجد عدد محصور وقد يقال
ادخال الكاف بالنظر الى كل واحد واما الحصر فبالنظر الى المجموع ولم يذكر
النهي من اقسامه لان الطلب فيه بلا لا بالفعل مع ان حكمه حكم الامر في ترجح
النصب ولو لا قوله وهو الامر والدعا لشمل النهي ونحو زيدا ليضربه عمرو
كما شمل ذلك كله قول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب لكن المصنف
افرد ذلك كما سيأتي لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الامر والدعا وقد
يقال انه اراد بالامر ما عدا الدعا بقرينة مقابلته به ومثل النهي نحو زيدا
ليضربه عمر ولان الطلب فيه باللام وشمل كلامه الامر المراد بما قبله للخصوص
نحو ما مثل به المصنف او العموم نحو اللذين يأتيانك اضربهما هذا مذهب
سيبويه وزعم ابن بابشاذ وابن الستيد ان الامر الذي يراد بما قبله العموم يختار
فيه الرفع استنادا الى قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وسيأتي
ان سيبويه لا يرى ذلك من هذا الباب وان الكلام جملتان قوله ولو
بصيغة لخبر اي ولو كان كل من الامر والدعا بصيغة الخبر وان لم
يمثل المصنف للامر بصيغة الخبر ومنه نحو الوالدات يرضعن ك
الوالدات مما صورته صورة الخبر ومعناه الامر فقوله ولو بصيغة
الخبر متعلق في المعنى بكل من الامر والدعا لان كلا منهما يرد بصيغة
الخبر فان قلت تعلقه بهما مشكل لان الامر والدعا فعلان
بقرينة تقسيم الطلب اليهما والطلب فعل بصريح قوله ان يكون
الفعل طلبا وتعلقه بهما يقضي الى ان الفعلين كائنان بصيغة
الخبر وهما نفس الصيغة قلت الصيغة هيأة تعرض للحروف

باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتاخيره والبا للملابسة فالمعنى
ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم ان الصيغة هي الحروف
باعتبار الهيئة المذكورة فالامر والدعا حاصلان بالصيغة مدلولان
لها اذهما طلبان والطلب مدلول عليه لا دال وقوله ان كان الفعل
طلبا على حذف مضاف اي ذا طلب كما في النظم والله تعالى اعلم كذا قاله
شيخ شيخنا قوله نحو زيدا اضربه واللهم عبدك ارحمه وزيدا غفر
الله له الاول مثال للامر بغير صيغة الخبر والثاني مثال للدعا بغير
صيغة الخبر والثالث مثال للدعا بصيغة الخبر والنصب فيها بفعل
محذوف وجوبا ويقدر من لفظ الاولين ومن معنى الثالث والتقدير
اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم واسامح اورحم واستر زيدا غفر
الله له قوله وانما وجب الرفع في نحو زيدا اضربه لان الضمير اي
المجرور بالبا في محل رفع اشار الى الجواب عما يقال ماذكر من ترجح
النصب اذا كان الفعل الواقع بعد الاسم السابق فعل امر منفوض
بنحو ما ذكر فان النصب فيه ممتنع فضلا عن جوازه وحاصل الجواب انه
ليس من الاشتغال في شيء لعدم صدق الضابط المتقدم عليه لان الضمير
فيه في محل رفع على انه فاعل والضمير الشاغل فيه لا يكون الا منصوبا
بخلاف هذا على راي سيبويه من ان المجرور في محل رفع فاعل وزيدت
البا لاصلاح اللفظ اما على القول بانه في محل نصب فالمانع عن هذا
وهو ان فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله على انه تقدم ان فعل
التعجب ليس بامر لانه ليس المراد بالامر ما لفظه لفظ الامر بل ما يدل
على الطلب وفعل التعجب ليس كذلك لعدم دلالته على الطلب وانما
هو فعل ماض جيء به على صورة الامر وذلك لان اصل احسن بكسر
السين احسن بفتحها اي صار ذا حسن ثم غيرت الصيغة ففتح اسناد
صيغة الامر الى الفاعل البارز فزيدت البا في الفاعل ليصير على صورة
المفعول به كامر به قوله وانما اتفقت السبعة عليه اي الرفع في

نحو الزانية والزاني فاجلدوا والا تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم الزانية
والزاني ثم استوفى الحكم اشار الى الجواب عما اورد على ما سبق من نحو قوله
تعالى الزانية والزاني فاجلدوا وذلك لانه لو كان النصب راجحا اذا كان
اذا كان الفعل طلبا لكان بنصب الزانية حينئذ اولى لان الفعل فعل
طلب لانه فعل امر والحال ان القرا السبعة اتفقوا على رفعه في
القرآن واتفاقهم على غير الاولى يمتنع وان سلم جوازه فلا شك انه غير
واقع او قليل الوقوع جدا وذكر الشيخ سعد الدين في شرح الكشاف
عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا
انه لا يمتنع اتفاق القرا على احد الجايزين وان كان مرجوحا لقوله
تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت الشمس لكون الفاعل
مونثا غير حقيقي بلا فاصل وقد اطبق القرا على جمع بترك التا وعلم
من قوله وان كان مرجوحا انه يجوز اتفاقهم على غير الاولى ومما يدل
على جواز ذلك انه لا وجه يتصور لمنع اطباقهم على غير المختار بعد
ان يكون فصيحا الا عدم الوقوع اذ القياس لا يقتضي المنع وانه مع
كونه لا يصلح دليلا على عدم جواز الوقوع ممنوع لوقوعه في وجمع
الشمس والقمر وانما قيد بالسبعة لانه قرئ بالنصب في غير السبعة
وقرا عيسى بن عمر وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب على
الاشتغال وحاصل الجواب ان النحاة محملوا الاخراجه من الضابط
باحد التاويلين الاتيين يعني ان هذه الاية الشريفة وما اشبهها
من قوله تعالى والسارق فاقطعوا ايديهما ليست من باب الاشتغال
لان شرط الاسم المشتغل عنه ان يكون مفتقرا لما بعده وليس كذلك
هنا فهو مرفوع عنده بالابتدا على حذف مضاف اي حكم السارق
والسارقة وحكم الزانية والزاني والخبر محذوف تقديره فيما
يتلى عليكم او مما يتلى عليكم او في القران او في خبر مبتدا المحذوف كما ياتي
عن الهندي ولا يجوز عنده ان يكون الخبر فاقطعوا لان الفا لا تدخل

عنده الاتي خبر مبتدا موصول بظرف اوجار ومجرور اوجملة صالحة
لاداة الشرط والموصول هنا ال وصلتها اسم فاعل فلم يوجد شرط
دخولها وعلى مذهبه فالفا دخلت رابطة للجملة الثانية بالاولى
موضحة للحكم المبهم في الاولى ثم بعد تمام الجملة استونف الحكم وهو
فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم الاخبار بالجملة
الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا الذي هو الزانية والزاني بل
هو مبتدا حذف خبره وقوله فاجلدوهم جملة اخرى فلا يمكن اعمال
الفعل في الزانية والزاني لان الفعل الواقع في جملة لا يعمل فيما كان
في جملة اخرى ثم رايت الرضي قال لجميع الشرائط فيه ان قوله تعالى
والزانية والزاني فاجلدوا في بدء النظر لان ما بعد الفا قد يعمل
فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء اتفقوا فيه على الرفع
الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرا بالنصب والنصب
مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز على غير المختار تحل له النجاة
وجها يخرج به عن الحد المذكور يلزم فيه غير المختار فقول ما بعد الفا
يعمل فيما قبلها اذا كانت زايدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله
فسبح كما يجي في الظروف المبنية او تكون الفا واقعة في غير موقعها
لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زايدة
وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية
هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى
الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا الجزا وهذا
الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفا واقعة في موقعها فتخرج
عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه
هما جملتان اي الزانية مبتدا محذوف المضاف اي حكم الزانية
والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هو الذي
وعد وابان حكم الزانية فيه والفا عنده ايضا للسببية اي اثبت

زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره انتهى والفا
على مذهب سيبويه زايدة او للتفسير وامتنع تسليط فاجلدوا على
الزانية لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى وفيه نظر لان حمل
الفا على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القران وحملها على التفسير غير
ظاهر لانه محتاج اليه وقال شيخ شيخنا وقوله استونف اشارة
الى ان الفا استيافيه لا عاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشا على
الخبر وبالعكس وجوز الهندي ان يكون الزانية والزاني خبر المحذوف
المبتدا اي هذا بيان حكم الزانية والزاني واشار العصام الى اعتراض
كلام الرضي بقوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا بظاهره ليس من هذا
الباب لان الفا بظاهرها فا الشرط حيث دخل خبر موصول بما هو في
معنى الفعل والمناسب للجلد مائة وما بعد الفاء الواقع في صدر
الجزا وما هو بمنزلته من خبر المبتدا لا يعمل فيما قبله وانما يعمل ما بعد
فالجزا الذي بطل صدارته بوقوعه في الوسط بكونه جزاء اما لفظا
نحو ما زيدا فاضربه او تقديرا نحو وربك فكبر لان حذف شرط اما
اقتضى تقديم ما في حيز الفا عليها للفصل بينهما اما لان المعتاد الفصل
بين حرف الشرط وبين حرف الجزا وكون الفا زايدة كما في جواب اذا على
ما حقق ولذا انتصب اذا اوخارجة عند الصدر لعارض خلاف الاصل
او بقول كون الفا فالجزا يتوقف على كون الزانية مبتدا فلو جعل منصوبا
لما بعده القائم بعض ما هو ظاهر الفا من كونها جزائية فلا تحل في الجزاء
من الحد بل في ادخاله تحت الحد باخراج الفاء عن كونها جزائية وبهذا
ظهر ضعف ما قالوا ان الاية في بادي النظر من الباب وداخلة تحت
قاعدة اختيار النصب واتفق القراء العشرة الشاذة على الرفع وان
جاء في الشواذ رواية النصب عن عيسى بن عمر فلذا تحملوا في اخراجها
من الباب لئلا تخرم قاعدة اختيار النصب او لا يلزم اتفاق القراء
على غير المختار ومنع المصنف يعني ابن الحاجب في شرح المفصل في بحث

الاستثناء عدم جواز اتفاق القراء على غير المختار والظاهر انه ممنوع غير ممنوع
انتهى قوله وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا الذي والذي يأتيني
هذا التقدير عند سيبويه لان الفاء لا تدخل عنده في خبر المبتدا في نحو
هذا المثال وهو ما يكون المبتدا فيه آل الموصولة واجاز جماعة من
البصريين ان تكون الجملة خبرا واجروا آل وصلتها مجرى الموصول المتضمن
للشروط لاشتراكهما في العموم اذ المعنى الذي يسرق والتي يسرق واما الموصول
اذا كان غير آل وكانت صلته فعلا او ظرفا او جارا ومجرورا فان الفاء
تدخل في خبره اتفاقا نحو الذي يأتيني او عندك او في الدار فله درهم
قوله ولذا اي لاجل منع سيبويه دخول الفاء في خبر المبتدا اذا كان
اسما موصولا وليس موصولا بفعل ولا ظرف ولا جار قوله وقائلة
حولان فانكح فتاتهم صدر بيت عجز واكرومة الجبين خلوٌ كما هيا
وحولان بفتح الحاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزوج والفتاة
الشابة والرومة بضم الهمزة من الكرم كالاعجوبة من العجب مبتدا والجبين
تثنية حي والمراد حيا ابيها وحيا امها بعني ان كريمها ثابت من جهتي نسبها
والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة
وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة
هي مبتدا احذف خبره والجملة والجملة صلة ما والعايد محذوف والكاف
بمعنى على والتقدير على ما هي عليه ويجوز ان تكون اسما بمعنى مثل فتكون هي
خبرا بعد خبر قوله ان التقدير هذه حولان هذا مقول قول سيبويه
فجعل حولان خبر مبتدا محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة هربا
من دخول الفاء في خبر المبتدا غير الموصول واجاز الاخفش زيادتها
في الخبر مطلقا ونقله بن ابا زايضا عن الفارسي وابن جني وغيرهما من
البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا
قوله وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط اي الفاء في الاية لاجل المعنى الذي
هو الشرط فالاضافة بيانية او لاجل معنى اسم الشرط وهي على حذف مضاف

والشرط تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون اخرى يعني ان التقدير
التي ان زنت والذي ان زني فاجلد وافا المبتدا متضمن لمعنى الشرط والفاء
دخلت في الخبر لانه بمنزلة الجزا فلا يمكن اعمال الفعل في الزانية لان
ما بعد فا الجزا لا يعمل فيما قبلها فلا يكون من الاشتغال وعبارة المصنف
اوضح من قول ابن الحاجب الفاء في فاجلد وا بمعنى الشرط عند المبرد لانه
استشكل كون الفاء وهو حرف الجزا بمعنى حرف الشرط واجيب تارة
بان الباء للسببية اي الفا حاصلة بسبب معنى الشرط بانه في تقدير الفا متضمنة
بمعنى الشرط والتحقيق ان حرف الشرط لسببية الجملة الاولى للثانية ومعنى
الفا ايضا سببية ما قبلها بما بعدها فهو بمعنى حرف الشرط يوكدها حرف
الشرط فان قلت اذا كانت الفا بمعنى الشرط ايضا عند سيبويه على ما في الرضي
حيث قال والفا بمعنى الشرط ايضا عنده اي ان ثبت زناهما فاجلدوا
فكيف صح تخصيص كون الفا بمعنى الشرط بالمبرد قلت ليس بخارج الاية
عن الحد والضابط كون الفا بمعنى الشرط عند سيبويه بل كونها جملتين
اذ الفا انما تفيد ما تفيد لو كان ما بعد الفا جيث لو لم يكن الفا صح عمله فيما
قبله فافي الرضي انه على توجيه سيبويه هذا المانع ايضا متحقق محل
نظر قيل وتوجيه المبرد اقوى من توجيه سيبويه لعدم احتياجه الى
اضمار ولهذا قدمه ابن الحاجب على توجيه مع تقدم سيبويه لكن
فيه انه يلزم ان يكون الانشا خبرا ويرد بانه خبر بتاويل مقول اي التي
زنت والذي زني مقول في حقهما اجلدوا كل واحد منهما ماية جلدة
وزاد بعضهم توجيها اخر وهو ان الفا جواب شرط محذوف والتقدير
الزانية والزاني ان ثبت زناهما فاجلدوا الان الجلد لا يترتب على مجرد
الزني بل على ثبوته قوله ولا يعمل الجواب في الشرط قال شيخنا
اي في اسمه وهو على حذف مضاف لا غير ولعل الجمهور لا يوافقونه على
ذلك لان اذا عندهم من اسما الشرط وهي مضمونة عندهم بجوابها ولم
يفرقوا بين كونه بالفا وعدمه بل صرحوا بانها مضمونة في اذا جاء نصر الله

بسبح من قوله تعالى فسبح بحمد ربك الا ان في كلام الرضي في باب الاشتغال التصريح بان الفا في جواب اذا زايدة ولا يخفى ما فيه انتهى وفي بعض النسخ اسم الشرط كما قدره شيخ شيخنا وهو مشكل لان الجواب في قولك متى تقم اقم عاملا في اسم الشرط وهو متى فالاولى اسقاط لفظ اسم وعدم تقديره قوله فكذلك ما اشبهها اي مما هو منزل منزلة الشرط والجزي فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط قوله وما لا يعمل لا يفسر عاملا اي على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المنفصل عوضا عن اللفظ من العامل المضمر ودليلا عليه فلكونه عوضا امتنع الاظهار فلا يجمع بين العوض والمعوض منه ولكونه دليلا لزم ان يكون موافقا في المعنى او مقاربا فلو قصدت الدلالة دون التعويض لم يكن المسئلة من باب الاشتغال كقول الراجز يا ايها الماتح دلوي دونك فدلوي منصوب بعامل مقدر مدلول عليه باللفظ بدل على ذلك سيبويه وليس الملفوظ به عوضا فلو جمع بينهما لم يمتنع والحاصل ان المجعول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل في موضع دلالته بخلاف المجعول دليلا وعوضا كذا في شرح التسهيل لابن مالك وقضيته صحة النصب في نحو زيدا ضربته وان لم يكن من قبيل الاشتغال وقضيته ايضا جواز التفسير في نحو زيد قام قوله فالرفع اي على الابتدا عندهما اي عند سيبويه والمبرد واجب تقريع على قولهما والخبر والمبتدا على قول سيبويه محذوف والخبر على قول المبرد مذكور وقال ابو علي الفارسي من جعل الفا زايدة اجاز النصب في زيد فاضربه وانشد ثعلب احمد بن يحيى يا ذب موسى اظلمني وظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه المعنى اظلما وفر اعيس بن عمر وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب قوله وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالاية والنصب في الخصوص كزيدا ضربته اي يختار رفع الاسم السابق بالابتدا في الامر الذي يرد بما قبله العموم لشبهه بالشرط في العموم والابهام والنصب بعامل محذوف يفسره العامل

المذكور مع الامر الذي يراد مما قبله للخصوص قال بعضهم وكل امر كان باسما الافعال لا يجوز فيه الا الرفع كقولك زيدا دراكه وعمرا وه تراكه لان هذا النوع من الامر لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه انتهى وقوله فلا يفسر عاملا فيه اي على انه عوض مما تقدم عن شرح التسهيل وابن السيد بكسر السين وسكون الياء التحتية هذا هو الامام ابو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي والسيد بفي اللغة الذيب وابن بابشاذ هذا هو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ النحوي حكى بن خلكان في ترجمته وحكاه غيره ايضا انه كان يوما في وسط حامع مصر ياكل شيا وعنده بعض اصحابه محتضر قط فرموا اليه لقمة فاخذها في فيه وغاب ثم عاد فرموا له شيا فاخذه وذهب وعاد قبل ذلك مرارا وهم يرمون له فياخذ ويعود فيجمعون منه فتبعوه فاذا هو ياخذ ذلك الطعام ويدخل به الى حربة شبه بيت خرب وفي سطحه قط اعمى فاذا هو يضع الطعام بين يدي ذلك القط الاعمى فتعجبوا لذلك فقال الشيخ بن بابشاذ اذا كان حيوان اخرس قد سخر له هذا القط وهو يقوم بكفايته ولم يحرم الرزق فكيف بضعيف مثلي ثم قطع الشيخ علايقه وترك خدمة السلطان ولزم بيته واشتغاله متوكلا على الله الى ان مات في رجب سنة تسع وستين واربعماية رحمه الله تعالى وبابشاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور قاله الدماميني وانظر هل ذا لها معجمة وهل هي مخففة او مشددة وهل باوه الثانية مفتوحة او ساكنة فلم يحرر في ذلك ما اعتمد عليه انتهى قوله الثانية اي من المسايل التي يترجح فيها النصب ان يكون الفعل اي المشتغل مقرونا باللام او بلا الطلبيتين اي الدالتين على الطلب لكن اللام دالة على طلب الفعل ولا دالة على طلب ترك الفعل واحترز بالطلبيتين عن غيرهما كلام التعليل ولا النافية ولا ينا في ذلك ما سيا تي

من ان النصب يترجح بعد النفي بما اولا اولا ان لان الكلام هنا في الفعل
المقرون بما ذكر والفعل فيما سياتي ليس مقرونا بلا بل المقرون بها الاسم
السابق وليس من ذلك هنا فيما يظهر من ذلك لام الامر التي يقصد
بها وبمجزوم بها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا واما ترجح النصب في
هذه المسايل المثل ما تقدم في التي قبلها **قوله** نحو عمرا البصر به بكرا
وخالد الا تهنه الاول مثال للفعل المقرون باللام الطلبية
والثاني مثال للفعل المقرون بلا الطلبية فان قيل كيف جاز
ذلك وقد فسر العامل بما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين لا يعمل
ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت اجاب ابن عصفور بانهم
اجروا الامر بلام مجرى الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها
قوله ومنه زيد لا يعذبه الله اي يرفع بعذب لانه نفي بمعنى الطلب
فزيدا منصوب بفعل محذوف فتقدير سامح الله او رحم الله زيدا لان
عدم التعذيب رحمة ولقايل ان يقول الاولى ذكر ذلك في المسالة
الاولى لان الفعل فيه لم يقرن بلا الطلبية وانما هو من الطلب بصيغة
الخبر وهو مثل زيدا غفر الله له **قوله** وتجمع المسالتين اي الثانية
والاولى قول الناظم فعل ذي طلب فان ذلك اي قوله فعل ذي طلب
صادق بالفعل الذي هو طلب وعلى المقرون باداة طلب والفعل
الذي هو طلب هو الامر والنهي والفعل المقرون باداة طلب هو الفعل
المقرون باللام ولا الطلبيتين وانما فضل المصنف ذلك مع ان
ما ذكره الناظم اخصر لزيادة الايضاح ولانه ينتباه راي الذهن
من قول الناظم الفعل الذي هو طلب **قوله** الثانية اي من المسايل
التي يترجح فيها النصب ان يكون الاسم اي المشتغل عنه بعد شيء الغالب
ان يليه فعل اي واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يقع بعد
فعل من غير فاصل فان قلت كون الغالب ان يليه فعل لا يوجب
اختيار النصب لجواز ان يرتفع الاسم بفعل مقدر وهو لازم هذا الظاهر

فيكون التقدير في نحو زيدا يقتله عمرو اقتل زيدا يقتله عمرو وهذا
جوز بعضهم ان يرتفع الاسم المذكور بعد حرف الشرط وكلمات التخصيص
قلت نعم لكن الاولى مطابقة المفسر للمفسر **قوله** وذلك اي الشيء
الذي الغالب ان يليه فعل **قوله** منها اي الاشياء همزة الاستفهام
اي المتصلة بالاسم المشغول عنه بقرينة ما ذكر عقب ذلك وانما
كان الغالب وقوع الفعل بعد الهمزة لان التردد الداعي الى الاستفهام
في الغالب يلحق الافعال دون الذوات لان الذوات غالبا معلومة
ولا كذلك الفعل وقال علة اولويته بالفعل لعله اولوية حرف النفي
قال ابن مالك في شرح الكافية وخصصت الهمزة بذكرها مع مرجحات
النصب لان غيرها من ادوات الاستفهام من موجبات النصب انتهى
وانما يجب دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم
يتوسعون في الامهات مالم يتوسعوا في غيرها واحترز بالهمزة عن
اخواتها وستاتي **قوله** نحو البشر امنا واحدا نتبعه ينصب بشرا
راجعا بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور **قوله** فان فصلت
الهمزة اي من الاسم المذكور فالمختار الرفع نحو أانت زيدا تضربه
اختيار الرفع فيما اذا كان الفصل بغير الظرف هو مذهب سيبويه
والجرمي لان زيدا تضربه خبر المبتدا خال عن الاستفهام عندهما
واما الاخفش فانه يرجح النصب في ذلك وغيره وتجعل أانت
زيدا اضربته في تقدير اضربت زيدا وتجعل انت فاعل فعل
محذوف قال ابو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو او زيدا ضربته
وفي شرح التسهيل لابن مالك فسيبويه ابطل حكم الاستفهام ليعود
عن الفعل ولم يبطله الاخفش وعنده ان انت فاعل بفعل مقدر
تقديره اتضرب وزيدا مفعول به والمسالة مشكلة ولكثير
الناس جعلوها اختلافية بين سيبويه والاخفش كما هو ظاهر كلامهما
وان سيبويه لا يجيز ما قاله الاخفش من اختيار النصب على الرفع ثم اختلفوا

في وجه الاعتراض على الاخفش فقال ابن ولاد الاشتغال لايكون
بالنظر الى الاسمين اصلا وكلام الاخفش يقتضي انه بالنظر اليهما وقال
ابو جعفر ابن مضا وجه ذلك ان العامل وهو تضرب يصير طالبا
لمعمولين وهما انت وزيدا ولا يقوي المعنى هذه القوة وهذا هو
الاول اوقريب منه قال ابن خروف وانما منع سيبويه مما ذهب
ذهب اليه الاخفش مادام انت مبتدا وكذا يقول الاخفش لو سيل
عنه فاما اذا اجعل فاعلا بالمحذوف الذي يفسره المذكور فلا يمنعه
سيبويه اصلا فاذا تحققت هذا اصلا وبيانه ان انت يحتمل ان يكون
مبتدا وهو الوجه الاضعف بذكر هذا سيبويه ولا الاخفش فيجوز
حينيذ فيما بعد النصب مرجوحا والرفع راجحا اذ لا اثر في دفع
ذلك الا تقدر المبتدا المتصل بهمزة الاستفهام ويحتمل ان انت
فاعل بفعل مقدر يفسره المذكور فيجب حينيذ نصب زيد بذلك
الفعل لانه منعوله وهذا هو الذي قاله الاخفش وكان سيبويه
اراد التنبيه على ان الاستفهام المفصول بغير ظرف او شبهه لا اثر له
في ترجيح النصب ففرض المسالة على اوجه الاضعف ولم يذكر الوجه
الاحسن اعتمادا على ما هو المقرر من ان الهمزة يختار معها الفعل وكان
الاخفش انما ذكر الوجه الاخر على جهة التتميم لا على جهة الاعتراض
فلا خلاف بينهما حينيذ فان قيل الاخفش قال النصب اجود وذلك
يعطي ان الرفع جايز جعل انت فاعلا والفرض انه ممتنع فالجواب ان معنى
قوله النصب اجود ان وجه النصب اجود اي الوجه المودي الى
نصب زيد على اللزوم اجود من الوجه المودي لرفعه على الاختيار
كذا قال الشلوبين وهو كلام حسن لكنه مخالف لما في التسهيل
قال الرضي بعد ان قرر ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا الا عند الاضطرار
كما في نحو ان امرو هلك فعل ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير
في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام بل نقول زيد مبتدا

لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى
جعله مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه
والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيدا قام ان يرتفع زيد بفعل
مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال
سيبويه في نحو أانت زيدا ضربته ان رفع زيدا اولى لان انت
مبتدا الا فاعل فبقي خبر المبتدا وهو زيدا ضربته بالهمزة استفهاما
ورفعه اولى من نصبه واما اذا كان الفاصل ظرفا نحو اليوم زيدا
ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل
فالاولى بهمزة الاستفهام ان تقدر داخلة على الفعل وقال
الاخفش في نحو انت زيدا اضربته ان نصب زيدا اولى بالنظر
الى همزة الاستفهام وانت فاعل بفعل مقدر وزيدا مفعوله انتهى
قال شيخ شيخنا وبه يعلم ان قول المصنف منها همزة الاستفهام
ملفق من مذاهب لان عد الهمزة من مرجحات النصب قول
الاخفش لا سيبويه وقوله فان فعلت الهمزة فالمختار الرفع
قول سيبويه لا الاخفش انتهى ولك ان تقول لا تلفيق بل ما
ذكر من مذهب سيبويه لان عد الهمزة من مرجحات النصب
مراده به اذا اتصلت بالاسم المذكور او انفصلت بظرف بقرينة
ما بعد فقوله منها همزة الاستفهام مطلق معه تقييده وقال
ايضا قد يقال ان مقتضى ما سياتي من ان الاسم بعد الهمزة فاعل
بفعل محذوف على المختار نحو اانتم تخلقونه ارجحية النصب
هنا اي عند الفصل بغير الظرف بالفعل المذكور انتهى اقول
سياتي ان المختار في اانتم تخلقونه ليس هو الرفع على الفاعلية فيه
بل هو والرفع على الابتدا متساويان فيه قال في المغني الخامس
اي مما يجب على المسول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية
والفعلية نحو ابشرا تهدونني فالارجح تقدير بشرا فاعلا بفعل محذوف

والجملة فعلية ويجوز تقديرها اسمية في أأنتم
تخلقونه ارجح منه في ابشر تهدونا لمعادلتها للاسمية وهي أم
نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله فقلت أهي سرت أم عادني
حلم اكثر رجحانا من تقديرها في ابشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية
انتهى وقدم في فصل ام من حرف الالف ان تقديري الاسمية و
والفعلية في قوله تعالى ءانتم تخلقونه متساويان فان للفعلية
مرجحا من حيث غلبة ايلاء الفعل للهمزة وللاسمية مرجحا من
حيث مناسبتها للاسمية المعادلة لها وهذا لا يعارض ما وقع له
من ان تقدير الاسمية في ءانتم تخلقونه ارجح لان الارجحية بالنسبة
الى شيء خاص وهو قوله ابشر يهدوننا فلا تعارض لذا قاله الدماميني
قوله الا في أكل يوم رمد نقربه اي في نحو ذلك مما يكون الفاصل
فيه ظرفا بالمعنى الشامل للجار والمجرور وبقرينة التعليل بنحو في الدار
عمرا القيته قوله لان الفصل بالظرف كلا فصل وذلك لتوسعهم
في الظرف والجار والمجرور قال شيخ شيخنا اولى منه تعليل ض
الرضي الذي سبق وحاصله ان الظرف لما وجب تعلقه بالفعل
قطعا كان تقدير الفعل بعد الهمزة ليتعلق به الظرف والاسم
اولى من عدمه للسلامة من الفصل بين الظرف وعامله انتهى وكلامه
لا فيه وفيما اشبهه بنحو كلا وجود وكلا فعل صارت مع ما بعدها
كلمة واحدة اجري الاعراب على اخرها وعرفت باللام في مثل
اللاجر وقيل هي بمعنى غير الا ان اعرابها ظهر فيما بعدها
لكونها على صورة الحرف كما في الا بمعنى غير قوله وقال ابن الطراوة
ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع اي واجب نحو أزيد ضربته
ام عمرو وانما وجب الرفع لا النصب نحو الى الاستفهام عن الفعل
وهو غير مراد وفيه نظر اذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم فيبقى
الاستفهام عن الاسم وهو المراد قال الحفيد ما قاله ابن الطراوة

هو الظاهر لانه على قوله لا تكون المسألة من باب الاشتغال
لانه يقول ان النصب فيها شاذ وليس من اقسام الباب ما نصبه شاذ
انتهى والظاهر ان كلامه مبني على ما ذكره المصنف من ان ما يجب رفعه
ليس من اقسام الاشتغال لانه اقر عليه ولم يرده قوله وحكم ابن
الطراوة بشذوذ النصب في قوله

انعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا

قاله جرير يمدح به نعلبة ورياحا ويذم طهية والخشاب ونعلبة
بالنصب بفعل محذوف تقديره احضرت نعلبة او لا يجوز اضمار
عدلت لتعديته بالباء قاله الموضح في الحواشي وقال العيني والتقدير
اساويت نعلبة بطهية ونعلبة بناء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة
والفوارس نعته وان كان جمعا فظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا
بمثناة تحتية وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء
وتشديد الياء التحتية والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة
كلها قبايل والالف في الخشابا للاطلاق وفي مسايل الزجاجي قال
المازني سألت مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا فقال
الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال انما المستفهم عنه
الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس
قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار
النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو الاصل في الفعل
فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب ازيدا
ضربته ام عمرا انتهى قوله وقال الاخشش اخوات الهمزة كالهمزة
اي فظاهرها هي في ترجيح النصب قال الرضي والاسماء المتضمنة
للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح
متى زيدا ضربته ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته
اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل وتحسن متى زيد خارج كل ذلك

لان كل متطفل على شئ فحقه ان يوم اصيل المتطفل عليه اذ الممكن واصل
همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو ءمتى
زيد قايم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم
المحدود فرفعه اولى بخوايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة
كالعلة انتهى قوله ايتهم زيدا ضربته ومن امة الله ضربها اي
فيترجح نصبه ويجوز الرفع وحيث رفع ابرز ضمير المشغول
ليس ستره اولا واللبس حاصل في المثال الاول على تقدير الرفع
لوستر فيجب الابراز دون الثاني فيجب فيه عند البصري فقط
قوله ومنها اي من الامثلة التي الغالب ان يليها فعل فيترجح
النصب النفي بما اولا اولن قيدنا النافي بكونه احد هذه الثلاثة
لانه لو كان غيرها لم يقع الاشتغال بعده اصلا او يقع لكن في الشعر
فالاول كليس فانه لا يقع الاشتغال بعدها والثاني كقوله ظننت
فقيرا اذا عني ثم نلته فلم ذا رجاء الفه غير واهب اراد فلم
الق ذا رجا الفه غير واهب وفي التسهيل ان النصب واجب بعد
ما يختص بالفعل وهو لم ولما ولن قال الرضي وانما اختير النصب
فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمونه اولي وليس لما
ولم ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا ضربه ولا لن بكرا يقتله كما يقال
ان زيدا يضربه او ضربته لقوة ان بجزءيها للفعلين واما ليس فمن قال
انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع لكونه
اسمه والجملة بعد خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال انه حرف فيها
جواز الغائها عن العمل الغاما استدلا لا بقولهم ليس الطيب
الا المسك فرفع المسك وتحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله
اي ما خلق الله فيجيز ليس زيدا ضربته على الغا ليس والوجه ان
ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين للمرفوع واحد وخلق خبر

ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير
الشان والمفسر جملة فعليه كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار
انتهى وكانه اراد بقوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل انه لا يقدر
وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يراد ان من
وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سياتي في محله
فلا يصح لا يقدر معمول لما لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما
سياتي بمعنى مقابل الامتناع لا الوجوب وشرط ترجح النصب بعد
النفي بما ولا وان عدم الفصل نحو ما انت زيدا ضربته كالاستفهام
ذكره ابو حيان في شرح التسهيل قوله وقيل ظاهر مذهب سيبويه
اختيار الرفع اي في الاسم المشغول عنه بعد النفي المذكور وعليه
ابو بكر بن طاهر وما ذكره المصنف من ان النفي المذكور من مرجحات
النصب هو مذهب الجمهور قال ابو حيان لكنه مخالف لنص
سيبويه فانه نص على ان الرفع فيه اقوى وغاير بينه وبين الاستفهام
قوله وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان اي الرفع والنصب
بعد النفي المذكور لدخول ما ولا وان على الاسماء والافعال بخلاف غيرها
من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال محكما بحكم
ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن
مالك في شرح الكافية وقال النفي متوسط بين الاستفهام والابتداء
فالرفع فيهما قريب من النصب فيحمل على الابتداء لانه نقيضه ونفي
له وعلى الاستفهام لانه يخرج الى حد النفي كما يخرجه حرف الاستفهام
الى حد الاستفهام وابن الباذش هذا هو ابو عبد الله بن الباذش بباء موحدة
فالف فذال وشين معجمتين قوله ومنها اي من الامثلة حيث اي الدالة
على المجازاة اذ لا يختار النصب في اجلس حيث زيدا ضربته وانما
يختار في حيث زيدا ضربته اضربه ولم يوجب المبرد النصب بعدها
لان تضمنه للشرط ليس لتضمنه اذا اذ كثيرا ما يخلوا عنه قال الرضي

حيث دالة على المجازاة في المكان كاذا في الزمان نحو حيث زيدا تجد فاكرمه
ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل من استعمال اذا فانها تدخل على
الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقا اما اذا كفت بما نحو حيثما فهي وسائر
الاسما الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايما لا ينفصل بينهما
وبين الفعل الا عند الضرورة قال فتى واغل يزرهم بجوة ويعطف
عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حاجر ايما الريح تميلها
تميل فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب
واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها انتهى وما قاله الرضي وغيره
من المتكلمين على كافية ابن الحاجب يخالفه ما ياتي عن المغني وغيره
من ان التي يترجح النصب بعدها هي التي لم يقصد بها المجازاة وان
البصريين قايلون بان التي يقصد بها الجزا لا تستعمل الا مع ما والنصب
معها واجب واما الكوفيون فلا يوجبون معها ما ولكن يجب معها
النصب وعلى هذا فلا تقييد حيث المذكورة بالدالة على المجازاة
بل بالتي لم يقصد بها المجازاة قوله نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه كذا
قال الناظم اي كذا امثل الناظم في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات
النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها
تشبه ادوات الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت
اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه
قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتدا الاسما اذا اوقعت الفعل على
شيء من سببه نصب في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث
زيدا تجد فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال
ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظرا
والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث الى الفعلية
اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى كذا
قاله الشارح وقال مكي ثبت قوله كذا في غالب النسخ وقد نص المرادي

والانباسي

والانباسي رحمهما تعالى على ان حيث المجردة من ما يترجح النصب بعدها على
الرفع بل المولف رحمه الله تعالى نص على ذلك في كتابه المغني ولفظه
وتلزم حيث الاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية واضافتها الى
الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى
قوله وفيه نظر اي من جهة انه زاد في المثال فاكرمه وهو دليل قصد
المجازاة وحيث اذا قصد بها المجازاة لا تستعمل عند البصريين الا بما
وحينئذ تجب النصب والكوفيون وان لم يشترطوا ما لكنهم يوجبون
النصب وكان حقه ان يقتصر في المثال على حيث زيدا تلقاه وبعبارة
اخرى وجهه ان الفاء تدل على ان حيث اسم شرط لاضافة واذا جوز
الرفع لزم منه دخول اسم الشرط على الجملة الاسمية ولا قايل به
وقال الشارح ولعل وجه النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جوابه
حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازي
بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا انتهى وقال
شيخ شيخنا اما الان حيث في نحو هذا المثال شرطية مختص بالافعال
النصب ولا يمنع شرطيتها رفع تلقاه اذ هي بدون ما غير جازمة مع
انها شرطية كما في اذا زيد اتلقاه فاكرمه واما لانها في نحو هذا ظرفية
مجردة عند الشرطية فتدخل على الجملتين بالسوا فيستوي الرفع والنصب
في الاسم بعدها انتهى وما ذكر من ان الظرفية المجردة عن الشرطية تدخل
على الجملتين بالسوا فيستوي الرفع والنصب تقدم في كلام المغني ما يخالفه
قوله الرابعة اي من المسايل التي يترجح فيها النصب ان يقع الاسم
اي المشتغل عنه غير مفصول اي ذلك العاطف بما اي المفتوحة
الهمزة المشددة الميم مسبوق اي ذلك العاطف بفعل غير مبني اي
ذلك الفعل على الاسم قبله والمراد بنايه عليه ان يجعل ذلك الفعل
خبرا عنه وهذا الحكم غير مختص بالواو وحدها بل يجري في غيرها
من حروف العطف ولذلك لم يقيد العاطف بل اطلقه فتقول رايت

زيدا ثم عمرا مررت به وتقول رايت زيدا وعمرا اكرمت اخاه والما
ترجح النصب هنا للتناسب لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على
جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل
المعطوف والمعطوف عليه احسن من تخالفهما فانه اذا انتصب كان
المعطوف مناسبا للمعطوف عليه لكونهما فعليتين ولو رفع لفات
المناسبة اولي من رعاية عدم الحذف وان كان خلاف الاصل
لكنه كثير شايع بخلاف المخالفة بين الجملة الاسمية والفعلية
فانها قليلة جدا فاختير وكا لفعل الصفة الناصبة للمفعول
لانها بمنزلة الفعل بخلاف الرافعة للفاعل فقط صرح به الرضي
في بحث استوا الرفع والنصب فيختار النصب في ذلك في نحو لك
مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقتلها ويمكن ادخاله في كلام المصنف
بان يراد بالفعل ما يتناول الفعل حقيقة والفعل حكما فان اسم
الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه من الجملة
الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمر ويضربه لكون
فعل التعجب جموده وتجرده العوارض لاحقا بالاسما واعترض عليه
الرضي بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة ووجه
ما قال انه لا يصح عطف الخبر على الانشا وذلك مناقشة في المثال
فيجعل المثال احسن بزيد والله احمدُ وفيه ايضا ان عمر ويضربه
استعمل في انشا التحزن والتحسر كذا قاله العصام وقال ايضا
ومما اظن انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول
نحو قال زيد عمر وقايم وبكر اضربه فانه ليس العطف في مقول
القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتنافى الاسمية والفعلية
في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين
الانشا كقام زيد وعمر اكرمته ونحو والانعام خلقها لكم
بعد خلق الانسان من فطفة نبه بالمثالين على انه لا فرق في الفعل

بين المتعدي وغيره ومن ذلك قول الله تعالى فدمرناهم تدميرا وقوم
نوح لما كذبوا الرسل اغرقناهم وقوله تعالى فريقا هدي وفريقا حق
عليهم الضلالة التقدير واغرقنا قوم نوح واضل فريقا قوله بخلاف
نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لان اما تقطع ما بعدها
عما قبلها اي لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام فما بعدها من الكلام
مستانف مقطوع عما قبلها فحكم الاسم الواقع بعدها حكم الاسم الواقع
في ابتدا الكلام وتقدم ان الراجح فيه الرفع لسلامته من التقدير
وقضية كون الكلام مستانف بعد اما ان الواو الداخلة عليها للاستيناف
فلا معنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع مالم يوجد مرجح
النصب نحو واما زيد فاكرمه مما كان الفعل المشغول طالبا به
عليه جماعة منهم المرادي قال شيخ الاسلام وقضيته ان الرفع حينيذ
ليس اجود فيحتمل ترجيح النصب واستواوهما وهو الاوجه لتقابل
المرجحين بلا مرجح ثالث لاحدهما انتهى وقال الخفيد المختار النصب
لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا وفي حكم اما اذا التي للمفا جاة
اذا قلت رايت عبد الله واذا زيد يضربه عمرو ومررت بزيد واذا
عمرو يكرمه بكرٌ وما اشبه ذلك فاذا من ادوات الابتدا وهي
تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما كما قاله الشاطبي
قوله وقرى اي شاذا واما ثمود وهديناهم بالنصب اي لثمود او نصب
ثمود ممنوعا وغير ممنون قاله الزمخشري في كشافه والبيضاوي في
تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب
بلا تنوين قراة الحسن البصري وبالتنوين قراة ابن عباس وقال
ابو الحسن التنوان بن سعيد بن سعد بن ابي حمير في كتابه شمس العلوم
في باب التا والميم وما بعدهما في زيادة الاسما فعول ثمود قبيلة
من العرب الاولي وهم ولد ثمود بن غابر بن ارم بن سام بن نوح
عليه الصلاة والسلام قال الله تعالى والي ثمود اخاهم صالحا قرا

الاعمش هذا بغير صرف وصرف ثمود في سائر القرآن وعن يعقوب
وحمزة انهما كانا لا يصرفان ثمود في جميع القرآن وكذلك الحسن وروي
حفص ترك الصرف في قوله تعالى الا ان ثمود كفروا ربهم وقوله الا بعدا
لثمود وقوله وعادا وثمود في الفرقان والعنكبوت وقوله في النجم وثمود
فما ابقى ووافق ابو بكر حفصا في قوله الا بعدا لثمود وقوله وثمود فما
ابقى وصرفهن الكسائي كلهن والباقون بالصرف فهن الا قوله الا بعدا
لثمود فلم يصرفوه ولم يختلفوا فيما سوى ذلك والصرف جايز على انه
اسم للحي وترك الصرف على انه اسم للقبيلة وكلاهما جايز انتهى والحي
واحد احيا العرب دون القبيلة قوله على حد زيد ضربته اي على
طريقته في ان النصب فيه بفعل محذوف يفسره ما بعده الا ان
الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته
لئلا يلزم الفصل بين اما والفا بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال
واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفا من لفظ المذكور والاصل
واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فا الجزا لا يعمل فيما
قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت اجيب بان الفا ليست
في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل هذا ولك ان تقول لا يلزم
من جواز تقدير الفعل المحذوف قبل ثمود الفصل بين اما والفا
بجملة تامة لانه لازم للحذف فقد سال ابن جني ابا الفتح الرعفراني
هل يجوز النصب في قولهم فاذا زيدا ضربته قال نعم ابن جني يلزمك
ايلا اذا الفجائية الفعل وهو ممتنع فقال ابو الفتح لا يلزمني ذلك لان
الفعل لازم للحذف فيجوز ان يكون الامر هنا كذلك فيكون المحذور
ظهور الفعل لا تقديره لانهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون
في الملفوظات وقال مكي يشير الى انه على هذه القراءة من باب
الاشتغال فثمود منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده
ويجب تقدير العامل بعد الفا وقيل ما دخلت عليه لان اما نائبة

عن اداة الشرط وفعل الشرط فكانها فعل والفعل لا يدخل على الفعل والاصل
فهديناهم ثم حذف وفسر فهديناهم عاملا في ضمير الاسم السابق فاتصلت الفا
به وينبغي ان تجر هذه القراءة ومن قرا بها فان السفاقسي ذكر في اعرابه
ان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قرا بنصب ثمود مصروفا ولم يذكر
غير ذلك انتهى وتقدم تخريجها ومن قرا بها وحتى ولكن وبل كالعاطف
فيه ايما الى ان الحروف الثلاثة ليست عاطفة اذ المشبه بالشيء
غيره وهو كذلك اذ هي احرف ابتدا بية اي داخلة على جملة مبتدا
بها والاكان المنصوب بعدها بالعطف لانمحق بعدها منزلة
منزلة العاطف لانها عاطفة حقيقة لان شرط العطف حتى ان يكون
المعطوف مفردا والاسم المنصوب في باب الاشتغال لابد وان يكون
بعض جملة ويكون معطوفة بذلك العاطف على الجملة التي قبلها نحو
ضربت القوم حتى زيدا ضربته فلو جعل حتى او بل او لكن عاطفة
امتنع العطف لفقدان شرطه فلذلك جعل كل واحد من هذه الثلاثة
منزلا منزلة العاطف وان كان في اصله عاطفا قال ابن مالك فاذا
قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت اخاه فحتى حرف ابتدا
فلما وليها في اللفظ بعض ما قبلها اشبهت العاطفة فاعطي تاليها
ما يعطف تالي الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته
فالاجود ان تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا
فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرا ضربته تعين رفع عمر ولزوال
شبه حتى الابتدائية بالعاطفة اذ لا تقع العاطفة الا بين كلم
وبعض انتهى وفي تعين الرفع نظر لانه ان كان حتى ولكن الابتدائيتان
مختصتان بالاسما لم يصح النصب بعدهما اذا اشبها العاطف فضلا
عن ترجحه وقد جوز ورجحه كما تقدم والا فما المانع من جواز النصب
هنا ويكونان داخلتين على الجملة الفعلية وان كان الرفع حينئذ ارجح
اذ لا طالب للنصب كما في قولك زيدا رايته فليحرر وليراجع فان قلت

ما هو المؤكد قلت ضرب زيد الثابت له بمقتضية العطف فهو
تاكيد لبعض ما افهمه الكلام السابق على ان بعضهم اعترض على ابن مالك
في جعل الجملة تاكيدا بانه اذا دار الامر بين حملها على التاسيس
او التاكيد كان حملها للتاسيس اولى وهاهنا امكن كونها تاسيسية
بان يجعل النصب من باب الاشتغال نحو ضربت القوم حتى
زيدا اضربته قال شيخ شيخنا هذا الكلام مرجح في ان المنصوب بعد حتى
منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبلها خلافا لما صرحوا
به في قوله والزاد حتى نعله القاها من ان نصب النعل بالعطف
كما سيجيء في باب انتهى قال شيخنا قد يجاب بانهم انما صرحوا هناك
بما ذكر لامكان حمل القاها على التاكيد لقوله القى الصحيفة ولا كذلك
هنا تامل الخامسة اي من المسايل التي يترجح فيها النصب
ان يتوهم في الرفع ان الفعل صفة اي ان يتوهم في حال الرفع ان الفعل
المشتغل بالضمير صفة لما قبله مخلة بالمقصود فلا يعلم انه خبر عن
الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة
له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما يتوهم بين خبرية ذات
ما هو مفسر على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف
التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما معا وذلك كما اذا
اردت مثلا ان تخبر ان كلا واحد من مما ليكك اشتريته بعشرين
دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائك انت لهذا الثمن فقلت
كل واحد من مما ليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى
المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مما ليكي بعشرين فلو
رفعت لفظ كل احتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين
متعلقا به اي كل منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود
واحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو
الخبر اي كل من اشتريته مما ليكي فهو بعشرين فرفعه اذن مطرق

لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اد ربما
يكون لك على هذا الوجه الثاني من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل
او باكثر وربما يكون لك منهم جماعة بالهبة والوراثة وغير ذلك
وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا في المعنى
المقصود والرفع محتمل له ولغيره كذا في شرح الحاجبية للرضي
الاستراباذي فان قيل فينبغي ان يجب النصب اذا التحرز عن اللبس
واجب قيل هذا وهم اللبس وهذا قال ابن الحاجب وعند خوف لبس
المفسر بالصفة وقال المصنف ان يتوهم في الرفع ان الفعل صفة
وكانه مبني على ان اللبس انما يكون عند تساوي الوجوه واما اذا ترجح
احدها فلا ولا شك ان اللفظ اذا دار بين الخبر والصفة فحمله على
الخبر لما فيه من الفايدة التامة اولى وفيه بحث اذ لو صح ذلك لما وجب
تقدم المبتدا في مثل زيد قايم للبس بالفاعل اذ لا شبهة في ان الحمل
على المبتدا والخبر اولى من الحمل على اسم الفاعل وفاعله لما في الاول
من الفايدة التامة كما ذكر في الصفة فان اسم الفاعل مع الفاعل ليس
بتمام اصلا فتدبر وانما قال المصنف ان يتوهم في الرفع ان الفعل
صفة دون ان يلبس الرفع لان الرفع لا يستلزم اللبس بل توهم اللبس
لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف
قرينة واعلم ان توهم اللبس بالصفة وخوفه فيما اذا كان المنصوب
نكرة ويكون للمفسر متعلقا يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب
فلا يتحقق خوف اللبس وتوهمه في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا
لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بتبديل كل بالام الاستغراقية
فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه قوله انا كل شيء خلقناه بقدر مثل
المصنف تبعا لابن الحاجب وابن مالك وغيرهما للمسلة بقوله تعالى
انا كل شيء خلقناه بقدر قال الرضي وهذا المثال المورد من الكتاب العزيز
لا يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن

اذ التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كلا او
رفعته سواجعلت خلقناه صفة مع الرفع اوخبرا عنه وذلك ان قوله
خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم
يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع عليه كل واحد منها اسم شئ فكل
شئ في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شئ قدير لان معناه
انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ
خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه
صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ في الاية
مختص بالمخلوقات سواكان خلقناه صفة له اوخبرا مع التقدير الاول
اعم منه مع التقدير الثاني كما كان مثالنا يعني كل واحد من مما يلي
اشتريته بعشرين هذا كلامه قال الاميدي وهذا مبني على ما ذهب اليه
المعتزلة من ان لفظة الشئ كما تتناول الموجود تتناول المعدوم ايضا
وان من المخلوقات ما ليس مخلوق الله تعالى كافعال العباد الاختيارية
فلا بد وان يكون التقدير عندهم كل شئ مخلوق لنا مخلوق لنا بقدر وهذا
هو المعنى لو جعل الفعل صفته ولكن المصنف يعني ابن الحاجب رحمه الله
اورد هذه الاية مثالا على ما ذهب اليه اهل السنة والجماعة كثرهم
الله تعالى من ان لفظ الشئ لا يتناول سوى الموجودات وان لا شئ من
المحدثات الا وهو مخلوق الله تعالى لا خالق الا هو ولا شك في تفاوت
المعنى خبرا وصفة على هذا المذهب لانه لو جعل خبرا يكون المعنى
كل موجود مخلوق لنا بقدر وهذا هو المعنى المقصود ولو جعل صفة
كان المعنى كل موجود مخلوق لنا كائن بقدر فحينئذ يكون قيدا على ما
هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشيا الموجودة غير مخلوقة
لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فانهم راوا
انفسهم خالقين لافعالهم الاختيارية ولا يودي المعنى المقصود من
ان كل موجود ممكن مخلوق لنا اذ لا يلزم من ان يكون كل شئ مخلوق الله

تعالى

تعالى كائن بقدر ان يكون كل شئ موجود ممكن مخلوق الله تعالى وهذا
هو المطلوب ثم الشارح يعني الرضي لو بني ما ذكر من عدم تفاوت
المعنى خبرا وصفة على مذهب المعتزلة في مسالة خلق الافعال
لكان شيا ولكن بناوه على ان لفظ الشئ يقع على كل ممكن معدوم
وذلك غير صحيح للقطع بانه لا حاجة على تقدير ان يكون خلقنا
خبرا الى تقدير الشئ بكونه مخلوق الله تعالى حتى يلزم اتحاد المعنى
في الوجهين بل يكفي تقييده بكونه مخلوقا او موجودا اعم من مخلوقات
الله تعالى للقطع بان الاحتراز عن المعدوم الذي لم يقع عليه الخلق
يحصل بتقدير المخلوق اعم من مخلوق الله تعالى وغيره مفهوما
فيكون المعنى على الخبرية انا كل شئ مخلوق الله تعالى والاول يوجب
ذلك فيختلف المعنيان اختلافا ظاهرا نعم لو قدر على الخبرية بقولنا
كل شئ مخلوق لنا مخلوق لنا بقدر بناء على مسئلة خلق الافعال لم يتحد
المعنيان ولكن الثاني على مذهب اهل السنة ولا شك في اختلاف
المعنيين على اصلهم فاما بنا اتحاد المعنيين على ان لفظ الشئ هل يتناول
المعدوم فظاهر البطلان والله تعالى اعلم ثم ذكر في الحاشية يعني
الفاضل الهندي انه لو رفع بالابتداء حيث اللبس بالصفة فيكون
المعنى كل شئ مخلوق فنا كائن بقدر والمقصود كل شئ مخلوق لنا بقدر
والاول غير مقصود حيث يكون خلقناه حينئذ قيدا فيوهم كون
بعض الاشيا الموجودة غير مخلوقة لله تعالى وبهذا حصل الجواب
عما اورد في بعض الشروح من ان حاصل المعنيين واحد فلا ضير
في الاحتمال انتهى لفظها ولا يخفى انما اورد في بعض الشروح من
ان المعنيين واحد بناء على ان الشئ ليس باعم مع جعله خبرا عنه
منه ومع جعله صفة بل هو مقيد ان كان صفة والا فبمقدر
مثله فلا يندفع بما ذكر في الحاشية من انه على تقدير الوصفية
مقيد وعلى تقدير الخبرية مطلق لان المعترض لا يسلم الاطلاق

على تقدير الاطلاق فجوابه اما بالمنع فان لفظ الشئ مخصوص بالموجود
او بانه لا يحتاج الى التقييد بالمخلوق المضاف الى الله تعالى بل يكفي
التقييد بالمطلق اي كل شئ مخلوق لنا بقدر فيختلف المعنيان
بالضرورة على ما بينا وبهذا خرج الجواب عما يرد هذا ان اطلاق
لفظ شئ هنا متعذر لانه يقع على الحادث والقديم فلا بد من
التقييد بالمخلوق سواء جعل خلقناه خبرا او صفة وذلك بانه
ان كان يحتاج الى التقييد فلا يحتاج الى التقييد بالمخلوق المضاف
اليه تعالى بل يكفيه التقييد بالمخلوق فيختلف المعنى خبرا وصفة
حيث يتقيد على تقدير الوصفية بالمخلوق المضاف ويبقى اعم
منه على تقدير الخبرية ثم لو بني اعتراض بعض الشروح على مذهب
المعتزلة فظاهر انه لا يندفع بما في الحاشية بل جوابه حينئذ
اما التزام ان المثال على مذهب اهل السنة ولا شك في اختلاف
المعنيين على مذهبهم واما ان يقيد لفظ الشئ في الاية بالمخلوق
المضاف الى الله تعالى بالدلايل الواهية التي اقامتها المعتزلة
على كون بعض الاشياء غير مخلوقة لله تعالى باطل لانه للقطعي
بالظني بل بالموهوم الى هنا كلام الهندي وفي الحواشي العضدية قال
الشيخ الرضي ما حاصله يرجع الى انه لا فرق بين كونه خبرا وكونه
صفة لان المراد بالشئ المخلوق لا مطلق الشئ لانه متناول للممكنات
المعدومة فاذا اريد بالشئ المخلوق وجعل خلقناه صفة كان المعنى
كل مخلوق مخلوق بالقدر وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشئ للمعدوم
لاختصاصه بالموجود كما ذهب اليه اهل السنة ولئن سلم تناوله
للمعدوم جاز ان يخص بالموجود لا بالمخلوق وعلى التقدير لا بد
من تخصيص الموجود بما سوى الواجب وصفاته ولئن سلم تخصيصه
بالمخلوق فلا نسلم ان المعنى كل مخلوق بالقدر بل المعنى كل مخلوق مخلوق
لنا بالقدر ولا شبهة في ان المخلوق اعم من المخلوق لنا بحسب المفهوم

او بحسب

او بحسب الواقع عند المعتزلة فلو جعل خلقناه صفة لم يحصل المقصود
انتهى وفي الحواشي العصامية فان المقصود الحكم على شئ بانه مخلوق الخ
بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود
وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود صفة الى
الاستدلال بانه يستدعي فساد الان المدعي ان في مقام قصد الاخبار
بالجملة التي بعد الاسم المنصوب اولي اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة
لان الصفة غير مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معتبرا صحيحا او لا
على ان ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلي مع
ان الفريقين متفقان في ذلك فتدبر انتهى وفي شرح العصام على الكافية
اذ على تقدير الرفع يحتمل كون خلقناه صفة فيفيد ان كل شئ هو مخلوق فانا
كاين بقدر وهو لا يوافق اصل المقصود وهو ان كل موجود مخلوق لنا
بقدر بل يفيد بظاهره ان بعض الاشياء غير مخلوق لنا كذا قيل ودفع
به ما اعترض به الرضي بان الشئ اعم من الموجود فلا بد من تقييده
بالمخلوق حتى يستقيم الحكم عليه بخلقناه بقدر فلا يتفاوت المقصود
بجعل خلقناه صفة او خبرا ووجه الدفع ان الوصف الذي يجب
تقديره هو مخلوق ومخلوق لنا احضر منه لا يقال اعتقاد الرضي
ان المقدر مخلوق لنا وان كان ظاهر عبارته غيره لان الاعتزال
يثبت مخلوقا لغيره تعالى لانا نقول ليس على المصنف يعني ابن الحاجب
الا ايراد مثال مستقيم على مذهبه ولا يضره عدم الاستقامة على
مذهب غيره وبهذا عرفت ان النصب لا يختار في الاية عند المعتزلي
نعم تحقيق المقام يقتضي ورود اعتراضه فان تفسير الاية وظهور
مقصوده دائر على تحقيق الحال والاستدلال قوله وانما لم يتوهم
ذلك اي ان الفعل صفة لما قبله محلة بالمقصود مع النصب اي لكل
على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقنا المذكور قوله لان
الصفة لا تعمل في الموصوف هذه العلة قاصرة لانها انما تمنع كون المفعول

موصوفا بالفعل لاكونه مضافا الى الموصوف به كما هو ظاهر الاية فكان
الاولى ان يقول لاتعمل في الموصوف ولا في المضاف الى الموصوف ويحتمل
انه اراد بالموصوف لفظ كل لانه اضيف اليه الذي هو شي فلا يكون في
العلة قصور **قوله** وما لا يعمل لا يفسر عاملا اي على الوجه المعتبر
في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا في اللفظ من العامل المضمر
دليلا عليه فلكونه عوضا امتنع الاظهار اذ لا يجمع بين العوض والمعوض
منه ولكونه دليلا لزم ان يكون موافقا في المعنى او مقاربا فلو قصدت
الدلالة دون التعويض لم تكن المسالة من باب الاشتغال كقول الراجز
يا ايها الماتح دلوي دونكا وقد تقدم كل ذلك **قوله** ومن ثم بمنع المثلثة
اي من هنا اي من اجل ذلك وهو ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا وجب الرفع
ان كان الفعل اي المتصل بالضمير صفة **قوله** نحو وكل شي فعلوه في الزبر
اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر
كسر رانما وجب الرفع فيه ولم يكن من هذا الباب لانه لا يمكن اعمال
فعلوا في كل شي اذ لو اعمل لكان المعنى فعلوا كل شي فيما كتبه الملايكة وهو
غلط بل المراد ان ما فعلوه في الدنيا فهو مكتوب في الزبر واذا لم يكن
اعماله فيه لم يكن من هذا الباب فيجب ان يكون كل مرفوعا بالابتدائية
وفعلوه صفة وفي الزبر خبره قال الفاضل الجامي فهو ليس من باب
الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا
كل شي في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان
صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشي مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود
اذ المقصود ان كل شي هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في صحايف اعمالهم
مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شي مبتدا والجملة الفعلية

اي رفع الاسم الذي اتصل الفعل بضميره

صفة لشي والجار والمجرور في محل رفع على انه خبر المبتدا التقدير كل شي وهو
مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر اي لا يترك صغيرة ولا كبيرة
انتهى وكانه ذكر قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم رد فاحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا
ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمله
الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام
نعم هنا مانع اخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحايف
اعمالهم كل شي بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفايدة
اختصاص كتابة الكرام الكاتبين فافعالهم وقوله وان كان صفة لشي
مبني على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف وقوله لا
ان كل كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم الفايدة
لعدم موافقته لما في الاية الاخرى فلا يصح نافيا لان الافادة خير من
الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى
السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل
ما في صحايف اعمالهم مطابق لاعمالهم والمراد بنحو المثال المذكور كل تركيب
يكون الفعل المشتغل عنه بضمير الاسم صفة لذلك الاسم لانه ليس انتفا
نصبه لعدم التسليط بل لعدم امكانه اذ لو سلط لفات التقييد المقصود
بالوصف وانتقل التركيب من الوصف الى الاخبار وذلك فاسد سواء
كان الاخبار صحيحا او لا فمن جعل المانع عن التسليط انه يصير المعنى
فعلوا كل شي في الزبر مع انهم لم يفعلوا فيه شيا فقد قصر نظره ولم
يتجاوز بيانه هذا المثال ومن قال لانه لم يوقع فيها الا الكتابة وهم
لم يوقعوها بل الكرام الكاتبون يتجه عليه انه يصح اسناد الكتابة
اليهم لانهم اسباب الكتابة نعم لو قيل لانهم لم يوقعوا فيها كل
شي بل كل مفعول لهم لاستقام ومن قال لو جعل في الزبر صفة لكل شي

لكان خلاف المراد وان صح لان المراد ان كل مفعول لهم في الزبر لان كل ما في
الزبر مفعول لهم قال تعالى في موضع اخر وكل صغير وكبير مستطر بخه
عليه ان يكون خلاف المراد ممنوع لانه يجوز ان يكون المقصود بهذه
الاية مالم يقصد بقوله وكل صغير وكبير لان الافادة خير من الاعادة
بل يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صادفوا الكتابة ولم يكتبوا الا
ما فعلوه قوله اوصلة اي اوان كان الفعل المتصل به ضمير الاسم
السابق صلة اي لموصول نحو زيدا الذي ضربته او مضافا اليه اي اوان
كان الفعل المذكور مضافا اليه نحو زيد يوم تراه يفرح فزيدا في المثالين
واجب الرفع بالابتدا ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في المثال
الاول وتراه في المثال الثاني لان كلا منهما لا يعمل فيما قبله اما الاول
فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف
اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل
فيما قبل المضاف وانما لم تكن هذه المسايل من باب الاشتغال عند المصنف
لان المانع فيها ليس سوا اشتغال الفعل نصبه لمحل ضمير الاسم المتقدم
فقط بل المانع الاشتغال بالضمير وشي اخر وهو انه اذا امتنع ان يكون
الفعل عاملا فيما قبله وجب الرفع لان ما لا يعمل فيما قبله في باب
الاشتغال لا يفسر عاملا واذا لم يفسر عاملا بطل الاشتغال قوله
او وقع الفعل اي اوان وقع الفعل بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية
على الاصح نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ذكر ابن مالك في غير
التسهيل ان من المواضع التي تجب فيها الرفع ما يقع بعد اذا الفجائية وليتما
كقولك اتيت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته قال فلو
نصبت زيدا او بشرا لم يجز لان اذا الفجائية لا يليها فعل ظاهر ولا
مضمر وانما يليها مبتدا او خبر مبتدا او ان المفتوحة المولة بمبتدا
او ان المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فلو نصب الاسم
بعدها لكانت الجملة التي تليها فعلية وذلك مخالف لاستعمال العرب

وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فاجاز النصب في نحو خرجت فاذا زيدا
يضربه عمرو ولا سبيل الى الجواز وكذلك ليت المقرونة بما لا يليها فعل
ولا معمول فعل لان ما حين قرنت بها لم تزل لاختصاصها بالاسما فلهذا
شاع فيها وحدها الاعمال وترك الاعمال فاعمالها ابقا لاختصاصها
وترك اعمالها الحاقها باخواتها فلو نصب الاسم المذكور بعدها بفعل
مضمر لكان ذلك تركا لاختصاصها بالاسما وهو خلاف كلام العرب
انتهى والنصب على الاشتغال في الاسم الواقع بعد اذا الفجائية فيه
ثلاثة اقوال قيل يجوز مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه وعليه
مشى ابن الحاجب لكنه مع اعترافه وتصريحه بان اذا المفاجاة
يلزم المبتدا بعدها مشكل واجيب عنه تارة بان مرادهم بلزوم
المبتدا بعده غلبة الوقوع وتارة بان المراد اللزوم في غير تركيب
الاضمار على شريطة التفسير وتردد الرضي في وجود النصب بعد
حتى يتم هذا التوجيه وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان اذا
الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية وعليه مشى المصنف تبعا لابن
مالك وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد
قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجه المصنف بان التزام
الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة
بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية
بها قال الاشموني ومما يختص بالابتدا ايضا واو الحال في نحو
خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب
زيد انتهى ولعل وجهه ما ياتي في باب الحال من ان جملة الحال
المبدوة بمضارع مثبت تجب فيها الضمير وتمتنع الواو وهنا لم
لم يكن كذلك وهذا قال في نحو فتامل قوله او قبل ما لا يرد ما
قبله معمولا لما بعده اي اوان وقع الفعل المذكور قبل ما ذكر
نحو زيدا ما احسنه او ان رايته فاكرمه اي او زيدا ان رايته

فاكرمه اوهلا رايته اي اوزيد هلا رايته اوهلا رايته اي اوزيد هلا رايته لان ما التعجيبية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وكذا ان وهلا وهلا المذكورات وكذا اداة الاستثنائية نحو ما ضربه الا عمر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا اي على الوجه المعتبر في هذا الباب وهو كون المشغول عوضا في اللفظ من العامل المضمر دليلا عليه ومن ذلك باقي ادوات الشرط والاستفهام والتخصيص ولام الابتداء نحو زيد لاكرمنه ولاجل ان الاداة الاستثنائية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها رد قول من زعم في وان كلا لما ليوفينهم كون ان نافية واللام من لما بمعنى الا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم وفيه مانع اخر وهو لام القسم ومن ذلك حرف العرض نحو زيدا لا تكرمه والا التي للتمني نحو العون لي لخبرا لاجده واما التمني بغير الا فلا يليه الا الاسم نحو ليت زيدا اتاه ولا يكون الاسم فيه منصوبا على الاشتغال بل على انه اسم ليت قال ابن مالك واجرا التخصيص والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع تاثر ما قبلها فيما بعدها هو مذهب المحققين من العارفين بكلام سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التخصيص واخويه قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب الى هذا ابو موسى الجزولي وهو عند مذهب سيبويه ومن ذلك لحرف الناسخ نحو زيد كاني اجبه او ليتني القاه او لعلي اصادفه لان ان واخواتها واجبه التصدير قال الرضي واما ان المفتوحة فانه وان لم تجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا انتهى ومن ذلك المعلق بكسر اللام اي شيء يعلق ما قبله عن العمل فيما بعده نحو زيد كيف وجدته ولهذا قال سيبويه في قوله ان البت حب العراق لطمه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصل الفعل اليه ولم تجعله من باب الاشتغال

لان التقدير

لان التقدير لا اطمعه ولا اذا وقعت في جواب القسم كانها الصدر فتعلق وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول ودخل في المعلق كم استفهامية كانت او خبرية ومما يمتنع فيه نصب الاسم السابق ما اذا كان الفعل المذكور مسندا الى ضمير للاسم السابق متصل نحو زيدا ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه وذلك ممتنع لاستلزامه كون الفاعل الذي هو عمدة مفسرا بالمفعول الذي حقه ان يكون فضلة فلو كان الضمير منفصلا جازت المسيلة نحو زيدا لم يظنه ناجيا الا هو لان الضمير المنفصل ينزل منزلة الاجنبي فنزل هذا منزلة زيدا لم يظنه ناجيا الا عمر ولان اصل لم يظنه ناجيا الا هو لم يظنه احدنا جنا الا هو فصحت المسالة ولم يلزم كون العمدة متوقفا في مفهوميته على الفضلة كما لزم اذا كان المسند اليه ضمير امتصلا مفسرا بالمفعول الذي حقه ان يكون فضله وبعبارة اخرى وهذا انما امتنع اذا نصبت زيدا في قولك زيدا ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه اذ لا يجوز باجماع في باب من الابواب تعدي فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو زيدا ضربه وهذا انما يمتنع اذا نصبت زيدا في قولك زيدا ظنه ناجيا لما قلنا اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا تعدي فعل المضمر الى ضميره المتصل وذلك جايز في باب واما زيد ضربته فممتنع رفعت زيدا او نصبته وهو ظاهر قوله تنبيهان يمتنى تنبيه وهو خبر عن مبتدا محذوف اي هذا تنبيهان قوله الاول ليس من اقسام مسايل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسايل اذا الفجائية لعدم صدق الضابط عليها اي كان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع فيما يجب فيه الرفع وتقدم ان الصواب ما اعتمده الناظم هنا وفي التسهيل من عده في اقسام المشتغل عنه وهذا الشبيه الاول محض تكرار مع ما تقدم وليس فيه زيادة عليه كما تري وقوله سابقا وسيتضح بوهم ذلك قوله وكلام الناظم اي في البيتين

السابقين يوهم ذلك اي يوهم ان واجب الرفع من اقسام الباب وانما قال يوهم لان قول الناظم فالرفع التزمه ابدا محتمل لان حكمه ذلك وهو من اقسام الباب وان يكون حكمه ذلك وذكر في هذا الباب استطرادا ثم قوله سابقا كما ذكره الناظم خلاف قوله هنا وكلام الناظم يوهم ذلك قوله الثاني اي من التنبيهين لم يعتبر سيبويه ابهام الصفة مرجحا للنصب وخالفه المصنف في ذلك كما تقدم وابن الحاجب ايضا وكذا ابن مالك حيث قال في شرح التسهيل ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ابهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه قوله بل جعل اي سيبويه النصب في الاية مثله في زيدا ضربته اي جعله مرجوحا في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر قال ابن الشجري اجمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو ان فاقتضى اضمار خلقناه انتهى قوله وهو اي النصب عربي كثير اي فلا محذور في الحكم عليه بالمرجوحية قوله الساداة اي من المسايل التي يترجح فيها النصب ان يكون الاسم اي المشتغل عنه جوابا للاستفهام منصوبا لفظا او محلا مما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت اي بنصب اي لفظا مما يليه ونصب من محلا مما يليه ومثال المجاب به استفهام منصوب ما اجيب به استفهام مضاف اليه مفعول ما يليه نحو زيدا ضربت علامه جوابا لقول من قال غلام ايهم ضربت وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السوال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا الان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية ومحل ترجح النصب في ذلك اذا لم يقترن الجواب بأما اما اذا اقترن بها فلا يكون النصب راجحا بل مرجوحا لان ترجح النصب في ذلك بغير اما ان كان لقصد التناسب بين السوال والجواب في كونهما فعليتين فاذا صدر الجواب

باما نحو اما زيدا فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت واما من الحروف التي يبتدا بعدها الكلام وتستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستيناف فرجحت بسببها الجملة التي ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع السلامة من الحذف والتقدير وخرج بالمنصوب ما يكون جوابا للمرفوع كقول القايل ايهم ضربته او غلام ايهم ضربته فان الرفع فيه راجح ليطابق الجواب السوال في الاسمية ولسلامته من الحذف والتقدير قال الدماميني وهاهنا نكتة ينبغي التنبيه عليها وهو ان قولهم ايهم ضربته دليل على بطلان قول الفارسي في قول الزبا ما للجمال مشيها وئيدا لا يكون مشيها فيمن رفع بدلا من ضمير الظرف لعدم ذكر الهمزة لانا نقول لو اجري على ضمير الاستفهام ما جرى على الاستفهام لامتنع ايهم ضربته رفعت ايا او نصبتها لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله فكذا يكون ضميره وحل شبهته التي عرضت له وهي ان الظاهر عن المضمر انه عبينه في المعنى الذي هو به اسم وهو المعنى لا التضمني الذي هو به شبيه الحرف وبه امتنع اعرابه لان الحرف ايا يجيء الضمير بدليل ان الحروف لا تفسر الضمائر انتهى وجوز الاخفش مراعاة الصعري والكبرى بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيدا ضربته وعمرا اكرمته اجري الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حد في زيدا ضربته ويقال هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله لقيته ينزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي فايده قال العصام ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيد ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيدا ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه ومن ما لا تلتفت النفس اليها هانته اللازمة

انتهى وهذا يوخذ من تعليل مسئلة الصفة قوله ويستويان اي الرفع والنصب في مثل الصورة الرابعة اي في مثل المسالة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بانما مسبوق بفعل وتقدم ان حتى وبل ولكن كالعاطف نحو زيد اتى القوم حتى عمر ومررت به وشبه العاطف في هذا كالعاطف نحو انا عرفت القوم حتى عمر اضربته وقد سبق بيان ذلك وشبه الفعل اذا وقع خبرا في هذه المسئلة احكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمر ويكرمه وسياتي ذلك في كلام الرضي قوله اذا بني الفعل اي السابق على اسم المراد بنائه عليه وقوعه صح معموله خبرا عنه اي يستوي الرفع والنصب اذا ولي العاطف جملة ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز وذلك نحو زيد قام فهذه جملة ذات وجهين لانها من قبل تصدرها بالمبتدا اسمية ومن قبل كونها محتومة بفعل ومعموله فعلية وانما احتيج الى تفسير ذات الوجهين بما ذكر لانها قد يراد بها الكبرى مع الصغرى التي في ضمنها والصغرى اعم من ان تكون اسمية كابوه قايم من قولك زيد ابوه قايم او فعلية كقام ابوه من قولك زيد قام ابوه قوله غير ما التعجبية انما استثنى الفعل المبني على ما التعجبية لانه جامد لا يتصور فيه بتقدم ولا تاخير ولانه خرج عن الافعال بسلب دلالته على الزمان حتى انه التحق بالاسما في قبول بعض علاماتها وهو التصغير ولذلك ادعى الكوفيون اسميته قوله وتضمنت الثانية ضميره اي ضمير الاسم السابق او كانت اي الثانية معطوفة بالفا اي المفيدة للسببية وتخصيص الفا بذلك لانها تصير الجملتين في معنى جملة واحدة شرطية لان قولك زيد قام فعمرو اكرمته في معنى ان زيد قام اكرمت عمرا الان الشرط سبب للجزا قال شيخنا اشتراط تضمن الضمير او العطف بالفا فظر الان الجملة الثانية اذا رفع الاسم معطوفة على جملة خبر المبتدا فاشتراط ذلك حينئذ ليصح كونها خبرا عن المبتدا اذ المعطوف على الخبر في حكم الخبر لكن اذا

دخلت من الضمير والفا لا يظهر لمنع النصب فيها وجه اذ يمكن تقدير الجملة الفعلية معطوفة على جملة المبتدا والخبر الفعلي فتامله فان عطف الفعلية على الاسمية والعكس جايز انتهى وفيه نظر اذ لا يظهر المنع الا اذا قدر العطف على الصغرى التي هي خبر المبتدا رفعت الاسم السابق في الجملة الثانية او نصبته وامكان العطف على الجملة الكبرى جار مع الرفع والنصب فلا وجه لتخصيصه بالنصب ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك بقوله تعالى والقمر قدرناه منازل قرا الحرميان وابو عمر وبالرفع والباقون بالنصب وهو في النصب معطوف على يجري من قوله تعالى والشمس تجري لمستقر لها وليس في الجملة المعطوفة ضمير يعود على الشمس واجمع القرا على نصب والسما رفعها وهي معطوفة على يسجدان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وعلى ما نقله ابن عصفور جرى ابن مالك في التسهيل فقال وان ولي العاطف جملة ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقا خلافا للاخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا انتهى ومعنى قوله مطلقا اي سوا كان ما بعد العاطف لا يصلح جعله خبرا نحو زيد قام وعمرا اكرمته فان اكرمته لا يصلح ان يكون خبرا عن زيد لعدم الرابط او كان مما يصلح جعله خبرا نحو هند قامت وعمرا اكرمته في دارها قال الدماميني وهذا يعني ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا كالمثال الاول ظاهر قول سيبويه فانه قال في والشمس تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه منازل ان النصب مثله في زيدا ضربته واما الفارسي فجعله محمولا على الجملة الصغرى وانما رجح الاخفش ومن وافقه الرفع لان العطف على الفعلية عندهم ممتنع فتعين كونه على الاسمية فلزم تخالف المتعاطفين ان نصبت فضعف

النصب ورجح الرفع لوجود المناسبة وعلى هذا فالرفع هنا صار ارجح منه
في قوله ابتدا زيد ضربته فانه مطلوب للتناسب ولعدم طالب الفعل
انتهى [illegible] لحصول المشاكلة رفعت او نصبت علة لقوله ويستويان
لان الجملة الواقعة قبل العاطف بالنظر الى صدرها اسمية فيترجح الرفع
لتشاكل الجملتين في الاسمية وبالنظر الى عجزها فعلية فيترجح النصب
لتشاكل الجملتين في الفعلية فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي
هو السلامة من التقدير والحذف عورض بان النصب بقرب قرينه
وهي معارضه بقرب المعطوف عليه واعترض بان هذه المعارضه غير
مستقيمة فانا لانسلم البعد على تقدير الرفع وانما يكون كذلك ان لو
عطفت مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الاولى واما
اذا كانت الجملة الثانية برأسها معطوفة على الجملة الاولى فلا
يتحقق بعد اصلا قال نجم الدين سعيد اللهم الا ان يقال بتقدير
النصب يتعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز ان يكون
حينئذ من عطف المفردات انتهى وفيه نظر لانه يلزم على عطف
المفردات العطف على معمولي عاملين مختلفين وقال الفاضل الحلبي
فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا
قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار
المبتدا فالصغرى اقرب انتهى واعترض بانه لم يعهد فيما بين ارباب
العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد للاعتبار من شاهد وغاية
ما يمكن ان يقال ان المعطوف في عطف الجملة على الجملة في الحقيقة
هو النسبة ونسبة عمر واكرمته اقرب من نسبة قام الى فاعله
من الجملة الفعلية الى زيد بقي ان مرجح النصب ليس مجرد قرب
المعطوف عليه بل هو مع خلوص الجملة عن كون الخبر جملة هي خلاف
الاصل على ما عرفت فينبغي ان يترجح النصب وفي الحواشي اللهدية
ثم الاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض

مرجح

اذ الحذف

اذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قل
وجوده في كلامهم فيستويان كذا في الحواشي وفيه بحث لان وقوع الجملة
خبرا خلاف الاصل يصلح اختيار المخدوم رضي الله تعالى عنه كما صرح به
في حواشي المصباح غير انه لا يعارض عدم التناسب فكان الرفع على تقدير
عطفه على الكبرى ايضا مختارا بلا اعتبار معارض كالنصب على تقدير
العطف على الصغرى والقول بكون الرفع مختارا بلا معارض مع الاعتراف
بان وقوع الجملة خبرا خلاف الاصل مشكل الا ان تجعل ما في الحاشية
مبنيا على ما اختاره الشارح يعني الرضي من ان وقوع الجملة خبرا ليسا
مخالفا للاصل واما على اختيار المخدوم فكلا من الرفع على تقدير عطفه
على الكبرى والنصب على تقدير عطفه على الصغرى مختار بلا اعتبار
معارض فيستويان الى هنا كلام الحواشي اللهدية قوله وذلك اي
ما ذكر من تضمن الثانية ضميره او كونها معطوفة بالفا نحو زيد قام
وعمرو اكرمته لاجله او فعمرا اكرمته يعني انه يجوز لك في عمرو الرفع
والنصب على السواء وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا
على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب لتناسب
المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على
الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع لتناسبا في
كونهما فعليتين او الرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما
الضمير من لاجله العايد على زيد او الفا السببية فالمناسبة حاصلة
على كلا التقديرين فاستوى الرفع والنصب وفيه بحث مشهور
سبق بيانه وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى
قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار
الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه
بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب
لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون لجوار ما امكن نحو هذا

حجر ضب خرب وتقدمت معارضته والجواب عنها قوله بخلاف
ما احسن زيدا وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف يعني ان العطف
على فعل التعجب متعذر اذ لا معنى له فتعين ان العطف على الجملة
كلها على جواز عطف الخبر على الانشا وعكسه كما هو راي جماعة واذا
كان العطف على وجه واحد فلا اثر له اي لا ثمرة له اذ الثمرة انما
تظهر مع اختلاف وجهين فاكثر ثم لا يخفى انه لو قال فلا اثر للنصب
كان اظهر لان النصب فيما قبله اثر ان الجملة معطوفة على الجملة
المخبر بها عن المبتدا فتكون هي ايضا مخبرا بها عنه والرفع اثره انها عطف
على جملة المبتدا والخبر ولا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدا بخلاف
مسئلة التعجب فان الجملة معطوفة على جملة المبتدا والخبر رفعت
الاسم او نصبته قوله وان لم يكن في الثانية ضمير الاول ولم تعطف
اي الثانية بالفا فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب اي بنا على
العطف على الصغرى فلا ينافي ما سبق عن التسهيل من ان الاخفش
ومن وافقه يرجحان الرفع في ذلك وانما رجح الاخفش ومن وافقه
الرفع لان العطف عندهم على الفعلية ممتنع فتعين كونه على الاسمية
فلزم تخالف المتعاطفين ان نصبت فضعف النصب ورجح الرفع
لوجود المناسبة وعلى هذا فالرفع صار هنا ارجح منه في قولك ابتدا
زيد ضربته فانه مطلوب للتناسب ولعدم طالب الفعل وقد
اورد سيبويه مثالا لما يستوي رفعه ونصبه وهو زيد قام وعمرو
أكرمته وتبعه ابن الحاجب في التمثيل به لذلك قال الرضي واعترض
عليه بانه لا يجوز العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا او المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي
هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو اكرمته ضمير راجع
الى زيد وبعبارة اخرى هي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام
المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش

وهي انه

وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه
باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه
لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف
عليها او على الخبر فيها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه كقولك عمرو
كلمته في دار اولا جله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا
اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح
المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم
ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى
قولهم رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتي في باب
المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته
وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف
عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر
في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد
الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان هذا المثال
اجاز سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يوذن به ظاهر
كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف من الضمير وجوز ابو علي
ان الرفع فيه اولى من النصب وان ردت في الجملة المعطوفة ضميرا
راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جواز ومثل قولك زيد قام
وعمرو اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكرا الوجهان
لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قايم
غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم
ينصب المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد
يرفع الضعيف المشابهة للفعل كقولك زيد مصري حاز الى هنا كلام
الرضي قوله وهو المختار قال الحفيد فيه نظر لانه يجوز ان تكون معطوفة
على الجملة الكبرى غايته ان يكون من عطف الفعلية على الاسمية والاصح

جوازه ونصب الاسم المشتغل عنه عربي جيد كما تقدم كذا قيل وفيه نظر فليتامل انتهى قوله والفارسي وجماعة تجيزونه اي النصب لكن على ان الرفع فيه اولى من النصب وجعلوا النصب محمولا على الجملة ص الصغري وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرا لقيته وزيدا كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرا لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملت على الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكر ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر قوله وقال هشام اي الضرير من الكوفيين الواو كالفا اي في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفا فيها معنى السببية بدليل هذا زيد وعمرو وورد بان الواو انما تكون في المفردات وهذا لا يجوز هذا بقوم ويقعد وقال ابن حروف تبعا لطايفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ابيت انشده ثعلب

فذرني أجول في البلاد لعلني ... أسر صديقا او يساء حسود

وخرج على التقدير ان يسائني حسود قوله وهذه امور متمات لما تقدم كذا في بعض النسخ وفي بعض اخر تنبيهات اي بصيغة الجمع قوله احدها ان المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما كما في محل نصب على انه نعت مصدر محذوف او حال والتقدير يكون اي المشتغل اسما كونا مثل كون المشتغل فعلا او يكون المشتغل اسما حالة كونه مماثلا لكونه فعلا فان قيل فما موقع كذلك في هذا التركيب فالجواب لك ان تجعله توليدا لكما فهو في محل نصب وان تجعله خبر مبتدا محذوف فهو في محل رفع اي الامر كذلك ص والمراد التسوية بينهما في الجملة اخذا من قوله السابق فيجب النصب

بعد ما يختص بالفعل اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم قال الرضي وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته انتهى اذا علمت ذلك فكلامه مخصوص او مقيد بدليل من كلامه فلا اشكال عليه واعترض ما ذكره الرضي العصام بانه يجوز ان يفسر الفعل المقدر لانه وان منع ما يوجب التقدير الفعل تسليطه على الاسم لا يمنع تسليطها يناسبه من الفعل فلا مانع في ان زيدا انا ضاربه قبل هذا الزمان ان يكون في تقدير لان ضربت زيدا الان ضربت مناسب انا ضاربه قبل هذا الزمان انتهى قوله ثلاثة شروط فان قلت بقي شرط ذكره الرضي بقوله ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو زيدا انت مجوس عليه وزيد انا ضاربه عمرو وكذا احرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا انا ضاربه البكران والام ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا انا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران انتهى قلت ما ذكره يفيد كلام المصنف كما لا يخفى على عاقل فضلا عن فاضل قوله احدها ان يكون وصفا لان الوصف اشبه في العمل واقرب الى الفعل والمراد به هنا اسم الفاعل واسم المفعول ومن اسم الفاعل امثلة المبالغة قال الدماميني قال ابن الصايغ ولا يدخل هاهنا سوى اسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل اذ الصحيح انه لا يفسر هنا الا ما يجوز عمله فما قبله انتهى اي ودون افعل التفضيل وحكى ابو حيان خلافا في جواز الاشتغال في الجمع المكسر من الاوصاف ثم قال والاحوط انه لا يجوز الا بسماع من العرب قوله الثاني اي من الشروط ان يكون اي الوصف عاملا وذلك بان توجد فيه شروط عمل المفعولية مما قبله ص باعتبار ذاته فلا يكون وصفا غير عامل قوله الثالث اي من الشروط ان يكون صالحا للعمل فيما قبله اي باعتبار ذاته بنا على ما تقدم من الجواب

عن قوله ولم اذكر من الاقسام ما يجب رفعه ولو اقتصر المصنف على هذا
الشرط وحذف الذي قبله لكان اولى لانه لا يكون صالحا للعمل فيما
قبله الا بعد ثبوت كونه عاملا فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا
صفة مشبهة ولا افعل تفضيل بقي ان ما لا يعمل فيما قبله من وصف
او غيره قد يعمل في ظرف متقدم عليه للتسامح فيه ولا مانع من
استثنايه فان صح الاشتغال فيه لم يرد على اخراج ذلك من كلام
المصنف لان الكلام في الاشتغال في العموم او بالنظر للمفعول
به الذي هو الاصل في هذا الباب او بالنظر للغالب قوله وذلك
اي الاسم المستوفي للشروط الثلاثة وهو شامل كما تقدم لاسم الفاعل
واسم المفعول وامثلة المبالغة نحو زيدا ضارب من قولك زيدا
انا ضاربه الان او غدا ونحو الدرهم انت معطاه ونحو العسل انت
شاربه او ضريبه والقدر انت حاذره الان او غدا في الجميع فالاسم
فالاسم السابق في هذه الامثلة منصوب بوصف محذوف يفسره
الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطي الدرهم
وانت شارب العسل وانت مبخر الغنم وانت مزوب او ضريب
العبد وانت حذر القدر كذا قاله الشارح وقد رد ابن مالك في ازيدا
انت ضاربه بقوله اضارب زيدا انت ضاربه وهو بوهم انه انما
يقدر وصف كالمشتغل وصرح صاحب البسيط بجواز تقدير كل من
الوصف والفعل وهذا التقدير لضارب زيدا اي تقدير ابن مالك
اضارب زيدا انت ضاربه حتى يكون جملة لان الوصف مع فاعله
المستتر ليس جملة وعبارة الشارح في شرح قول المصنف نحو زيدا
انا ضاربه والتقدير انا ضارب زيدا وقد تقدم ولعله اشار
الى ان زيدا متعلق بجملة محذوف يفسرها الجملة المذكورة ثم رايت
الدماميني قال في شرح التسهيل قال الشارح يعني المرادي ولم يبين
المصنف اعراب هذه المسئلة يعني مسئلة نحو زيدا انت ضاربه

ويجاز صاحب البسيط فيها ان يكون نصب زيد باضمار فعل وان يكون
بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدا وانت مرتفع به او
يكون اسم الفاعل المقدم خبر الان مقدما وضاربه على هذا التقدير خبر
مبتدا اخر انتهى ولا شك ان انا في مثال المصنف وانت في مثال ابن
مالك مبتدا ثم يحتمل ان يكون خبره ضارب المحذوف الناصب لزيد
لا المذكور المفسر للمحذوف لانه ليس مقصودا الا للتفسير فلا يليق
ان يكون ركنا للكلام المقصود بالافادة ويحتمل ان خبره المذكور وتقدير
مبتدا العامل المحذوف وهو قياس الفعل حيث كانت جملة المشتغل
ويؤيد هذا الاحتمال بل يعينه ما تقدم عن الرضي من انه لا بد لشبه
الفعل مما يعتمد عليه ابي اخر ما سبق عنه قريبا وعلى الاحتمال الاول
فرفع الوصف المذكور لانه مفسر لمرفوع وقايم مقامه في اللفظ وحينيذ
فتفسير المرفوع والقيام مقامه في اللفظ يقتضيان الاعراب باعرابه
واعتماد احد الامرين من المفسر والمفسر يغني عن اعتماد الاخر فليتامل
ويشهد لان القيام مقامه في اللفظ يقتضي الاعراب باعراب ما قام
مقامه ان الظرف لما قام مقام الخبر او الحال او النعت اعرب باعراب
ذلك وفي كلامهم هنا تصريح بان الوصف المذكور لو خلا من الضمير
لصح ان ينصب الاسم المشغول عنه المتقدم كما هو شرط الاشتغال
وهذا مع ما صرح به المصنف وغيره في نحو ازاغب انت عن الهتي
من منع خبرية راغب عن انت ليلا يلزم الفصل بين راغب ومعموله
وهو عن الهتي باجنبي يقتضي ان الفصل بالاجنبي الممنوع ان يقع الفاصل
الاجنبي بعد العامل مع تاخر المعمول عنهما وانه ليس من الفصل الممتنع
ان يتقدم الفاصل عن العامل وان تقدم المعمول عليهما فليتامل ثم رايت
في جمع الجوامع للحوي وشرحه ما نصه والاصح منعه في مفصول
من الفعل باجنبي نحو زيدا انت تضربه وهند عمر ويضربها فلا ينصب
اذ المفصول لا يعمل فلا يفسر وجوز الكسائي قياسا على اسم الفاعل

اجازوا زيدا انت ضاربه وفرق المانعون بان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار انت ضارب بمنزلة ضربت فكانه لم يفصل العامل والمعمول بشيء
بخلاف الفعل انتهى وقد يقال يكفي الاعتماد على الاستفهام **قوله** بخلاف
نحو زيد عليكه وزيدا ضربا اياه لانهما غير صفة يعني لا يجوز نصب زيد فيهما
لان عليك وضربا غير صفة لان عليك اسم فعل وضربا مصدر واسم الفعل
والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا في هذا الباب على الصحيح
فزيد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية قال الشارح وخبره
ما بعده من الفعل النايب عنه اسم الفعل والمصدر انتهى وكانه لم تجعل
الخبر عليكه لما تقدم من ان اسم الفعل لا اعراب له لا لفظا ولا محلا وقد
يقال الواقع خبرا اسم الفعل وفاعله ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده
في محل رفع وقضية ما نقل عن ابن مالك جواز النصب بعليك مقدرا
يدل عليه عليكه وان لم يكن عوضا منه في اللفظ كما صرح به في يا ايها الماح
دلوي دونكا ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال **قوله** بجواز النصب
عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي ومعمول المصدر
اي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا يتحلل بحرف مصدري
اي مع صلته وهو المصدر النايب عن فعله فانه مقدر بالفعل
وحده كضربا النايب عن فعله الطلبي قال ابن مالك رحمه الله تعالى
في شرح الكافية ويعمل مقدما وموخرا فيقال ضربا راسه وراسه ضربا
وكان على المصنف ان يقول ايضا وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر
محذوفين واما المصدر الذي يحلل الى الحرف المصدري فلا يجوز
النصب قبله اتفاقا لما مر من ان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر
عاملا فيه واشار المصنف بقوله نعم الخ الى ان الوصف ليس مجمعا على اشتراطه
لانه بين به ان المنع فيهما ليس لاجل كونهما غير صفتين بل لان معمولهما
لا يتقدم عليهما وهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما ومن قال بانهما
يعملان فيما قبلهما لا يشترط الوصفية وحينئذ فالشرط الثالث يعني

عن الاول **قوله** وبخلاف زيدا انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح
اي وبخلاف ذلك فانه لا يجوز فيه نصب زيد لانه غير عامل اي عمل
الفعل من النصب فلا يرد انه عمل الجر ورفع فاعله المستتر فيه وقضية
ما تقدم عن ابن مالك رحمه الله تعالى جواز النصب في ذلك بعامل
مقدر يدل عليه المذكور ولا يكون من قبيل الاشتغال لكن يلزم عليه عمل
اسم الفاعل بمعنى الماضي لان المقدر مثل المذكور وقد يستشكل حينيذ بانه
لا فايدة للمنع وتجوز النصب عند من اجاز عمل الوصف اذا كان بمعنى الماضي
وهو الكسائي **قوله** وزيدا انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه اي
وبخلاف ذلك لا يجوز فيه النصب ورفع زيد في المثال الاول ووجه
الاب في المثال الثاني على الابتدائية واجب وما بعدهما من الجملة
الاسمية خبر المبتدا **قوله** لان الصلة والصفة المشبهة لا يعملان
فيما قبلهما اي وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقضية ما تقدم عن ابن مالك
جواز النصب في ذلك بعامل مقدر يدل عليه المذكور ولا يكون من
قبيل الاشتغال وقد يستشكل بما تقدم وكذلك يجب الرفع بالابتدا
في زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في منصوب به اجماعا لا
تقديما ولا تاخيرا **قوله** الثاني من الامور او التنبيهات لابد في صحة
الاشتغال من علقة بين العامل والاسم السابق اي حتى يطلبه ويصير
متوجها له في المعنى في الجملة اذ لو لم يتوجه اليه اصلا فلا يتحقق
الاشتغال وفسر الشارح العلقة بالرابطة وفسر فيما سياتي العلقة
الرابطة بالضمير والاولى بالملابسة هذا وقال شيخنا الاحسن
عد هذا شرطا في الاشتغال اذ لا يعد من شروط شيء الا ما يختص ذلك
الشيء باشتراطه والعلقة لابد منها رفعت او نصبت انتهى ولا يخفى
ان الرفع لا ينافي الاشتغال ولذا عد وا من اقسام المشتغل عنه ما يترجح
رفعه على نصبه وعكسه بل وما يجب رفعه كما تقدم **قوله** وكما تحصل
العلقة بضميره المتصل اي ضمير الاسم المشغول عنه المتصل بالعامل

اي المشغول كزيدا ضربته فالارتباط بين العامل والاسم المتقدم حاصل
بالضمير الذي هو الها المتصلة بضربت واما قول الشارح فالعلقة الرابط
بين العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيدا لها المتصلة بضربت
ففيه انه يلزم على جعله الضمير هو العلقة حصول الشيء بنفسه ويجري
في اعراب عبارة المصنف هذه نظير ما تقدم قريبا في قوله احدها ان المشتغل
كما يكون فعلا كذلك يكون اسما فلا تغفل وقال شيخ شيخنا قوله بضمير المتصل
بالعامل اي العامل في ذلك الضمير وكذا قوله المنفصل من العامل اي العامل
فيه بقرينة الاتصال والانفصال اذ لا يستعمل ذلك الا في المعمول مع عامله
وعليه فيشكل قوله او باسم مضاف لاقتضائه ان الضمير المضاف اليه
معمول للفعل وهو بين البطلان نعم ان حمل الاتصال والانفصال عليهما
مع العامل في الضمير او غيره اندفع الاشكال لكنه خلاف المتعارف قوله
كذلك تحصل اي العلقة والارتباط بضميره المنفصل من العامل بحرف
جر صادق بما اذا انفصل بحرف لجر وغيره كزيد مررت بابيه او بغلام
ابيه قوله بحو زيدا مررت به حصل فيه العلقة بالها المجرورة بالبا
وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو البا قوله او باسم مضاف
اي او المنفصل باسم مضاف الى ضمير المشتغل عنه بحو زيدا ضربت اخاه
فالعلقة والربط حصل بين العامل والاسم السابق بالضمير الذي هو
الها المنفصلة من العامل بالاخ المضاف الى الها العايدة الى زيد والمراد
بالمضاف الجنس فدخل بحو زيدا ضربت غلام اخيه وزيدا اكرمت غلام
اخي ابيه قوله او باسم اجنبي اتبع بتابع مشتمل اي ذلك التابع على ضمير
الاسم اي المشغول عنه فقد المصنف به استيفا اقسام التعلق وما ذكره
غير مستوعب لخروج بحو هند اضربت من تكلمه وهذا المثال تبين ان
الضمير الذي يحصل به العلقة يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم رايت
الرضي قال والتعلق يكون من وجوه كثيرة بحو كونه مضافا الى ذلك
الضمير بحو زيدا ضربت غلامه ومنه بحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل

مشتغل بذلك المضاف بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير
او موصولا له بحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا لضربت الذي يحبه او ما عطف
عليه موصوف عامل الضمير او موصوله بحو زيدا لقيت عمرا او رجلا يضربه
وزيدا لقيت عمرا الذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله
فهلا اراهم اصحوا يعقلونه صحيحات مال طالعات بمخرم مما
اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا والتعلق ان يكون
ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون ضميرا
منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم فظرا الى بحو زيدا ضربته او مررت
به وانا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا وانتصاب متعلقه كذلك
الا ترى انك تقول هند اضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير
مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها انتهى قوله بشرط ان يكون
التابع نعتا اي بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت
كالشيء الواحد قوله بحو زيدا ضربت رجلا يحبه وذلك لان الها من يحبه
حصل بها الربط بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي
وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببيا له
قوله او عطفا بالواو بحو زيدا ضربت عمرا واخاه اي او يكون التابع معطوفا
على الاجنبي بالواو وقيد ذلك في التسهيل بقوله غير معاد معه العامل
كما مثل المصنف وخرج ما اذا كان العطف بغير الواو بحو زيدا اكرمت عمرا
فاخاه او ثم اخاه وما اذا اعيد العامل مع الواو بحو زيدا ضربت عمرا وضربت
اخاه فمنع هذه المسايل قال في المغني وقوله تعالى والذين تبوءوا الدار
الذين مبتدا وتبوءوا مصدر لفعل محذوف هو لخبر ولا يكون الذين منصوبا بالمحذوف
يفسره تبوءوا كما تقول زيدا ضربت اباه وكذا لا يجوز زيدا احد عاله ولا عمرا سقيا
له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه
لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير
لازمة انتهى وانما اختصت مسالة السقي بالواو ولانها لمطلق الجمع فالاسمان

او الاسم معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير وانما اشترط ان لا يعاد العامل لانها ليست للجمع بل في المفردات ولهذا امتنعوا الزيدان يقوم ويقعد واحاز واقايم وقاعد ووقع في القصريات ان سيبويه يمنع النصب في زيدا ضربت عمرا وضربت اخطه وبعض اصحابنا يجيزه ان قدرت الجملة الثانية توكيدا للاولى ولم يقدرها سيبويه توكيدا بل معطوفة البتة ولا يجوز عند سيبويه الابتداء الا اذا لم يعد الى المبتدا ضمير من الجملة المخبر بها عنه قال الحفيد وهو يعني المصنف تابع في اشتراط كون العطف بالواو لابن مالك فانه قيده بذلك في التسهيل واما الرضي فلم يقيد العاطف بكونه بالواو بل اطلق في كل عاطف وما ذهب اليه الرضي هو الظاهر لانه ان كان مستند ما ذهب اليه ابن مالك عدم السماع من العرب فليكن العطف بغير الواو مقيسا اذ العطف لا يتوقف في جزئياته على السماع وان لم يكن مستنده ذلك فكلام الرضي على هذا اولى بالرد انتهى واعلم ان الملابسة في الصفة والحال والخبر والصلة تحصل بالعطف المذكور تقول مررت برجل قايم زيد واخوه وجاء زيد ضاحكا عمرو واخوه وجاء الذي قام بكر وابوه فلو كررت العامل او عطفت بغير الواو لم تجز قوله او عطف بيان اي او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص قوله كزيدا ضربت عمرا اخاه وذلك لان الهاء في اخاه حصل بها التعلق بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف عطف بيان قوله فان قدرت الاخ بدلا بطلت المسالة رفعت او نصبت اي بنا على القول بان عامل البدل نظير العامل في المبدل منه لا نفسه وذلك لانا اذا قدرنا عامل البدل غير عامل المبدل منه وهو الصحيح ورفعنا خلت الجملة الواقعة خبرا من رابط وان نصبنا خلا العامل المشتغل من علقة بينه وبين الاسم السابق وكلا الامرين ممتنع وهذا موضع يصح ان يقدر فيه الاسم بيانا لا بدلا فيزاد به الموضعين حيث قالوا كل ما صح فيه ان يكون بدلا الا في موضعين كذا قاله شيخ شيخنا وفيه نظر لان هذا مما نصوا عليه وقد ذكره في المغني قوله

بيانا يصح ان يكون

الا اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان اي الرفع والنصب لان البدل الملابس لغير الاسم السابق حينئذ في خبر العامل فاشتملت الجملة على الرابط والعلقة فان قلت يمكن ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل العامل خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت اجيب بان عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح ان يكون خبرا او مفسر الغيره وانما تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وقوله صح الوجهان غير مناسب لانه لا مع انه ساقط في نسخة وفي قوله الا اذا قلنا الى اخره جعل المستثنى جملة فيكون للانقطاع والاستدراك بمنزلة لكن وفي بعض النسخ فيجوز الوجهان وفي بعضها فان قدرت عامل البدل والمبدل منه واحدا صح الوجهان وقوله صحة الوجهين ظاهرة في بدل الكل اما في بدل البعض والاشتمال فغير ظاهرة لان الضمير المتصل بهما عايد على المبدل منه ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق نحو زيد ضربت عمرا يده وزيد سلبت عمرا ثوبه وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عايد على الموكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي وقال الحفيد واخرج التوكيد بجميع اقسامه لانه ان كان بالمرادف فلا ضمير يربطه بالموكد اصلا وراسا وكذا ان كان باعادة لفظ الموكد واما التوكيد المعنوي وان كان معه ضمير لكن يجب ان يكون راجعا الى الموكد فلا يمكن مع التوكيد بجميع اقسامه ان تحصل مع العامل والاسم المشتغل عنه علقة انتهى قوله الثالث اي من الامور والتنبيهات وهو مبتدا خبره قوله تجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه على حذف ان يصلح ان يجتمع بالمعمول خير من ان تراه وان كان شاذا سماعيا على خلاف فاندفع ما يقال ان جملة يجب لا يصح ان تكون خبرا لعدم الرابط فان قلت كيف يندفع تخريجه على وجه سماعي قلت يجاب بمنع ذلك فقد قال المرادي في شرح

الخلاصة قد يفهم من قوله وشذ حذف أن ونصب ان حذفها ورفع الفعل
ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى
ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم اصله لان يريكم حذفت
ان وبقي يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف
بطل عمله انتهى وهذا هو مذهب ابي الحسن اجاز حذف ان ورفع الفعل
دون نصبه وجعل منه قوله تعالى افغير الله تامروني اعبد وذهب قوم
الى ان حذف ان مقصور على السماع مطلقا فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف
الا ما سمع واليه ذهب متاخروا المغاربة قيل وهو الصحيح وانما وجب
كون المقدر في ذلك من معنى العامل المذكور ولفظه لانه حيث امكن تقدير
المفسر بعينه فهو المقدر والا فان امكن تقدير مرادفه فهو المراد والا فان
امكن تقدير لازم له اختصاص بالمفسر فاللازم تقدر والا فتقدر الملابسة
التي كل مقام وقال بعضهم الاولى في نحو زيدا ضربته ان يكون من لفظ العامل
لان المذكور اولى على المحذوف واذا كان اولى جاز ان يقدر ما هو اعم لانه
لا ضرورة تلجئ الى انه لا يقدر الا مثل لفظ العامل المشتغل قوله وفي بقية
الصور من معناه دون لفظه ليس شاملا لزيدا ضربت اخاه لان الاهانة
ليست من معنى الضرب نعم هي لازمة له فان اريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ
بالمطابقة او بالالتزام او بهما كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال
المصنف وفي بقية الصور من معناه او لازمه او قال من مناسبة كما قيل
لكان اولى ثم قوله من معناه فيه تفصيل وهو انه ان اتحد معناه بالنظر
الى جميع ما عليه ومتعلقاته قدر ذلك المعنى كزيدا امررت به فان
المرور معناه في نفسه ومع اي مفعول فرض هو الجاوزه ليس الا وان اختلف
باختلاف المفاعيل فقدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص
فيقدر في زيدا ضربت اخاه اهنت وفي زيدا ضربت عدوه اكرمت وهكذا
وان لم يكن احدهما بين المعنيين قدرت الملابسة كما في زيدا امررت
بغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف الا انه مصرح به في الرضي وغيره

وبان الاقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل قال الرضي التفسير كما ذكرنا على
ضربين اما ان يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته
او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به ومررت
غلامه وجلست عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما
وهو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص
بل مع اي معمول كان وهو الاولى نحو زيدا امررت به فان جاوزت المقدر قبل
زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او في به او بغلامك او بمن
باخيك او في اي شيء كان لاستواء معناه باعتبار المفاعيل وان لم يكن
هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص
الذي بضمنه ذلك الفعل المقدر فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت
غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيدا ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي
معمول كان بل هو بمعناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما جرى مجرى
ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت
عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت
المقدر مع الفعل الظاهر مع بعض معموله دون بعض بخلاف ما جاوزت
فانه معنى مررت مع اي معمول له كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اضمرت
معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او متعلق الضمير
اي متعلق كان ولنا ان نقول نظرنا فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم
المقدر بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام
وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيدا مر
به وان زيدا امررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اي ان لو بس
زيد وان لابست زيدا او كذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه
اي ان لو بس الخوان او لابسته واما ان قلت الخوان اكل عليه اللحم فانك
تضمر لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس
اللحم الخوان اكل عليه وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول

ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم
اضمرته كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت به اي ان جوز زيد وان جاوزت
زيدا والا ففعل الملابسة كما ذكرنا في انه لخوان اكل عليه وان لخوان اكلت
عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة
مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيد
ضربت غلامه اي ان لوبس زيد وان لابست زيد وكذا في ان زيد مر بغلامه
وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك
الفعل الظاهر نفسه مع مضاف الى الاسم المذكور فتقول في ان زيدا ضرب
غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان
ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير المقدر
ومعمول الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيدا لقي عمرو واخوه
وان لقيت عمرا واخاه مع بعد معنى الملابسة ههنا كما تقدم في مثل مذهب
الكسائي والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه لا يتعدى اضمارها
للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه ويضمر
العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل
اللازم ان وجد متعديا مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد
مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان التقدير جوز او زر
متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت
بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيدا اكل
على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي لوبس زيدا كل على خوانه
وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور
المذكورة ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته وابا لسوط زيدا
ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف
والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان
المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيدا عمرا اضربه

اي ان

اي ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه
والا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم لخوان اكل عليه اي ان لابس
اللحم لخوان الى هنا كلام الرضي قوله فيقدر جاوزت زيدا مررت به
اي في زيدا مررت به قال شيخ شيخنا هكذا في الرضي وغيره وفيه
بحث لان في كون المجاوزة معنى المرور نظرا لان مفهوم المرور بزيد
مثلا هو محاذاته وفي السير فيصدق حينئذ على المحاذي انه مار
بزيد لا مجاوز وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر

امر على الديار ديار ليلى اقبل ذا الجدار وذا الجدار

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها انتهى واقول
ما ذكره من مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير
ممنوع وانما هو مفهوم المرور على زيد واما المرور بزيد فهو
المجاوزة فقد صرح غير واحد بان مررت بعد تعديته بالباء
مراد فجاوزت فلا يرد ما قاله الشيخ فانه ليس مراده فالمجاوزت
الامع الباء لامع غيرها وتقدم انه يقدر في زيدا مررت باخيه
لابست اي لابست زيدا مررت باخيه ولا يقدر جاوزت قال
في المغني واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان لا يقدر
مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او
معنوي كما في زيد ضربت اباه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول
تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد
فوجب ان يقدر جاوزت في الاول واهنت في الثاني وليس لما ذكروه مع
كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الا تري انه لا مانع في نحو زيدا شكرت
له لان شكر يتعدي بالجار وبنفسه وكذلك مسألة الظرف في نحو يوم
الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع انه
يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان
اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب انتهى وقد تقدم ذلك ويقدر في نحو

زيدا انت مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو معنى لست
مثله قاله ابو البقاء [illegible] واهنت زيدا ضربت اخاه اي ويقدر في نحو زيدا
ضربت اخاه اهنت ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت
اخاه ومن لازمه اهانة زيد لان من ضرب اخا شخص فقد اهانه وتقدم
انه ليس المراد هنا اللزوم العقلي حتى يلزمنا انا قد نضرب الخ ونغفل
عن اخيه فلا نريد بضربه اهانته ولا غير اهانته بل اللزوم العادي العرفي
فانك تجد اهل العرف ينسبون فاعل ذلك الى الجهل فيقولون انظر الى صنع
فلان ما اعجبه يضرب انسانا ويكرم اخاه ويقولون لمن ضرب شخصا وله
اخ ماضربه وانما ضرب اخاه وعلى هذا فلو قدر لزيدا في مثال التحويين
ضربت لم يكن بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور
مراد به الضرب الحقيقي وكذا لو قدر فيه ضربت مراد به الضرب الحقيقي
مع تقدير متعلق له اي ضربت متعلق زيد ضربت اخاه فيكون الفعل
الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسير المعمول المقدر ومثل
زيدا ضربت اخاه زيدا ضربت والده او ولده او صديقه او غلامه
او ما يجري مجرى ذلك بخلاف زيدا ضربت عدوه فانه لا يقدر فيه
اهنت بل يقدر فيه اكرمت قوله الرابع اي من الامور والتنبيهات
اذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو زيد قام او غضب عليه اي اذا رفع
المشغول شاغله لفظا بان رفعه من غير واسطة حرف جر نحو زيد قام
او تقديرا بان كان بواسطة حرف جر نحو زيد غضب عليه فحكمه في
تفسير رافع الاسم السابق حكم ناصب الضمير في تفسير ناصب الاسم
السابق وحينئذ فتكون اقسام هذا النوع خمسة كما قسام الاول احدها
ما يجب رفعه على الابتداء وذلك عند وجود مانع من الموانع المذكورة
في النوع الاول نحو زيد ما قام الثاني ما يجب رفعه على الفاعلية بفعل
مقدر وذلك في كل موضع وجب فيه النصب في النوع الاول نحو ان زيد
قام او قام غلامه فاكرمه الثالث ما يرجح رفعه بفعل مقدر على رفعه

بالابتداء وذلك في كل موضع يرجح فيه النصب في النوع الاول وذلك نحو زيد
قام وقام ابوه ومنه زيد ليقم مما يتقدم فيه الاسم على فعل في طلب كالفعل
المقرون باللام الطلبية الرابع ما يستوي فيه الامران وذلك بعد الجملة
ذات الوجهين نحو زيد قام وعمرو قعد ان راعيت الكبرى رفعت بالابتداء
وان راعيت الصغرى رفعت على الفاعلية الخامس ما يرجح رفعه بالابتداء
على رفعه بفعل مقدر وذلك عند فقد المانع والموجب والمرجح للفاعلية
والمستوي نحو زيد قام كذا مثل ابن مالك وتبعه المصنف في التمثيل به لذلك
كما سيأتي قال المرادي وفيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا
النوع وجود طالب للفعل لزوما او اختيارا وهو مفقود هنا ولا يعلم من اجاز
رفعه على الفاعلية الا ابو القاسم بن العريف قال الدماميني قلت وزاد
غيره المبرد وينبغي ان يزاد الكوفيون لانهم قائلون بجواز تقديم الفاعل
على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم اقيس من جواز عند من قال لا يتقدم
انتهى اذا علمت ذلك فنزل كلام المصنف عليه وكالفعل هنا الوصف نحو زيد
قايم او قايم ابوه وزيد مغضوب عليه او على ابيه وكان المصنف استغنى
عن ذكره هنا بذكره فيما سبق وسيأتي في كلام الرضي ان مفسر الرافع لا يكون
الا فعلا واراد المصنف هنا بالضمير المتصل واما المنفصل فيجوز عمله في الاسم
السابق النصب قال الرضي بعد ان قرر وجوب الرفع في نحو زيد ظننته
منطلقا والزيدان ظنتهما منطلقين وذلك انك لو سلطت عليه الفعل
الموخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر
الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا
ضرب على ان الضمير عايد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب
الا هو انتهى وفي عبارة التسهيل اطلاق الاشتغال على ما اذا تقدم اسم وتاخر
عنه فعل طالب له في المعنى على انه فاعل له او نايب عن فاعله واشتغل عنه برفع
ضميره كما في الامثلة التي ذكرها المصنف فالاشتغال كما يطلق على اشتغال
الفعل عن نصب الاسم السابق يطلق على اشتغاله عن رفعه واصرح من عبارة

التسهيل في ذلك قول الجلال السيوطي خاتمة الاشتغال في الرفع كهو في النصب
الى آخر ما قال انتهى لكن يشكل على ذلك ان شرط الاشتغال ان يكون المشتغل
بحيث لو سلط على الاسم السابق لعمل فيه ولا يتصور ذلك هنا عند المصنف
وابن مالك والبصريين القايلين بمنع تقدم الفاعل لان العمل هنا الرفع على
الفاعلية والفعل المتاخر عن الاسم لا يمكن ان يرفعه على الفاعلية فارجع ذلك
الشرط بالاشتغال عن النصب صحيح الى وجه الفرق والحاصل انهم اما ان يشترطوا
هذا الشرط هنا وهو لا يمكن عندهم واما ان يقعوا في التحكم البحت او يبدوا
فرقا واضحا يوجب هذه التفرقة وما ذكره المرادي في وجه النظر يقتضي
عدم الفرق وكلام الدماميني يقتضي الفرق حيث قال فيكون جواز الاشتغال
عندهم اقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم او ملابس لضميره نحو زيد
قام ابوه اي او رفع ملابسا لضمير الاسم السابق نحو زيد قام ابوه ومثله
فيما يظهر ازيد قام رجل نحبه وأزيد ضرب عمرو واخوه وازيد ضرب
عمرو واخوه ان قدر اخوه عطف بيان او بدلا وقلنا ان عامل البدل منه
فقد يكون ذلك الاسم اي السابق واجب الرفع بالابتدا وذلك عند وجود
مانع من الموانع المذكورة اول الباب نحو فاذا زيد قام ولتيما
عمرو وقصد وذلك لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح كما سبق
فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر وكذا ليت مع الفعل باقية على اختصاصها
بالجمل الاسمية كما سبق فلا يجوز في عمرو ان يكون مرفوعا بفعل محذوف
لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو اذا قدرت ما كافة اي كافة ليت عن
العمل فانها تلغى مع وجوب اختصاصها بالجمل الاسمية واما ان قدرت
ما زايدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت عنها ولاجل جواز التقديرين
جاز الرفع ان قدرت كافة والنصب وتكون لمجرد الزيادة وان قدرت
ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية تجب ان
يليها فعل ظاهر او مقدر او بالفاعلية اي او واجب الرفع بالفاعلية
وذلك في كل موضع وجب فيه النصب في النوع الاول نحو ان احد من

من المشركين استجارك وهلا زيد قام لما تقدم من ان ادوات الشرط والتحضيض
مختصة بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قال شيخ شيخنا هنا بحث وهو ان
اداة الشرط انما تقتضي فعلا ما اسم من ان يكون ناصبا او رافعا وكون استجارك
تفسير الا يتعين لجواز ان ينصب احد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك
نعت لا تفسير انتهى وقد يجاب بان الغرض التمثيل لا الاستشهاد
والتمثيل يكفي فيه الاحتمال ولو سلم ان المراد الاستشهاد على وجوب الرفع
على الفاعلية فالمراد بوجوب الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتدا
ولو قال او بفعل مقدر اي او واجب الرفع بفعل مقدر لكان اولى ليدخل
نحو ان زيد ضرب او غضب عليه بانيا للمفعول وقد يكون اي الاسم
السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه اي
فيجوز ان يكون زيد في المثال المذكور فاعلا بفعل محذوف دل عليه قام الرافع
لضميره بنا على انه لا يشترط لنصب الاسم السابق طالب الفعل ولا يجوز ان
يكون مرفوعا به لان الفاعل لا يتقدم ولان المبرد لا يقول بتقديم الفاعل
على رافعه وما ذكره المصنف عن المبرد ذكره الفارسي في التذكرة ونقله
ابن الحاج عنه في النقد على مغرب بن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من
اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على
الابتدائية وتقدم ان الكوفيين قايلون بجواز تقديم المفعول على رافعه
فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم اقيس من جوازه عند من قال
لا يتقدم وعند اي من البصريين يوجب ابتدائيته لعدم
تقدم طالب الفعل اي من نفي او استفهام وتقدم ان علته عند الفعل
سيبويه عدم صحة تفسير الفعل لعدم صحة عمله فيما تقدمه وعدم
الصحة يرجع الى كونه مفسر الامكان الابتدائية وقد يكون
راجح الفاعلية على الابتدائية اي راجح الرفع بفعل مقدر فاعلا
فان اوناب عنه عن الرفع بالابتدائية وذلك في كل موضع يرجح
فيه النصب في النوع الاول نحو ازيدا قام نحو زيد ليقم

قال الشارح لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة
الطلبية عن الابتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب
والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقدير كلامه وفيه نظر
لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون
بلام الامر كمفسره وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع
حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا
انتهى وما ذكره المصنف في زيد ليقم هو قول الاخفش لا سيبويه قال
الرضي قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كما ذكرنا فان
لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر
الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيدا هل ضربته وهلا
ضربته للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه
عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرءا هلك ولو ذات
سوار لطمتني فلم يكن للفعل اخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف
الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير
في زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في ان زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا في
ان زيد قام بل تقول زيد مبتدا والفاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة
بالفعل اولى لانا لا نضطر الى جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل
على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش
في ان زيد قام ان يرفع بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة
الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أأنت زيد فضربه ان رفع
زيدا اولى لان انت مبتدا الافاعل على ما قدمناه فبقي خبر المبتدا
وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه ثم قال
وقال الاخفش في أأنت زيدا ضربته ان نصبه زيدا اولى بالنظر
الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعول اي ضربت
زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المنفصل ونظر

سيبويه

سيبويه ادق بنا على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل المتصل لا يحمل على
تفسيره للعامل ما كان عنه منه وحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد
بالفاعلية في نحو زيدا قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون
الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الا بعد حرف لازم للرفع كحرف الشرط
وحروف التخصيص واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد
يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في زيدا انا ضاربه انتهى
ونحو قام زيد وعمرو قعد انما ترجح الرفع على الفاعلية على الرفع بالابتدا
لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين والظاهر
ان شبه العاطف كالعاطف وهو لكن وبل وحتى ونحو البشر
يهدوننا وانتم تخلقونه انما ترجح الرفع على الفاعلية في ذلك على الرفع
بالابتدا لان الغالب في همزة الاستفهام دخولها على الافعال ومثلها
في ذلك كل ما يغلب دخوله على الافعال نحو ما زيد قام فيترجح رفع
بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف واعلم ان المصنف هنا سوى
بين المثالين اعني البشر يهدوننا وقوله انتم تخلقونه في رجحان الفاعلية
على الابتدائية وقال في المغني وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه
ارجح منه في البشر يهدوننا لمعادلتها الجملة الاسمية وهي ام نحن
الخالقون وقال ايضا والرفع على الفاعلية في البشر يهدوننا ارجح من
الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه هل بين كلاميه في الكتابين مخالفة
قلت لا وغاية الامر في ذلك انه هنا سوى بينهما في الرجحان
الفاعلية على الابتدائية وفي المغني رجح احد الفاعليتين على الاخرى
هذا ولكن ذكر في فضل امر من حروف الالف ان تقدير الاسمية والفعلية
في قوله تعالى انتم تخلقونه متساويان فان للفعلية مرجحا من حيث
مناسبتها للاسمية المعادلة لها وهو يعارض ما وقع له هنا وان لم يعارض
ما تقدم عن المغني لان الارجحية فيه بالنسبة الى شيء خاص وقد
يستويان اي الابتدائية والفاعلية في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده

الرافع

اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور
على جملة اسمية الصدر فعلية العجز فيصح رفعه بالابتداء ورفعه
بفعل مقدر والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع
بالابتداء تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي الرفع
على الفاعلية تكون جملة فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان
قلت الرفع بالابتداء ارجح على الرفع بالفاعلية لسلامته من التقدير
الذي هو خلاف الاصل فكيف قال يستويان قلت عند فقد
العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في
الفعلية ارجح من التخالف وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل وايضا
فقرب المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف وتقدم ما اعترض
به على مثل ذلك وما اجيب به عنه واعلم انه قال في التسهيل
ولا يجوز في نحو زيد ذهب به الاشتغال بمصدر منوي ونصب صاحب
الضمير خلافا للسيرافي وابن السراج قال الدماميني فانهما اجازا
ذلك فجعلا النائب عن الفاعل ضمير مصدر الفعل المذكور اي ازيد
ذهب الذهاب فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق
لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول
عليه بفعله وقول المصنف يعني ابن مالك الاشتغال عبارة موهمة
في هذا الباب ان الفعل اشتغل بضمير المصدر عن نصب الاسم السابق
وليس لذلك فصواب العبارة ان يقول اسناد الفعل الى ضمير المصدر
فمراده الاشتغال عن الاسناد الى ضمير المجرور بالاسناد الى ضمير
المصدر وقوله ونصب صاحب الضمير اي الضمير المجرور وقوله
بمصدر حق العبارة بضمير المصدر المنوي لان المنوي ضمير المصدر
لا المصدر وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه وقد يفسر
عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله ان كان
من سببه وكان المشغول مسندا الى غير ضمير ما وذلك نحو زيد

اخوه تضربه بالمثناة من فوق وهو من امثلة سيبويه فزيد مبتدا واخوه
مبتدأ ثان وتضربه خبر الثاني والجملة خبر المبتدا الاول ويجوز نصب
الاخ على الاشتغال بلا خلاف فتقول ازيدا اخاه تضربه واختلف في
جواز نصب زيد فاجازه سيبويه والاخفش ومن وافقهما فيقول ازيد
اخاه تضربه وهذه هي المسئلة التي ذكرها في المتن فينصب اخاه بفعل
مقدر يدل عليه العامل الظاهر بعده ويفسر هذا العامل المقدر
الذي هو عامل في اخاه عاملا في زيدا المذكور قبله فالتقدير الهمزة
زيدا تضرب اخاه تضربه فالثاني مقدر له مثل المذكور لان الضرب
واقع عليه والاول مقدر له ما يلزم عن المذكور بل الاولى ان يقال
ما يلزم عن المقدر لانه المفسر له والذي يقرب لك المسالة ان المحذوف
الثاني مدلول عليه بالمذكور فكانه مذكور وكان الدال عليه هو المذكور
والحاصل ان المفسر بفتح السين قد يكون مفسرا بكسرها وان المقدر
في يكون دليلا على مقدر اخر وذلك اذا كان في اللفظ شيء مغن عنه نزل
ذكره منزلة ذكره ولا يخفى عليك ان المشغول في مثالنا وهو
الفعل من قولك ازيدا اخاه تضربه مسند الى غير ضمير زيد
واخيه اذ هو مسند الى ضمير المخاطب ومثله ازيدا اخاه اضرب
انا او يضربه عمرو او تضربه نحن واحترز بقوله من سببه من
نحو ازيدا عمرا تضربه لان الثاني اجنبي فان اسند الى احدهما
اي الى احد الضميرين نحو ازيد اخوه يضربه باليا اخر الحروف
فصاحبه اي صاحب الضمير وهو الاسم الذي يفسره الضمير
مرفوع بمفسر المشغول وصاحب الضمير الاخر منصوب به اي
بالمفسر المشار اليه فيقول ازيد اخاه يضربه برفع زيد ان كان
هو الضارب وازيدا اخوه يضربه باليا اخر الحروف بنصب
زيد ان كان الضارب الاخ لان الضمير الشاغل وما يفسره لا يختلف
اعرابهما والتقدير حيث يكون الاخ اتضربه زيدا اخوه تضربه

فالاشتغال في الصورتين وقع عن اسمين لكن في الثانية قدم
المفعول وقول المصنف فصاحبه مرفوع يوهم اللزوم وليس
كذلك بل يجوز رفعهما على ما اسلفناه انتهى

التعدي واللزوم قوله التعدي والزوم التعدي لغة هو
المجاوزة يقال فلان عدى طوره اي جاوزه وفي اصطلاح النحاة
تجاوز الفعل فاعله الى مفعول به فان جاوز الى غير المفعول
به لا يكون متعديا والمراد بلزوم الفعل عدم تجاوزه الى المفعول
به قوله الفعل ثلاثة انواع زاد لفظ انواع مبادرة الى بيان
ان المراد الانواع لا الافراد والا فذلك يعلم من التفصيل الاتي
ثم فصل قوله ثلاثة انواع ولم يقتصر على التفصيل محافظة على
فايدة الاجماع ثم التفصيل وبعضه قسمه الى اربعة اقسام ٥
الرابع ما يوصف بهما لوجوه الاستعمالين فيه كثيرا لكسر وفصح
ذكره ابن مالك في التسهيل وقد نبه عليه المصنف في الشذور
وجعله هنا من قسم اللازم كما سياتي قال ابو حيان هذا النوع
من الفعل قسم براسه لما تساويا في الاستعمال صار اصلا بنفسه
وقال المولى سعد الدين تبعا للرضي وفعل واحد قد يتعدي ٥
بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدي بالحرف فيسمى لازما وذلك
عند تساوي الاستعمالين نحو شكوته وشكرت له ونصحته ونصحت
له والحق انه متعد لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدي
واللزوم بحسب المعنى انتهى وقوله وذلك اي ما ذكر من التسمية
عند تساوي الاستعمالين اي في مطلق الكثرة بان يكون كل منهما
كثيرا وان كان احدهما اكثر فان استعمال نصح وشكر باللام اكثر منه
بدونها الكثير ايضا كما يقتضيه قول الجوهري انهما باللام افصح
الدال على انهما بدونه فصيح ايضا والفصيح لا بد فيه من موافقه
استعمال كثير وقوله والحق انه اي ذلك الفعل الواحد متعد اي

مطلقا

مطلقا مع اللام وبدونها لان معناه مع اللام هو المعنى بدونها
وهو ايقاع الفعل على ما بعد الفاعل واذا اتحد المعنى وجب انه
متعد لكن لقايل ان يقول اذا كان اتحاد المعنى مع تساوي الاستعمالين
يوجب لاتحاد الوصف من التعدي او اللزوم فليس كونه متعديا واللام
زايدة باولى من كونه لازما واللام محذوفة توسعا بل قد يترجح هذا
بان دعوى الحذف اولى من دعوى الزيادة فان قلت التعدي وغيره
نقيضان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتمعا في
الفعل الواحد على القول بان هذا النوع قسم براسه قلت اجيب
بان المستحيل اجتماعهما في وقت واحد واجتماعهما في الفعل الواحد
في وقتي الاستعمالين وقد اشار الى ذلك بقوله السعد بقوله قد يتعدى
بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدي بالحرف فيسمى لازما حيث فرع
التسمية على ما قبلها ثم رايت ما نصه ذهب جماعة منهم ابن عصفور
الى انه لا يتصور ان يوجد فعل يتعدي بنفسه تارة وبحرف
جر اخرى لانه محال ان يكون قويا ضعيفا في حال واحدة ولا المفعول
محلا وغير محل للفعل في حين واحد فليحمل على ان الاصل تعديه بحرف
جر ثم حذف توسعا وقال الشلوبين الصغير دعوى الاستحالة باطلة
اذ يتصور ان يكون بعض العرب لحظه قويا بطبعه فوصله بنفسه
واخر ضعف عنده فقواه بالحرف ثم اختلطت باللغات وتداخلت
انتهى ويدل على بطلان دعوى الاستحالة ايضا انه يجوز ان يكون فيه
قوة وضعف من جهتين مختلفتين وقال الدماميني وهذا القسم مختلف
فيه على ثلاثة مذاهب فقيل هو قسم براسه وهو الصحيح وعليه مشى المصنف
وقيل الاصل التعدي بنفسه والجار زيد انتهى وقوله وعليه مشى ٥
المصنف يعني ابن مالك بقوله وقد يشتهر اي الفعل بالاستعمالين
فيصلح للامرين اي المتعدي واللازم قال الدماميني عقب قوله
بالاستعمالين اي التعدي واللزوم وهو نوعان ما يكون في حالة ٥

القصور غير متعد البتة نحو قعد وما يكون متعديا بالحرف نحو شكر ونصح
وقوله يشتهر يشمل ما اذا كان الاشتهار في مرتبة واحدة نحو فغر فوه
وفغرفاه او في مرتبتين لشكرت زيدا وشكرت له ونصحت زيدا ونصحت
له فان الاشتهارين مشهوران رتبهما في ذلك متقاربتان اذ تعديها بالحرف هو
الاكثر وخرج بالشهرة ما اذا كان احد الاشتهارين شاذا كقوله

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام انتهى وهذا النوع
مقصور على السماع كما قاله ابو حيان وقال ابن عصفور في شرح
الايضاح بالنظر الى التعدي وعدم التعدي تنقسم ثمانية اقسام قسم لا يتعدي
التعدي الاصطلاحي والمتعدي ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدى الى واحد
بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على معنى حرف واحد
من حروف الجر نحو ضرب واكرم وقسم يتعدي الى واحد تارة بنفسه وتارة
بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح وشكر وكال
ووزن تقول نصحت زيدا ولزيد وشكرت زيدا ولزيد وقسم يتعدي الى
احدهما بنفسه والاخر بحرف جر نحو اختار واستغفر وامر وسمى وكنى
ودعا وقسم يتعدي الى مفعولين بنفسه وليس اصلهما المبتدا والخبر وهو
كل فعل يطلب مفعولين يكون الاول منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا
وقسم يتعدي الى مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وهو ظننت واخواتها
وقسم يتعدي الى ثلاثة مفاعيل وهو أعلم وأري واخواتها وله احدها
ما اي فعل لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها اي نظائرها
مما يرفع المبتدا وينصب الخبر فان منصوبها ليس مفعولا به بل هو خبرها
على قول البصريين وحال او شبيه به على قول الكوفيين والثاني
هو المقصود هنا وسمي متعديا لتعديه من الفاعل الى المفعول به ويسمى ايضا
المتعدي واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته
الفاعل بخلاف اللازم وعرف وغير المتعدي ابن الحاجب بقوله ما يتوقف
فهمه على متعلق وغير المتعدي بخلافه اي فعل يتوقف فهم لحدث المعتبر

في معناه على امر غير الفاعل يتعلق هو به كضرب فان الضرب حالة بين
الفاعل والمفعول به لا يمكن تعلقها وفهمها بالحقيقة والتفصيل الا بعد
ضارب ومضروب وغير المتعدي ما لا يتوقف فهم معنى الحدث المعتبر
في مفهومه على متعلق غير الفاعل كقعد فان القعود وان احتاج الى زمان
ومكان ونحوهما الا انه لا يتوقف فهم معناه على شيء منها الا الفاعل ويشكل
التعريف بالافعال المشتقة من الامور الاضافية كالقرب فانه يتوقف
فهمه على شيء يقرب وشيء يقرب منه مع ان الفعل لازم قال استاذ شيخنا
ويمكن الجواب بان المراد بالتعلق به فليتامل قال العصام ولا يخفى ان
المتعدي وغير المتعدي ليسا قسمين للفعل بل قيدين لقسميه لانهما اعم
من الفعل لشمولهما المصادر وما يشتق منها من الاسماء والتعريفان المذكوران
لقيد القسمين والمتعدي لتعارف في المتعدي بنفسه بحسب الوضع
حتى لا يشمل عند الاطلاق المتعدي بحرف الجر والفرق بين المتعدي
بنفسه والمتعدي بالحرف ان الاول اعتبر في مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق
بخصوصه والثاني لم يعتبر في مفهومه تلك بل حدث من معاونة حرف الجر
تلك النسبة ولا يخفى ان الفعل يتعلق بذلك الشيء كما ان ذلك الشيء يتعلق
بالفعل فيصح اعتبار كل منهما متعلقا بالكسر والفتح الا انه صرح الرضي بان
العبارة المتعلق بفتح اللام وهو اقرب لان الفعل يصدر عنه الفاعل ويتعلق
بالمفعول وبهذا عرفت ان المتعلق لا يشمل الفاعل بل لا يشمل المسند اليه فقوله
المتعدي ما يتوقف فهمه على فهم متعلق كضربت لا يصدق على اللازم لتوقف
فهمه على الفاعل لان الفاعل ليس متعلقا للفعل بل مصدره ولا على كان واخواتها
لتوقف فهمها على اخبارها لانها لم تتوقف بحسب الوضع بل لحدث التوقف
بعد تجريدها عن الحدث واستعمالها في مجرد النسبة والمراد التوقف بحسب
الوضع ولا على المتعدي بحرف الجر لان التوقف حصل بالاستعمال مع حرف
الجر ولا على اسم المفعول المشتق من المتعدي الى واحد لان فهمه كمضروب
لا يتوقف على متعلق بل على ما اسند اليه ولا على افعل التفضيل المشتق

من المتعدي اصلا لان اضرب او اعطي لم يعتبر في مفهومه النسبة الي المفعول
ولذا لا ينصب المفعول به اصلا ولا علي قرب لانه لم يعتبر في مفهومه
النسبة الي امر مخصوص بل القرب الداخل في مفهومه يقتضي متعلقا
اجمالا وقد اشكل ذلك علي الرضي لعدم التدبر الوفي وغير المتعدي بخلافه
اي بخلاف المتعدي وبخلاف ما يتوقف فهمه علي متعلق لفقده وبعد معرفه
المتعدي وغير المتعدي علي وجه لم يلتبس عليك عرفت ان ما لا يتوقف فهم
معناه علي متعلق بدون مقارنة حرف جر وياتي بعده متعلق منصوبه
لابد فيه من تقدير ذلك الحرف لكن ذلك في غير المفعول فيه والمفعول
له وان وان سماعي اولا بد من تضمين ذلك الناصب معني فعل متعد وذلك
لا يتوقف علي السماع كما ذكره الرضي وان ما ياتي المتعلق بعده تارة منصوبا
وتارة بحرف الجر فاحد الامرين فيه عدول عن الظاهر اذ المنصوب بتقدير
ذلك الحرف ان لم يتوقف فهمه علي ذلك المتعلق وحرف الجر زايد ان توقف
وقول ائمة اللغة معدي بنفسه وحرف الجر مسامحة للتنبيه علي ظلال
الاستعمالين وما يتعلق شئ بحرف مجرور اللفظ بذلك الحرف منصوب المحل
بذلك الحرف منصوب المحل بذلك الفعل اذ عمل الفعل لا يكون جرا ولذا
ينصب اذا قدر حرف الجر لغلبة الفعل لا يكون الظاهر علي الحرف المقدر
وما اشتهر ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة لجعله الجار والمجرور
كشئ واحد لكمال اتصالهما انتهي قوله وله اي المتعدي الا مفعول به فاكثر
علامتان احدهما ان يصح ان يتصل به هاء ضمير غير المصدر اي يعود علي غير
المصدر نحو عمل تقول لتحقير علمه زيدا وانما احترز عن هاء المصدر لانها
تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد منهما وهذه العلامة
منقوضة بكان واخواتها لصحة اتصال الهاء بها كقولك الصديق كانه زيد
مع انها غير متعدية كما صرح به اولا ومنقوضة ايضا بالافعال القاصرة
لصحة اتصالها الظرف بها نحو قولك اليوم صمته وهذه الدار دخلتها
وهذا البلد سكنته ويدفع الاول بان المصنف اراد ان يصح ان يتصل

به هاء ضمير غير المصدر وهاء غير خبر كان واخواتها وحذف هذا القيد للعلم به
من مقابلة المتعدي للافعال الناقصة وكونه قسيما لها مع ما صرح به
في بحث الضمائر من اتصال هاء الخبر بكان واخواتها وتمثيله بنحو الصديق
كانه زيد والحاصل انه حذف في هذا القيد لقرينة والحذف لقرينة
كالمذكور فلا نقض ولا اشكال ويدفع الثاني بان المتبادر من الاتصال
من غير توسع والاتصال في المنقوض به علي سبيل التوسع ثم راى
المرادي قال فان قلت كان ينبغي ان يستثني ضمير ظرفي الزمان
والمكان فانه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو ويوما شهدناه
والميل سرته قلت لا يتصل بالملازم ضمير الزمان ولا المكان حتي
يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول به فان قلت
يرد عليه كنته فان الضمير خبر كان وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق
علي كان واخواتها انها افعال متعدية قلت انما لم ينبه علي هذا
لوضوحه وايضا فكان واخواتها مشبهة بالمتعدي ورب ما اطلق
علي خبرها المفعول والله تعالي اعلم انتهي وقال المصنف في مسالة
التوسع لا يرد علي الالفية لان قوله ان تصل معناه ان تفعل ذلك اذا
شئت والتوسع لا يتوصل اليه اذا شئنا انما يقال اذا سمع قال
شيخنا رحمه الله تعالي قوله في التسهيل انه قد يجري اللازم مجري
المتعدي لكثرة الاستعمال وصرح في شرحه بقياسية ذلك حيث
قال فان ورد حذفه يعني حرف الجر وكثر قبل وقيس عليه وان لم
يكثر قبل ولم يقس عليه فمن الذي كثر قولهم دخلت الدار والمسجد
ونحو ذلك فيقاس علي هذا دخلت البلد والبيت وغير ذلك من الامثلة
ومن المقتصر فيه علي السماع توجه مكة وذهب الشام ومطرنا
السهل والجبل وضرب فلان الظهر والبطن فلا يقاس علي هذه الاسما
وما اشبهها غيرها انتهي فيرد نحو دخلت علي جواب المصنف لانه لازم
توسع فيه بقياس فيصدق انه يفعل فيه ذلك اذا شئت فتامله

ان السماعي بعد وقوع سماعه يصدق ان لفلا ركابا مثلا شيئا و انما
تحجر علينا في نظيره الذي لم يسمع قوله الثانية ان يبني منه اسم
مفعول تام ظاهر عبارته انه مبني من فعل الفاعل المتعدي والمتعارف
بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء قال ابن مالك
في شرح الكافية والمراد بالتمام الاستغناء عن حرف جر فلو صيغ منه اسم
مفعول مفتقرا لحرف جر سمي لازما وقد يقال فيه متعد بحرف جر
انتهى وزاد في التسهيل باطراد احترازا مما يتعدى بحرف جر ثم حذف
ذلك الحرف ضرورة نحو تمرون الديار فانه اذا اضطر قيل الديار ممرور بها
وليس بمطرد فلا يكون مؤسسا بل هذا او قد يقال ان تعريف المتعدي
بهذه العلامة دوري لانا لا نعلم انه يبني من الفعل اسم مفعول تام حتى
نعلم انه متعدي وبالعكس ويمكن ان يجاب بان المراد بصحة ذلك
استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة
ذلك بدون معرفة ان ما يبنى منه ذلك متعدي قوله وذلك اي
المتعدي الذي وجد فيه العلامتان كضرب بفتح الراء والباء الا ترى انك
تقول زيد ضرب به عمرو فتصل به اي بضرب هاء ضمير غير المصدر
اي هاء ضمير عائد على غير المصدر له وهو زيد وتقول هو مضروب
فيكون اي مضروب تاما اي مستغنيا عن حرف جر قوله وحكمه اي
المتعدي ان ينصب المفعول به فيه تصريح بان الفعل ينصب المفعول
به قول البصريين وهو الصحيح وليس الناصب الفاعل خلافا لهشام ولا
مجموع الفعل والفاعل خلافا للفراء ولا معنى المفعولية خلافا لخلف
حجة هشام الدوران ويرده اطعام يتيما اذ لا فاعل ملفوظ ولا ملحوظ
وحجة الفراء انهما كالشيء الواحد بادلة ولا يعمل بعض الشيء ويبطله جواز
الفصل بينهما فليسا كالشيء الواحد من كل وجه وجواز جاء الضارب
زيدا فقد عمل الفاعل وحده وهو كالجزء من فعله ومن موصوله ويرد
قول خلف لم اضرب زيدا وضرب زيد وقد يقال يلزمه ان تكون

الدار في دخلت الدار والمسجد مفعولا به لانك تقول الدار مدخولة والمسجد
مدخول وابن مالك لا يرى ذلك ولا هو الواقع لان الفرق بين المفعول به
والمفعول فيه ان الاول لمحل للفعل دون الفاعل كضربت زيدا او الثاني لمحل
لهما كجلست امامك وليست الدار ولا المسجد من النوع الاول قطعا فبقي
ان يكون من الثاني لكن صد عن هذا ان للنوع الثاني اذا كان مكانا شرطا وهو
الابهام وقد فقد وان يطرد توارد العامل عليه فلا يختص بعامل دون اخر
مما لا يناسب في معناه وهذا مفقود ايضا فتعين ان يكون ظرفا في المعنى
دون الصناعة وهو المنصوب على التوسع وقولنا مما لا يناسب في معناه
احتراز من نحو مات زيد فرسخين او يومين فانه لا يصح ولا يقدح
وتخلفه في ظرفيتهما في سار فرسخين ويومين كذا قاله الدماميني
وعلامة المفعول به ان يصح ان يصاغ له اسم مفعول تام من لفظ
عامله والباء في المفعول به ينبغي ان يكون للالصاق اي الذي الصق
الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي وقال ابن الحاجب انما سمي به
لانه اوقع الفعل به او تعلق به قال العصام يعني ان الباء اما
للسببية فيتعلق بالفعل او للصلة ومتعلق بما تضمنه من معنى
التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل انه سبب لوجود الفعل
لان المحل سبب لوجود الحال والمراد بالمفعول به الجنس ليتناول
المفعولين والثلاثة في ظننت زيدا عالما واعلمت زيدا عمرا فاضلا
وعرفه المصنف في الجامع بقوله ما يصاغ له اسم مفعول تام من لفظ
عامله وفي تناول تعريفه لمفعولي ظن ومفاعيل اعلم توقف
واما الضمير في المفعول به فقال الرضي وقولهم المفعول به الضمير
يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل
ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما
يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه وقال
العصام ولا ضمير في المفعول به وضمير به الى اللام وكذا القول في فيه

وله ومعه ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل اي الذي
فعل فعل بسببه اوفيه اولاجله اومعه ففيه ان الواجب حينئذ ه
المفعول هو به اوفيه اوله اومعه لان مسنده صفة جارية على غير
من هي له وتنجه على كون الضمائر المجرورة الى اللام ايضا انه كان كذلك
لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعولا به وفيه وله
ومعه كثيرا بلا ضرورة وتكبر والتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف
اي شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة
انتهى وقال استحاذ شيخنا لا يبعد ان امثال هذه العبارة يعني الاسناد
اليه كالمحكوم عليه والمفعول به وفيه لغلبة الاستعمال صارا كالعلم فلا
يقتضي الضمير مرجعا انتهى وتقريب الحكم المستفاد من الاضافة الى الضمير
لا يمكن حمله على الاستغراق او الحقيقة من حيث هي هي اذ المذكور حكم
خاص فتعين احد العهدين اي الحكم المقرر او حكم ما وحكم الشئ اثره ويجوز
ان يكون الحكم هنا بالمعنى اللغوي اي القضاء فالمعنى وقضا العرب فيه
او عليه او مقتضيه كقولهم حكم المسئلة فالاضافة بادنى ملابسة وعلى ان
الحكم بالمعنى اللغوي وهو القضاء يكون حمل ان ينصب المفعول به عليه فيه
مسامحة اذ النصب ليس هو القضاء بل المقتضي وانما قيد المفعول بقوله
به لان المتعدي وغيره سيأتي في نصب ما عدا المفعول به نحو اجتمع القوم
والامير يوم الجمعة في السوق اجتماعا تاديب زيد ونحو ذلك ومثل الفعل
شبهه في نصب المفعول به كما يعلم من الابواب الاتية الا ان ناب
عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب اي فانه لا ينصب المفعول به
الذي ناب عن الفاعل وينصب غيره كما تقدم في باب النايب عن الفاعل
قال شيخنا مقتضاه ان فعل المجهول متعد بالنسبة الى مرفوعه وغيره
نظرا الى المتعدي الى الشئ هو نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا
انتهى ولا يخفى ان كلام هذا النظر وهي ان مقتضى كلام المصنف ساقط
لان المتعدي المقابل للازم هو ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه او لا

كما صرح به تعبير المصنف في العلامة الاولى بالصحة نعم قد يطلق المتعدي
على ما ينصب بالفعل وليس الكلام فيه قوله الثالث اللازم سمي لازما للزومه
على الفاعل وعدم انفكاكه عنه كذا قاله السعد اي لقصور على الفاعل وعدم
زوال الفعل عنه وهذا لا يطرد في الافعال التي معانيها تتجدد وتنقضي
كقام وقعد فالذي ينبغي ان يعبر بدل الانفكاك بالتجاوز وقد يقال
المراد بلزومه وعدم انفكاكه عدم تجاوزه الى غيره ويسمى ايضا قاصر المثل
ما تقدم وغير واقع لعدم وقوعه على المفعول به وغير مجاوز وغير متعد
قوله واثنتا عشرة علامة وفي المغني الامور التي لا يكون الفعل معها
الا قاصرا وهي عشرون ولم يذكرهنا العلامتان الاوليان في كلامه هنا
وتنبيه على ما اراده في المغني على ما ذكرهنا قوله وهي ان لا يتصل به
ها ضمير على المصدر اي ها ضمير عايد على غير مصدر ذلك الفعل وان
لا يبنى منه اسم مفعول تام اي من لفظ عامله قال شيخ شيخنا اعلم
ان كلامه صريح في ان علامتي اتصال الهاء المذكورة وبنا اسم المفعول
مطردتان اي متى وجدتا او احداهما في فعل كان متعديا منعكستان
اي متى انتفتا من فعل كان غير متعد وكان لازما ولا يخفى عليك ان كل
فعل اما ان يصح فيه ذلك اولا ولا واسطة فاذا كان الاول متعديا
والثاني لازما فاين الواسطة التي لا توصف بتعد ولا لزوم وهي
القسم الذي صدر به اولا انتهى واعلم ان قول المصنف ان يتصل به
ها غير المصدر له قيد اخر وهو وغير الخبر وحذفه للعلم به من جعل
المتعدي مقابلا للافعال الناقصة وقسيما لها مع ما صرح به في بحث
اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال ها الخبر بكان ونحوها نحو
انا صديق كنته او كانه زيد والحاصل انه حذف هذا القيد لقرينة والحذف
لقرينة بمنزلة المذكور كما تقدم كل ذلك وحينئذ فالعلامتان مطردتان
وقوله ان لا يتصل به ها ضمير غير المصدر له قيد اخر حذفه للعلم به
من مقابله هذا القسم ايضا بالافعال الناقصة والتقدير ان لا يتصل به

الها المذكورة ولاها الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة
في غاية الوضوح قوله الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمر واي فيفصل
بخرج ضمير غير مصدر وهو زيد قال شيخ شيخنا فيه بحث لان المحققين
من النحويين على ان الفعل القاصر الذي يتعدى الى مفعول بحرف جر قد
يحذف حرف الجر ويصل الفعل اليه بنفسه توسعا وهو الذي يسمى منصوبا
على اسقاط الخافض كما في واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر انه سماعي
فقد لا يرد انه قوله ولا هو اي زيد مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام
قوله وانما يقال للخروج خرجه عمر واي للخروج فقد اتصل به ها
ضمير عايد على مصدر قوله وهو مخروج به او اليه اي او عنه او منه
او نحو ذلك بحسب المعنى قوله وان يدل على سجية اي طبيعة جبل عليها
الانسان وهي اي السجية اي المراد بها هنا ما ليس حركة جسم من وصف
ملازم اي لازم للذات لا ينفك عنها ويحتمل ان المراد بلزومه لها عدم
انتقاله عنها الى الغير او المراد اللزوم غالبا او الا لمانع فلا يرد ان كثرة
الاكل تزول عند المرض وكذا الحسن وذلك نحو حبن وبخع ومنه
لؤم ونحوه منه باقي الافعال الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور
لها بما يصدر عنها وفي المطول في الغرايز جمع غريزة وهي الطبيعة
وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق
وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرايز مثل الكرم والعدة
والشجاعة ومقابلاتها انتهى وقد فسر الملكة ايضا فيه بانها الهيئة
الراسخة في النفس وقوله ذاتية قال السيرامي في حاشيته اي
اولية بلا واسطة كالاعطاء للكرم والمنع للبخل والكر للشجاعة
والفر للجبن ويقربها افعال اخر كدفع للجوع للاعطاء والهلاك للمنع
ودفع العدو للكر وايلاف النفس للفر فقوله ذاتيه احتراز عن
مثلها والظاهر ان الغريزة هي الطبيعة التي غرزت النفس عليها

اي خلقت عليها كانها غرزت فيها سواصدرت عنها افعال ذاتيه
ام لا وكذا الطبيعة لغة هي السجية التي طبع الانسان اي خلق عليها
مطلقا نعم في الاصطلاح تطلق الطبيعة والطباع على الصور النوعية
لكن الطباع اعم لانه يطلق على المبدا الاول للصفة الذاتية سواء
كانت على نهج واحد وبارادة اولا وقد تخص الطبيعة بالمبدا الاول
بحركة ما هو فيه وسكونه بالذات على نهج واحد من غير ارادة فالاول
يتناول جميع الاجسام حتى الفلك دون الثاني وتمام الكلام يطلب
من حاشيتنا على شرح الطوالع للاصفهاني والروية التامل وقال
الجاربردي وفعل الافعال الطبايع اي الصادرة عن الطبيعة وهي
القوة الموجودة في الشئ التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر
منها اثرا واحدا او افعالا على نهج واحد كحسن وقبح وليس المراد بالحسن
ما يمكن اكتسابه بالرزينة من صفا اللون ولين الملمس ونحو ذلك بل
المراد بالحسن كون الاعضا متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقبح
خلاف ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا تختلف ذلك قوله يعني ابن
الحاجب ونحوها الصغر والكبر والمراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره
اذ الصغير قد يكون اعظم هيكلا من الكبير بل المراد المقادير الظاهر
الذي يعرض للشئ صادرا عن الطبيعة بالنماء والوقوف عنه وانما لم
يجعلها من افعال الطبيعة بل نحوها لاختلافها باختلاف الاحوال
والاوقات وانما ضمت العين فيهما لانهما لما كانتا خلقة وطبيعة
وصاحبها مسلوب الاختيار جعلوا الضم علامة للخلقة لعلهم فيما
لم يسم فاعله ولما كان جميع افعال هذا الباب خلقة وطبيعة لا
تعلق له بغير من صدر عنه كان لازما انتهى وفي بعض حواشيه قوله
الصادرة عن الطبيعة هي السجية جبل عليها الانسان كالطبع والطباع
وفسرت ايضا بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية وبما قاله الشارح
وكانه احترز بقوله التي لا شعور لها بما يصدر عنها عن القوى الشاعرة

كالحواس الظاهرة والباطنة وما بعده عما سيذكر من الصغر
والكبر ونحوهما والنهج بالسكون الطريق الواضح كالمنهاج والمنهج
قوله وانما ضمت العين فيها اي في الافعال الطبيعية والمراد الفعل الدال
عليها لانها لما كانت خلقة وطبيعة اي صادرة عن ذلك ولا تعلق
لها بغير من صدرت عنه جعلوا الضم الذي لا يحصل الا بالانضمام
الشفتين علامة لها رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها كفعلهم
فيما لم يسم فاعله فانهم لما اراد وا بناءه من الفعل المتعدي وكان
كالملازم حركوا الفا بالضم لما فيه من معنى اللزوم انتهى وقال
صاحب القصاري وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات
عند صدور هذه الافعال منها والظاهر ان المراد بالوصف في كلام
المصنف هو الافعال التي عبر بها ابن الحاجب وغيره قوله او على
عرض اي اوان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين ولا ينافي هذا
كون الفعل من حيث هو عرضا ايضا لان العرض هنا غير العرض ثم قوله
عمى وهو اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت اي غير دايم
والاقاصل الثبوت يفيده قوله وصف لان المراد به المعنى القايم
بالفاعل وقال الجوهري وصاحب القاموس هو ما يعرض للانسان
من مرض ونحوه قال في القاموس وما يقوم بغيره في اصطلاح
المتكلمين ويدخل في هذه العلامة افعال متعدية اتفاقا كفهم وعلم
فانه يصدق على كل منهما علامة المتعدي بان يقال المسالة فهمتها
فيتصل بها ضمير غير المصدر ويصدق عليه علامة القاصر كذا
في الحفيد وقد يقال من شان العلم والفهم ان يكونا ثابتين قوله مرض
وكسل ونهم اذا شبع كذلك بكسر العين والنهم بالتحريك افراط
الشهوة في الطعام وقد نهم بالكسر ينهم والنهم بالتسكين مصدر نهمت
الابل زجرتها قاله ابن القطاع واحترز بقوله شبع عن نهم بمعنى
كثر اكله فانه مما يدل على سجية فلا يكون من شتم ما يدل على عرض ومثل

في المعنى

في المعنى لما دل على عرض بفرح واشر وبطر وحزن وعسل قوله او على
نظافة اي اوان يدل على نظافة كنظف ووضؤ وطهر بضم العين فهو
تقول وضؤ بضم العين وضاءة جمل ووضي بكسر العين ايضا كذلك
وطهر وطهر بضم العين وفتحها يطهر بالضم فيهما طهرا وطهارة فهو طاهر
قوله او على دنس اي اوان يدل على دنس نحو نجس بفتح الجيم وكسرها
وضمها يقال نجس ونجس بفتح الجيم وكسرها ينجس بضم الجيم وفتحها
نجسا ونجاسة وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما ومثل في المغني
ايضا برجس واجنب قوله او على مطلوعة فاعله لفاعل فعل
متعد لواحد والمطاوعة قبول فاعل احد الفعلين اثر فعل فاعل
الفعل الاخر وذلك لان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة نحو
كسرته فانكسر ومددته فامتد واذا قيل هذا الفعل للمطاوعة
فالمراد انه دال على اثر حصل عن تعلق فعل اخر بما قام به ذلك
الاثر ولو تقديرا ليدخل نحو انكسر الاناء ويسمى حينيذ مطاوعا
بالكسر لانه قبل الفعل ولم يمتنع والاول مطاوعا بالفتح لمطاوعة
الثاني اياه ولا يكاد يكون المطاوع بالفتح الا متعديا لتمكن المطاوعة
والانفعال وزعم الفارسي انه قد جا غير متعد وانشد

وكم موطن لولاي طحت كما هوي ... باجرامة من قله النيق منهوي

قال وجا في هذه القصيدة سفوي وكلاهما ضرورة انتهى وقد
يا تي المطاوع بالكسر لا فعل له مشتركا لا يطاوعه نحو انطلق وانقض
وانسلخ الشهر وانكدرت النجوم والظاهر انه في مثل هذه الامثلة
فعل للفاعل على الحقيقة قد انسلخ عن معنى المطاوعة وليس على
فعلته وبه صرح المبرد وغيره وفي المغني وزعم ابن برّي ان الفعل
ومطاوعه قد يتفقان في المتعدي لاثنين نحو استخبرته فاخبرني
الخبر واستفهمته الحديث فافهمنيه واستعطيته درهما
فاعطاني درهما وفي المتعدي لواحد نحو استفتيته فافتاني واستنصحته

فصحني والصواب ما قدمته لك يعني من ان مطاوع المتعدي لواحد لازم
وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب
والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير
ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير انتهى قوله حقيقة ه
المطاوعة الى اخره ينتقض بنحو قولك ضربت زيدا فتألم اذ الضرب
الايلام على راي المصنف كما سيجيء في اوايل الخاتمة التي اوردها مقدمة
في الحذف من الباب الخامس فكان حقه ان يقول ان يدل احد الفعلين
المتلاقيين في الاشتقاق فيخرج مثل هذا قوله نحو كسرته فانكسر ه
ومددته فامتد اعلم ان حصول الاثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل الذي
هو الايجاد الصادر منه ليس بلازم بل هو غالب قد يتخلف كما في كسرته
فلم يتكسر وعلمته فلم يتعلم به البيضاوي في وعلم ادم الاسما ولاجل كونه
غالبا يكتفي في الاعلام بحصول الاثر بالاعلام بالتاثير كقولك كسرته وقال
ابن السبكي بها الدين ورايت بخط الوالد ما حاصله يقال علمته فما تعلم
ولا يقال كسرته فانكسر والفرق ان العلم في القلب من الله تعالى يتوقف
على امور من المتعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم
امكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فان اثره لا واسطة
بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسئلة في شرح مختصر
ابن الحاجب انتهى كلامه قوله فلو طاوع ما يتعدي فعله لما تقدم من
ان المطاوع حقيقة هو الفاعل وانما تعدي لواحد لما تقدم من ان المطاوع
بالكسر ينقص عن المطاوع بالفتح درجة كعلمته الحساب فتعلمه والبسته
الثوب فلبسها وكسوته جبة فانكسا ها قوله وان يكون موازنا لافعلل
بسكون الفا وفتح اللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة كاقشعر جلده
اي اخذته قشعريره واشمازّ بمعجمتين وهو بنا مقتضب وقيل ملحق
باحرنجم واصلها اقشعرر واشمازز بسكون العين والهمزة فكرهوا
اجتماع مثلين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغم اول

المثلين في ثانيهما قاله ابو البقا واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لانه يجب
ان يكون مثل الملحق به لفظا والادغام يفوت المماثلة لفظا ولهذا وجب
الفك في افعنسس والاستناد الى اتحاد المصدرين ممنوع وجاء اشمازّ
متعديا قالوا اشمازّ الشيء كرهه قوله اولما الحق به اي او يكون موازنا
لما الحق بافعلّ والالحاق جعل الكلمة على مثال باب موزون تلك الكلمة
اصل في ذلك الباب قوله وهو افوعلّ اي الملحق موازن افوعل بسكون
الفا وفتح الواو والعين وتشديد اللام ودليل الالحاق اتحاد المصدرين
قوله كاكوهدّ الفرخ اذا ارتعد قال الخفيد الواو والكوهدّ متفقان
وزنا ومعنى اي ارتعش انتهى وينبغي ان تحقق الالحاق في اكوهدّ بالواو
ولا بالهمزة لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة قوله اولافعنلل اي او
يكون موازنا لافعنلل بسكون الفا وفتح العين وسكون النون وفتح اللام
الاولى كاحرنجم بمعنى اجتمع قوله اولما الحق به اي او يكون موازنا لما الحق به
اي او يكون موازنا لما الحق به فعنلل باصالة اللامين قوله وهو افعنلل
اي ما الحق بموازن افعنلل باصالة اللامين شيان احدهما موازن فعنلل
بزيادة احد اللامين واختلف في الزايد منهما اهو الاول ام الثاني
فقيل الاول وقيل الثاني كاقعنسس لجمل اذا اي ان ينقاد اي امتنع ه
والثاني موازن افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره
كاحرنبي الديك اذا انتفش للقتال قال في المغني وشذ قوله

قد جعل الناعس يعرندبني ... اطرده عني ويسرندبني ... ولا ثالث
لهما ويعرندبني بالغين المعجمة يعلوني ويغلبني ومعناه يسرندبني
انتهى فما زعمه ابن جني وابو عبيدة ان افعنلى يتعدي ولا يتعدي ومن
تعديه قول الراجز السابق مردود لانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه
انه غير متعد وقال الرضي في شرح الشافية وكانه محذوف الجار اي
يعرندبني على ويسرندبني عليّ يغلبني ويتسلط انتهى وزاد في المغني لونه على
فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما

يقوم بفاعله ولا يتجاوزه وهذا يحول المتعدي قاصرا اذا حول وزنه
الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه
وافهمه وسمع رحمتكم الطاعة وان بشر اطلع اليمن ولا ثالث لهما وو
جههما انهما ضمنا معنى وسع وبلغ وكونه على فعل بالفتح او فعل بالكسر
ووصفهما على فعيل نحو ذلك وقوي وقوله ووصفهما على فعيل يعني ليس
الا فلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على فعيل نحو عليم الا انه جاء عالم
ايضا وقد يقال انه اشار الى ذلك بقوله نحو ذلك وقوي وكونه على افعل
بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوي غدة
وحصاد وكونه على استفعل وهو دال على التحول كاستنجد الطير وقوم
ان البعاث بأرضنا يستنسر وكونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر
ولا يخفاك ان هذه علامة لفظية والمطاوعة علامة معنوية وكونه
راعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن وزان ان يضمن
معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين
يخالفون عن امره اذا اعوابه واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا
الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يخرج في عراقيبها نصلي فانها
ضمنت معنى تنبت ويخرجون ويحدثوا او بارك ولا يصغون واستجاب
ويعث او يفسد وفي هذا لف ونشر مرتب فقوله ولا تنب راجع الى
قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم وذلك ان عدا متعد بمعنى جاوز تقول
عدا فلان طوره اي جاوزه وتبا لازم بمعنى بخافي وتباعد تقول تباعده
يتبو وقوله تخرجون راجع الى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن
امره وذلك ان خالف متعد تقول خالفت فلانا اي ارتكبت خلافه
وخرج لازم تدخل عن في صلته وقوله ويحدثوا راجع الى قوله تعالى
اذا اعوابه وذلك ان اذاع متعد تقول اذعت الحديث اي افشيته
ويحدث لازم يوتى بالباء في صلته وقوله وبارك راجع الى قوله تعالى
واصلح لي في ذريتي وذلك ان اصلح متعد تقول اصلح الله حاله وبارك

لازم

لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك فيها وقدر فيها اقواتها وقوله ولا يصغون
راجع الى قوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى وذلك ان سمع متعد
نحو حتى يسمع كلام الله وصغا لازم بمعنى مال يوصل باء الى تقول صغوت
الى فلان اي ملت اليه ويقال ايضا صغي بكسر الغين بمعناه ففعلي
الاول تكون الغين من لا يصغون مضمومة كيغزون وعلى الثاني تكون
مفتوحة كيرضون وقوله واستجاب راجع الى قولهم سمع الله لمن حمده
اذ سمع متعد كما مر واستجاب لازم يوصل باللام تقول استجبت لزيد
وقوله يعث او يفسد الفعلان بمعنى واحد وكلاهما راجع الى قوله
يخرج فان خرج متعد وعاث لازم يوصل بفي تقول عاث الذيب
في الغنم وكذا افسد يأتي لازما موصولا بفي قال تعالى لا تفسدوا في
الارض بعد اصلاحها وجعل ابن الحاجب ما في قوله تعالى واصلح لي
في ذريتي من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع اي مما استعمل فيه
المتعدي منزلا منزلة اللازم كانه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل
والقطع واذا قصد هذا المعنى لم يقصد المتكلم ذكر خصوصية متعلقة
اتى بالمتعلق مجرورا بفي كانه محل له فالمعنى في الاية والبيت اوقع
الصلاح في ذريتي ويوجد نصلي في عراقيبها الخرج وفي الكشاف انه
يجوز ان يكون وهزي اليك بجذع النخلة على معنى افعلي الهز به كقوله
يخرج في عراقيبها نصلي وزاد ايضا كونه دالا على لون كاحمر وخضر
وادهم واحمار واسود او على حلية كدعج وكحل وشيب وسمن وهزل
تنبيه في فصيح ثعلب في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته قال
ابن درستويه ولا يجوز عندي يتعاهد لانه لا يكون عند اصحابه الا من
اثنين ولا يكون متعديا وبرده قوله تجاوزت آخرا سا اليها ومعشرا
واجاز الخليل يتعاهد وهو قليل وسال الحكم بن خنبرا ابا زيد عنها
فمنعها وسال يونس فاجازها فجمع بينهما وكان عند ستة من فصحا
العرب فسئلوا فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا ابا زيد كم من علم

استفدناه كنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول
ابي ذويب بينا تعانقه الكماة وروغه يوما أتيح له جريء سلفع
ان من رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدي ثم رد عليه بانه
ان كان قبل دخول التا متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا
الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا
الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو والا قليلا نحو جاورت
زيدا وبجاورته وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر ابن السيد ان
تعانق لا يتعدي ولم يذكر ان تفاعل لا يكون متعديا وايضا فلم يخص
الرد برواية الجر ولا معنى لذلك كذا في المغني والتعانق جعل كل من
المتعانقين يده على عنق الاخر والفعل منه لازم كما قال ابن السيد
وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه واعنق او
تعانقا فالبيت حينئذ مشكل سواء روي بالجر او بالرفع كما اشار
اليه المصنف رحمه الله تعالى في المغني وزاد في الشذور
ما دل على حدوث ذات او صفة حسية كحدث ونيب وطال
وخلق وحكم اللازم ان يتعدي بالجار اعلم ان تعريف
الحكم المستفاد من الاضافة الى اللازم لا يمكن حمله على الاستغراق
او الحقيقة من حيث هي هي اذ المذكور حكم خاص فتعين احد
العهدين اي الحكم المقرر او حكم ما وحكم الشيء اثره ويجوز ان
يكون الحكم هنا بالمعنى اللغوي اي القضا فالمعنى وقضا العرب
فيه او عليه او مقضيه كقولهم حكم المسئلة فالاضافة باد في
ملابسة وعلى ان الحكم بالمعنى اللغوي وهو القضا يكون حمل
ان يتعدي بالجار فيه مسامحة اذ التعدية بالجار ليس هو
القضا بل المقضي قال في المغني الامور التي بها يتعدى الفعل
القاصر وهي سبعة احدها همزة أفعل نحو اذهبتم طيباتكم
وبنا امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين والله انبتكم من الارض

نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدي الى واحد
بالهمزة الى المتعدي الى اثنين نحو البست زيدا ثوبا واعطيته
دينارا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى المتعدي الى ثلاثة
الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في اخواتها الثلاثة القلبية
نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل
قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه
والثاني الف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست
زيدا وماشيته وسايرته والثالث صوغه على فعلت بالفتح
افعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي
غلبته في الكرم الرابع صوغه على استفعل للطلب او النسبة
الى الشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم
وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته الكتاب
واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله الذنب لتضمنه
معنى استتبت ولو استعمل على اصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول
ابن الطراوة وابن عصفور واما قول اكثرهم ان استغفرت من
باب اختار فمردود والخامس تضعيف العين تقول في فرح
زيد فرحته ومنه قد افلح من زكاها هو الذي يسيركم وزعم
ابو علي ان التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية لقولهم سرت
زيدا وقوله فاول راض سنه من يسيرها وفيه نظر لان سيرته
قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سيرته وانه في البيت
على سقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف
في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل
التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري ان بين
التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن منجما وانكانا بان جملة
جي بنزل في الاول وانزل في الثاني وانما قال هو في خطبة الكشاف

الحمد لله الذي انزل القران كلاما مولفا منظما ونزله بحسب المصالح
منجما لانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الي السما الدنيا وهو
الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القران واما قول القفال ان المعني الذي انزل في وجوب
صومه او الذي انزل في شانه فكلف لاداعي اليه وبالثاني فتنزيله
من السما الدنيا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما في ثلاث وعشرين
سنة ويشكل علي الزمخشري قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه القران
جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم
في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها وذلك اشارة الي قوله تعالى
واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي اية واحدة والنقل
بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي كواحد نحو علمته
الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين وزعم الحريري
انه يجوز في علم المتعدية لاثنين ان تنقل بالتضعيف الي ثلاثة ولا
يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل
قياسي في القاصر والمتعدي الي واحد السادس للمتضمين فلذلك
عُدِّيَ رَحُبَ وطَلُعَ الي مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا
فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن او اهلك
ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل اكثر من
درجة ولذلك عُدِّيَ الوت بقصر الهمزة بمعنى قصّر فصار الي مفعولين
بعد ما كان قاصرا وذلك في قولهم لا ألوك نصحا ولا الوك جهدا لما
ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا وعُدِّيَ اخبَرَ
وخبَّر وحدث وانبا ونبا الي ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وارى بعد
ما كانت متعدية الي واحد بنفسها والي اخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم
فلما انبأهم باسمائهم نبّيتُكِ في بعلم السابع اسقاط الجار توسعا نحو
ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح اعجلتم امر ربكم اي عن امر

واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسي
بانه مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسّل
الطريق الثعلب اي في الطريق ثم قال وهنا معد ثامن ذكره الكوفيون
وهو تحويل حركة العين يقال كسي زيد بوزفرح فيكون قاصرا قال
وان يعدين إن كسي الجواري فتنبو العين عن كرم نجمان فاذا فتحت
السين صار بمعنى ستر وغطي وتعدي الي واحد كقوله واركب
في الروع حيفانة كسي وجهها سعف منتشر او بمعنى اعطي كسوة وهو
الغالب فيعدي لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت
عينه بكسر التا قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها متعد
بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شترّه فشتر كما يقال
ترمه فترم وثلمه فثلم ومنه كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت
ولكن حذف فيه المفعول انتهى ما اردناه منه وزاد ابو حيان نقلا
عن بعضهم تضعيف اللام نحو صعرخده وصعورته فان قلت
هل من سبيل الي التوفيق بين ما في هذا الكتاب فانه لم يذكر فيه الالحار
وما في المغني فانه لم يذكر فيه لجاز ورد ذكر غيره مما تقدم قلت نعم
نحمل كلامه هنا على ما هو لازم مع التعدية وكلامه في المغني على ما
يتعدي بنفسه الي المفعول به فالمصنف اعتبر هنا في تعدي اللازم
بقاءه على صورته والا فهو فعل اخر وفي المغني اعتبر بقا معناه مسندا
الي فاعله الاول الا ترى انك اذا قلت فرحته واجلسته كان
معناه صيرته فاعل الفرح والجلوس الذي هو معنى فرح زيد وجلس
زيدا والموافقة له في اصل معناه وحروفه الاصول فما في الكتابين
صحيح وبعضهم اختصر على حروف الجر وعلى التضعيف والهمزة لانه
اعتبر في تعدي اللازم بقا معناه مسندا الي فاعله الاول فان قلت
التعدي بالجار لا يتقيد باللازم فان المتعدي يتعدي بالجار الي غير
ما يتعدي اليه بنفسه نحو ضربت زيدا في الدار واكرمته بسببك

قلت الجواب من وجهين احدهما انه اقتصر على اللازم ليقاس به
المتعدي لانه بالنسبة لما لا يتعدي اليه بنفسه كاللازم بالنسبة الى
المفعول والثاني انه اراد باللازم ما يشمل المتعدي بالنسبة لما لا يتعدى
اليه بنفسه ويفهم من قوله انه يتعدي بالجار ان المجرور هو المفعول وانه
الذي في محل نصب وهو التحقيق كما مر قال الرضي والتحقيق ان المجرور
وحده منصوب المحل لامع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة
والتضعيف في اذهبت زيدا واكرمت عمرا لكن لما كانت الهمزة والتضعيف
من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا
في اللفظ وقالوا انهما في محل النصب انتهى واراد بباب اختار ما هو متعد
الى واحد بنفسه والى الثاني بحرف الجر دايما وان تعدي اليه بنفسه
في بعض الحالات فعلى سبيل التوسع قال ابو حيان في البحر اختار افتعل
من الخير والتخيير والانتقاء واختار من الافعال التي تعدت الى اثنين
احدهما بنفسه والاخر بواسطة حرف الجر وهي مقصورة على السماع وهي
اختار واستغفر وامر وسمي وكنى ودعا وزوج ثم يحذف حرف الجر
ويتعدي اليه الفعل فتقول اخترت زيدا من الرجال واخترت زيدا
الرجال قال اخترتك الناس اذ رثت حلايتهم واعتل من كان يرجى
عنده السول ووجه ما ذهب اليه المصنف من ان القول بذلك يرد في
استغفر مردود هو ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدي
بها الفعل فاذا كان متعديا الى واحد تعدي الى اثنين ولا يخفى ان
غفر متعد الى واحد تقول غفر الله ذنبك قال تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا وقد صيغ على استفعل مراد به الطلب فقيل استغفر اي طلب
المغفرة فيتعدي الى اثنين عملا بهذه القاعدة والقول بانه يتعدي الى
الثاني بحرف الجر كاختار خروج عن هذا الاصل المقرر فيكون مردودا
على ان ابن الحاجب صرح في الامالي وكذا غيره بان استغفر يتعدي بنفسه
تارة وبحرف الجر اخرى كقولك استغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب

واما الاشكال على الزمخشري فجوابه ان الزمخشري لا يقول بان نزل يدل
على التدريج لاحيث لا توجد قرينة تنافيه وقد قال هو في الكشاف
في هذه الاية نزل ههنا بمعنى انزل لا غير كخير بمعنى اخبر والا كان مترادفا
يعني لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر ان مراده ما قلناه ولا
اشكال حينئذ وقال في تفسير سورة هل اتى عند الكلام على قوله
وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل يطلق على معنيين معنى النزول على مهل ومعنى
النزول على الاطلاق كقوله فلست لانسي ولكن لملأ تنزل من جو
السما يصوب لانه مطاوع نزل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى التدريج
واللايق هذا المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين
وقتا غب وقت ليس الا بامر الله وعلى ما يراه صوابا وحكمة هذا كلامه
وهو صريح في ان نزل يرد للمعنيين يستعمل في كل محل ما هو لايق به فكيف
يرد عليه ما ذكره المصنف واما قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب
الى قوله وهي اية واحدة فمراده به ان هذه الاية الواردة في سورة النساء
وهي قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب الى قوله في حديث غيره نرد
على الزمخشري ايضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبنا للفاعل
في قراة عاصم وبالبنا للمفعول في قراة غيره وان مخففة من الثقيلة ه
واسمها اما ضمير الشان على راي قوم او ضمير المخاطبين على راي اخرين
اي نزل عليكم في الكتاب ان الشان كذا والشان ما افادته الجملة بشرطها
وجزايها او نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما في حيزها في قراة
عاصم في موضع نصب بنزل وفي قراة غيره في موضع رفع بنزل والمنزل
عليهم في الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين
يخوضون في اياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره مما في سورة
النساء تذكير للمومنين بما نزل اولا بمكة وهي اية واحدة ومع ذلك
استعمل في شانها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشري باقتضايه
التدريج في التنزيل ولا تدريج مع وحدة الاية ولا ادري لم سكت المصنف

عن ايراد قوله تعالى في سورة الانعام وقالوا لولا انزل عليه اية من ربه قل ان
الله قادر على ان ينزل اية فاستعمل التنزيل مع وحدة الاية في موضعين ٥
والجواب ما تقدم ان الحمل على التدريج انما يرتكب عند فقد المعاني وهو
موجود فيما ذكر فيحمل نزله والتضعيف على انزل ذي الهمزة وقد قال
الزمخشري في اية الانعام نزل بمعنى انزل وهو ظاهر وليس مراده بقوله
وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا ما هو اعم من القاصر الى واحد والمتعدي
الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي الى واحد فان الثالث لم يسمع كما
قدمه وكان حقه ان يذكر قول سيبويه اولا فيقول عقب قوله والنقل
بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد وهذا قول
سيبويه قوله كعجبت منه ومررت به ومضيت عليه قال المولى
سعد الدين ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع
نحو ذهبت به وبخلاف مررت به والذي تغير الباء معناه تجب فيه
عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء التي للتعدية عندهم
بمعنى مع سيبويه بالباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت
به اذهبته وتجوز المصاحبة وعدمها واما في الهمزة والتضعيف
فلا بد من التغيير ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز
ان يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة الا اذا كانت بمعنى واحد
نحو مررت بزيد بعمرو فانه لا يجوز بخلاف مررت بزيد بالباءة
اي في البرية انتهى وقوله بعض المواضع اراد به الموضع الذي لا يراد
فيه لصوق معنى الفعل الوضعي بالمجرور بها بل تصيير المجرور فاعله
فانها تغير معنى الفعل عن الوضعي الى التصيير كالهمزة والتضعيف نحو
ذهبت به فان المراد منه ليس ان ذهابك الصق به وان كان ذلك
ممكن الارادة بل تصييرك اياه فاعل الذهاب فقد غيرت الباء معنى
ذهب الى التصيير وكون الباء بمعنى مع عند المبرد يخرج الفعل عن
موضوع المسئلة وهو ما غيرت الباء معناه لان الفعل مع الفاعل يفيد

ان صدور الفعل عنه والباء تفيد صدوره عن المجرور فلا تغيير في معنى الفعل
كما لا يخفى فان قلت كيف يصيغ المبرد في قوله تعالى ذهب الله بنورهم
قلت قال الرضي الباء عندهم في ذلك للتاكيد وبينه بشيء يصان
عنه القلم واللسان وفي الجنى الداني واجيب بانه يجوز ان يكون تعالى
وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه تعالى بالمجيء
في قوله تعالى وجاء ربك وهذا ظاهر البعد انتهى وفي الكشاف والفرق
بين اذهبه وذهب به ان معنى اذهبه ازاله وجعله ذاهبا ويقال
ذهب به اذا استصحبه ومضى به معه وذهب السلطان بماله اخذه
فلما ذهبوا به اذن لذهب كل اله بما خلق ومنه ذهبت به الخيلا
والمعنى اخذ الله نورهم وامسكه وما يمسكه الله فلا مرسل له انتهى
ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الى اخر من الاشارة الى الجواب عن
الاية وهو ان هذا معنى اخر لذهب مع الباء لا المجرد وفي نسبته الى الله
تعالى بخلاف الاول ويستثنى من قوله الا اذا كانت بمعنى واحد فلا
يجوز اذا كان مدخولها ظرفا فانه يجوز كقولك جلست في البلد
في السوق واعتكفت في رمضان في العشر الاواخر منه في المسجد
نص عليه الرضي وفي نصب الفعل اللازم اسما تشبيها بالمتعدي
خلاف فاجازه بعض المتاخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدي نحو زيد تفقأ الشحم اصله تفقأ شحمه
فاضمرت في تفقأ الشحم تشبيها بالمفعول به واستدل بما روي
في الحديث كانت امراة تهراق الدما ومنعه الشلوبين وقال
لا يكون ذلك الا في الصفات وقد تاولوا الاثر على انه على اسقاط
حرف الجر او على اضمار فعل اي بالدما او يهريق الله الدما منها
قال ابو حيان وهذا هو الصحيح اذا لم يثبت ذلك من لسان
العرب وفي الحفيد قوله وحكم اللازم ان يتعدى بالجار الى اخره
هذا اذا كان اللازم مما يمكن ان يتعدى بحرف الجر اما اذا كان

لايتعدي اصلا وراسا لحدث وعرض فانه لايكون حكمه ان يتعدي بالجار
انتهي وقد يقال ان كلا من حدث وعرض يتعدي بان يقال حدث او عرض لي
امرا ونحو ذلك والمراد بالتعدي ما يشمل ذلك لا التعدي الي المفعول به
ثم رايت المصنف قال بعد ان مثل لما لايتعدي الي المفعول به اصلا حدث
وعرض فان قلت فانك تقول حدث لي امر وعرض لي سفر فعندي
ان هذا الظرف صفة للمرفوع المتاخر تقدم عليه فصار حالا فتعلقه اولا
واخرا المحذوف وهو الكون المطلق او هو متعلق بالفعل المذكور علي انه
مفعول لاجله والكلام في المفعول به انتهي قوله وقد يحذف الجار ويبقي
الجر شذوذا الان حرف الجر ضعيف لايعمل محذوفا وسيأتي في حروف الجر
ان حذف حرف الجر وابقاء عمله قد يكون مطردا نحو وكليل كموج البحر
ارخي سدوله اي ورب ليل ثم رايت الخضيد قال قوله ويبقي الجر شذوذا
ان جعل معطوفا علي قد مع مدخولها ورد عليه نحو وليل كموج البحر البيت
ونحو بكم درهم اشتريت ثوبك ونحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا ونحو مررت
برجل صالح ان الاصالح فطالح لانه قد ذكر في باب حروف الجر بعد ان ذكر حكم
رب في الحذف فقال وقد يحذف غير رب ويبقي عمله وهو ضربان سماعي
ثم قال وقياسي كقولك بكم درهم اشتريت الي اخر ما ذكرناه لان المعني حينئذ
ان الجر قد يبقي شذوذا وهو صادق ولو بمسئلة واحدة وليس بنا فيه
بقاء الجر عند حذف الحرف فيما سوا هذه المسئلة الواحدة انتهي قوله
كقوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع
قيل وليس اي بقاء الجر بضرورة ووجه ضعفه ان فيه تقديم الضعيف
علي القوي وضعف الضعيف بامرين الحرفية والحذف وقوة القوي
بالفعلية والذكر انتهي وقابله الفرزدق والشاهد في كليب حيث جاء
بالجر اذ اصله اشارت الي كليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة ابو
قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعني
مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة الاكف فالاشارة وقعت

فشرح الشذور

قال الدماميني

بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع قوله وقد
يحذف اي الجار وينصب المجرور اي ان كان في موضع نصب ويصير الفعل
متعديا اليه بنفسه قوله وهو ثلاثة اقسام فصله ولم يقتصر علي التفصيل
محافظة علي فائدة الاجمال ثم التفصيل وزاد لفظ اقسام للتاكيد والمبادرة
الي بيان ان المراد الاقسام لا الافراد والا فذاك يعلم من التفصيل الاتي
قوله سماعي جايز في الكلام نحو نصحته وشكرته ومنه كلته ووزنته
والذي ذكره المصنف في شرح المقرب وتبعه الابن مالك ان شكر ونصح
وقصد مما يتعدي بنفسه تارة وبحرف الجر اخري فحينئذ لايكون ما ذكر
مع حذف حرف الجر من قسم السماعي بل من القياس فهو مخالف لما قاله
هنا وتقدم ان المولي سعد الدين لايري اللام في نصحت ونحوه للتعدية
بل هي زايدة مجيء لها لكن وجها قوله والاكثر ذكر اللام نحو ونصحت لكم
ان اشكر لي ومنه كلت له ووزنت له وفهم من قوله الاكثر ان استعمالها
بدون اللام كثير وهو ما يقتضيه قول الجمهور انهما باللام افصح الدال
علي انهما بدونه فصيح ايضا والفصيح لابد فيه من موافقة استعمال الكثير
كذا قيل قوله وسماعي اي مقصور علي ما سمع من العرب خاص بالشعر فلا
يستعمل في غيره لانه لم يسمع في غيره قوله كما عسل الطريق الثعلب
عجز بيت قاله ساعدة بن جوية الهذلي وصدره كدن بهز الكف يعسل
متنه فيه واللدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدا لمحذوف
اي هو لدن اي ناعم لين وهز متعلق ببعسل بالعين والسين المهملتين
اي يضطرب هز الكف ومتنه فاعل يعسل من العسلان وهو اهتزاز
الرمح مفعول هز محذوف اي هز الكف اي الرمح والمتن الصدر وضمير
فيه يعود الي الهز وفي المصاحبة يقول هذا الرمح يضرب صدره بسبب
الهز معه وذلك دليل علي كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وفيه اي في
هز وما مصدرية اي كعسلان الثعلب في الطريق حيث نصب كما قال
المصنف بتقدير في اجرا اللازم مجري المتعدي قال في المغني وقول ابن

او الرمح

الطراق انه ظرف مرد وايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل
الاستطراق وهو مبهم لصلاحية لكل منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق
انتهى قوله ألَيْتُ حب العراق الدهر اطعمه صدر بيت قاله المتلمس
جرير بن عبد المسيح وعجزه ولحب باكله في القرية السوس والَيْتُ بضم
التا وفتحها اي حلفت على حب العراق اني لا اطعمه الدهر مع انه متيسر
باكله السوس والدهر منصوب بالظرفية وحذف قبله لا والشاهد
في حب العراق كما قرره المصنف قال الخفيد يروى بفتح التا اي من اليت
وهو الظاهر لان شخصا من الشعراء هجا ملكا من الملوك فبلغه ذلك فحلف
الملك انه لا يطعمه حب العراق كناية عن عدم سكنى العراق لانه لا يقدر
على اقامته بها من غير ان لا ياكل لحظة فبلغ الشاعر ممينه فقال ألَيْتُ
مخاطبا للملك اليت ويروى بضم التا وهو خلاف الظاهر والسوس
بسينين مهملتين قمل الحمص ونحوه وانما جعل هذا البيت مما يهجا من الشعر
ولم يجعل المنصوب فيه من باب المنصوب على شريطة التفسير بقوله
اطعمه مع انه في الظاهر يمكن ان يكون عاملا فيه لان قبله لا مقدرة
لانها في جواب قسم فلها الصدر وما له صدر الكلام لا يعمل ما بعده فيما قبله
وما لا يعمل لا يفسر عاملا في باب الاشتغال فان قلت على هذا انتصب
الحقان في قوله تعالى فالحق والحق اقول قلت الحق الاول منصوب
بنزع الخافض والحق الثاني منصوب بالفعل الذي بعده ولا يلزم ان جواب
القسم والجملة بينهما معترضة لتقوية معنى الكلام والتقدير اقسم بالحق لاملان
جهنم واقول الحق واعلم ان ابن مالك مثل لما اجري فيه الفعل اللازم مجرى
المتعدي شذوذا بقول الشاعر

تحن فتبدي ما بها من صبابة ... واخفى الذي لولا الاسى لقضاني

اي لقضى علي وبقوله تعالى ولا تواعدوهن سرا وقوله لاقعدن لهم صراطك
المستقيم ويمكن ان يقال في لقضاني انه ضمن معنى الاهلاك اي لاهلكني
وفي اية المواعدة ان ما ذكرنا مبني على ان المراد بالسر النكاح اي لا تواعدوهن

على سر ويحتمل ان يكون صفة لمصدر محذوف اي وعدا سرا لان المواعدة
في السر عبارة عن المواعدة بما يستحين اذا سمارتهن في الغالب مما يستحيي من
المجاهرة به ويظهر على هذا ان يكون الاستثنا منقطعا في قوله الا ان تقولوا قولا
معروفا ويمكن ايضا في قوله لاقعدن انه ضمن معنى الزم اي لالزمن لهم
صراطك قوله وقياسي وذلك بان يكون هناك قاعدة يحذف لها حرف فيها
وينصب المجرور في كل موضع تحققت القاعدة فيه سوا كان ذلك الموضع
مما حذف العرب فيه بعينه او كان مشابها لما حذف العرب فيه فحذف
العرب ونصب المجرور قياسي لانه يقاس عليه وحذف غير العرب قياسي
لانه مقيس على حذف العرب قوله وذلك اي القياس في ان وان اي بفتح
الهمزة فيهما وتشديد النون في احداهما وسكون النون في الاخرى وكي
اي المصدرية قال الخفيد جعل الحذف من ان وان وكي قياسا دون نصح
وشكر غير ظاهر لانه ان اراد بكونه قياسا انه يجوز حذف حرف الجر معها من
اي تركيب سمع شخصه اولم يسمع فهو بعينه في نصح وشكر وان اراد به
انه لا يجوز الحذف الا فيما سمع دون ما لم يسمع ولو موافقا للمسموع في المعنى
فهذا بعينه في نصح وشكر انتهى ويؤيد القياسية هنا قول ابن مالك في شرح
التسهيل فان ورد حذفه يعني حرف الجر وكثر قبل ولم يقس عليه فمن الذي
كثر قولهم دخلت الدار والمسجد ونحو ذلك فيقاس على هذا دخلت البلد والبيت
وغير ذلك من الاماكنة ومن المقتصر فيه على السماع توجه مكة وذهب الشام
ومطرنا السهل والجبل وضرب فلان الظهر والبطن فلا يقاس على هذه الاسما
وما اشبهها غيرها انتهى وهو يفيد ان حذفه قياسا لا يختص في ان وان وكي
قوله وذلك اذا قدرت كي مصدرية اي فان قدرتها حرف جر والفعل
منصوب بان مقدرة بعدها فلا يكون مما نحن فيه قوله واهمل النحويون هنا
ذكر كي قال ربه في المغني واهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جيئت كي
تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني واجازوا
ايضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كي الا اللام العلة لانها

لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف اختيرها قال الله تعالى وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي بان لهم وبانه وترغبون ان تنكحوهن اي في ان او عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله ويرغب ان يبني لمعالي خالد ويرغب ان يرضى صنيع الالايم انشده بن السيد فان قدرت في اولا وعن ثابتا فمدح وان عكس قدم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن للتناقض انتهى المعالي جمع معلاه بفتح الميم وهو كسب الشرف والصنيع بفتح الصاد وزيادة ياء بعد النون فعل القبيح يقول صنع به قبيحا اي فعل والصنع بالضم مصدر قولك صنع اليه معروفا كذا في الصحاح والالايم جمع الالأم من قولك لأم الرجل فهو لئيم اي هو دني الاصل تخيح النفس فان قلت لا شك في ان الانسان يرغب في الخير فيفعله وفي الشر فيفعله في وقت اخر وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيا منهما ولا يريد فعله ولا تناقض في ذلك قلت الذي في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة في الخير واستمرار الرغبة في الشر لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر لانها شر فلو فرض وجودها لم تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وكذا ايضا الاستمرار على الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقدير في او عن في الموضعين كما ذكره المصنف كذا قاله المصنف قوله واشترط ابن مالك في ان وان اي جواز حذف الجار مع ان وان امن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف وذلك لانه لا يدري هل المراد رغبت في ان تفعل كذا او عن ان تفعل كذا والمراد ان مقتضاه ان معنى فامتنع للحذف وسيأتي ما يعلم منه ما في هذا التعليل ولعل الامتناع حيث لا قرينة فان وجدت نحو رغبت ان الله تعالى يرحمني فلا منع قوله ويشكل عليه وترغبون ان تنكحوهن بحذف الحرف مع ان المفسرين اختلفوا

في المراد مع ان اللبس موجود بدليل اختلاف المفسرين في المراد فبعضهم قدر في ان بعضهم قدر عن ان وجوزا لزمخشري الوجهين فقال في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان اذا جاءه ولي اليتيمة نظر فان كانت جميلة قال زوجها غيرك والتمس لها من هو خير منك وان كانت دميمة ولا مال لها قال تزوجها فانت احق بها ولابن مالك ان يجيب بما ذكره المصنف في المغني في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس حيث قال واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها لقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وهو جواب جيد وقوله لقرينة اي لقرينة كانت وايضاح ذلك ان المقصود بالقرينة ما يفهم بواسطته المراد ويجوز ان يكون حين النزول ومخاطبتهن بهذه الاية قامت قرينة حالية يفهمون منها المراد وهذا ينبهك على ما ينفعك في مواضع لا تخيص بتوقف الحذف فيها وفي امثالها على حالية للمخاطب بها وذكر المرادي رحمه الله تعالى جوابا ثانيا بعد ان ذكر معنى ما ذكره المولف لكن بعبارة يرد عليها النظر الاتي فقال فان قلت فقد حذف في قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن قلت عنه جوابان احدهما ان يكون حذف اعتمادا على القرينة اللافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والثاني ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن وما لهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين والله تعالى اعلم انتهى ونظر في الجواب الاول الحفيد بقوله وفيه نظر لان المنزل في شانهم كانوا فريقين بعضهم يرغب فيهن لاجل مالهن وبعضهم يرغب عنهن لدمامتهن انتهى قال شيخنا رحمه الله تعالى وقد يجاب بانه لا مانع من قيام قرينة في حق كل منتاسبه وقال الحفيد في الجواب الثاني وهذا الجواب احسن لان الذي يشترط من اللبس يقول اذا خيف اللبس لا يجوز الحذف وعند ارادة الابهام لا تخاف اللبس فيجوز الحذف لاجلها انتهى وافاد الجواب

الثاني جواز الحذف اذا اريد افادة كل من المعنيين لكن هل التركيب حينئذ
من قبيل استعمال المشترك في معنييه او من قبيل استعمال اللفظ في القدر
المشترك بين المعنيين ولو مجازا هذا واعلم ان الذي يخرج من مذهب
ابن مالك قد تقدم التنبيه عليه في باب المبتدا والخبر وباب الفاعل
ونائبه انه يفرق بين اللبس والاجمال فيوجب دفع اللبس وهو فهم خلاف
المراد دون الاجمال وهو عدم الفهم مطلقا فان كان نحو رغبت ان تفعل
يتبادر منه احد المعنيين فقياس مذهبه امتناعه ان اريد المعنى
الاخر وان كان لا يتبادر منه شيء بعينه بل هو من قبيل المجمل فقياسه
عدم الامتناع مطلقا فاطلاق الامتناع منه بدون قرينة مشكل على ما بقية
على كلا التقديرين قال شيخنا ويجاب باختيار الثاني لكن تحمل
جواز الاجمال مالم يقصد بيان احد المعنيين على التعيين والا امتنع
من غير قرينة فليتامل وقال ايضا قد يقال هذا يعني قوله تعالى
وترغبون ان تنكحوهن لا يرد اصلا حتى يحتاج الى جواب لان هذا من
قبيل المجمل وهو لا لبس فيه اذ لا يفهم منه شيء كما علم مما تقدم في باب
الفاعل فان اراد بالبس هنا ما يشمل عدم الفهم كما في المجمل اشكل
عليهم فيما تقدم فليتامل نعم ان ثبت ان المتبادر ان المعنى في ان
والمراد عن ان او اعم زال الاشكال وما ذهب اليه المصنف من ان
محل ان وأن وكي وصلتهن نصب بعد حذف الجار هو مذهب الخليل
في ان وان قال في المغني ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار
نصب عند الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب
مما حذف منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى
قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظاير نحو
قولهم لاه ابوك واما نقل ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر
وان سيبويه يرى انه نصب فهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا وان هذه امتكم امة واحدة

وانا ربكم فاعبدون اصلها لا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله
وفاعبدون لان هذه لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان أنَّ
وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت وقوله

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها انا طالبه

روي بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ اصله لأن تكون وقد يجاب
بانه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بان الحمل على العطف
على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بان القواعد لا
تثبت بالمحتملات الى هنا كلام المغني قال الزمخشري وان المساجد
لله فلا تدعوا على ان اللام متعلقة بلا تدعوا اي فلا تدعوا مع الله احدا
في المساجد لانها لله انتهى وعلى الاول فلا شاهد في الاية وعلى الثاني
يشكل تقديم معمول ما بعد الفاء عليها وقول الجاربردي ان ما بعد
فا السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجزائية اخذا له من هذا
الكلام غير سديد وقوله اصلها الى اخره قال الدماميني لكن في كل
منها تقديم معمول ما بعد الفاء عليها كما تقدم فان قلت على ماذا
يخرج قلت يخرج على حذف اما الشرطية وتكون هذه الفاء هي
الداخلة على جوابها وقد مر ان الرضي حكى ان حذفها مطرد اذا كان ما
بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره وضابط الاطراد
المذكور يشمل ما في الايتين فيكون تقديم المعمول على الفاء مغتفرا على ما
تقرر في محله وقوله اذ لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان
ان وصلتها قال الدماميني ذكر المصنف في النوع الثاني عشر من
الجهة السادسة من الباب الخامس ان السبب المقتضي لتاخير
المفعول اذا كان ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كراهة الابتدا
بان المفتوحة لئلا تلتبس بان التي بمعنى لعل وعلل بعضهم وجوب
تقدم الخبر اذا وقع خبرا عن ان وصلتها بخشية الالتباس بين ان
المكسورة وان المفتوحة لو قدمت فقيل انك قايم عندي ولا

تدفع الفتحة لخفيفة هذا اللبس فيمكن ان يجري هذه العلة في باب
المفعول فان قلت فهلا اجتلبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها
مجرورة باللام المقدرة بل اجازوا مثل انك فاضل اكرمتك ولم يبالوا
بحصول اللبس قلت لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود
التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان مفتوحة واللام
مقدرة او ظاهرة مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام
المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرية بان المكسورة
تقع في مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة مقدر يقول لاكرم زيدا انه
فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه ولم لا اكرمه فقيل
انه فاضل او انه جاهل فاعتبروا هذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه
لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اعتقاد حيث
يكون موقعا في خلاف الغرض وقوله وما زرت ليلى الى اخره يحتمل
ان يكون هذا من باب القلب والاصل ولا دين انا طالبها به ويحتمل
ان يكون الباء بمعنى على كخوف من اهل الخباب من ان تامنه بقطار يوده
اليك ومنهم من ان تامنه بدينار لا يوده اليك الا ما دمت عليه قائما
فلا قلب حينئذ اي ولا دين عليها انا طالبه ولا يقاس على ان وان
غيرهما فلا يقال مررت السكين القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش
الاصغر على ابن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد نشا بعد
الاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش
الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر
نحويا والسيبويهون فصل قوله لبعض المفاعيل الاصالة
في التقديم على بعض اما بكونه مبتدا في الاصل اي والاخر خبرا كما في باب
ظن او فاعلا في المعنى اي او بكونه فاعلا في المعنى والاخر مفعولا في
المعنى كما في باب اعطى او مسرحا اي او بكونه مسرحا اي مطلقا غير
مقيد بتجاوز لفظا وتقديرا والاخر مقيدا اي بحرف جر لفظا او تقديرا

كما في باب اختار قوله وذلك كزيد افي ظننت زيدا قائما واعطيت
زيدا درهما واخترت زيدا القوم او من القوم فتقديم زيد في المثال
الاول على قائما لانه مبتدا في الاصل وقائما خبره والمبتدا متقدم على الخبر
في الرتبة لما تقدم وهذا يمتنع ظننت غلامه زيدا باتصال ضمير
المفعول الاول عائدا على المفعول الثاني لما فيه من عود ضمير على متاخر
لفظا ورتبة وتقديم زيد في المثال الثاني على درهما لانه مفعول
في اللفظ وهو فاعل في المعنى لانه الاخذ والدرهم مفعول في اللفظ
والمعنى لانه الماخوذ فالاصل تقديم زيدا ولذا جاز اعطيت درهمه
زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضربت
غلامه زيدا كذا قال ابن مالك وفي المسالة خلاف ذكره المرادي
في شرح التسهيل بقوله وقال ابن عصفور لا يجوز باتفاق اعطيت
مالكه الغلام ولا مالكه اعطيت الغلام الا عند الكوفيين فانه
يجوز ذلك اذا قدرت ان الاعطاء أخذ الغلام اول فالاول عندهم
هو الذي يقدر الفعل اخذ له قبل صاحبه انتهى ومنع هشام مسئلة
اعطيت درهمه زيدا قال هشام محال اعطيت ثوبه زيدا لتقدم
المكسى قبل زيد وقال ابن كيسان هي قبيحة لان الدرهم وزيدا جميعا
يتصل الفعل بهما اتصالا واحدا الان كل واحد منهما مفعول به فليس
احدهما أولى بان يكون الفعل اتم مواصلة له من الاخر وذكر ابن عصفور
ان بعض البصريين منع اعطيت درهمه زيدا وينبغي منعه على ان المفعو
في مرتبة واحدة مرتبتهما ان يكونا بعد الفعل وايهما تقدم فذلك
مكانه فان قدمت فقلت درهمه اعطيت زيدا قال ابن عصفور
جازت المسالة بلا خلاف لان النية بالمفعول ان يكون بعد الفعل
فالنية فيه التاخير واذا كان النية به التاخير لزم ان يكون مقدرا
بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير لان ذلك المفعول الذي
عاد عليه الضمير قد وقع بعد الفعل فذلك محله انتهى وحكى غيره

الخلاف في المسالة وممن نقله بن الخباز قال هشام هي محال وقال
ابن كيسان دوهه اعطيت زيدا الجود من اعطيت درهمه زيدا
الى هنا كلام المرادي والاصل تقديم زيدا في المثال الثالث على القوم
لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف القوم فان الفعل قد يصل
اليه بالحرف نحو اخترت زيدا من القوم وعلقة ما يتعدي اليه الفعل
بلا واسطة اقوى من علقة ما قد يتعدي اليه بواسطة قال الدماميني
فان قلت قد تجتمع في احد المفعولين الفاعلية المعنوية وكونه
قد تجري نحو كلت زيدا الطعام ووزنت عمرا المال والجمع بين موجبي
هذين الامرين غير ممكن فان موجب الامر الاول استحقاق التقديم
وموجب الامر الثاني استحقاق التاخير فعل انهما يتعول قلت
قد يقال التعويل على المرجح المعنوي اولى من التعويل على المرجح اللفظي
وقد يمنع استحقاق التقديم من اصلها فيقال لا نسلم ان واحدا من
زيد وعمرو في هذين المثالين فاعل معنى لان الكيل له والوزن له لا
يقتضي مفهوم فعلهما وهو كلت ووزنت انهما فاعلان بدليل انك
تقول وزنت له ماله ولم يعطه اياه وكال له طعامه وامتنع من
تسليمه اياه بعد ذلك وفيه بحث انتهى قوله ثم قد تجب
الاصل يعني ان الاصل جواز الاصل وقد يجب الاصل وهو تقديم
ماله اصالة في التقديم لامر يقتضيه بان ترتب على تركه محذور قوله
كما اذا خيف اللبس كاعطيت زيدا عمرا انما وجب في ذلك الاصل لانه
لو ترك هذا الاصل لترتب عليه الالباس اذ لا يدري بحسب المعنى
من هو الاخذ ومن هو المأخوذ وهو محذور فيجب ان يكون المقدم هو
الاول او يتردد النظر في جواز تقديمهما او تقديم احدهما حينئذ على
العامل قوله او كان الثاني محصورا كما اعطيت زيدا الا درهما انما
وجب الاصل في ذلك لما تقدم من ان المحصور يجب ان يتاخر لما تقدم
وتجري هنا نظير ما تقدم في باب الفاعل قوله او كان اي المفعول

ولذلك يقال اخترت قومه
عمرا ولا يقال اخترت اخوهم
القوم الا على قول من اجاز
ضربت علامه زيدا اه

الثاني ظاهرا والاول ضميرا اي فانه يجب تاخير الثاني وما ذكره من وجوب
تاخير الثاني اذا كان ظاهرا والاول ضميرا ليس بلازم بل يجب اتصال
الاول لانه امكن اتصاله فلا يعدل الى الانفصال واما المفعول الثاني
فانت فيه بالخيار ان شئت قدمته على الفعل وان شئت اخرته عن
الاول وهذا الاعتراض ما خوذ من كلام المصنف في اخر باب الفاعل
فانه اعترض على ابن مالك في وجوب التاخير للمفعول اذا كان الفاعل
ضميرا فانه يجب وصل الفاعل بالفعل ويجوز تاخير المفعول عن الفعل
والفاعل او تقديمه عليهما ويجاب عنه بنظير ما اجابه عن
ابن مالك وذلك لان مراده بوجوب التاخير الذي افاده كلامه
الوجوب الاضافي اي بالنسبة الى توسيطه بين الفعل وفاعله اي يمتنع
توسيطه ويجوز ان يحمل كلامه على ما اذا تاخر المفعول عن الفعل قوله
انا اعطيناك الكوثر الخطاب فيه لمحمد صلى الله عليه وسلم والكوثر نهر في
الجنة هو حوضه ترد عليه امته او الخير الكثير من النبوة والقران والشفاعة
ونحوها ومثل اعطيت زيدا عمرا ظننت زيدا عمرا واخترت الشجعان
الجند ومثل ما اعطيت زيدا الا درهما ما ظننت زيدا الا قائما وما
اخترت زيدا الا القوم ومثل انا اعطيناك الكوثر العام ظننته مجتهدا
والفرسان اخترتهم القوم قوله وقد يمتنع اي الاصل الذي هو تقديم
ماله اصالة فيجب تاخيره قوله كما اذا اتصل الاول بضمير الثاني اي
وذلك كما اذا اتصل المفعول الذي له الاصالة في التقديم بضمير يعود على
المفعول الثاني وانما امتنع الاصل حينئذ لان تقديم الاول حينئذ يستلزم
الثاني يلزم منه عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وذلك ممتنع في غير
ما استثني كاعطيت المال مالكه وظننت زيدا غلامه واخترت قومه
عمرا كذا مثل الشارح بهذا المثال والصواب التمثيل بنحو اخترت القوم
احدهم ومثاله الاول اتصل فيه المفعول الثاني بضمير المفعول الاول
وليس مما نحن فيه هل ويجري فيه نظير الاعتراض السابق وجوابه حتى

لايمتنع مالكه اعطيت المال لبكر قوله اوكان اي الاول محصورا كما اعطيت
الدرهم الا زيدا وما ظننت قائما الا عمرا وما اخترت القوم الا بكرا او لينظر
اذا تعارض خوف اللبس وكون الاول محصورا كما اعطيت زيدا الا عمرا فانه
ان قدم الاول لخوف اللبس فات مراعاة الحصر فيه وان عكس لمراعاة الحصر
حصل اللبس الا ان يقال لا بد مع مراعاة الحصر من قرينة دافعة للبس قوله
اوكان اي المفعول الثاني مضمرا او الاول ظاهرا كالدرهم اعطيته زيدا او الفاضل
ظننته زيدا او القوم اخترتهم عمرا ويجري في ذلك نظير الاعتراض السابق
وجوابه اذ الظاهر انه لايمتنع تقديم الاول على عامله نحو الدرهم زيدا ان
اعطيته والفاضل زيدا ظننته والقوم عمرا اخترته لكن فيه الفصل
بين المبتدا وخبره بمعمول للخبر وهو اجنبي من المبتدا واعلم انه يجب
تاخير منصوب الفعل ومايعمل عمله ان كان المنصوب ان مشددة
وصلتها نحو عرفت انك فاضل وانا عارف انك فاضل بشرط ان لايتقدم
أمّا فانك تقول اما انك فاضل فقد عرفت أو ان مخففة من الثقيلة
نحو علمت ان ستقوم وانا عالم ان ستقوم واختلف في السبب
المقتضي للتاخير في ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل فقيل كراهة
الابتدا بان المفتوحة ليلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل
ليلا يلتبس بان المكسورة ولا تدفع الفتحة الخفيفة هذا اللبس وانما
لم يلتفتوا الى اللبس في مثل انك فاضل اكرمتك لان ذلك لا يوقع
في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع
ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل
مع الفتحة مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون
الجملة المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا لسؤال عن العلة
مقدرة تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه
قيل لم اكرمه او اترك اكرامه فقيل لانه فاضل او انه جاهل فاغتفروا
هذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب

ولا يلزم من ذلك اغتفار حيث يكون موقعا في خلاف الغرض وكذا
تجب تاخير المنصوب ان كان الفعل موكدا بالنون قال الرضي وتجب
تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون توكيد مشددة او
مخففة فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على
الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والام يوخر عن مرتبته
الى الصدر وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيلتئما فيما ان في الظاهر
انتهى وتجب كما تقدم في باب الفاعل تقديم المنصوب على ناصبه ان
تضمن معنى استفهام نحو فاي آيات الله تنكرون او معنى شرط نحو ايا ما تدعوا
او اضيف الى ما تضمنه نحو غلام ايهم ضربت وغلام من تضرب اضرب
او نصبه جوابا اما نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر
ومحل ذلك حيث لا فاصل والا فالتقديم في نحو اما في الدار فضربت
زيدا ليس واجبا ويجوز في غير ذلك تاخير الفعل ان علم النصب نحو
عمرا اضرب زيد فان جهل امتنع نحو موسى ضرب عيسى ان كان الفعل
غير تعجبي فلا يجوز زيدا ما احسن ولا موصول به حرف ناصب
فلا يجوز في قولك اعجبني ان تكف لسانك ان لسانك تكف ولا لسانك
ان تكف وان لم يكن ناصبا جاز ان يتقدم على العامل نحو عجبت مما زيدا
تضرب ولا مقرون ولا مقرون بلام الابتدا نحو لسوف يرضى زيد
عمرا وهذا مقيد بان لا توجد ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا
عمرا ليضرب وانما امتنع اذا لم توجد ان وجاز ان وجدت لان لام الابتدا
الواقعة في مركزها لها الصدر المقتضي لامتناع تقدم ذلك المعمول
عليها واما في باب ان فهي محولة عن مركزها الاصلي فلا تعتبر صدريتها
بالنسبة الى ان وجزءها ولذلك علمت ان في الخبر مع وجودها فكذا
يعمل الخبر فيما قبلها ولا مقرون بلام قسم نحو والله لاضربن زيدا فلا يجوز
والله زيدا لاضربن سواء كان مما ذكر من المسايل الخمس الاتية او غيرها
خلافا للكوفيين في منعهم نحو زيدا غلامه ضرب وغلامه او غلام اخيه

ضرب وما اراد اخذ زيدٌ وما طعامك اكل الا زيدٌ اي في منعهم هذه المسايل الخمس لا في منعهم التقديم واجازتهم غيره في المسايل الاولى بخلاف بقيه المسايل ويمكن تعليل منعهم اياها بانه يلزم فيها عمدية الفضله وفضل المعمول من عامله باجنبي والصحيح ما ذهب اليه البصريون من جواز تقديم المفعول في المسايل الخمس لثبوت ذلك في لسان العرب فمثال الاولى كخبًا اخوه اخي فانقاد منتهيا ولواي بابا التخليد في سقر

ومثال الثانية قوله

رآيه محمد الذي آلف الحزم ٭ ويسقى بسعيه المعزور

ومثال الثالثة

شر يوميها واخزاه لها ٭ ركبت عنز بحدج جملا ومثال الرابعة

ما شاء انشازي والذي هو يشا فلست تراه ناشيا ابدا

ومثال الخامسة قول الشاعر

ما المرء ينفع الاريه فعلى مريستمالٌ بغير الله اما لك

ثم رايت الرضي قال وذلك اي المنع لان المفسر في هذه الصورة هو الفاعل ولا يجوز ان تقدم قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل لان الفاعل تكليف بفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيدٌ فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجاز البصريون وهو لحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اجرنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد زيد ضرب غلامه انتهى وعلل المنع في ما طعامك اكل الا زيد بقوله لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واغنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجاز البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل انتهى واعلم انه لا يجوز ان يوقع فعل مضمر متصل على مفسرة الظاهر فلا تجوز زيدا ضرب على ان

يكون زيد ضرب نفسه فيسند ضرب الى ضمير يفسر لفظ زيد المنصوب به ومنع هذه المسالة مجمع عليه قال ابن مالك لانه يستلزم توقف مفهوم ما لا يستغني عنه وهو الفاعل على ما يستغني عنه وهو المفعول وهو معنى قول المبرد لانه يصير المفعول لا بد منه وخرج بالمتصل المنفصل كضرب زيدا الا هو قال ابن مالك لان الضمير المنفصل قبله ظاهر مبدل منه الضمير فتقدير ما ضرب زيدا الا هو ما ضرب زيدا احدا الا هو فقيام الضمير المنفصل مقام الظاهر المقدر سهل ايقاع فعله على مفسره الظاهر فحكم بالجواز وذكر الظاهر لتصوير المسالة وتحقيق الواقعة وليس قيدا له مفهوم ينتفي هذا الحكم بانتفايه وقد يوقع على مضاف الى مفسره الظاهر نحو غلام هند ضربتْ فقد وقع الفعل على غلام الذي هو مضاف الى الاسم الظاهر المفسر لفاعل ضربتْ المضمر وهو هند قال ابن مالك وجاز هذا لانه في تقدير ضربتْ هند غلامها انتهى ونقل ابن عصفور جواز هذه المسالة عن البصريين وهو مذهب هشام ونقل النحاس منعها عن اكثر النحويين والصحيح الجواز لسماعه من العرب قال

أجل المرء يسحث ولا يدري ٭ اذا ينتهي حصول الاماني

ففي يسحثُ ضمير رفع عايد على المرء وهو الفاعل واجل مفعول يسحثُ فاوقع فعل مضمر متصل عايد على مضاف الى مفسره والمعنى المرء في وقت انتهاء الاماني يسحث اجله يشعر او يوقع على موصول بفعل المفسر الظاهر نحو ما اراد زيدٌ اتخذ فاخذ ناصب للموصول الذي هو ما وفاعله ضمير مستتر عايد على زيد وزيد فاعل اراد واراد صلة ما فاوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر وجاز هذا لان التقدير اخذ زيدٌ ما اراد ومثل هذا المثال قول الشاعر

ما حبت النفس مما راق منظره ٭ رامت ولم ينهاك بأسٌ ولا حذرٌ

فصل قوله يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل

في نحو ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف المفعول الذي هو الكاف
لان فواصل الاي على الالف يقال قلاه يقليه قلي وقلا بكسر القاف مقصورا
وبفتحها ممدودا او الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤس الاي ولعل
تسمية اواخر الاي بالفواصل لقوله تعالى كتاب فصلت اياته ولامتناع
في ان يجتمع في مثل واحد عدة من الاغراض وكذا ذكر صاحب الكشاف
هنا ان الحذف سببه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات قوله ونحو الا تذكرة لمن يخشى اي يخشاه اي القرآن
ويحتمل ان لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل
الله قال في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى ولذلك اعاد
نحو مع المعطوف قوله ولا لاعتبار اي ايجاز اخذا لحذف وهو ما يكون بحذف
شيء ويعبر عنه بالاختصار قوله في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا اي فان لم
تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله

ومن الحذف لمجرد الاختصار

اي اصغيت اليه اي املت اليه اذني وعليه رب ارني انظر اليك اي ذاتك
والانسب ان الحذف هنا لرعاية الادب في الطلب مع ما فيه من تفويض
العلم بمطلوبه الى الله تعالى على نحو ما ورد في الدعاء حسبي من سؤالي
علمك بحالي ولا مانع من ان الحذف هنا للامرين لما مر وذكر بعضهم
ان الحذف هنا للعلم وايتانه بالكاف في اول الامثلة دل على عدم
حصر الغرض اللفظي فيما ذكر وهو كذلك والحذف للايجاز قد
ضربان ضرب يكون لمجرد الايجاز كما تقدم وضرب يكون للايجاز
مع التعميم في المفعول فيكون الحذف مفيدا للتعميم مع الاختصار
كقولك قد كان منك ما يلوم اي كل احد بقرينة ان المقام للمبالغة
وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة
العموم لكن يفوت الاختصار حينئذ وههنا بحث وهو ان الحذف
للتعميم مع الاختصار ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدر عام

فلا تعميم اصلا وان كانت فالتعميم من عموم المقدر سواء حذف او لم
يحذف فالحذف لا يكون الا لمجرد الاختصار وقد اجاب عن هذا
البحث المولى التفتازاني قدس سره في شرح المفتاح وتبعه السيد
بانه اذا لم تكن قرينة معينة للمفعول فيتوصل بالحذف في المقام
الخطابي الى تقديره عاما حذرا عن الترجيح لخاص بلا مرجح فالحذف
مدخل في التقدير عاما انتهى ونوقش فيه بان المقام الخطابي اي
الموضع اللايق بالعموم كمقام المدح مفيد للتعميم بلا حاجة الى
التوصل بالحذف فانه لو ذكر المفعول ايضا حمل على العموم مطلقا في
ذلك المقام اذا لم يكن دليل على خصوص بلا تفاوت قوله واما
معنوي كاحتقار نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين حذف المفعول
فيه لاختصار وقيصان عن النسيان ويجوز ان يكون الغرض ايضا صون
اسم الفاعل عن مقارنة اسم المفعول قوله او لاستهجانه اي استقباح
ذكر المفعول كقول عايشة رضي الله تعالى عنها ما رأى اي النبي صلى
الله عليه وسلم مني اي العورة ولا رأيت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم
العورة وقوله اي العورة تفسير لمفعول رأيت ورأى وحذفها
لاستهجان ذكرها وافهم اتيانه بالكاف في اول الامثلة عدم
انحصار الغرض المعنوي فيما ذكر وهو كذلك اذ منه احتقاره
والتمكن من الكافر ان مست الحاجة اليه او تعيينه حقيقة او
ادعاء تعيينه قال الله تعالى لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين
كفروا فحذف لتعيينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به ومنه غير
ذلك وفي المغني حذف المفعول يكثر بعد لو شئت نحو فلو شاء
لهداكم اي فلو شاء هدايتكم وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم
السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ونحن اقرب اليه منكم ولكن
لا تبصرون وعاهد اعلى الموصول نحو هذا الذي بعث الله رسولا
وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله وما ثم حمت بمشاح

وعايد المخبر عنه دونهما كقوله علمي ذنبا كلها لم اصنع وقوله
فتوبي تصيبي وتوبي اجري وجاد في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين
فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا اي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع ٥
الصوم ومن عزبه حذف المقول وبقا القول نحو قال موسى اتقولون للحق
لما جاءكم اي هو سحر بدليل اسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو وما قلى وما
تحتي ويجوز حذف مفعولي اعطى وتاييهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك
فترضى واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية انتهى وكذا يكثر
حذفه بعد لو اردت ولو اخترت ونحو ذلك فان الجواب يدل على الفعل
المحذوف ويبينه اللهم الا ان يكون تعلقه به عزيزا كقوله

ولو شيت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع

فان تعلق فعل المشية ببكا الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر
في نفس السامع ويانس به واما قوله تعالى ولكن لا يعلمون مما نزل فيه
المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو ابلغ في الذم فان قلت لم
يشترط هنا في الحذف فهم المعنى كما اشترط ذلك في باب ظن حيث قال ويجوز
بالاجماع حذف المفعولين لاختصار اي لدليل واما حذفهما اقتصارا اي لغير
دليل فعن سيبويه والاخفش المنع مطلقا واختاره الناظم وعن الاكثرين
الاجازة مطلقا وعن الاعلم يجوز في افعال الظن دون افعال العلم ويمتنع
بالاجماع حذف احدهما اقتصارا واما اختصارا فمنعه ابن ملكون واجازه
الجمهور انتهى باختصار الامثلة وكما اشترط ذلك في حذف الناصب
هنا اذا قال وقد يحذف ناصبه ان علم بل اجاز الحذف سواء علم المحذوف
اولم يعلم قلت تقدم في باب ظن ما يعلم منه الفرق بينه وبين غيره
واما الفرق بين الناصب وبين المنصوب فقد ذكر الشاطبي بقوله ٥
والفرق بينه اي الفعل وبين المنصوب في ان المنصوب يحذف وان لم
يدل عليه دليل ان المنصوب فضلة مستغنى عنها يستقل الكلام دونها
بخلاف الناصب فانه عمدة الكلام فاذا كان معلوما حذف اذ هو في حكم

المنطوق به واذا لم يعلم اختل الكلام ولم يعط فايدة وقد يشترط العلم في غير العمدة
كما اشترطه في اشياء ذكرها قبل هذا وبعد هذا وفي غير ذلك بل القاعدة انه لا
يحذف لغير دليل سواء كان عمدة ام فضلة وانما اغفلوا هذا الاشتراط في المفعول
لحكمة اختصت به مع فعله ثم بين تلك الحكمة بما حاصله ان فعله المتعدي
طالب له ودال عليه ولو احمالا وقد يشكل عليه ان هذه الحكمة توجد في ظن
واخواتها فليتامل وقال ابن مالك في التسهيل وما حذف من مفعول به
فمنوي لدليل او غير منوي وذلك اما لتضمن الفعل معنى يقتضي اللزوم
واما للمبالغة بترك التقييد واما لبعض اسباب النيابة عن الفاعل
انتهى مثال ما حذف وهو منوي لدليل فعال لما يريد اي يريد ان يعلم ما يسرون
وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه وغير المنوي ثلاثة اقسام لان عدم
كونه منويا اما لتضمن الفعل معنى يقتضي اللزوم لتضمين يخرج معنى يعبث
في قوله وان تقدر بالمحل من ذي صرورها الى الضيف يخرج في عراقيبها نصلي
فالفعل في هذه الصورة لا مفعول له البتة لان الفعل قد صار بالتضمين
المذكور المقتضي للزوم لازما فكيف يقال بعد ذلك ان له مفعولا ٥
محذوفا والجواب ان مراد النحويين بالحذف ترك المفعول لانه كان ثم
مفعول به منطوق به ثم حذف فكانه قال ومالم يذكر له مفعول مما وضع
متعديا الى آخر كلامه ثم لحق ان المفعول فيما مثل به وهو قوله يخرج في
عراقيبها نصلي مذكور والذي تجده لنا انما هو ان العامل وصل الى المفعول
بواسطة الحرف لما ضمن معنى الفعل اللازم بعد ان كان يصل اليه بنفسه
ولو اردت ان تجعل الفعل متعلقا بغير ما وصل اليه بالجار لم تجد واما
نحو يعطي ويمنع ويحيي ويميت فذلك قد يتخيل له متعلق ولكنه خلاف
المراد واما للمبالغة بترك التقييد نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء
فان الاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي الذي يكتفي
فيه بمجرد الظن فلا يطلب به اليقين الذي هو اي استغراق الاعطاءات
وعمومها مبالغة ليلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر قال المرادي

ومنه يحيى وتميت وقد يقال هو لتقويم افراد الفعل على سبيل الحقيقة
لا على وجه المبالغة واما لبعض اسباب النيابة عن الفاعل وقد تقدم بيانها
وكلام التسهيل المذكور يفيد ان الحذف اصطلاحا شامل لجميع ذلك وقد
صرح بذلك الشاطبي ثم قال وكثيرا ما يخفى هذا الاصل على الشادين في علم
العربية بل على من يدعي فيها التحقيق فلقد وقع في كتاب معنى اللبيب لابن
هشام هذا المشرقي المتاخر خلاف ما تقدم فقال وقد يظن ان الشيء من باب
الحذف وليس به كقولهم في حذف المفعول اقتصارا وتمثيلهم نحو كلوا
واشربوا ومن يسمح يخل والتحقيق انه تارة يتعلق الاعلام بمجرد وقوع
الفعل فلا يذكر المفعول ولا ينوي المنوي كما لثابت ولا يسمى محذوفا لان
الفعل بغير المقصد كغير المتعدي وتارة يقصد مع الفعل من اوقع به
فيذكر فاذا لم يذكر قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ
ما يطلبه نحو وكل وعد الله الحسنى هذا ما قال ولم يطابق تقديره ما قصدوا
فلم يقع ذلك التحقيق موقعه مع انه راجع الى تقريرهم فنعم ما فعل الناظم
انتهى وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون اي المفعول محصورا
نحو انما ضربت زيدا وجوابا اي او يكون كضربت زيدا جوابا لمن قال
من ضربت انما امتنع حذفه حينئذ لانه لو حذف لزم نفي الضرب مطلقا
والمراد نفيه مقيدا ولو حذف في الثاني لم يحصل جواب فلم يكن من ذكر
المفعول بد ويلزم جواز حذفه في الثاني عند قيام قرينة معينة له
وقد يستدل على الجواز بان الظاهر جواز حذف لفظه والاشارة اليه نحو
يد واذا اقامت الاشارة مقام لفظه فليكتف عنه بالقرينة المعينة
وافهم اتيانه بالكاف في اول الامثلة ان ما يمتنع حذفه لا ينحصر فيما ذكر
وهو كذلك اذ منه ما حذف عامله نحو اياك والاسد ومنه المتعجب
منه نحو ما احسن زيدا اذا لم يكن معلوما فصل قوله وقد يحذف
ناصبه اي ناصب المفعول به ان علم اي اقرينة حالية او مقالية كقولك
لمن سدد سهما القرطاس ولمن ذاهب لمكة سر مكة ولمن قال من اضرب اي

في الاول

ان دل عليه وعلى تعيين المحذوف

في جواب هذا السؤال سر الناس ومقول قولك في الجواب القرطاس وفي
الثاني مكة وفي الثالث شر الناس قوله باضمار تضيب وتريد واضرب اي
ونصبها بتضيب المضمر اي تضيب القرطاس ودل عليه قرينة الحال وتريد
المضمر اي تريد مكة اي اتريد مكة ودل عليه قرينة الحال واضرب امرا
او اضربي المضمر اي اضرب واضربي شر الناس والقرينة سؤال السائل
وفي كلامه لف ونشر مرتب وفي التسهيل يجوز الاقتصار على منصوب الفعل
مستغنى عنه اي الفعل لحصول معناه او سببه او مقارنه اي المحذوف
او الوعد به او السؤال عنه بلفظه او معناه او عن متعلقه وبطلبه ن
وبالرد على ناهيه او الناهي عنه او على مثبته او لامر به انتهى ما اردناه منه
مثال حصول معناه قولك زيد المن رماية قد شرع في اعطاء مثلا
اي اعط زيدا او من ذكر رويا خبرا او مثال سببه قوله

إذا تغنى الحمام الورق هيجني ولو تسلت عنها أم عمار

اي ذكرت ام عمار لان التهيج سبب الذكر كذا قاله المرادي وتقدير
الفعل هكذا بلا عاطف لارتباط معه الكلام ولا ينتظم ولو قدر بالعاطف
اما بالواو او بالفا لارتبط ولا يقال اذا قد ذكرت بالواو ولزم عطف
المسبب على السبب بالواو ولانه اذا لم يرد الاعلام بالسببية جاز نحو
فاسجبنا له ونجيناه واما اذا قدر بالفا فواضح لانه يكون مثل ضربته
فبكى والذي يظهر ان هيجني في البيت ضمن معنى ذكرني فتعدي لاثنين
الياء وام عامر ولا يقدر هيجني وذكرني او قد ذكرني لان فيه دعوى حذف
عاطف او معطوف هو فعل وفاعل ومفعول فاسهل من حذف اربعة
تضمين فعل معنى فعل اخر فان قلت وقوع الحذف في العربية اكثر من
وقوع التضمين فاحمل عليه اولي قلت هذا اذا تعارض حذف شيء وتضمين
شيء معين شيء اما اذا تعارض هذا مع حذف اشياء فلا نسلم الترجيح به ومثال
مقارنه بكسر الراء فذلك لمن ذاهب للحج مكة اي تريد لان الذاهب حاضر
وهو مقارن للارادة وكذا تقول للمواجهين مطلع الهلال اذا كبروا الهلال

باضمار أو الان التكبير والمواجهة مقارنان للرؤية ومثال الوعد به قولك
زيدا لمن قال سأعطي المحتاج اي اعط زيدا ومثال السوال عنه بلفظه
بلى زيدا لمن قال هل رايت زيدا اي بلى رايت زيدا ومثال السوال عنه
بمعناه قول بعضهم بلى وجادً اجوابا لمن قال أفي مكان كذا وجداي بلى
يجدُ وجادً او الوجد بالجيم والذال المعجمة تقرن في الجبل يجتمع فيها الما
والجمع وجاذ فالسوال عن المنصوب وقع بمعنى الفعل الناصب لا بلفظه
اذ السوال وقع بالاستفهام والمراد استفهام المسول عن معرفة المكان المذكور
ولا شك ان الاستفهام على هذا الوجه ليس بلفظ المعرفة وانما هو بمعناه
ومثال السوال عن متعلقه قول ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل
خيرا ومثال طلبه قول القايل اللهم صبعا وديبا اي اجمع في الغنم
ولو انه قال لقرينة طلبه لكان اوضح لمراده من قوله وطلبه ومثال
الرد على نافيه بلى زيدا لمن قال ما ضربت احدا اي بلى ضربت زيدا
ومثال الرد على الناهي عنه بلى من أساء لمن قال لا تضرب احدا اي بلى
اضرب من أساء ومثال الرد على مثبته لا بل خالدا لمن قال ضرب
زيد عمرا اي بل ضرب زيد خالدا ومثال الرد على الامر به لا بل زيدا لمن
قال اضرب عمرا قوله وقد تجب ذلك اي حذف ناصب المفعول
به كما في باب الاشتغال كزيدا ضربته اي كحذف الناصب للمفعول
به في باب الاشتغال والتقدير ضربت زيدا ضربته وانما وجب فيه
الحذف لانه لا يجمع بين المفسر والمفسَّر قوله والنداء اي وفي باب
النداء كيا عبد الله اي ادعوا او انادي عبد الله وانما وجب حذف
الفعل لان حرف النداء عوض عنه فلو ذكر لزم الجمع بين العوض والمعوض
قوله وفي الامثال المثل في الاصطلاح هو الكلام المشتمل على استعارة
بالكناية وفشا استعماله وبعبارة اخرى هو المجاز المركب على سبيل
الاستعارة لا التشبيه الذي فشا استعماله والمركب هو الذي يكون
وجهه منتزعا من متعدد قوله نحو الكلاب على البقر اي ارسل يعني

ان الكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره ارسل ومعناه خل
بين الناس جميعا وشرهم واغتنم انت طريق السلامة وانما وجب
حذفه لان الامثال لا تغير اي من حيث التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع على ما فهم من شروح المفتاح ومثل الكلاب على البقر
كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وزد تمرا ونحو كل شيء ولا شتيمة حر اي
ائت كل شيء ولا تترك شتيمة حر ونحو هذا ولا ارعماتك اي ارضى هذا
ولا اتوهم زعماتك وقال العصام وجعل التقدير هذا هو الحق ولا ازعم
زعماتك يقال هذا فيما اذا ظهر شيا على خلاف اقوال زعم وانا اقول
يحتمل ان يكون لانفي الجنس اي هذا حق ولا شيء من زعماتك حق فلا حذف
الا الخبر لا وهو كثير انتهى وقال ابن عقيل هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك
وقيل التقدير ولا ازعم زعماتك ومعناه ان المخاطب كان يزعم زعمات
فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك وانما امتنع تغيير الامثال لان الاستعارة
يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو طرق تغيير الى
المثل لما كان لفظ المشبه بعينه فلا يكون استعارة وتحقيق ذلك ان
المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية
للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يخص المشبه به فلا يكون
عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية
وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيا ضيعه قبل
ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن تا لخطاب لان المثل قد ورد
في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ
المتكلم فليس بمثل بل ما خوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه
غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب
ونوع غرابة كقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا اي حاطهم العجيب الشان
وكقوله وله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة
التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجايب قصة الجنة العجيبة

والباقي بالصيف بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد وروي في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي منقول رواية ودراية وذكر في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوبا على الظرفية وقال في الاصل خوطب به امراة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبره فطلقها فتزوجها رجل اخر معسر وبعثت الى زوجها الاول تطلب منه شيا فقال الزوج ذلك المثل وبعضهم علل امتناع تغيير الامثال بقوله لانها لما شبه مضربها بمورديها لزم ان يلتزم فيها اصلها فلذلك تقول الصيف ضيعت اللبن للمخاطب بجميع افراده وهو مثل يضرب لكل من طلب شيا وقت فواته [illegible] وفيما جرى مجرى الامثال اي في فشو استعماله على هذا الوجه والفرق بينه وبين المثل ان المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شايع الاستعمال اي كثير الدور على الالسنة واما وجب حذف الناصب فيه لانه لما جرى مجرى المثل فيما ذكر اعطي حكمه فانه لا يغير ومن شبه المثل كقولهم حسبك خيرا لك اي حسبك حصل لك مما انت فيه وانت خيرا لك ووراءك اوسع لك اي تاخر عن هذا المكان وانت مكانا اوسع لك من ورايك [illegible] نحو انتهوا خيرا لكم اي وائتوا اي انتهوا يا معشر الشاب عن التثليث اي عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وائتوا خيرا لكم من كل شي لان التثليث اذ لا حسن له حتى يصح تفصيل التوحيد عليه نعم ان جعل التفصيل فرضيا صح ذلك كما يقال زيد افضل من نحما ايمان فرض فيه فضل قال العصام انكر سيبويه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه من حيث انه قران لا يصح فيه وجه اخر مما يجب منه لانه بهذا الاعتبار بعد دون الحذف الجايز واجبا انتهى وفي شرح الحاجبية للرضي وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا وحسبك خيرا لك فيما يجب اضمار فعله ولعله سمع انته وانت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك

والا فالثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اذا قصد والقصد في الامر خلاف الفضول والافراط قال كلاطر في قصد الامور ذميم انتهى ثم رايت ابن مالك قال واما انتهوا خيرا لكم ففيه ثلاثة اوجه احدها ان خيرا صفة لمصدر محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم قاله الفراء والثاني انه خبر كان مقدرة اي يكن الانتهاء خيرا لكم قاله الكسائي الثالث انه مفعول فعل محذوف اي انتهوا وائتوا خيرا لكم قاله سيبويه ووجوب حذف العامل في مسئلة انتهوا المخصوص مما اذا كان المنصوب خبرا فلو قلت انته امرا قاصدا وشبهه جاز اظهار الفعل نص عليه سيبويه وقد غلط الزمخشري في عد ذلك من اللازم اضمار وكلام المصنف اي ابن الحاجب مشعر به انتهى قال الرضي وقولهم حسبك خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حسبك وانت خيرا لك ووراءك وانت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقدير انت في الاية وكذا قوله فواعديه سرحتي مالك او الرسن بينهما اسهلا وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة انت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شي ثم جيت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يومر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد وما يفيد هذا المعنى انتهى وعلى مذهب الفراء والكسائي لا يكون مما نحن فيه ورد على الكسائي الفراء بانه لو كان كما زعم لجاز انته اخانا اي ائت اخانا ويرد عليه ايضا انه ليس في الاية على قوله دعاء الى التوحيد بل نهي عن التثليث فقط والمراد انما هو الامر ان ورد على الفراء بقولهم حسبك خيرا لك ووراك اوسع لك اذ ليس فيه ما يكون منه مصدر وايضا فاوسع صفة لمكان لا لمصدر ومن تنبيه المثل في كثرة الاستعمال قول ذي الرمة

ديار مية اذ مي تساعفنا ... ولا يرى مثلها عرب ولا عجم

قال سيبويه كانه قال اذكر ديار مية ولكن لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم ويقال اسعفت الرجل بحاجتك اذا قضيتها له والمساعفة المواتاة والمساعدة ومن المثل وشبهه امراة ونفسه واخسفا وسوءا

كيلة ومن انت زيدا وان يأتني فاهل الليل واهل النهار ومرحبا واهلا
وسهلا باضمار دع او اترك امرا ونفسه قال العصام اي مع نفسه
والمعنى اما الامر بالهجر عنه او بترك الانتقام عنه لان نفسه تجزيه
او بترك اصلاح امره لانه يكفيه عقله وكماله وقوله ونفسه لاتحالة
عطف على امر وليس محتمل كونه مفعولا معه بالاتفاق فقول الرضي
والواو بمعنى مع او للعطف خفي انتهى وقال العصام في حواشي الجامي
معناه الحث على الفرار من المراء وقصر اليد واللسان عنه فعلى الاول
الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا وباضمار اتبع وسوء كبله
منصوب على انه مفعول معه وقدر الجوهري ذلك بقوله اجمع ان
تعطيني حثفا وتسعى لي الكيل وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين
وباضمار تذكر واصله ان رجلا غير معروف تسمى بزيد وكان زيد
مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل
دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على جهة الانكار عليه كانه قال
من انت تذكر زيدا وباضمار تجد والمعنى ان تأتني تجد من يقوم لك مقام
اهلك في الليل والنهار وهو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال
وباضمار رأيت ولا تركب ومعناه ائت كل شيء ولا تركب هذا واقرب
كل شيء ولا تقرب هذا وباضمار احضر ومعناه احضر عاذرك قال

اريد حياته ويريد قتلي عذيرك من خليلك من مراد

وباضمار صادفت والمعنى صادفت رحبا وسعة ومن يقوم لك مقام
الاهل وسهلا اي لينا وخفضا لا حزنا وقال بعضهم اي اتيت اهلا
لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد
هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت
اهلا اي تأهلت تأهلا فقدر له فعلا وان لم يكن له كما قيل في نحو القرفصاء
وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهوله وهذا يستعمل خبرا
لمن قصدك ودعا للمسافر والاول هو المراد هنا واما الثاني فتقديره

لقاك

لقاك الله ذلك وقدره سيبويه برحبت بلادك واهلت قال ابو حيان
وانما قدره بفعل لان الدعاء انما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشيء
المدعو به فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب مرحبا على المصدر لا على
المفعول به وكذلك اهلا وهذا الذي قدره انما هو اذا استعمل دعاء اما
اذا استعمل خبرا على تقدير صادفت واصبت فيكون مفعولا به لا مصدرا
ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الامثلة ونحوها على المبتدا والخبر
فيلزم حذف الجزء الاخر كما لزم اضمار الناصب كقوله بعض العرب كلاهما
وتمرا اي كلاهما لي وزيدني تمرا وزعم الفراء ان كلاهما في موضع نصب
وانه على لغة من يلتزم الالف وكل شيء ولا شتيمة حر بوفع كل اي كل شيء
اتم اي قصد ودار الاحباب اي تلك ديار وكقوله ديار مية اذ مي
تساعفنا البيت برفع ديار على انها خبر مبتدا محذوف اي هذه ديار
مية ومن انت وزيدا اي ذكرك او كلامك وقال الامرحبك واديك
غير مضيق اي الاهذا مرحب او ولك مرحب وانشد لسيبويه بالرهب
ميمون النقيبة قوله للملتمس المعروف اهل ومرحب واما سبوح
وقدوس فيقالان بالرفع عند سماع من يذكر الله على اضمار مذكورك
فليسا بمصدرين وبالنصب على اضمار ذكرت سبوحا قدوسا اي اهل
ذلك واختلف هل هذا الفعل الناصب واجب الاضمار او جائز
فقال الشلوبين وجماعة بالاول واخرون قوله وفي التحذير بإياك
ولاخواتها اي نظائرها من ضمائر الخطاب المنفصلة بكذا قيل والظاهر
ان المراد ما يتناول ما شذ من ضمير المتكلم او النائب نحو قول عمر رضي
الله تعالى عنه واياي وان يحذف احدكم الارنب وقول بعضهم اذا بلغ
الرجل ستين فاياه واياه والسواب قوله نحو اياك والاسد اي اياك باعد
فاياك مفعول به لفعل محذوف وجوبا يقدر موخرا عنه اي اياك
باعد على احد التقديرين الاتيين في باب التحذير واما الاسد فهو
منصوب لانه مفعول به لفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما

منصوب

على الاصل اي واحذر الاسد والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو
قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد كذا قيل والوجه انه
لاتجب تقديره موخرا مع اياك بل يجوز تقديره موخرا لانه لايلزم
يتاتى الانفصال مع حذف العامل كما تقدم نعم عند بيان العامل
وذكره تجب ذكره موخرا لانه لايجوز الانفصال مع تاتي الاتصال
ويويد ذلك بل يعينه ان الفعل قد يحذف ويبقى فاعله الذي هو
ضمير منفصل ولا يتاتى تقدير عامله بعده نحو قل لو انتم تملكون
والاصل لو تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري
وابو البقا واهل البيان قوله وفي التحذير نحو اياك واخواتها بشرط عطف او تكرارا انما وجب حذف العامل في ذلك
لان التكرار والعطف بمنزلة ذكر العامل واياك التحذير نحو
فجعلت بدلا من اللفظ بالفعل ولذا لم يشترط فيها تكرار ولا عطف
نحو اياك من الاسد واذا انتفى ما ذكر لم تجب الحذف بل يجوز نحو
الاسد بحذف العامل وان شئت قلت احذر الاسد قوله
وفي الاخر البشرط احدهما اي العطف او التكرار وانما وجب
حذف العامل في ذلك لما مر من ان التكرار والعطف بمنزلة
ذكر العامل وان انتفى ما ذكر من الشرط لم تجب الحذف لكنه
يجوز نحو اياك الصلاة جامعة اي احضروا وان شئت قلت الزم
الصلاة جامعة والعلم اي الزم العلم وان شئت قلت الزم العلم
قوله نحو المروءة والنجدة ونحو السلاح السلاح الاول مثال
للعطف والثاني للتكرار فكل من ذلك منصوب بتقدير
الزم اي بالزم المقدر فاضافة تقدير الى الزم لاتقدير
وان شئت جعلت الباء للسببية والسبب اعم من العامل والاعم
لايلزم ان يصدق باخص معين ويكثر حذف الفعل في جواب
الاستفهام نحو واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل

خيرا واكثر من ذلك حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم حتى قال ابو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ويحتمل
ان يكون المحذوف جملة فعليه هي حال اي يقولون سلام عليكم فتكون الاية
من امثلة ما حذف فيه الفعل ويحتمل ان يكون المحذوف اسم فاعل اي قائلين
فلا تكون الاية حينئذ من امثلة حذف الفعل لكنها على كل حال مما حذف
فيه القول وافهم كلام المصنف ان وجوب الحذف لايحصر فيما ذكر وهو
كذلك فيه ذلك ما نصب على الاختصاص كما سياتي ومنه النعت المقطوع
المنصوب على ما سياتي هذا باب التنازع في العمل قوله التنازع
في العمل بان يتوارد عاملان فاكثر على معمول ومعنى تنازع العاملين في العمل
انما بحسب المعنى يتوجهان اليه بان يطلب كل من العاملين اي اوالعوامل
ذلك المعمول وذكر الفاضل الهندي ان التنازع في القلب حيث قال واذا
تنازع عاملان اي قصد تنازعهما اي توجههما الى شئ واحد باختلاف الجهتين
او باتحادهما وهذا في القلب واما بعد التركيب فلا تنازع اذ كل يستوفي
معموله من مضمر او محذوف او مذكور انتهى وفي الحواشي الهندية وفيه بحث
اما اولا فلما سياتيك من ان المحذوف في باب التنازع محذوف انسيا ولا شك
انه لا معنى للمحذوف نسيا سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمعمول
بجعل المتعدي كاللازم واللازم الحقيقي لايستوفي المعمول بل لايقتضيه
فكذا اللازم لجعل فالقول بكون المحذوف في باب التنازع محذوفا نسيا
مع القول باستيفاء المعمول للمحذوف متنافيان واما ثانيا فلما سياتيك
ان التنازع انما يتحقق في اسم ظاهر واقع بعد الفعلين اذ المتوسط
والمتقدم عليهما يستوفيه الاول قبل التكلم بالباقي فلا يكون له فيه مجال
تنازع وظاهر ان التنازع اذا كان في القطب دون التركيب جرى في المتوسط
والمتقدم ايضا اذ التوسط والمتقدم والتاخر انما يكون في التركيب دون
القلب انتهى وانما ذكر هذا الباب هنا لان التنازع فيه قد يكون منصوبا
على انه مفعول به قوله ويسمى ايضا باب الاعمال اي يسمى هذا الباب

باب الاعمال بكسر الهمزة كما يسمى باب التنازع قوله وحقيقته اي ضابط
التنازع قوله ان يتقدم فعلان اي فاكثر بقرينة ما سيأتي ودخل فيه المذكوران
والمحذوفان لقرينة كقولك زيدا في جواب من ضربت واكرمت وعليه
فهل يجوز اعمال الاول فتضمر للثاني فتقول اياه زيدا منفصل الضمير بعد
حذف العامل لكن ذكر الشارح انهما لابد ان يكونا مذكورين وانه لا تنازع
بين المحذوفين ولا بين محذوف ومذكور هذا وقال الحفيد لابد ان يقول
مرتبطان فلا يجوز قام قعد اخواك وذلك لتكون الجملتان كالجملة الواحدة
فيكون الفصل كلا فصل قال ابن اياز في شرح المفصل عند الكلام على
التنازع وهنا تنبيه وهو ان العبدي نقل في شرح في شرح الايضاح ان
بعض الكوفيين يشترط في ذلك حرف العطف وانه لازم والاية الشريفة
والبيت يردان عليه نعم له ان يدعي حذف حرف العطف وليس ذلك
بضرورة وتبين ذلك في موضعه ان شاء الله تعالى انتهى والاية هي قوله
تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه والبيت قضى كل ذي دين فوفى غريمه البيت
ثم رايت المصنف قال في المغني ما نصه العاملان في باب التنازع لابد
من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعدا اخواك او بعمل او بهما في ثانيهما
نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او
كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو فقالوا ابشر يهدوننا وما
الله ونحو انوني افرغ عليه قطرا او جوابية السوال نحو يستفتونك قل الله
يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اجوبة الارتباط ولا يجوز قام فقعد زيد ولذلك
بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب
قليل من المال على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر افصح وقد
وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك اعمال الثاني مع
تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من التنازع
في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاني طالب للقليل والطلب
للملك محذوفا للدليل وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى وذلك

لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم اطلب معطوفا على كفاني وحينئذ يلزم
كونه مثبتا لانه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع النفي
جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ولو انما اسعى
لادنى معيشة والمقام يجوز ان يقدر مستانفا لانه لا ارتباط حينئذ بينه
وبين كفاني تنازع بينهما فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير الواو
للحال فانك اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء
الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم اثبات التواني قلت
اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به قول الفارسي
والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى
حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة اني غير طالب
له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه
له فيتوقف عدم الغنى على وجوده وهذه القاعدة ايضا بطل قول
بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين
ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد
تنازعاه كما في ضربني وضربت زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم
على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب
التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول
العامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيدا حتى ان البصريين لا
يجيزونه الا في الضرورة والصواب ان مفعول اطلب الملك
محذوفا كما قدمنا وان فاعل تبين ضمير مستتر راجع اما للمصدر اي
فلما تبين له تبين كما قالوا في ثم بدا الهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
او لشيء دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر او ما اشكل عليه ونظيره
اذا كان غدا فاتني اي اذا كان اي ما كن عليه من سلامة الى هنا كلام
المغني والمراد بالمعيشة في البيت ما يعاش به لا الحياة لان التفاوت
فيما بينهم ليس في نفس الحياة بل فيما يعاش به وسيأتي في كلام يتعلق

بالبيت زيادة على ما في المغني [illegible] متصرفان واسمان يشبهانهما اي
الفعلين في التصرف والعمل بان يتضمنا الحدث بخلاف الاسما الجامدة
التي ليس فيها معنى الحدث وشمل الاسم المذكور اسم الفعل نحو تراك
وبله زيدا واسم الفاعل نحو انا ضارب وشاتم زيدا واسم المفعول نحو
نحو امضروب ومهان زيدٌ او فعل متصرف واسم يشبهه اشتراط
تصرف العامل هو ما قاله ابن عصفور وتبعه المصنف هنا وفي الجامع
وهذا هو المعروف من كلام النحاة اعني كون العاملين في باب التنازع
من قبيل الفعل وما يشبه الفعل ونقل عنهم ابن الحاجب في شرح
المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه
على اعمال الثاني لصحة عسى زيد ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمول
لعل للقرينة وقالوا لو عمل الاول لقيل لعل وعسى زيد اخارج وليس
بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب
عسى وانظر من الذي قاله هذا من النحاة وكيف وجب اذا اعمل الاول
ان يقول خارج مع ان خبر لعل يقترون بان كثيرا وانظر ايضا اي محذور
يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر يا ابتا علك او
عساكا وسيأتي في ذلك كلام اخر [illegible] ويتأخر عنهما معمول شامل
للمعمول الظاهر والمضمر وقول ابن الحاجب شرطه ان يكون ظاهرا
ان اراد به مقابل المستتر فذاك والا لزمه ان لا يكون نحو ما ضربت
وشتمت الا اياك من باب التنازع مع انه منه ولعله جرى على الغالب
ثم رايت الفاضل الهندي قال قوله ظاهرا اي غير مستتر وبعض شراح
كلامه اخذ بظاهره انه لا تنازع في الضمير قال في المتوسط سواء كان
غايبا ام مخاطبا ام متكلما لاستوا الفعلين في الاضمار ثم قال فيه
نظر لجواز ان يقال زيد ضربك واهان اوضرب واهانك وقال الرضي
انما قال ذلك يعني ظاهرا الان بعض المضمرات لا يصح تنازعه اذ
يستحيل التنازع في المتصل بالعامل الاخر مرفوعا ومنصوبا الان التنازع

انما يكون

انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل من المتنازعين
والاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب
اتصاله بعامله او بما هو جزيه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل
فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فلا يجوز ان يكون من التنازع
وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد لانه اذا
اضمر في احدهما فان كان بدون الا نحو ما قام هو اي زيد وما قعد الا
زيد انعكس المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته
له وحده او معها نحو ما قام الا هو وما قعد الا زيد وهو خلاف المستعمل
في كلامهم وان كان منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون
من التنازع وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو مررت وتعديت بك فعل هذا
يجوز التنازع في المضمر والمنصوب المنفصل والمجرور ولا يجب اذا تقدم
هذا المضمر على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت انتهى وهو كمثله للمبني
وقال ان ذكر الظاهر احتراز امن مطلق المضمر ليس بجيد وفي البسيط
لا يتنازع فعلا متكلم ومخاطب الفاعل والمفعول المضمر الاعلى صورة
الغايب عند الفصل نحو ما قام ولا قعد الا انا وما ضرب ولا اكرم الا
اياي وذكر ابن مالك في سبك المنظوم قيد الظاهر ثم قال في اثنا
الباب ولا يتنازع في ضمير وما اوهمه من نحو ما قام ولا قعد الا انت
محمول على الحذف اذ لا بد مع اعمال احد الفعلين من ضمير غايب
مستكن في الاخر وهو غير مطابق للبارز وايضا لا بد مع كل واحد
من مرفوعي الفعلين في نحو هذه المسئلة من الافلو اسند احدهما
الى الضمير المستكن لخلا منها فسد المعنى انتهى وقال الرضي لان
التنازع انما يكون حيث يمكن الى اخر قد يمنع ولم لا يكتفي التنازع
بطلب كل منهما للمعمول بحسب المعنى وقد ذكر الهندي ان التنازع
انما يتحقق في القلب واما في النطق فكل يستوفي معموله ولا تنازع
ولا يتأمل قوله جاز ان يكون من التنازع فانه اذا اعمل الاول فان

اضمر في الثاني بدون الاانعكس المعنى او منعها لزم اضمار الحرف وهو
ممتنع وقال الفاضل الجامي ومعنى تنازعهما فيه ان الظاهر انهما يطلب
المعنى يتوجهان اليه ويصلح ان يكون هو معنى وقوعه في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور الواقع بعدهما يكون
متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز
ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما
نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني
عند الكوفيين لانه لا يمكن اضمار مع الا لانه حرف لا يصح اضمار
ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود
اثباته له ومراد المصنف يعني ابن الحاجب بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع
في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب
الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق
القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع لما عرفت انتهى وفي اللباب وان كان مضمرا
واقعا بعد الا فالحذف ليس الا الا ان يختلفا رفعا ونصبا فان هناك
الاثبات لا غير فيما اظن لان اضمار الاسم مع الحرف متعذر وبدون
الحرف ملبس والاظهار مستغنى عنه انتهى وقوله بعد الاقال في العباب
نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وما ضربت وما اكرمت الا اياك وكذا احكم
حكم الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد انتهى وقوله
فالحذف قال في العباب اي حذف المفعول او الفاعل من الاول
واعمال الثاني كما هو مذهب الكسائي واجب ليس الا الحذف
والبصريون يوافقون الكسائي في ذلك انتهى وقوله فان هناك
الاثبات قال في العباب نحو ما ضربت الا اياك وما شتمني الا انت
انتهى وقوله لا غير فيما اظن قال في العباب لان الحذف يجئ ان يوقع

في اللبس

في اللبس بخلاف ما اذا انتفا انتهى وقوله والاظهار مستغنى عنه قال في العباب
لدلالة المضمر الثاني على الاول لانه هو الاول بعينه وبلفظه فلو ذكر الاول
كان تكرارا مستغنى عنه ولذا لا يحذف فيما اذا اختلف المضمر ان رفعا
ونصبا كما ذكر لان صيغة المضمر المرفوع مغايرة لصيغة المضمر المنصوب
فلا يكون لاحدهما دلالة على الاخر انتهى وسياتي بعد ذلك كلام الرضي
غير سببي مرفوع كذا اقاله ابن مالك في التسهيل وقال في شرحه وفي تقييد
السببي بمرفوع تنبيه على ان السببي غير المرفوع لا يمتنع من التنازع فيه
كقولك زيدا اكرم وافضل اخاه انتهى وسياتي ما عليه من الاعتراض وكان
ينبغي ان يقول وغير مرفوع واقع بعد الا لما تقدم ولما سياتي
مطلوب
لكل منهما من حيث المعنى شامل لما اذا اتفق العاملان في الطلب بان كان
كل من الاول والثاني طالبا للمعمول رفعا او نصبا ولما اذا اختلفا بان كان
الاول طالبا للمعمول رفعا والاخر نصبا وبالعكس والعاملان مع ذلك
اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثال الفعلين في طلب
المرفوع قام وقعد زيد وفي طلب المنصوب ضربت واهنت زيدا وفي طلب
الاول المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت زيدا وفي طلب العكس ضربت
وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع قائم وقاعد الزيدان وفي
طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا وفي طلب الاول المرفوع والاخر
المنصوب زيد قائم وضاربه ابوه وفي طلب العكس زيد ضارب وقائم
ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع قائم وقعد زيد وفي طلب
المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا وفي طلب الاول المرفوع والاخر المنصوب
قائم ويضرب عمرا وفي طلب العكس ضربت واقائم زيدا والمصنف
اقتصر في الانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب كما سياتي فان قيل
بقي ما اذا طلب المعمول مجرورا نحو مررت وسلمت على زيد قلت هو
داخل فيما اذا طلباه منصوبا وابن مالك عبر عن الشرط الذي ذكره المصنف
تبعا لما عبر به في الالفية بقوله لغير توكيد اي اذا تعلق عاملان من الفعل

وشبهه لغير توكيد وقال في شرح الكافية الكبرى انه المراد بقولنا اقتضيا
لان الموكد لا اقتضاله ووافقه على هذا الشرط الهما ابن النحاس والمصنف
هنا وفي الجامع واستحسنه ابن ابي الربيع وقال ابوحيان لم يذكر اصحابنا
هذا القيد بل صرح الفارسي بما يقتضي عدم اعتباره والظاهر ان ما عبر به
المصنف اولى مما عبر به في التسهيل ولا نسلم انه المراد بالاقتضاء والطلب
لانه كما يخرج به العاملان الموكد احدهما بالآخر يخرج به ايضا قول امرئ القيس
كفاني ولم اطلب قليل من المال كما قرن في المغني وسيأتي ايضا وقد ذكر
الدماميني في شرح التسهيل ما يأتي مثله في كلام المصنف فقال ثم اعلم
ان قول المصنف اولا اذا تعلق عاملان اذا اوجب ان يتعلق وفائدة ذلك
تظهر من اثنا ما تقرره فيقول اعلم انهم قالوا في كان يقوم زيد وانه كان
يقول سفيهنا ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه لان اظن ان قد رب
ملغاة فلا توجه لها الى زيد وان قدرت معملة كانت متوجهة اليه فان
اعملتها فيه تعين اعمالها في ضميره ولا يصح حينئذ في قام زيد ان يكون مفعولا
الثاني الاعلى قول ابي الحسن في زيد قام ابوعبد الله ومن جوز التنازع
في الامثلة الخمسة اوي ولم يبين ما يلزم حينئذ والذي يظهر المنع لان
التنازع شرطه وجوب توجه العاملين ولا وجوب اما في اظن فلما
ذكرنا من احتمال الالغاء واما في كان فلاحتمال توجهها الى ضمير الشان
فاذا امكن توجهها الى غير ما توجه له العامل الاخر لم يتحقق بينهما تجاذب
تنازع ويحتمل في الاية الثانية توجه كان الى ضمير ما وهنا وجه اخر
يمنع من التنازع وهو انه لو كان من ذلك لكان القياس في الاضمار ان
يقال ما كانوا اوما كان يصنعون فان ادعي انه من باب ضربني وضربت
قومك بالنصب فهو بعيد مخالف لقاعدة الاضمار فتامله انتهى ودخل
في كلامه ما تعدى الى اثنين فاكثر وفي التسهيل ولا يمنع التنازع تعدي
الاكثر من واحد انتهى وذلك لانه قد ورد قال الله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم
الاية وقال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا بالنسبة الى العامل الاول في هذه

قام اظن زيدا

الاية الثانية وبالنسبة الى العاملين في الاية الثانية ومنع الجرمي التنازع
فيما تعدد مفعوله الى اثنين او ثلاثة وخصه بالمتعدي الى واحد قال لانه
لم يسمع عن العرب وبان التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع
قالوا سمع في الاثنين حكى سيبويه متى رأيت او قلت زيد منطلقا
على اعمال رأيت ومتى رأيت او قلت زيد منطلق على حكاية الجملة بقلت
ويقاس عليه الثلاثة كما جاز نحو الى المبتدات وان لم يسمع لانه قياس اصولهم
فيقال في اعمال الاول اعلمني واعلمت اياه زيدا عمرا قائما وفي اعمال
الثاني اعلمني واعلمت زيدا عمرا قائما اياه وذكر ابن عقيل في شرح
التسهيل ان بعض النحويين منع في المتعدي الى اثنين او ثلاثة وصرح الجرمي
وجماعة بالمنع في ذي الثلاثة وقالوا لم يسمع من العرب في نظم ولا نثر
وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على السماع ونقل عن الجرمي
المنع في ذي الاثنين والسماع يرد على منع في ذي الاثنين والقياس في ذي
الثلاثة ولا نسلم خروج الباب عن القياس مطلقا ولا بد ان يكون واحدا
باللفظ ليخرج به نحو ضربني زيد وضربته فلا يعد هذا من التنازع لان
مطلوب العاملين فيه واحد في المعنى دون اللفظ كذا في شرح التسهيل
لابن عقيل وظاهر كلام المصنف ان التنازع يكون في جميع المعمولات
وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا
التمييز لانها لا تتعدد وخالف ابن معط في الحال قال في الارتشاف فانه
جوز التنازع فيها ولكن يقول ان تزرني الفك راكبا على اعمال الاول ان تزرني
لازرك في هذه الحالة راكبا على معنى ان تزرني راكبا القاك في هذه الحالة
ولا يجوز الكناية عنه والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى ومنعه
الجمهور في المصدر لاختلاف الافعال فيه غالبا وما اتحد منه نحو ضربت
وضرب عبد الله ضربا فوجه المنع فيه انه غير ضروري للفعل والتنازع لا بد
فيه من احتياج كل منهما الى المعمول اما ضروريا كالفاعل اولازما لضعف
الاستقلال دونه كالمفعول ويجوز في المفعول معه نحو قمت وسرت

وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الثاني
وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول وسياتي الكلام في الواقع بعد
بعد الا ... مثال الفعلين اتوني اوزع عليه قطرا وذلك لان اتوني
فعل وفاعل ومفعول يحتاج الى مفعول ثان واوزع فعل وفاعل يحتاج
الى مفعول وتاخر عنهما قطرا وكل منهما طالب له واعمل اوزع في قطرا
واعمل اتوني في ضميره وحذف اي اتونيه اوزع عليه قطرا اي يحاسبا
مذابا ولو اعمل الاول لقيل اتوني اوزعه عليه قطرا ... ومثال الاسمين
قوله عهدت مغيثا من اجرته ... عهدت مبني للمفعولين من العهد بمعنى
معرفة الشيء على ما كان عليه مسند الى تا المخاطب والشاهد في مغيثا مغيثا
حيث تنازعا في من اجرته فكل منهما بطلبه من جهة المعنى على انه مفعوله
واعمل الثاني فيه واعمل الاول في ضميره وحذف اي مغيثه مغيثا من اجرته
ومغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغيثا من الاعتناء عند الافقار ويقال لجرته
من كذا اي انقذته منه والفا تعليلية اي فلذلك لم اتخذ ملجا الا فناك
اي جوارك وقربك ... ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه هاؤم اسم
فعل امر وقد تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير
المفعول والاصل هاوموه واصلها وموه هاكم ابدل من الكاف الواو ثم
ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح التجريد عن صفوان بن عسال
ان النبي صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال صلى الله وسلم هاؤم فقال
الرجل نحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن
صحيح رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه في مسنده وملك وسفيان وشعبة
ابن الحجاج والحماد ان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال المصنف في الحواشي
فان صح انه بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية
ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر
في الاية ولكني لا استحضر الان احدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث
انتهى قيل قال ابن الحوفي في الاية نفسها واعلم ان فيها لغتين القصر

اتاني ولم أسر به حين جاءني كتاب باعلى القنتين عجيب
والقنتين تثنية قنة بضم القاف اعلى الجبل مثل القلة وظاهر كلام المصنف
ان التنازع لا يجيء في اكثر من ثلاثة قال المرادي في شرح التسهيل وقوله
فصاعدا يقتضي ثلاثة جواز تنازع ثلاثة فصاعدا وهو ظاهر كلام
ابن عصفور وقال الاستاذ ابو علي عاملان او ثلاثة فاقتصر على الثلاثة
قيل ولم يوجد في هذا الباب عوامل اربعة فيما استقرئ كقوله حيث
يقول اتاني فلم اسر به البيت انتهى وفي التسهيل ويحكم في تنازع
اكثر من عاملين لما تقدم من ترجيح بالقرب او بالسبق انتهى قال
الدماميني قال ابن هشام الاولى ان يقال في تنازع ثلاثة فان التنازع
لم يات في اكثر منها قلت انشد الشيخ نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية
شاهدا على تنازع اكثر من فعلين قول الحماسي
طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني قعدت فلم ابع الندي بعد سابب
ثم قال قال الشيخ المرزوقي قوله بوجهي تعلق الباء منه بطلبت
والمعنى وجهي لانه تولى الطلب بنفسه وابتذل وجهه وحاجبه
فلم يدرك المطلوب ومفعول طلبت محذوف دل عليه قوله فلم ابع
الندي والتقدير طلبت بعد سابب الندي ببذل وجهي فلم ادركه
وليتني قعدت فلم ابغه ولا يمتنع ان يتعلق الباء من قوله بوجهي بادرك
وهو المختار عند اصحابنا البصريين ويكون التقدير طلبت الندي
فلم ادركه ببذل وجهي وقوله بعد سابب يجوز ان يكون العامل
فيه طلبت وكل واحد من الافعال المجتمعة طلبت وادرك وقعدت
ولم ابغ والمعنى موت سابب هذا كلامه وهو يصرح بورود التنازع
في اكثر من ثلاثة وحيث وجد تنازع اكثر من عاملين فعند البصريين
يختار اعمال الاخير لانه اقرب وعند الكوفيين اعمال الاول لانه اسبق
قال بعضهم وسكتوا عن اعمال الاوسط وحكى بعضهم الاجماع على جواز
اعمال الاول والثاني والثالث قال الشارح يعني المرادي والمحفوظ من كلام

العرب اعمال الثالث قال الشاعر
جيء بمحالف وثق بالقوم انهم لمن اجاروا وروي عز بلاهون
قال المصنف يعني ابن مالك ومن اجاز اعمال غير الثالث فمستند الراي
له في ذلك وقد اشار الى هذا ابن خروف في شرح كتاب سيبويه واستقرات
الكلام فوجدت الامر كما اشار اليه انتهى وقدح في استقرائه بسماع
اعمال الاول في قول ابي الاسود
كساك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل ويامر
الى هنا كلام الدماميني وفي التسهيل عطفا على ما تقدم وباعمال الملغى
في الضمير وغيره ذلك انتهى اي ويحكم بما سبق من الترجيح المذكور
وباعمال العامل الملغى في ضمير المتنازع فيه فتقول على اعمال الثالث
ضربني وضربت زيدا ومر بي ومررت بزيد وعلى اعمال الاول ضربني ومر بي
وضربتهما زيدا ان ويحكم بغير ذلك من الاحكام السابقة لحذف
الضمير وذكره فيحذف على راي الكسائي ويذكر الضمير موخرا على راي
الفراء وقال ابن عقيل فتقول على اعمال الثالث ضربني وضربت او
ضربتهما ومر بي زيدان وعلى اعمال الثاني ضربني وضربت ومر بي
زيد بن وعلى اعمال الاول ضربني وضربتهما ومر بي زيدان ومقتضى
كلام المصنف يعني ابن مالك فيما سبق انك تقول على راي الكسائي
في الاولى والثانية ضربني بحذف الالف وتقول على راي الفراء في الاولى
ضربني وضربت ومر بي زيدان هما وفي الثانية ضربني وضربت ومر بي
زيدان هما بتاخير فاعل ضرب وحده في الصورتين انتهى وقد
يكون المتنازع فيه متعددا هو ما صرح به ابن مالك وغيره وخالف في
ذلك العصام وقال لا يتحقق التنازع الا مع تعدد الطالب فموحدة
المطلوب وما توهمت من التنازع في المتعدد ليس الا تنازع او اكثر
لكل مطلوب واحد فاعرفه واستغن عن ان تقول هو من قبيل الاقتصار
على اقل مراتب التنازع انتهى قوله وفي الحديث تشجون وتكبرون

وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة اي تسبحون
وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف اي دبر وهو مصدر اي ثلثا
وثلثين فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلثا وثلثين
على المفعولية المطلقة لنيابته على المصدر واعمل الاولين في ضميرها
وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون
الله فيه اياه واما كان ثلاثا وثلثين مصدرا لان اسما العدد
من الاسما المبهمة التي لا يبين معناها الا بحسب ما تميز به
وقد ميزت بمصدر وهو تسبيحة فلذلك نصب على المصدر
قوله وقد علم مما ذكرته اي في حقيقة التنازع من ان المتنازعين
لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او فعلا واسما ان التنازع لا يقع
بين حرفين ولا بين حرف وغيره اي خلافا لابن العلج فانه اجاز
التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا اذ قال
تنازع ان ولم في جزم تفعلوا ورد بان ان تطلبه مثبتا ولم
تطلبه منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى وتقدم ان ما ذكر
المصنف من كون العاملين في باب التنازع من قبيل الفعل او ما
يشبه الفعل هو المعروف من كلام النحاة ونقل عنهم بن الحاجب
في شرح المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى زيد ان
يخرج انه على اعمال الثاني لصحة عسى زيد ان يخرج وذلك يستلزم
حذف معمولي لعل للقرينة وقالوا لو اعمل الاول لقيل لعل وعسى
زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا
يستلزم حذف منصوب عسى وانظر من الذي قال هذا من النحاة
وكيف وجب اذا اعمال الاول ان يقول خارج مع ان خبر لعل
يقترن بان كثيرا وانظر ايضا اي يحذف ويلزم في حذف منصوب
عسى وقد قال الشاعر يا ابنا علك او عساكا وقد وقع
في المسايل الدمشقيات الدايرة بين ابي علي الفارسي وابي

الفتح

وابي الفتح بن جني ما قد يشهد لان التنازع قد يقع في الحروف
وذلك ان ابا علي قال يشهد لسيبويه على ان المرفوع بعد الظرف
في نحو في الدار زيد ليس مرفوعا بالظرف فولك ان في الدار زيدا
ولابي الحسن ان يجيب باني لما وجدت العامل الاقوي اعملته
وهو ان قال ابن جني لسيبويه ان يقول لم نجد عاملين اعمل
اولهما البتة بل يجوز ان تعمل ايهما شيت ونقل الشاطبي عن
الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله وكائن وكأن
اعنا قهما مشددات بفتح ن ومنع التوكيد للعطف بالواو
انتهى قوله ولا بين ولا بين جامد وغيره اي علم من تقييد
العاملين بالتصرف ان التنازع لا يقع بين جامدين ولا بين
جامد وغيره لان الجامد لا يقوى على كونه مفضولا او منفصولا
به فان تقدم فالاول والا فالثاني وقال في البسيط فلو
قلت نعم في الحضر وبئس في السفر الرجل زيد على اعمال الثاني لكنت
قد اضمرت في الاول ولم يفسر وهو لازم التفسير اذا اضمر ولو اضمرت
لم يكن منازعا لانه استوفى جميع ما له على النحو المطلوب وكذا يلزم
في الثاني قال ابو حيان وكذا احد الا يكون فيها التنازع بالاتفاق
لعدم الفضل لانه صار كالمركب مع الاشارة قال وكذا فعل التعجب
في ظاهر مذهب سيبويه لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله
على اعمال الاول قال احمد بن الحباز في الهاية فاذا قلت سرني
اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثاني لا بالاول للفصل
بين المصدر ومعموله انتهى ولا يصح تنازع مصدرين في مرفوع لان
المصدر لا يضمر فيه قوله وعن المبرد اجازته اي التنازع في فعلي
تعجب نحو ما احسن واجمل زيدا او احسن به واجمل بعمرو قاله
بعضهم وما قاله المبرد هو الظاهر غاية ما يلزم عليه حذف مفعول
فعل التعجب لكن لا يقع ذلك الا في ضرورة انتهى وجرى على ما قاله

جامدين

المبرد ابن مالك في التسهيل فقال ولا يكون المتنازعين فعلي تعجب انتهى اي
ولا يمنع التنازع المتنازعين فعلي تعجب قال ابن عقيل فتقول ما احسن
واجمل زيدا اذا اعملت الثاني وما احسن واجمله زيدا اذا اعملت
الاول وشرط المصنف يعني ابن مالك في الشرح في الجواز اعمال الثاني
حتى لا يلزم الفصل بين فعل التعجب ومعموله فيجوز الصورة الاولى
وتمتنع الثانية ويجوز أَحْسِنْ به واعقل بزيد ويمتنع احسن واعقل
به بزيد للفصل ورد بان شرط باب الاعمال جواز عمل كل من العاملين
في المتنازع انتهى وقال الدماميني قال المصنف يعني ابن مالك
واما فعلا التعجب فظاهر مذهب سيبويه منع تنازعهما واجازه
المبرد قال والصحيح عندي جوازه بشرط اعمال الثاني لانك لو اعملت
الاول لفصلت ما لا يجوز فصله قلت وقدمر في اول الباب
انه يجب توجه كل من العاملين الى المعمول المتنازع ومع امتناع اعمال
الاول ينتفي وجوب التوجه المذكور بل جواز فلا تكون المسالة
من باب التنازع اصلا وقد اشار اليه الشارح يعني المرادي قال
المصنف يعني ابن مالك ويجوز على اصل الفرا احسن واعقل بزيد
فتكون الباء متعلقة بالفعلين معا واعترض بان مذهب الفرا ان بزيد
في موضع نصب على انه مفعول به ايضا ولا يمتنع على مذهب البصريين
ان يقال احسن واعقل بزيد على ان يكون الاصل احسن به واعقل
بزيد ثم حذفت الباء الدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر
كما استتر الثاني من قوله تعالى اسمع بهم وابصر كذا في الشرح الى هنا
كلام الدماميني وقال شيخ شيخنا فان قلت فما حكم فعلي
التعجب في التركيبين المذكورين على الاول قلت المنع وان يقال
فيهما ما احسن زيدا واجمله واحسن بزيد واجمل به انتهى وقوله
قلت المنع الى آخره ممنوع بل يصح التركيب الاول لما تقدم من ان
غاية ان فيه حذف المتعجب منه في الفعل الاول وهو جايز بقرينة

كما قال ابن مالك في الالفية

وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح

والقرينة هنا ذكره في الثاني وقوله واحسن بزيد واجمل به لا يتعين
ذلك لجواز الحذف من احدهما وان كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به
وجعلوا منه قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم ولا في معمول
مقدم اي وعلم من تقييد المعمول بالتاخر ان التنازع لا يقع في معمول متقدم
نحو انهم ضربت واكرمت او شتمته اذ المتقدم ياخذه الاول قبل وجود
الثاني ويستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل
الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الاول قبل وجوده
فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال
الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق
الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يخفى فطن ذكي قال
ابن مالك لانك اذا قلت زيدا اكرمته ويكرمني وزيد هل انت
مكرمه فيشكرك وزيدا انا مكرمه ومحسن اليه اخذ كل واحد من العاملين
مطلوبه فلم يتنازعا انتهى وقد ينازع فيه بان كلا منهما طالب لضمير الاسم
السابق واخذ كل معموله انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن
الضمير وجود الى الاسم السابق فكل منهما طالب له فقوله ولم يتنازعا محل
نظر ثم رايت في الحواشي اللهدية ما نصه قوله يعني ابن الحاجب بعدهما
صيغة ظاهرا اي واقعا بعدهما اذا المتقدم والمتوسط ملحق بالاول
فيستحقه هو قبل التكلم بالثاني ولا يكون فيه مجال نزاع فلا يكون
من هذا الباب كذا في الحاشية وفيه نظر لما مر في الحاشية المتقدمة
ان التنازع في القلب انما بعد التركيب فلا تنازع ولا يخفى ان المتقدم
والمتوسط انما يتحقق في التركيب دون القلب فاستحقاق الاول المتقدم
والمتوسط قبل التكلم بالثاني في التركيب لا ينافي التنازع في القلب بمعنى
ان يقصد توجه الفعلين الى اسم واحد انتهى ما اردناه منها قال شيخ

شيخنا قوله او شتمته اشار به الى المنع سوا اعمل الثاني كما في ايهم ضربت
واكرمت ام الاول كما في ايهم ضربت وشتمته على ما سبحي انتهى وهذا
يقتضي ان الواقع في كلام المصنف تركيبان احدهما ايهم ضربت والاخر
ايهم ضربت وشتمته وانما يتاتي ذلك لو كان لفظ المصنف او وشتمته
مع انه ليس كذلك فينبغي ان يوجه بانه اشار الى انه لا فرق بين ان
يكون احد العاملين مشغولا بالضمير اولا وعبر باو اشارة الى انه لا فرق بين
ان يجد العاطف او يختلف فليتامل ثم رايت للعنيد قال ما نصه وقوله
ايهم ضربت وشتمته اذا قلنا بصحة التنازع فيه يكون احد المتنازعين
شتمت المضمر المفسر بقوله شتمته لانه من باب الاشتغال فافهم انتهى
قوله خلافا لبعضهم اي في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة
وعلى هذا ارى ما وجب نحو ايّ رجل ضربت او شتمت قال المرادي والقول
الذي يظهر ان تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم
المعمول او توسط وجاز عمل كل من العاملين فيه مع تقدمه او توسطه
جاز فيه التنازع وحيث امتنع عملهما او عمل احدهما فيه فليس من باب
التنازع فاذا قلت زيد ضارب مكرم عمرا فضارب ومكرم صالحان
للعمل في عمرا واذا تقدم او توسط نحو زيدا عمرا ضارب مكروم وزيدا ضارب
عمرا مكروم وضارب ومكروم حيران فان امتنع عملهما او عمل احدهما
لمانع لم يكن من باب التنازع كقولك زيد قام وقعد لان الفاعل لا يتقدم
على رافعه وكذلك قام زيد وقعد فزيد فاعل قام ولا يجوز ان يرتفع بقعد
لما ذكر وكذلك لو قلت زيدا ضربت واكرمت لم يجز التنازع وان كان
المفعول يجوز تقديمه على عامله بل يتعين نصب زيد ضربت لان اكرمت
لا يعمل فيه لكونه تابعا ومعمول التابع لا يتقدم على المتبوع على الصحيح اذا
علم هذا فما اجازه الفارسي في هذا البيت السابق يعني متى نصب افقا
من بارق نجما فيه نظر من جهة ان جواب الشرط لا يتقدم عليه معموله
عند الجمهور وما اجازه بعض العرب والمغاربة من نحو ايهم ضربت او شتمت

فيه نظر من جهة ان شتمت في المثال لا يصلح للعمل في ايهم لكونه تابعا ولا
يعمل التابع فيما قبل المتبوع انتهى وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي حيث
قال قد يتنازع العاملان ما قبلهما اذا كان معمولا بنحو زيد اضربت وقتلت
ولكن قمت وفحدث وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال
الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه
بان الجمهور قدروا تكلموني في افلم يسيروا فحملوا الهمزة واقعة في الاصل
بعد العاطف ولكنها قدمت لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس ممتنعا
اي غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى وجعل بعضهم من امثلته
قوله تعالى بالمومنين رؤف رحيم وعلى هذا فيترجح اعمال الاول عند
الجمهور لاجتماع صفتي القرب والسبق وعبارة الرضي قوله يعني ابن الحاجب
ظاهر ابعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك
لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع
في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون
حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين
لو خلاه الاخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير
لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزيه ولا يتصل بعامل اخر
واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر
الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضا
من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون واوضح وجه ذلك
ثم قال وان كان المتنازع فيه منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الاول من
مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه
بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى
هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم
ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف